العيد الماسى

بنك مصر

١٩٢٠ - ١٩٩٥

بنك مصر

العيد الماسي

١٩٢٠-١٩٩٥

بسم الله الرحمن الرحیم

الرئيس محمد حسنى مبارك

مؤسس بنك مصر

المغفـــور له

محمد طلعت حرب باشا

١٨٦٧ - ١٩٤١

تقديـــم

خمسة وسبعون عامًا منسوجة خيطًا خيطًا ...

خمسة وسبعون عامًا ارتفع فيها بنك مصر كالمسلة أو المئذنة ، فقد ولد بنك مصر كبيرًا ، تحدوه آمال أمة وتستشرف اليه عيونها .... أمة أقسمت ألا تنام وألا تُضام ...

فقد كان مولده ، إشراقة الفجر بعد طول السُرىَ .

وكان مولده ، انطلاقة الحرية بعد الأغلال والاستغلال والإقلال والعنت .

كان مولده ، حدثا كبيرا وأملا واعدا .

وكان مولده ، «حاضرا» و «غدا» .

كان يقظة وسؤددا .

كان عزما مجددا .

كان تحديا ... وكان تجليا .

كان انجازا ... وكان إعجازا .

كان مولده علامة .... وكان كرامة ... وكان إمامة ...

كان مولده مَعْلَمًا ، وكان بلسما فبرئت الجراح ، وتنفس الصباح ، ثم بلغت الشمس متوع الضحى ... وجاء نصر الله والفتح .

كان فتحا مبينا ...

وكان توفيقا وتمكينا ...

وكان توثيقا وتأمينا ...

وكان تحقيقا ورسوخا ويقينا ...

كان منعطفا تاريخيا ...

وكان منطلقا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ...

كان ... وكان ...

ماذا تقول الكلمات ؟ إذا كان الحدث أكبر من اللغة ؟

لقد جعله الله لمصر آية .

فارتفعت الراية .

وارتفعت معها ، وبها ، الرءوس والأعناق .

وسجل التاريخ فى بلد التاريخ والأمجاد .

فى ٧ مايو ١٩٢٠ وُلِدَ بنك مصر .

***

إن مرور خمسة وسبعين عاما على إنشاء بنك مصر ، ذلك

بقلم :

عصام الدين الأحمدى

رئيس مجلس ادارة

بنك مصـــــر

الصرح الشامخ العملاق لهو حدث يستحق ان يحتفى به ، وان يؤرخ له . فهذا الصرح الوطنى العظيم بنك مصر لعب دورا عميقا، شديد التأثير فى تحقيق أهداف قومية كبيرة منذ نشأته فى ٧ مايو ١٩٢٠ .

ولقد كان بنك مصر دائما القيمة الوطنية الكبيرة والتاريخ القدوة ...

ويجئ هذا الكتاب فى مناسبة جليلة وغالية ألا وهى احتفال بنك مصر بعيد ميلاده الخامس والسبعين ليرصد التحولات والتغيرات والتحديات التى عاشها بنك مصر ، خاصة خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٤ ... فقد سبقه كتاب اليوبيل الذهبى فى ذكرى مرور خمسين عامًا على تأسيس بنك مصر ، وجهاد بنك مصر خلال هذه الأعوام الخمسين ، وما أسفر عنه هذا الجهاد من تأصيل للسياسات التى أرساها طلعت حرب وزملاؤه وكانت الطريق الى نجاح البنك فى المضى نحو اقامة النهضة الصناعية الوطنية الثانية فى تاريخ مصر بعد (حقبة محمد على) ، بما يتوافق مع رغبات وأحلام شعب عريق كان من رواد الحضارة ، والكتاب الثانى جاء فى مناسبة العيد الستينى لبنك مصر ، والظروف التى تعرض لها ومر بها منذ عام ١٩٧١-١٩٨٠ ، وكانت تلك الحقبة حقا حقبة تاريخية عصفت رياح التغير فيها بالكثير من المفاهيم السياسية والاقتصادية وتغير شكل الاقتصاد المصرى وانتقل الى سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد نصر اكتوبر العظيم ، والذى كان يجب أن يعززه تغيير المفاهيم الاقتصادية لتحقيق المزيد من التنمية الحقيقية والرخاء والتقدم ، مع توفير المناخ المناسب لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ، وقد استدعى ذلك تغييرا كاملا فى شكل الجهاز المصرفى ودوره . وقد أتاحت التشريعات فى تلك الآونة لبنوك القطاع العام . المساهمة فى انشاء المشروعات وشركات الاستثمار والأموال، مما كان له أثره فى قيام بنك مصر بدوره فى التأسيس والمساهمة فى العديد من الشركات دفعا لعجلة التنمية ودعمًا للاقتصاد القومى .

والآن ونحن نحتفل بالعيد الخامس والسبعين لبنك مصر نقدم الكتاب الثالث ... الذى يؤرخ لهذا الصرح التاريخى الوطنى العظيم بنك مصر ... متناولا دور بنك مصر كصانع للتاريخ ومحرك للأحداث فى ظل ظروف كانت تجعل نشأته ضربا من ضروب المستحيل ... لكنه الايمان .... الايمان بالهدف النبيل والقدرة والصلابة والتحدى لتحقيق هذا الهدف ... كان بنك مصر أول بنك مصرى برؤوس أموال مصرية ويعمل بأيد مصرية ، يتكلم بالعربية وكان سندا ودعامة وأساسًا وركيزة للاستقلال السياسى ، وكان بنك مصر أول بنك مصرى يبنى الكفاءات والخبرات المصرفية المصرية التى لا تقل كفاءة وخبرة عن الإدارة الأجنبية ، وكان بنك مصر أول بنك مصرى يسعى ويتمكن من تكوين الكفايات الصناعية اللازمة والمطلوبة لبناء نهضة صناعية قوية ومتكاملة ... **ولهذا فبنك مصر ليس مجرد بنك تجارى ... ولكنه رمز جهاد وكفاح وتاريخ وطن** ... شق طريقة وسط مصاعب وقابلته شدائد كثيرة تغلب عليها بتضحيات رجاله وأبنائه .. ظل أسطورة فى التاريخ الاقتصادى يقتدى بها كل مُحب لوطنه ...

ولقد كان تمويل التنمية الاقتصادية من أهم الأهداف التى سعى بنك مصر الى تحقيقها منذ نشأته عام ١٩٢٠ وخلال المراحل المختلفة من حياته حتى الآن ... فقد عمل بشكل واع على تشجيع وتعبئة المدخرات ، واستحدث العديد من الأوعية الادخارية ذات الآجال والعوائد المختلفة لتلبية رغبات العديد من العملاء ، وساعد

فى ذلك توسع البنك فى نشر شبكة فروعه فى جميع انحاء الجمهورية ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة من حاسبات آلية وأنظمة اتصالات ، كما أدخل بنك مصر لأول مرة فى البنوك المصرية شهادات الأدخار الدولارية والتى تبعته البنوك بعدها ، واهتم بالدراسات التسويقية وأساليب التسويق المصرفى وتطوير الخدمة المصرفية.

ولقد استطاع بنك مصر أن يسهم بجهد ايجابى فى الخطط الخمسية الاجتماعية والاقتصادية للدولة خلال هذه الفترة من خلال تمويل عمليات التنمية الاقتصادية .

وإذا تناولنا عمليات التنمية الاقتصادية للدولة خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٨٧/٨٦ سنجد أن توجهات السياسة الاقتصادية فى تلك الفترة تهدف الى تشجيع القطاع الخاص واعطائه دورا رئيسيا فى النشاط الاقتصادى ، وهذا من شأنه القاء المزيد من المسئولية على الجهاز المصرفى فى تمويل عملية التنمية . **وايمانا من بنك مصر بدوره فى دعم كافة قطاعات الاقتصاد القومى وذلك عن طريق مدها بالقروض والسلفيات اللازمة لاستمرارها فى أداء دورها فى خدمة الاقتصاد القومى ، فقد قام البنك خلال هذه الفترة بزيادة القروض والسلفيات التى منحها من ٣ر١١٠٦ مليون جنيه فى ١٩٨٠/٦/٣٠ لتصل الى ٨ر٦٢٤١ مليون جنيه أى بزيادة تبلغ ٤٦٤٪** ، وفيما يتعلق بنسبة القروض والسلفيات /إجمالى الأصول فقد تراوحت بين ٣ر٥٠٪ ، ٩ر٥٩٪ خلال الفترة ، أما نسبة القروض والسلفيات / الودائع فقد تفاوت مقدارها خلال الفترة وبلغ أدنى حد لها ٢ر٧٠٪ ، وأعلى حد لها ٨ر٧٩٪ ، وهذا يظهر مدى كفاءة البنك فى تشغيل الأموال المتاحة لديه لمد قطاعات الاقتصاد المختلفة بالتمويل اللازم لها .

ولقد استشعر بنك مصر دائما ومنذ نشأته عام ١٩٢٠ المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتقه للمساهمة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، ولذا كان لبنك مصر دوره الرائد فى مساندة القطاع العام وذلك نظرًا لدوره الحيوى والهام فى تحقيق خطة التنمية ، حيث تظهر الأرقام أن القطاع العام استأثر بالنصيب الأكبر من أرصدة القروض والسلفيات خلال تلك الفترة وقد بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع ٦٤٪ من إجمالى القروض الممنوحة لكافة القطاعات لتصل الى ٩ر٣٩٩٣ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠ مقابل ٢ر٧٧٥ مليون جنيه فى ١٩٨٠/٦/٣٠ ، واستجابة لتوجيهات السياسة الاقتصادية بدعم القطاع الخاص للقيام بدوره فى خدمة الاقتصاد القومى ، فقد زادت الأهمية النسبية لما حصل عليه القطاع الخاص من قروض وسلفيات بنسبة ٧ر٢٨٪ لتصل الى ٧ر١٧٩١ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠ مقابل ٩ر٢٤٤ مليون جنيه فى بداية الفترة ١٩٨٠/٦/٣٠ .

أما خلال الفترة (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) ، والتى واجه الاقتصاد المصرى فيها تحديات جسيمة ، وشهدت بداية تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى الشامل من خلال مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية استهدفت تحرير السياسة النقدية والائتمانية ، وضبط التوسع النقدى وتنظيم سوق الصرف الأجنبى ، وتنشيط سوق رأس المال والوصول الى الكفاءة الاقتصادية بوجه عام ، وقد شارك بنك مصر بكافة امكانياته وأجهزته الفنية فى تحقيق خطوات اصلاح المسار الاقتصادى بكفاءة وفعالية ، ووضع جميع أجهزته الفنية والتنفيذية لتنفيذ المتغيرات والمستحدثات التى طرأت على العمل المصرفى أو سوق رأس المال .

وفى مجال تمويل قطاعات الاقتصاد القومى خلال هذه الفترة ، فقد زادت القروض والسلفيات التى قام بنك

مصر بمنحها بنسبة ٣٧٪ ، ويرجع انخفاض ذلك المعدل نسبيا الى فرض البنك المركزى حدودا كمية على التوسع الائتمانى فى البنوك التجارية ، والى الظروف التى أحاطت بالنشاط الاقتصادى خلال تلك الفترة . وحققت القروض والسلفيات ٣ر٩٢٦١ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٦ر٦٧٥٩ مليون جنيه فى بداية الفترة .

وتُظهر أرقام القروض والسلفيات أن القطاع العام استأثر بالنصيب الأكبر من أرصدة تلك القروض التى قام بنك مصر بمنحها لقطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة حيث تراوحت أهميته النسبية بين ٦٥٪ و ٨ر٧٦٪ ، كما أن نصيبه زاد خلال الفترة بنسبة ٩ر٣٦٪ ليصل الى ٥ر٦٠٢٣ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ . ويأتى فى المرتبة الثانية القطاع الخاص حيث تراوحت أهميته النسبية بين ٢ر١٨٪ ، ٥ر٢٨٪ وارتفع رصيده خلال الفترة بنسبة ٧ر٢٢٪ ليسجل ٧ر٢٣٦٢ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٢ر١٩٢٤ مليون جنيه فى بداية الفترة.

وقد قام بنك مصر تاكيدًا لدوره الحيوى فى تقديم التمويل اللازم لقطاعات الانشطة الانتاجية، وأيضا استجابة للسياسة العامة للدولة بمنح قروض لقطاع الصناعة بلغت ١ر٣٧٩٩ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٦ر٢٢٢٠ مليون جنيه فى ١٩٨٨/٦/٣٠ وبمعدل نمو قدره ١ر٧١٪ خلال الفترة ، وأيضا زادت الأهمية النسبية للقروض الممنوحة لقطاع الصناعة من ٩ر٣٢٪ فى بداية الفترة لتصل الى ٤١٪ فى ١٩٩٢/٦/٣٠ . وقد بلغ مجموع القروض التى منحها بنك مصر لقطاع الزراعة ٢ر٢٣٨ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٢ر١٥٨ مليون جنيه فى بداية الفترة بمعدل نمو قدره ٦ر٥٠٪ . كما أن البنك يساهم فى تمويل قطاع الزراعة من خلال القروض الممنوحة لبنك التنمية والائتمان الزراعى (حيث تمثل القروض الممنوحة له النسبة الغالبة من القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة) .

أما خلال الفترة من **(٩٣/٩٢ - ١٩٩٤/٩٣)** ، والتى شهدت المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادى، فقد استهدفت السياسة الاقتصادية للدولة فى تلك الفترة تعظيم الطاقات الذاتية للاقتصاد المصرى ، واسهام القطاع الخاص بدور متزايد فى خدمة التنمية ، والكفاءة الاقتصادية لوحدات قطاع الأعمال العام وغيرها من الأهداف القومية .

وادراكا من بنك مصر لأهمية دوره فى تلك المرحلة لدعم كل من القطاعين العام والخاص بهدف خدمة الاقتصاد القومى ، فقد قام بتوفير التمويل اللازم لكل منهما ، ولقد بلغت القروض والسلفيات التى قام البنك باتاحتها لكافة قطاعات الاقتصاد ٧ر١٦٨٥٢ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ٨ر١٥٥٠٥ مليون جنيه فى العام السابق بزيادة قدرها ٩ر١٣٤٦ مليون جنيه وبمعدل نمو٧ر٨٪ ، وقد بلغ ما قدمه لقطاع الأعمال العام ٩ر١٢٧٧٥ مليون جنيه مقابل ما مقداره ٩ر١٢٠٧٩ مليون جنيه فى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٣ ، أما القطاع الخاص فبلغ ما حصل عليه من قروض ٩ر٣١٣١ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ٦ر٢٦٥٣ مليون جنيه فى ١٩٩٣/٦/٣٠ .

وفى مجال السياسات المتعلقة بالقطاع الخاص فقد أشارت الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣-٩٦/١٩٩٧) الى أهمية الاستمرار فى تطوير الجهاز المصرفى وتعزيز قدراته بما يضمن تلبية احتياجات القطاع الخاص المتطورة والمتزايدة دون تأخير .

وبالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام فان توجهات السياسة الاقتصادية تهدف الى تصحيح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة وتبنى السياسات الاقتصادية والمالية اللازمة لاصلاح أوضاعها وانعاشها اقتصاديا .

وتهدف السياسة الاقتصادية الى **زيادة الاستثمار باعتباره أداة التنمية الرئيسية** ، وقد أشارت الخطة الخمسية الثانية الى ضرورة تعميق أساليب الادخار بما يناسب سد حاجات الاستثمار وتوفير احتياجات الائتمان وعلى الاخص لتمويل الاستثمار المقرر للقطاعين العام والخاص ، ولذا حرص بنك مصر أن تكون سياسته الاستثمارية متسقة مع السياسة الاستثمارية للدولة ، كما تعتمد **السياسة الاستثمارية لبنك مصر** على الاستفادة من الميزات النسبية للاقتصاد المصرى وتأسيس الشركات والمساهمة فى تأسيس الشركات فى كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية بهدف أحداث توازن اقتصادى ، ولم تؤثر التغيرات فى الحقب المختلفة على بنك مصر لأن استراتيجيته المرنة استوعبت وتلائمت مع كافة المتغيرات عبر العصور .

ويلاحظ أن اجمالى الاستثمارات فى بنك مصر قد زادت خلال الفترة (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) بنسبة ٤٦٣٪ حيث سجلت ٣ر١١٢١١ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٣ر١٩٩٢ مليون جنيه . أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لعنصر الاستثمارات منسوبا الى اجمالى الأصول فقد زاد من ٨ر١٤٪ عام ٨٨/٨٧ لتصل الى ٣٣٪ عام ١٩٩٢/٩١ .

ويذكر لبنك مصر مساهمته الفعالة فى تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية بنجاح بما اشتملت عليه من تحرير أسعار الفائدة والصرف ، والاسهام فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية ، وكذا تفاعل بنك مصر مع القوانين والقرارات والنظم التى أحاطت بالنشاط المصرفى .

ومن الجدير بالذكر أن بنك مصر شارك بفعالية فى اعداد العديد من الدراسات الخاصة **بسياسات سعر الصرف** بهدف القضاء على السوق السوداء للنقد الأجنبى وأيضا القضاء على ظاهرة الدولرة ، كما شارك فى جميع الدراسات الخاصة بانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى كافة مراحلها المختلفة .

ولبنك مصر دوره الفعال والملموس فى عمليات **الخصخصة** وانجاحها ، فقام بنك مصر بالمساهمة فى تقييم أصول ٢٨ شركة من شركات قطاع الأعمال العام توطئة لبيعها ، فضلا عن قيامه بدور رئيسى فى تسويق أسهم بعض الشركات ، مثل شركة السويس للأسمنت ، وشركة مصر لصناعة الكيماويات وشركة البويات والصناعات الكيماوية ، وشركة العامرية للأسمنت ، وشركة الإسكندرية لصناعة الأسمنت ، والتى تمت تغطية الاكتتاب فى أسهمها فى نفس يوم طرحها وهو الأمر الذى يعكس ثقة المستثمرين فى اسم بنك مصر كما يؤكد نجاح البنك فى الاسهام فى توسيع قاعدة الملكية .

وتوالت تجارب **الخصخصة** وتوسيع قاعدة الملكية الناجحة التى قام بها بنك مصر خلال عام ١٩٩٤ ، وكان منها توسيع قاعدة الملكية لبنك مصر الدولى ، حيث تم طرح ١٠٠ ألف سهم نقدا وبالتقسيط على موظفى البنك وتم تغطية الاكتتاب بالكامل .

وكانت بحق تجارب ناجحة فى مجال توسيع قاعدة الملكية يحق لبنك مصر أن يفخر بها ... وقد قدم بنك

مصر التمويل لقطاع عريض من المستثمرين حتى يتمكنوا من شراء الأسهم المطروحة فى تلك الشركات .

وفى اطار مواكبة تطورات **سوق رأس المال** ، لم يألُ البنك جهداً فى القيام بدوره الهام الذى تنوع وأخذ اشكالا عديدة ، سواء فى قيام البنك بانشاء أو المساهمة فى الشركات التى تعمل فى مجال الأوراق المالية ، حيث خوّل القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ للبنوك القيام بذلك النشاط ، وقد قام بنك مصر بتأسيس أول شركة مصرية للمقاصة وتسوية المعاملات المالية للمساهمة فى تنشيط سوق رأس المال وتسهيل حركة نقل رؤوس الأموال والمساهمة فى التنمية والاستثمار سواء محليًا أو دوليًا ، وتقوم هذه الشركة على مجموعة متنوعة من البنوك وشركات السمسرة بالاضافة الى بورصتى القاهرة والإسكندرية ، بما يؤدى الى توفير خدمة متميزة للعملاء المستثمرين ، وتتركز أهم الأنشطة الرئيسية للشركة فى استلام وتسليم الأوراق المالية المتعامل عليها بواسطة السماسرة وتسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات التداول ، وحفظ الأوراق المالية وتسجيلها وتحصيل الكوبونات وتسويتها وكافة الخدمات المتعلقة بطبيعة نشاط الأوراق المالية .

كما قام بنك مصر باصدار صندوق استثمار بنك مصر بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه فى يناير ١٩٩٥ ، وتم طرح الاصدار الأول منه بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه وتم تغطية الاكتتاب فيه ، والاصدار الثانى بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه والذى سيطرح للاكتتاب للجمهور فى مرحلة أخرى .

كما ساهم بنك مصر مساهمة فعالة فى حل مشكلة البطالة وايجاد فرص عمل منتجة لشباب الخريجين ، وكذا التدريب التحويلى للعمالة الزائدة بشركات القطاع العام وذلك من خلال قيامه بدور الوسيط المالى لترويج **قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية** حيث بلغت قيمة القروض المصرح بها من البنك ٩٥٫٨ مليون جنيه فى ١٩٩٥/٢/٢٨ ، هذا ولا يكتفى البنك بمنح هذه القروض بل يقوم بتذليل العقبات التى تواجه تلك المشروعات حتى تحقق النجاح .

وأخيرًا فان هذه التقديم مجرد لمحة من حياة بنك مصر ، جزء من كل ، **فبنك مصر ملحمة جهاد مستمرة** فى تاريخ مصر الحديث ، ولا يسعنى هنا الا أن أتوجه مع أبنائى العاملين ببنك مصر بكل العرفان والتقدير والاجلال لروح «طلعت حرب» مؤسس بنك مصر ... ورائد النهضة الصناعية والمصرفية والاقتصادية الحديثة .

وبعد فإن هذا الكتاب يسجل جزءا من تاريخ بنك مصر خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٤ وهى الفترة التى انتقلت بالاقتصاد المصرى الى العمل بآليات السوق والاقتصاد الحر ، وشاهدت متغيرات كثيرة محلية ودولية كان لها انعكاسها المباشر على أداء البنك وعلى تغيير استراتيجيته لاستيعابه .

وأدعو الله أن يواصل بنك مصر دائما عطاءه القومى ، وأن يظل دائما المنار والقدوة والرمز الوطنى الخالد ... وفقنا الله لما فيه خير مصر

رئيس مجلس الادارة
عصام الدين الاحمدى

رؤساء مجالس الادارة منذ انشاء البنك

احمد مدحت يكن

د . حافظ عفيفى

عبدالمقصود احمد

محمد نبيل ابراهيم

محمود محمد محمود

١٩٢٠ - ١٩٩٥

د . عبدالحميد شريف

محمد رشدى

احمد فؤاد

محمد على حافظ

عصام الدين محمد الاحمدى

FONDEE
1920
BANQUE MISR

١٩٢٠ - ١٩٩٥

بنك مصر

بنك مصر حين يصنع التاريخ ويصرع التحديات

د . نعمات أحمد فؤاد

١٩٢٠ – ١٩٩٥

إهداء

إلى بنك مصر الذى يصنع التاريخ ، ويكتب الأحداث ..

إلى بنك مصر الذى وقف وراء : القومية المصرية ..

القومية العربية ..

القومية الإسلامية ..

بكل ما تعنيه كلمة (القومية) من :

دين .. وفن .. وعلم .. وتراث .. وآمال .. وآلام .. وتطلعات .. وإصرار ..

إلى بنك مصر الذى سطر من آيات المجد ، مجلدات ..

أهدى هذه الصفحات ..

تحية إليه ..

وسلاما عليه ..

واعتزازًا به ..

وإعزازًا لدوره ..

وأملاً فيه ..

نستهديه ... ونرتجيه جيلاً وراء جيل ...

إلى بنك مصر نيلاً مع النيل ..

د . نعمات أحمد فؤاد

د . نعمات أحمد فؤاد

تمثال نهضة مصر للمثال محمود مختار

الفنان محمود مختار

بنك مصر حين يصنع التاريخ ويصرع التحديات

أول بنك مصرى يقوم على اكتتاب الشعب نفسه ، بلا معونة من الحكومة ، ولا إشراف ولا توجيه بل حتى ولا مجرد العطف على الفكرة .

وقد بقى (بنك مصر) فريدًا فى تاريخ النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، بهذه الصفات لا يشابهه نشاطٌ آخر فى مثل:

نجاحه ، وثباته ، واتساعه .

لا تعرف مصر اليأس .. إن حوربت فى هدف ، لاذت بالمعانى الجامعة .. ففى أعقاب ثورة ١٩١٩ لم يهدأ المصريون .. **لانوا بالمعانى الجامعة** استكمالاً لمسيرتهم ، واستمساكًا بالصحوة ... طرح عليهم المثّال مختار إقامة تمثال نهضة مصر فاحتضنوا الفكرة ثم مالبثوا أن رمزوا بتمثال نهضة مصر إلى :

الثورة ... والثوار .

زينوا بصورة التمثال واجهات المحال ، ومقدمات الكتب ... وجمعوا التبرعات للصرف على التمثال . إنه تعبير عن الشعلة المتقدة فى النفوس ، حتى من تحت الرماد .

وكما التفوا حول تمثال مختار ، حفوا ببنك طلعت حرب ... بنك مصر ..

أودعوا فيه أموالهم ... ورفض الكثيرون الفوائد تنازلاً منهم عنها للبنك ..

قبسوه آمالهم ... ناطوا به الرجاء

نعود بالذاكرة إلى سنة ١٢٥٨هـ التى أصدر فيها محمد على أمرًا بإنشاء بنك مصر (مثل بنوك الممالك المتحدة يكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة والأوزان وتسعير سائر أصناف الزراعة والتجارة) .

وهكذا لم تكن فكرة (البنك) غريبة على مصر .

ولكن الغريب أن فكرة (البنك) تلح على عقل مصر ووجدانها كلما أثقلتها المحن ... وكأنه تعويض ... وكأنه رفض المظالم والمثالب ... وكأنه إرادة وصمود وإصرار وطاقة استمرار كأن فكرة بنك محمد على ، رد على انحسار الفتوحات وتحجيم

الدول الأوربية له .

أطلت فكرة (البنك) مرة أخرى فى عصر إسماعيل عندما تضخمت الديون ، وتحيفها المرابون ، وفدحتها قبضة التدخل الأجنبى ...

حتى القائد العكسرى عرابى ، راودته فكرة إنشاء بنك تسليف زراعى للفلاحين .

وعندما حارب الإنجليز التعليم ، وقصروه على المرحلة الابتدائية لتخريج موظفين فقط للآلة البريطانية ... **رد المصريون بجمع تبرعات وإنشاء الجامعة الأهلية** ... وتقدم مثقفوهم لإلقاء وإعطاء المحاضرات فى نادى المدارس العليا ... وضمت منظومات المحاضرات ... محاضرات فى نظام التعاون والتسليف ... **إحساسًا بتسرب الأموال المصرية إلى الخارج وتسلل الأموال الأجنبية إلى الداخل ...**

وكان طلعت حرب يعرف هذا كله ... كانت هناك وراثة اقتصادية تقف خلفه وتؤازره.

إرهاصات تشكل معالم الطريق ... ولملمت مصر ذاتها ، وجمعت عزمها وكأنها ندبت لهذا كله ... «طلعت حرب» .. فكان عزمًاوحزمًا ووعيًا متحفزًا ..

هكذا كان «البنك» حقيقة فى تاريخها ... وكان حلمًا فى ليلها فسرّته الأيام...

إنه أكبر كثيرًا من بنك ... إنه خصائص أمة ... إنه رسالة ... وهو بهذا أكبر كثيرًا من بنك ... إنه عين مصر وعقلها ... وشخصيتها ... ولسانها ... وصوتها .... رايتها فوق السفين ... إنه صبرها بعد السنين .

إنه أملها ... إنه أمنها ... إنه وليدها الذى نشأ فى حجرها ... وهو رجلها الذى يصد عن كفايتها التهم ... ويبدد عن قدرتها الشكوك .

إنها «عودة الروح» ومولد إرادة ، وبداية تاريخ فى المقاومة .. وبداية تاريخ فى الانتماء .

وسارت الأيام .. تطورت ثورة ١٩١٩ .

- اقترن الاقتصاد بالسياسة بقيام بنك مصر ، لونا من المقاومة ...
- قامت الجامعة الأهلية ردًا على دانلوب .. إنه لون آخر من المقاومة ...

أنشأت مصر كلية الفنون الجميلة سنة ١٩٠٨ إنه لون آخر من التحدى ...

إن طموح مصر أكبر مما أراده لها دانلوب ... ليس أبناء مصر موظفين للإدارة البريطانية ولكن فنانين بوراثة بعيدة .. قريبة .

حتى «كرومر» العدو ، لم يستطع أن يكتم الشهادة .. أو لعلها ندت عنه ، فى لحظة تعجب (إن لمصر قدرة عجيبة على التقدم والارتقاء ، ويعود ذلك إلى جد **الأهلين ومثابرتهم ... وأن الحكومة إذا كان لها فضل فذلك أنها أعطت للطبيعة فرصة العمل !)** .

أما (محمد على) فمن الطبيعى أن يقول :

(إن فى أولاد البلد نجابة) ..

أما «فريسينيه» وزير فرنسا الأكبر فى القرن الماضى ، فقد أجمل ما كان يراه محمد على ، واللورد كرومر فى مصر وأهلها .

(إنه استطاع أن يمثل ببلاده - رغم موارده المحدودة - دور **أمة عظيمة السلطان)** .

هكذا لم يقم البنك سنة ١٩٢٠ على فراغ ، بل ظهرت فى الأفق قبله نجمات مضيئة

أحمد عرابى

محمد على باشا

... **قاومت مصر بالثورة .. والاقتصاد .. والعلم .. والفن و ...**

إنها نهضة مصر جسَّمها تمثال مختار كما أشرت .. أو هى التى أوحت به ..

واحتشدت له وشكلته ... ولم يكن فن النحت غريبًا عليها ... إنه قدرة من قدراتها وما أكثرها ..

وجاء يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٠ نقطة تحول وفاتحة عهد ..

أخرجت مصر مدخراتها وأضافت إلى الزراعة ، الصناعة والمصارف والمدارس والجامعة .. إنه ثأر دانشواى ..

إنه نشيد مصطفى كامل يتردد صداه ... إنه الطود الأشم الذى يسمى «محمد فريد» إنه بركة الأزهر .

إنه ابتهالات المآذن .

إنه قداس الكنائس ...

إنها وراثات أمة أقسمت ألا تنام وألا تضام ... أمة لم يفهمها أعداؤها .

وفتح الأجانب عيونهم على ألوان وألوان من المقاومة الفاعلة والفعالة .. ليست سياسية فحسب ولكن سياسية ، واقتصادية ، وعلمية ، وفنية .. إنه الدأب ... والصبر ... والمثابرة . **وقبل هذا كله الإيمان ...**

الإيمان بالله ... والإيمان بهدف .. هدف له أبعاد وآفاق بلا حدود .

إن حركة تجميع المدخرات المصرية كانت فى الوقت نفسه تجميعًا للذات المصرية ، ولملمة شتاتها ، وصفاتها ..

ومن هنا كان بنك مصر ، **إيقاظًا للنهضة ، وملاذًا للثقة ، ولواذًا للطاقات الحبيسة يؤذن بانطلاق .**

أحيا بنك مصر آمالاً كانت قبله تبدو بعيدة التحقيق وكيف لا والإنسان المصرى فى ذلك الوقت لم ينس بعد ، صندوق الدين **وتوغل وتغول** الأجانب حتى سيطرت رءوس الأموال الأجنبية على الإنتاج الأهلى واستشرت وتضخمت حتى غدت تمثل ٩١٪ من إجمالى الأموال المستثمرة .

وغاب الوعى المصرفى بين المصريين فيما غاب ، فقد اقتصرت معاملات الجهاز المصرفى على الأجانب دون الوطنيين مما أضعف الثقة فى دخول هذا الميدان ، فتهيب البلد إنشاء بنوك مصرية .

وكانت الصناعات المصرية تواجه الطغيان وتصارع الطوفان ، وترى السلع الأجنبية تغمر السوق المحلية فتقف متواضعة كالشمعة لا تقوى على عصف الريح ، ولا تظهر فى حلَك الليل ..

ليست السلع الأجنبية وحدها ، فقد بدأ الأجانب فى محاولة تنظيم وبسط النفوذ الأجنبى على مصر ، فى إنشاء فروع فى مصر للبنوك الأجنبية فى الخارج ... هدفها الرئيسى استغلال اقتصاديات مصر .

وقد بدأ إنشاؤها سنة ١٨٦٣ وكانت تعتمد على التمويل الأجنبى ليستثمر فى مصر ثم يعاد إلى بلاده مرة أخرى ، مضافًا إليه ما حققه من أرباح فاحشة .

مصطفى كامل

محمد فريد

وحلت سنة ١٩٠٧ واشتدت الأزمة الاقتصادية تكرب الأنفاس ، وتعتصر الناس .. واشتط المرابون فى فرض الفوائد المرهقة على الفلاحين المساكين .

وهنا هب طلعت حرب يهيب بالمصريين أن ينشئوا بنكًا وطنيًا بمال مصرى ، بتخديم أموالهم ومدخراتهم فى مصلحة الاقتصاد القومى .

كتب فى عدد الجريدة الصادر فى أول أكتوبر سنة ١٩٠٧ مقالاً كلماته من لغة البسطاء المطحونين فى منتهى البساطة وفى منتهى العمق ومن ثَمَّ فى منتهى الصدق :

احمد شوقى

(نطلب الاستقلال التام ، ونطلب أن تكون مصر للمصريين .. وهذه أمنية كل مصرى ، ولكن مالنا لا نعمل للوصول إليها ؟ وهل يمكننا أن نصل إلى ذلك إلا إذا زاحم طبيبنا ، الطبيب الأوربى ، ومهندسنا المهندس الأوربى ؟ وماذا يكون حالنا ، ولا كبريتة يمكننا صنعها نوقد بها نارنا ، ولا إبرة نخيط بها ملابسنا ، ولا فابريقة ننسج بها غزلنا ، ولا مركب أو سفينة نستحضر عليها ما يلزمنا من البلاد الأجنبية ؟ ما بالنا عن كل ذلك لاهون ؟ ولا نفكر فيما يجب علينا عمله تمهيدًا لاستقلالنا ، إن كنا حقيقة ، له طالبين .. وفيه راغبين ... أرضينا أن يكون التعليم قاصرًا على تخريج مستخدمين للحكومة ، وأن نكون فى بلادنا غرباء ؟ ولو غضب الأجانب يومًا ومنعونا الملبوس والمأكول لأمسينا جياعًا عرايا) .

أقول لو كتب طلعت حرب بأسلوب آخر ما وصل إلى القلوب بمثل ما حققته هذه الكلمات البسيطة الصادقة المهمومة بمعاناة مصر ومشاكلها .

كان طلعت حرب يستطيع أن يتمثل ببيت أمير الشعراء شوقى وكان ، له ، صديقًا :

تجد الذين بنى المسلة جدهم

لا يحسنون لإبرة تشكيلاً

ولكن هذا البيت ، على إيقاعه وبلاغته ، ولا يبلغ من الأثر فى نفوس البسطاء ما بلغته كلمات طلعت حرب ... السهلة .. والمتَّقدة .. والمتَّدفقة .. كان خبيرًا بالنفوس.

وعندما ، ولد البنك ، ونما ... بدأ طلعت حرب يكتب بلغة البلغاء والشعراء .

وعندما كان البنك ، أمنية ، دونها الحفر فى الصخر .. لم يكن وقتًا للتألق اللفظى ... أو التأنق الأدبى .

أرسل طلعت حرب الكلام على سجيته خارجًا من القلب فدخل القلب ... قلب الإنسان المصرى فى كل مكان ...

عرف طلعب حرب ، الاستقلال ... ليس هتافًا ، فالهتافون فقط بلا إيجابيات يدوشونها ولكن العاملين يخدمونها .. والمحبة كما يقول المتصوفة من أهل العلم ، **بذل المجهود .. والمحبة علم المحبوب ..**

الاستقلال عند طلعت حرب يتحقق : (فى اليوم الذى يصبح فيه المصرى عضوًا عاملاً فى الشركات التى تستنفد ينابيع ثروات البلاد ، وله فيها نصيب وافر فى

إدارة بنوكها ورأس مالها ، وله رأى معدود فى جميع المشروعات المالية ... والمال هو أس النجاح وأساس كل الأعمال فى هذا العصر وقوام كل ملك ... فى ذلك اليوم ، يحق للأمة أن تطلب الاستقلال بقوة المال وبقوة العلم الحقيقى) .

وأخذ طلعت حرب يبشر بفكرة البنك فى كل مكان ... فى كل اجتماع ونادٍ ... صارت فكرته ، حديثه وخبزه اليومى حتى إذا ظهرت فى الأفق فكرة عقد :

(المؤتمر المصرى الأول)

لبحث حالة مصر الاقتصادية والاجتماعية ، أعد بحثًا عن (الربا الفاحش الذى يعانى منه الفلاحون) . ألقاه فى المؤتمر الذى عقد فى ٢٩ أبريل ١٩١١ .

وواصل طلعت حرب كفاحه ... **لقد بدأت المسيرة ..**

وفى نوفمبر سنة ١٩١١ ألف طلعت حرب كتابه (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) .

أخذ طلعت حرب يلهج بالاستقلال المبنى على قواعد من :

- **الاقتصاد .**
- **العلم .**
- **تحول المجتمع المصرى الزراعى إلى مجتمع صناعى واقتصادى .**

وفى المؤتمر المصرى الأول ، انتهز طلعت حرب اجتماع أعيان البلاد وكبرائها ، وعرضت لجنة المؤتمر **فكرة إنشاء بنك مصرى .**

بنك يجعل لمصر صوتًا فى سوقها المالية ويدافع عن مصالحها ...

بنك يقف وراء : **مستودعات التأمين ، ومشروع النقابات الزراعية** وبزغ الفجر بل تنفس الصبح .

فقد وافق المؤتمر بالإجماع على تقرير اللجنة وقرر وجوب : **(إنشاء بنك مصر بروس أموال مصرية) ..**

كما قرر اختيار «محمد طلعت حرب» للسفر إلى أوربا لدراسة فكرة إنشاء البنك ، بعد عمل دراسة مقارنة عن المصارف الوطنية وأسلوب عملها فى الدول الأوربية .

ولكن الحرب العالمية الأولى التى أعلنت فى ١٩١٤/٨/٤ وقفت بالفكرة دعوة مدروسة فى كتاب ، أو دستور اقتصاد لاحت تباشيره فى الأفق .

ولكن الحرب التى أوقفت الفكرة **هى نفسها الحرب التى أشعلتها من جديد** ، إن انتهاء الحرب سنة ١٩١٨ كان إيذانًا للثورة المصرية التى شبت سنة ١٩١٩ فكان اندلاعها الطلقة الأولى والانطلاقة الأولى فى وجوب إنشاء البنك حتى يتحقق استقلال الوطن الاقتصادى ليكون **سندًا ، ودعامة ، وأساسًا ، وركيزة للاستقلال السياسى .**

وجن جنون المستشار المالى البريطانى ودعا «طلعت حرب» إلى وزارة المالية وقال له فى صلف المغرور المدل بالقوة :

– كنت أظنك رجلاً عاقلاً ولكنك كما يبدو ، أصبت بعدوى الجنون المنتشرة فى البلد فى هذه الأيام !!!

(دفاع أصحاب البلد عن أرضهم جنون !!) ..

(يبدو أن تعريف العقل عندهم أن يتهلل الناس فرحًا بالاستعمار !!) ..

ويستمر المستشار ... يرغى ويزبد قائلاً :

– هل تتصور أن المصريين يستطيعون أن يديروا بنكًا ؟ إنكم لا تصلحون لأعمال المال ، إنها صناعة الأجانب ، والدليل على ذلك أنكم عندما توليتم شئونكم قبل أن نجىء إليكم ، جعلتم مصر تفلس .

كنت أستطيع أن أمنع قيام هذا البنك ، ولكنى وافقت على إنشائه لأعطيكم درسًا عمليًا فى الفشل ... وكل ما أنصحك به هو أن تشرك معك بعض الأجانب حتى تعطى المصريين شعورًا بالثقة فى هذا البنك ...

فرد عليه طلعت حرب فى هدوء الواثق ، ووثوق المؤمن :

– لقد قررت أن يكون هذا البنك مصريًا مائة فى المائة وهنا قال المستشار فى حنق الذى أفلت الأمر من يده :

– إنك تتكلم بلغة مظاهرات الشوارع ، والذى يصلح فى الشارع لا يصلح فى أعمال البنوك .. وقد دعوتك لأنصحك فأنت رجل طيب لا تشتغل بالسياسة[1] .

انتهى الحوار .. وبدأ الانفجار

وذاع أمر هذا اللقاء بين العامة والخاصة ففجّر الحوار الذى دار **غضب الشعب المصرى الثائر ، ونكأ جراحه فأطن رأيه ، واتخذ قراره** .. وكان قراره درسًا فى غضبة الشعوب .. **قرر الشعب المصرى مقاطعة البنوك الأجنبية :**

– سحب ودائعه منها .

– مقاطعة الشركات الإنجليزية .. وتجارتها وسفنها ...

طابت واستوت الظروف لفكرة طلعت حرب فأقنع مائة وستة وعشرين فردًا من المصريين الغيورين بالاكتتاب لإنشاء البنك .. وبلغ ما اكتتبوا به ثمانين ألف جنيه تمثل عشرين ألف سهم أى جعلوا ثمن السهم أربعة جنيهات فقط وكان أكبر مساهم هو **عبد العظيم المصرى من أعيان مغاغة – محافظة المنيا** .. فقد اشترى ألف سهم.

وتم توقيع العقد الإبتدائى بتأسيس بنك مصر فى ٨ مارس سنة ١٩٢٠ وفى يوم الثلاثاء ١٣ أبريل سنة ١٩٢٠ نشرت الوقائع المصرية مرسومًا بتأسيس بنك مصر .

وفى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ احتفلت مصر بتأسيس البنك فى حفل أقيم بدار الأوبرا فوقف طلعت حرب فى زهو المصرى المنتصر معلنًا :

---

(١) كتاب «الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها»

تأسيس بنك مصر .. بداية طريق ، ونقطة تحول

بدأ بداية متواضعة ولكنها رائعة

وفى يوم السبت ٩ مايو سنة ١٩٢٥ احتفل طلعت حرب والمصريون من ورائه بوضع حجر الأساس للبنك فى داره الشامخة والقائمة إلى اليوم **صرحًا وعلامة .. وكرامة .**

وحين ارتفع طلعت حرب إلى رمز ، ارتفع معه الإنسان الظامئ إلى القدوة والمثال فرفض كثيرون أرباح ودائعهم مساندة للبنك الوطنى ودخل أحد العمد ، البنك ، فهاله البهو الكبير فكبرّ وصلّى .. ولم يكن وحده فقد صلّت جموعنا فى كل مكان على أرض مصر لله .. إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه.

مرة أخرى أقول :

كان طلعت حرب حلم مصر بالمخلص

ويحار المحللون : من أى نبع استقى طلعت حرب ، العزم الجبار ؟

غاص كتاب (مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية فى العالم الثالث)[1] غاص هذا الكتاب فى طفولة طلعت حرب وشبابه وبيئته الأولى والجذور والإرهاصات والأسباب المتشابكة التى نسجت شخصيته .

ولد طلعت حرب سنة ١٨٦٧ أى والسماء المصرية الصافية ملبدة بالغيوم ... والإحساس المصرى مرهق بالهموم .. والاقتصاد المصرى مُثقل بالديون ...

فتح عينيه أو تفتح صباه على الفلاحين المصريين وشقائهم ومحاولات تكبيلهم بالديون ومنهم أسرته فى (ميت أبو على) ، ثم عاش **ثورة عرابى ، ثم زامل فى المدرسة** .. مدرسة الحقوق الخديوية **مصطفى كامل ومحمد فريد** بعد أن اكتوى مصريًا باحتلال الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ .

كره الأجانب .. وكره الإنجليز .. وكره الاستعمار ، والاستغلال ، والابتزاز ، حتى عمله بعد التخرج بين الشركات وأصحاب الأراضى جعله مستعداً لتلبية دعوة لطفى السيد والإسهام فى (الجريدة) التى كانت ترسخ دعوة لطفى السيد **(مصر للمصريين)**

هذه خلفية طلعت حرب والرواسب الأولى فى نفسه أو الأسباب الخاصة أو الشخصية .

ثم جاءت ثورة ١٩١٩ بما ولدته فى قلوب الناس من قوة روحية كانت ضمانًا لنجاح حركة تأسيس بنك مصر كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى .. أى نجاح رسالة طلعت حرب .. **فبنك مصر وطلعت حرب معنى واحد أو وجهان لعملة واحدة .**

إدارة المؤتمر المصرى
DIRECTION DU CONGRÈS EGYPTIEN

صورة من القرار الصادر من لجنة مشروع البنك الوطنى بتاريخ ١٦ يناير ١٩١٢

---

(١) كتاب «الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها»

يقول السفير الأمريكى فرانك ورنر فى كلمته أمام الغرفة التجارية الأمريكية فى مصر ١٩٨٧/١٠/٢٦ :

(لم يكن لدى طلعت حرب ، الكثير من المال عندما قرر إنشاء بنك مصر ولكنه كان لديه رؤية .. وكان واثقًا من نفسه كما أنه لم ينتظر قرارات من الحكومة ، أو دعما منها .. وقد انتهز الفرصة **وشكل الواقع بنفسه)** .

كان السفير الأجنبى يتكلم فى إمكان اعتماد مصر على نفسها وهنا قال :

(أحب أن أعطى مثالاً لإمكانات مصر من حياة شخص مصرى عمل بهمة وكفاح خلال الجزء الأول من هذا القرن ، والجميع فى هذه الغرفة يعرفون اسمه ، وكل بلد ، ومدينة مصرية تقريبًا بها شارع أو طريق يحمل اسمه .. وكان رجلاً ملتزمًا بزيادة رخاء مصر واستقلالها) .

طلعت حرب ورفاقه فى افتتاح فرع ملوى

إنى أتحدث عن المصرى الوطنى العظيم ، رجل الصناعة والمال / طلعت حرب .

وهكذا ينعقد الإجماع على طلعت حرب **الرجل والموقف** .

كما انعقد الإجماع على أن بنك مصر كان غرة مصرية .. وكان كرامة وطنية.. وكان مَعْلَمًا .

وتوقفت التخرصات ، وحبست أنفاسها دعايات السوء وتحجمت التحديات أو انكمشت وبنك مصر كعلم مصر حين يمعن فى الصعود إلى قمة السارية فتخفق له ، ومعه ، القلوب وما أشد ذهول المتربصين حين غطت الاكتتابات رأس المال المطلوب فى الساعات الأولى .

بدأ بنك مصر غزو الغزو

شعاره : **الاقتصاد دعامة الاستقلال السياسى وسراياه .**

فبعد أن اطمأن على تجميع المدخرات الوطنية ، شرع فى تنمية وإنشاء الصناعات

لإصلاح الاختلال والاحتلال الاقتصادى .

- توفير التمويل الصناعى والعمل على إنشاء بنك صناعى .
- تشجيع وتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية .
- تربية جيل وأجيال من الفنيين المصريين .فطالما أدخلوا فى روعنا وأوهمونا أننا لا نصلح لعمل المصارف والبنوك كما رأينا .

وفى سبيل هذه الغاية الكبرى ذات الأبعاد ، أنشأ البنك الشركات التالية ابتداء من سنة١٩٢٠حتى التأميم :

قطاع الغزل والنسيج وتجارة الأقطان :

- شركة مصر للغزل والنسيج / المحلة الكبرى .
- شركة مصر حلوان للغزل والنسيج .
- شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع / كفر الدوار .
- شركة مصر صباغى البيضا .
- شركة مصر للحرير الصناعى .
- شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج .
- شركة مصر لحليج الأقطان .
- شركة مصر للكتان .
- شركة مصر لتصدير الأقطان .

قطاع المال :

- شركة مصر للتأمين .
- شركة مصر لبنان / سوريا .
- بنك التضامن المالى .

قطاع النقل :

- شركة مصر للنقل والملاحة .
- شركة مصر للطيران .
- شركة مصر للملاحة البحرية .

قطاع الكيماويات :

- شركة مصر للمستحضرات الطبية .
- شركة مصر لصناعة الكيماويات .
- الشركة المصرية لصناعة الورق .

قطاع السياحة :

- شركة مصر للسياحة .
- شركة مصر للفنادق .

قطاع الخدمات والاسكان :

- شركة بيع المصنوعات المصرية .
- شركة مصر للتمثيل والسينما .

طلعت حرب ومدحت يكن اثناء افتتاح احد الفروع

بنك مصر المركز الرئيسى

طلعت حرب يصافح أحد عملاء بنك مصر

- مطبعة مصر .
- شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح .
- الشركة العقارية المصرية .

قطاع الأمن الغذائى :

- شركة مصر للألبان والأغذية .
- شركة مصر لمصايد الأسماك .
- شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت .

وهناك شركات أسسها البنك أو أسهم فى تأسيسها بعدسنة ١٩٧٣ مثل :

أولا : مشروعات مصرفية ومالية :

- بنك مصر الدولى .
- بنك مصر رومانيا .
- بنك قناة السويس .
- البنك المصرى لتنمية الصادرات .
- بنك مصر أكستريور .
- شركة مصر للصرافة .
- بنك الوطنى للتنمية .
- بنك التعمير والإسكان .
- بنك التجارة والتنمية (التجاريون)
- بنك العمال المصرى .
- بنك التمويل المصرى السعودى .
- المصرف الاسلامى الدولى للإستثمار والتنمية .
- برنامج تمويل التجارة العربية .
- شركة مصر للمقاصة والمعاملات المالية .
- بنك التصدير والاستيراد الافريقى .
- بنك مصر أوربا .

ثانيا : مشروعات صناعية :

- شركة السويس للأسمنت .
- شركة الاسكندرية الوطنية للحديد والصلب .
- شركة بنى سويف للطوب الطفلى .
- شركة النصر للمنسوجات .

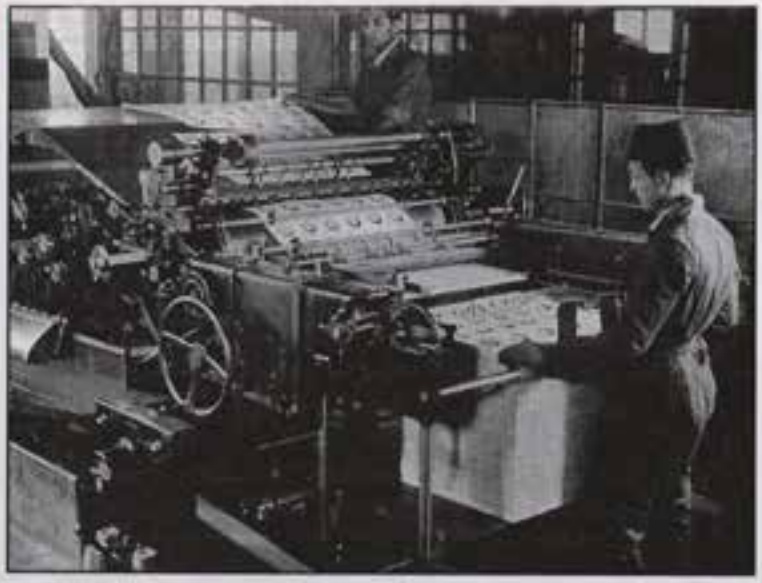

مطبعة مصر

شركة مصر للتمثيل والسينما

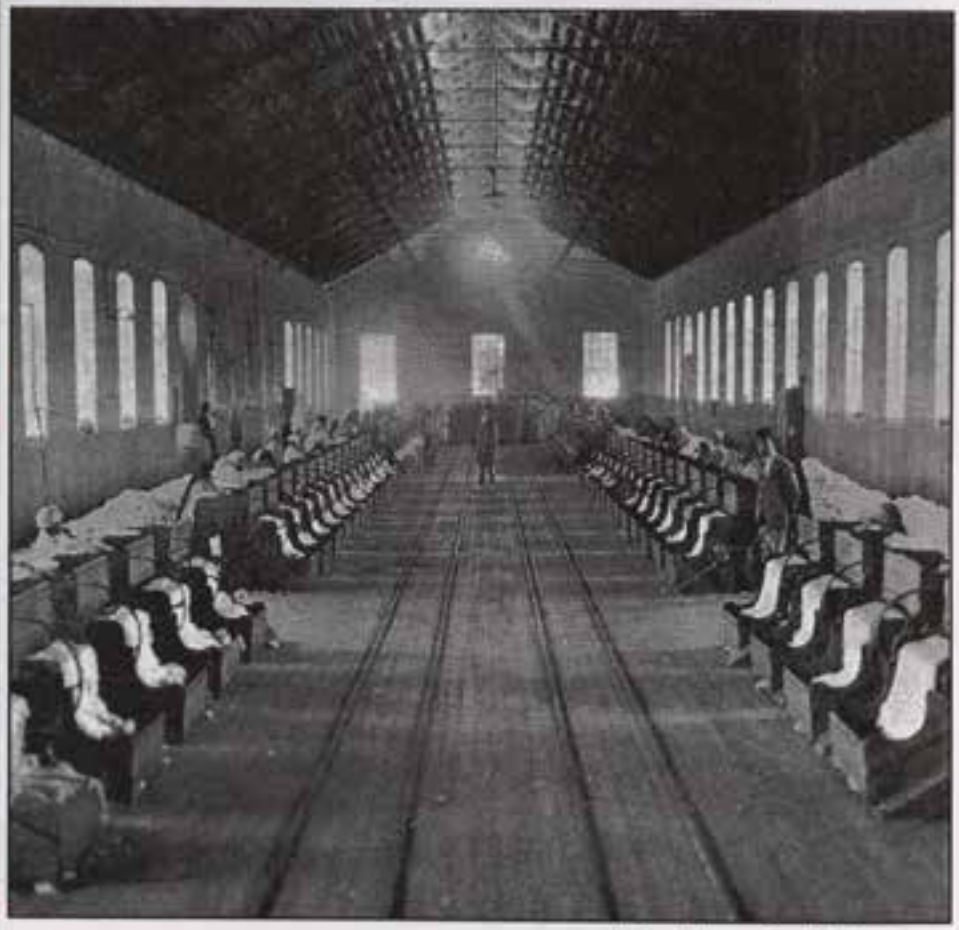

احد
صالات
الغزل
بالمحلة
الكبرى

- شركة الاسكندرية للاطارات .
- شركة مصر العامرية للغزل والنسج .
- شركة أبو قير للاسمدة والصناعات الكيماوية .
- شركة الدقهلية للسكر .

ثالثا : مشروعات سياحية :

- شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة .

منزل طلعت حرب

- الشركة العربية الدولية للفنادق .
- شركة الاسماعيلية للسياحة .
- شركة الاسماعيلية الجديدة للاستثمارات .
- شركة رواد السياحة .
- شركة طابا للتنمية السياحية .
- شركة الشمس بيراميدز للفنادق والمنشآت السياحية .
- الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (فندق كونراد)

رابعا : مشروعات إسكان :

- شركة مصر للتعمير .
- شركة مصر للاستثمار .
- الشركة الوطنية للإسكان للنقابات المهنية .
- شركة مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية .

خامسا : مشروعات أمن غذائى :

- شركة الصالحية للاستثمار والتنمية .
- شركة مصر للتبريدات والتخزين .
- الشركة الوطنية لانتاج البذور وتقاوى الحاصلات الزراعية .
- شركة الاسماعيلية مصر للتبرية .
- شركة الاسماعيلية مصر للدواجن .
- شركة أسوان الوطنية للميكنة الزراعية .
- الشركة الوطنية لصناعة الاعلاف .
- شركة مصر للأغذية .
- الشركة الوطنية للأمن الغذائى .
- شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية (شوبيس) .
- شركة المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات .
- شركة بور سعيد لانتاج الدواجن والبيض .
- الشركة الوطنية لمنتجات الذرة .
- شركة الاسكندرية للأغذية .

سادسا مشروعات خدمية :

- شركة مصر ادكو للنقل البحرى .
- شركة الملاحة الوطنية .

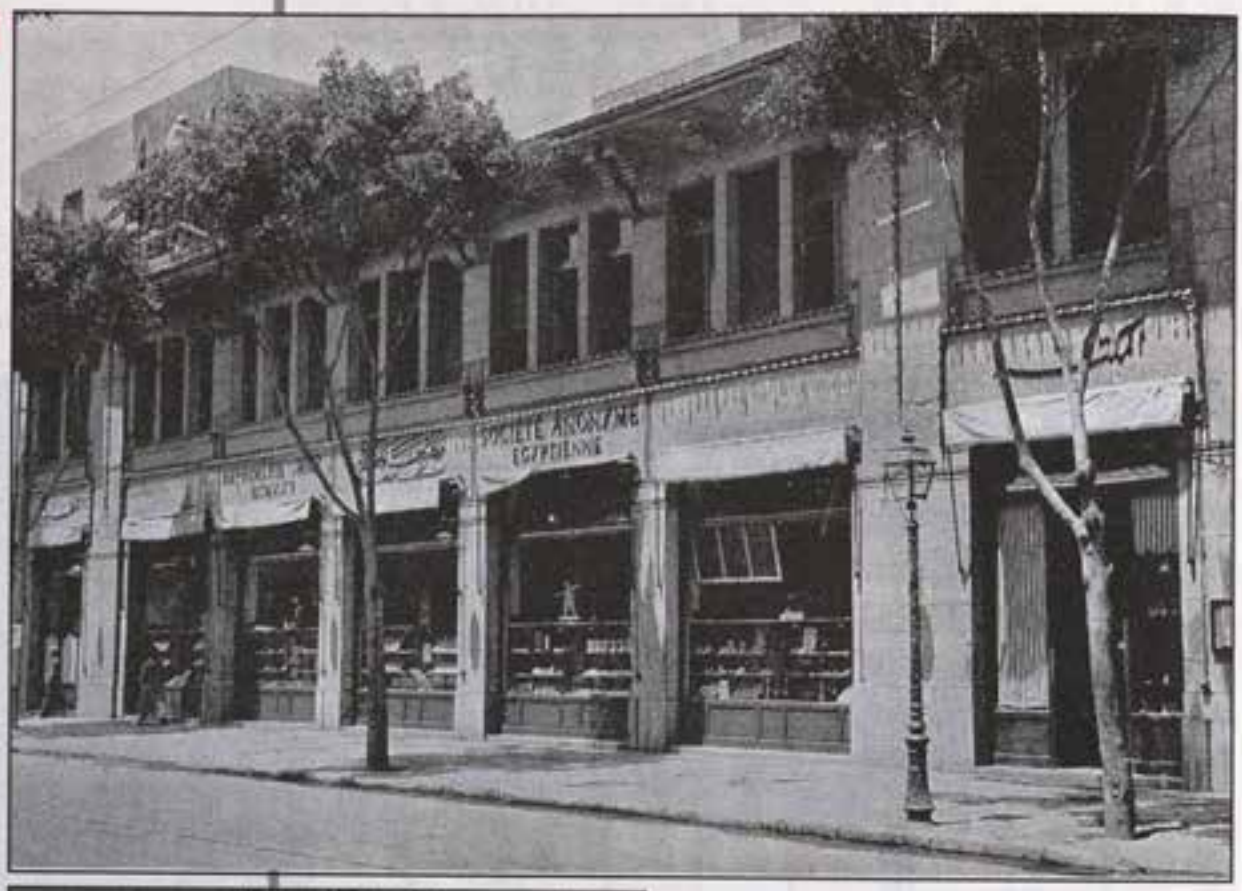

مطبعة مصر بشارع نوبار - القاهرة

الباخرة كوثر

- دار مايو الوطنية العربية الدولية .
- الشركة الطبية العربية الدولية .
- شركة الميكروفيلم وتكنولوجيا النظم .
- شركة بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية .
- شركة المصريين فى الخارج للاستثمار .
- شركة بورسعيد للاستثمار والتنمية الصناعية .
- الشركة العربية المشتركة للاستثمار .
- شركة طلعب حرب للأقطان .
- شركة هوكست الشرقية .
- شركة فايزر مصر .

خطب «طلعت حرب» فى ١٩٢٥/٥/١٩ فى حفل تكريمه بالجمعية المصرية بباريس :

(إن الشركات التى يساهم فيها البنك بجزء من صافى أرباحه ويشجعها كل التشجيع ، **إحياءً للصناعات القومية فى البلاد** ، يقبل عليها المساهمون أيما إقبال ..).

إذن المسألة ليست بنكًا ولكنها **مسح اقتصادى .. تخطيط .. إيقاظ أمة** .

إن التقرير الذى قدمه بنك مصر إلى وزير المالية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ والذى

اشترك طلعت حرب فى كتابته ، تناول الفصل السابع منه :

(تكوين الكفايات المصرية للأعمال الصناعية)

وقد جاء فيه :

(إن استعداد المصريين الفطرى لبلوغ أقصى الكفايات فى كل ميدان من ميادين الفكر والعمل أمر مقطوع فيه لا يصح بحال من الأحوال أن يكون موضع مناقشة ..

احدى ورش شركة مصر للطيران فى الثلاثينات

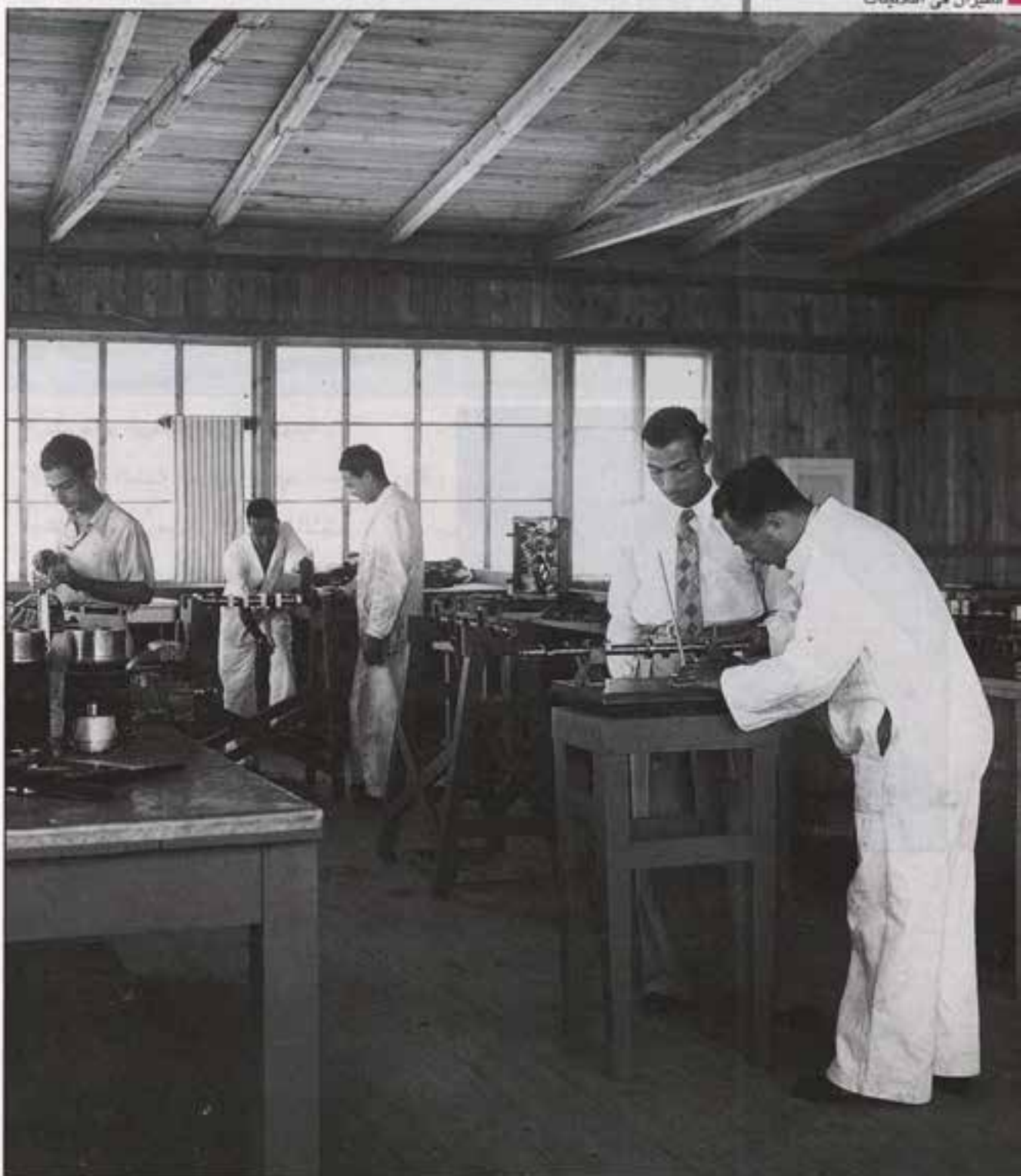

وإذا كان المصريون لم يبلغوا أقصى درجات الكفاية فى مزاولة الأعمال الصناعية فلأنهم انصرفوا عدة أجيال للأعمال الزراعية ، ولأن التعليم نفسه كان متأثرًا بفكرة خاطئة وهى أن يعد المصريين لأن يكونوا موظفين فى الحكومة ولا تزال البلاد تعانى أكبر المشاق فى حل هذه المشكلة ، وهى تحويل تيار المتعلمين من الوظائف الحكومية إلى الأعمال الحرة ومن بينها الأعمال الصناعية .

على أن كفاية المصريين فى كثير من الأعمال الصناعية اليدوية التى يزاولونها تشهد لهم بالمهارة الزائدة وحسن الاستعداد الفائق .. نضرب لذلك مثلاً الأطفال الصغار الذين يعملون فى مصنع أزرار الصدف بالسويس التابع لشركة مصر لمصايد الأسماك .. فإن أعمارهم تتراوح بين العاشرة والسادسة عشرة وهو مع هذا يتقنون أعمالهم أيما إتقان .. وكذلك شبان مصنع تكرير السكر بالحوامدية فإنهم يستطيعون أن يلفوا أقماع السكر الضخمة بالورق والدوبارة بسرعة ، رأى أصحاب المصنع أنها هائلة ، وأنها تقوم بالعمل أحسن وأسرع مما تقوم به الماكينات ، فعدلوا عن استخدامها .. وعمال شركة مصنع الفخار التابع لمسيو (سورناجا) فقد شهد من رآهم من الإنجليز أنهم أسرع من أمثالهم فى أوربا فى التكوين الفنى لهذه الصناعة) ص٧٧ .

ومع هذا لم يقف طموحه عند حد :

يقول التقرير ص ٧٨ :

(وبالرغم من الكفايات المشاهدة بين ظهرانينا فإن الحال الحاضرة لا تزال بعيدة عن درجة الرقى والكمال التى يجب أن تسعى إليها البلاد) .

ولتكوين الكفايات الصناعية اللازمة يجب السعى لتكوين طبقات لازمة للصناعة :

(أ) طبقة المهندسين والكيمائيين الصناعيين .

(ب) طبقة رؤساء الصناع .

(جـ) طبقة الصناع .

كان (طلعت حرب) مخططًا وكان بعيد المدى .. بعيد الأهداف .

واهتزت الجنة وربَت ..

فى ١٩٢٠ كان رأس مال البنك ثمانين ألف جنيه .

فى ١٩٢٥ وصل رأس مال البنك خمسمائة ألف جنيه .

فى ١٩٢٧ وصل رأس مال البنك مليونًا من الجنيهات .

أما المساهمون ، فقد صعد بدوره الخط البيانى الذى يمثلهم .

فى ١٩٢٠ كان عدد المساهمين ١٢٦ مساهمًا ، ١٩٣٤ أصبح عدد المساهمين ٩٣٥٦ وبلغت الأرباح الموزعة خلال ١٥ سنة ٨١٤ ألف جنيه .

وكانت الودائع فى آخر ١٩٢٠ مائتى ألف جنيه .

على الأعراف لاتنطلق فتحيا ، ولا تسقط فتموت .. فإن الأمم العريقة تحمل قوة فى ذاتيتها تجعلها إذا أرُيد بها شرا أو أريد لها الموت ، تنتفض انتفاضة قوية تعود معها فتية من جديد .. وهذا يخيف أعداءها مهما بلغت قوتهم وبلغ ضعفها فيعوقون مسيرتها دون أن يميتوها ويمسخون سحنتها دون أن يشعروها وهنا ، لاحت انتفاضة للتشخيص كأنها نماء من روح ، أو نسيس فى قلب مجروح .

بعيدًا عن الشعارات الخاوية والبالية من كثرة الاستعمال يتذكر المثقفون بعد طول صمت ، أمانة فى أعناقهم أن يقفوا وراء مصر بالدرس المخلص والعمل الذى يستهدف خير الإنسان المصرى .

عمل ينتعه من القاع إلى شرف القمة ، ويرفعه من الوهاد إلى ذروة القيمة .

إن مجتمعنا اليوم يعانى **محنة الاختيار حرب بين التحديث والتأصيل .. وهذا ما تنبه إليه مبكرًا طلعت حرب** ، وواجبنا ألا نخلط بين النمو الحضارى المتكامل الأصيل والثابت من ناحية وبين الأشكال المشاهدة للتحديث ، دون إدخال تغيرات عميقة فى المجتمعات ، من ناحية أخرى .. ومن هنا يعانى الشباب من الاغتراب .

القاهرة نفسها عاصمة العواصم حضاريًا ، غدت غريبة فى وطنها بعد أن غدت – قبلاً – كرنفالاً عجيبا فى البناء ، والزى ، والتعليم ، وأسلوب العيش وأسلوب التفكير.

ومن هنا لم يصدر طلعت حرب من فراغ حين جعل بنك مصر مركز إشعاع الكثير من نواحى حياتنا .

قد يكون مفهومًا وطبيعيًا أن يتجه بنك مصر، وهو يقوم فى بلد زراعى ، أن يهتم بكل ما له صلة بالقطن محصولنا الأول والرئيسى فى ذلك الوقت ، من غزل ، ونسج ، وتصدير ، وتجارة .. ولكن باقى الشركات .. ما شأن بنك مصر بالتمثيل ، بالسينما ، بالفنادق .. وبالسياحة .. بالملاحة ، والطيران ؟!!

إنه التكامل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى أيضًا .. يقول طلعت حرب (ركز البنك ، فى السهل والجبل ، فى الشرق والغرب ، وعلى الماء أو متن الهواء **علم البلاد** يخفق تحت الشمس باسم بنك مصر وشركات بنك مصر بل باسم مصر كلها أو بعضها بعد أن طال احتجابه بين الظلام عهدا طويلاً).

كان بنك مصر نهضة مصرية شاملة شملت حتى اللغة .. اللغة العربية التى انتصر لها طلعت حرب .

بل امتدت هذه النهضة إلى البلاد العربية ..

طلعت حرب رئيس بنك مصر كما يقول الدكتور / إبراهيم عبده فى كتابه (تذكار طلعت حرب) **(فاز طلعت حرب فيما فشل فيه القرن التاسع عشر)** .

كان بنك مصر **مدرسة** عملت عملها فى وقت الشدائد ، فحين وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ فرضت الحراسة على أموال الدول المعتدية ومن أهمها البنوك الإنجليزية والفرنسية فى مصر .

وكان هذا الإجراء فى الواقع من أهم القرارات التى واجهت الجهاز المصرفى

المصرى إذ كان من المعتقد وقتئذ أن الخبرة العملية اللازمة لإدارة هذه البنوك على نطاق واسع لم تكن متاحة بعد ، خاصة أن المديرين لتلك البنوك قدموا استقالاتهم ظنًا منهم أن مصر ستفشل فى إدارة هذه المؤسسات ، ولكن سرعان ما اتضح ان الإدارة المصرية المباشرة للبنوك الأجنبية والتى كان لبنك مصر دور هام فى توفيرها **بالخبرة والكفاءة المطلوبة** لا تقل كفاءة عن الإدارة الأجنبية .. وأنها جنبت مصر نتائج الإجراءات التى كان المديرون الأجانب يقومون باتخاذها فى غير صالح الاقتصاد المصرى .. ولهذا لم تتوان الحكومة فور جلاء القوات الأجنبية عن إصدار قانون التمصير الذى كان له أكبر الأثر فى إحداث تغييرات جوهرية فى النظام المصرفى المصرى .

قانون تمصير البنوك رقم ٢٢ الصادر فى يناير سنة ١٩٥٧ يقضى :

بقصر العمل المصرفى على الشركات المساهمة المصرية ، وأن يكون رأس المال والإدارة لمصريين دائمًا ولا يقل رأس المال للشركة المدفوع عن خمسمائة ألف جنيه .

ومنحت جميع البنوك مهلة لتنفيذ القانون .

وصفيت البنوك الفرنسية والبريطانية وانتقلت أصولها وخصومها إلى بنوك مصرية قائمة .. وأخرى أنشئت خصيصًا لهذا الغرض .

واشترت المؤسسة الاقتصادية من الحارس العام أسهم الفرنسيين والبريطانيين فى البنك الأهلى والبنوك العقارية .

وبيع بنك الرهونات المصرى إلى بنك التضامن المالى .

وانتقلت أصول بنك باركليز وخصومه إلى بنك الإسكندرية الذى كانت المؤسسة الاقتصادية تملك أسهمه بالكامل ..

فى الوقت نفسه انتقلت أصول وخصوم البنك العثمانى وبنك يونيان إلى بنك الجمهورية ، وانتقلت أصول وخصوم بنك الكريدى ليونيه وبنك الكنتوار إلى بنك القاهرة .

هذه الحركة القادرة فى ظلام المحنة كانت إشراقة الفجر .

ولم يكن الفجر ليهل لولا بنك مصر الذى كان داخل الميدان ، ودرب الكفاءات ، وتخرج فيه الرجال والقيادات .

وابتسم القدر .. واطمأن الحذر .. وصدق الخبر .

كان بنك مصر مدرسة فى الاقتصاد ، وكان بنك مصر مدرسة فى الصناعة ، وكان بنك مصر مدرسة فى القومية المصرية بكل مقوماتها من **دين ، وفن ، وعلم ، وتعليم .. ودور فى المنطقة .**

إنه طلعت حرب .. وإنه بنك مصر .. المُعلم والمدرسة .

لقد استنقذ القطن المصرى الذى كانت إنجلترا توهمنا أن جوًنا لا يصلح لحلجه وتصعينه لتحتكره مصانعها . أنقذ طلعت حرب صناعته بل صناعات عدة أقامها من

أجله فشركة مصر للملاحة لنقله .. ومصانع المحلة وكفر الدوار لتصنيعه .. ومعاصر الزيوت للبذور الناتجة عن الحليج .. ورفع بنك مصر وشركاته الدخل القومى وعمل على تحسين الميزان التجارى . تمصر كل شىء فى مصر حتى الشركات أو المحال الأجنبية اتخذت أسماء مصرية لونًا من التقية، أو المداراة ، أو المجاراة ، أو التكيف ، أو التأقلم .... والنتيجة واحدة :

سيادة المصرى على أرضه ومقدراته .. وكأن بنك مصر حلم مصر «بالمخلص»

وكأن طلعت حرب حلم مصر « بالمخلص » .. فهما مترادفان .

كان بنك مصر وراء الدعوة إلى إنشاء مجمع علمى .

لقد نادى طلعت حرب بمجمع علمى فى الربع الأول من القرن العشرين . وفى الوقت الذى كانت البلاد العربية منطوية على نفسها لا يكاد أحدها يعرف عن الآخر شيئاً ، فتح طلعت حرب فروعًا لبنك مصر .. فبنك مصر لبنان سوريا ، ثم انفتح بنك مصر على الحجاز ابتداء بشراء الباخرتين كوثر وزمزم لنقل الحجاج ، والإسهام فى المشروعات العمرانية بالحجاز ومنها تمهيد طريق السعى بين الصفا والمروة . وجاءت شركة مصر للطيران لتصل ما انقطع ، وتربط بين البلاد العربية متنقلة بين القاهرة ، والخرطوم ، ودمشق ، وبيروت ، وبغداد .

وبدأت تظهر فى خطب طلعت حرب ألفاظ لها أبعادها ومدلولاتها النفسية والسياسية والاقتصادية .

بدأ طلعت حرب يتحدث عن «الأمة العربية» ويوقظ وعيها بثروتها واستغلالها لصالحها .

إن نهضة مصر المعاصرة ترجع فى جزء كبير منها كما تقول الموسوعة العربية إلى طلعت حرب الأب الروحى لبنك مصر ... (إلى تلك العبقرية الفريدة، والإرادة الصارمة ، والنظرة الواسعة التى تمتع بها طلعت حرب) ص ١١٦٣.

مصر وقبلة الإسلام

وحين يفهم «الدين» قوم على أنه وعظ وإرشاد ودعوة إلى إقامة الفرائض ... كان حديث الفرائض عند طلعت حرب ، عملاً نافعًا ...

ومن هنا عمل على تيسير طريق الحج ، وتيسير الإقامة ، وتوفير الأمان فى الغدو والرواح ... وأعد اتفاقًا تبرمه الحكومتان المصرية والسعودية وينفذه بنك مصر فيدفع من يقصد الحج جميع النفقات لبنك مصر الذى يوردها للحكومة السعودية من رسوم وضرائب وأجور مطوفين وانتقالات .

وزود ، بواخر مصر ، المعدة لنقل الحجاج بالمؤذنين والوعاظ وأماكن للوضوء والصلاة مما يفتقده مؤدى الفريضة فى البواخر الأجنبية ، وأنشأ خطًا جويًا بين مكة والمدينة لزيارة الرسول عليه الصلاة والسلام ، بعد الحج .

كان طلعت حرب فى أول الأمر ، فى حزب الأمة الذى يرى التطور الهادئ هو

لوكاندة مصر بالسويس

المضمون فى مقاومة الاستعمار ، على الأقل فى عنفوان البداية وعنجهيتها ، ولكنه ما لبث أن تأجج بحماس من لون آخر ... حارب الاستعمار بإقامة صرح الصناعة الوطنية ... وحارب الاستعمار بخلق اقتصاد وطنى اسمه بنك مصر ... وحارب

الباخرة كوثر
الاحتفال بتسييرها الى جدة
فى ٧ فبراير ١٩٣٥

الاستعمار حتى فى خارج مصر حين أنشأ شركة مصر للطيران وجذب الساسة العرب للسفر على طائراتها حتى يضيع على الاستعمار مراقبة تحركاتهم حين يضطرون إلى السفر على طائراته ... وحارب الاستعمار بتأكيد القدرة المصرية ، وتحقيق الذاتية المصرية ، والشخصية المصرية ، وإثبات الإرادة المصرية ... وطالما حاول الاستعمار ، إحباط هذه الركائز التى تحفظ على الأمة تماسكها ووجودها .

حارب طلعت حرب ، الاستعمار حين **قاوم مشروع مد امتياز قناة السويس** فكشف دخائله وأهدافه بالأرقام وكان كتله (قناة السويس) الذى نشره سنة ١٩١٠ دعرة حارة إلى **عدم تجديد الامتياز للأجانب** الذين يسيطرون عليها ، مرة أخرى .

قال فى إحدى خطبه سنة ١٩٢١ ، وبنك مصر وليد يحبو ، إن التنمية الاقتصادية وتنمية الكفاءات العملية لا تكتمل إلا بالاستقلال وندد بأسلوب الاستعمار فى مناهج التعليم وشئون الاقتصاد .

فلما كانت سنة ١٩٣٦ بعد إبرام المعاهدة ، طالب بالتخطيط ، لا ترك الحبل للصدفة ، أو الارتجال ...

والتخطيط لا يقول به إلا عقل منظم موضوعى علمى ، كما طالب بمساندة الجامعة وتعضيدها .

الملك فاروق فى زيارة لبنك مصر فى ٨ فبراير ١٩٣٧

فى شهر أغسطس سنة ١٩١٩ طالب عمال وموظفو شركة الترام وكانت بلجيكية الجنسية بإنصافهم ورفع أجورهم فتقدمت الشركة إلى الحكومة طالبة إقرارها على زيادة أجر الركوب مليمًا ليصبح ستة مليمات بدلا من الخمسة المنصوص عليها فى العقد حتى تستطيع إجابة مطالب العمال فانبرى لها طلعت حرب فى أربع مقالات نشرها فى الأهرام يكشف عن أرباحها الخيالية التى تحتم إجابة مطالب العمال دون زيادة أجر الركوب . وقد فصل ما جاء فى مقالاته الأربع كتاب (رجال ومواقف)[١] .

وهكذا ..

كان طلعت حرب برنامجًا بلا حزب حين كان الآخرون أحزابا بلا برامج .

كان طلعت حرب وراء صناعة الزجاج فى مصر الحديثة فقد أقرض «محمد السيد يس» ثمانين ألف جنيه لإنشاء مصنع للزجاج .

بنك مصر واللغة القومية :

ومن إنجازات طلعت حرب إسقاط التعابير والألفاظ الأجنبية من لغة المعاملات والمحاسبات فى بنك مصر وإحلال العربية محلها ، ووقف طلعت حرب فى حفل تكريمة بدار المجمع العلمى العربى بدمشق فى ٧ يوليه سنة ١٩٢٥ يقول معلنًا :

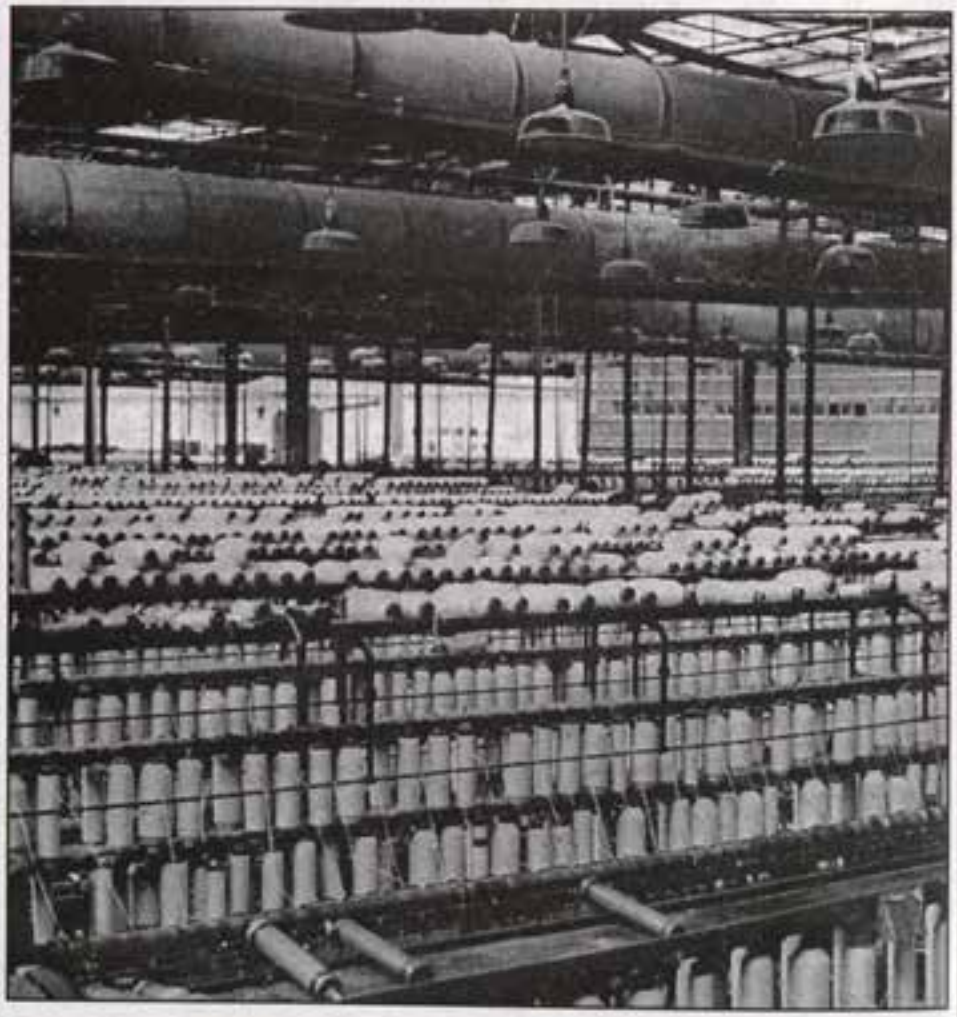

احد صالات مصنع الغزل والنسج بالمحلة الكبرى

(١) كتاب (رجال ومواقف) تأليف الأستاذ محمد على رفاعى .

(قررنا أن تكون المراسلات فى بنك مصر بينه وبين عملائه باللغة العربيه ، وأن تكون حساباته باللغة العربية فهزأ الهازئون وقالوا : «إن المحاسبة من واردات الغرب ، وإنها فن من فنونه غير قابل للانتقال إلى الشرق بغير لغة من لغات «الغرب» . ولكننا أهملنا استهزاءهم وأجرينا مراسلاتنا ، وكتبنا تقاريرنا ، باللغة العربية) .

وكما قام بنك مصر بأموال مصر وعمل بأيد مصرية ، تكلم بلغة عربية وكانت البنوك فى مصر قبل إنشائه تتعامل بلغاتها هى ، **فأزال بنك مصر الجدار بين المواطن المصرى والتعامل المصرفى .**

ونجح بنك مصر .. وازدهر .

بنك مصر والأصالة والمعاصرة

إن أساس النهضات «الذاتية القومية» التى يدخل فى نسيجها مقومات عزيزة غالية منها الدين ، والتاريخ ، والتراث الفنى والعلمى ، والآلام ، والآمال ، والتجارب الطويلة على مسيرة تاريخها كله .

وقد أدرك هذا ، طلعت حرب ... وهى ميزته التى تفرد بها خاصة بين رجال الاقتصاد .

لم يكن وليد طلعت حرب ، بنكًا فحسب ، بل كان عاملاً فعالاً فى محو الأمية فالرخاء المادى يكسب الرخاء النفسى؛ فتحن النفس إلى ألوان من الترف الروحى ، وهنا ينفسح السبيل إلى المعرفة والتحصيل .

ومن هنا كان الرخاء المادى الذى يقف وراءه بنك مصر بشركاته ، أداة من أدوات نشر المعرفة أو على الأقل محو الأمية .

زار المحلة الكبرى سنة ١٩٢٤ فخطب خطبة اجتماعية نفذ فيها إلى تقييم متعدد الأبعاد لوجود صناعة الغزل الضخمة فى المحلة وهى أحد الأنشطة الكبرى لبنك مصر..

منها :

- زيادة التعليم .

- هبوط نسبة الجريمة فى المحلة إلى ١٢ فى الألف من ١٥ فى الألف فى مصر كلها ، كما لاحظ ارتفاع نسبة المتقاضين .

واللمحة الغريبة وقوفه عند النشاط فى التقاضى وهو دليل حرص على الحقوق يأتى من وعى صاحبه ، وإعتداده ورخائه ، فى الوقت نفسه لأنه المطحون المسحوق يستسلم ، أو يذعن ، أو يتقبل فلا فسحة عنده من جهد ، أو مال ، أو أقبال على الحياة يعين - مجتمعًا ومتفرقًا - على الصراع ، أو النضال .

لقد جاءت خطبة طلعت حرب فى المحلة ومتى ؟ سنة ١٩٢٤ ، دراسة كاملة اقتصادية ، وتاريخية ، واجتماعية ، ليس للمحلة الكبرى وحدها ، بل للمجتمع المصرى كله .

احد المصانع التابعة لبنك مصر

بنك مصر والإسلام

واقترن اسم طلعت حرب بالدفاع العلمى عن الإسلام .

فقد تصدى للهجمة الشرسة عليه من رينان ، وهانوتو .. وساند طلعت حرب الشيخ محمد عبده وحاول نقل آرائه إلى الفرنسية ليطلع عليها الرأى العام الأوربى .

فحين هاجم هانوتو - مستشرق ووزير خارجية فرنسا سابقًا - الاسلام فى صحيفة «لوجورنال» ورد عليه الشيخ محمد عبده فى صحيفة «المؤيد» دخل طلعت حرب - وطنيًا - معركة دينة. والإسلام فى مصر وطن ، ومصر بدورها دين بما أعطت الإسلام ، وأعطاها ، ونمته ، وزكاها .

دخل طلعت حرب المعركة وشن هجوماً عنيفًا على الإمبريالية الأوربية ، متسائلاً كيف يهاجم الغرب المسيحى الإسلام ، وهو مويوء بالكثير فضلاً عن جريمة الاعتداء على جزء كبير من بلاد العالم الإسلامى وغير العربى تحت اسم الاستعمار وهو استخراب ... وضمن هذا كتابه (أوربا والإسلام) وقد اشتهر هذا الكتاب شهرة واسعة .

ولم يفت طلعت حرب أن يفصل بين الغرب الاستعمارى وبين المسيحية فى نقائها الأول .. فليست المسيحية «المرابين ، والمجرمين ، والأفاقين ، وأصحاب الحانات ، وأولئك الذين يفتقرون إلى أى ضمير ، والذين يصادفهم المرء بين الشرقيين والغربيين على حد سواء» .

لقد كان طلعت حرب بتخرجه من كلية الحقوق ، وقراءاته الواسعة فى أكثر من لغة وأسفاره العديدة ، وصلاته المتنوعة ، وعلاقاته ، وصداقاته للأوربيين المثقفين ومعهم - وراء مشاعره الإنسانية العالمية ، وثقافته الموسوعية .

يقول إريك دافيز أن طلعت حرب كانت أوراقه الخاصة تتضمن سلسلة من المراسلات فى الفترة بين عامى ١٩٠١ و ١٩٠٤ مع شخص يدعى سيدنى سميت وهو أمريكى مغترب يعمل لدى شركة «كارتر إنك كومبانى» فى بوسطون ، ويعيش فى بلجيكا .

وقد أتاح سميث - وكان ومتعاطفًا بل معجبًا بالحضارة الإسلامية - لطلعت حرب فرصة التعبير عن آرائه بشأن المجتمع العربى .

ولاشك أن رسائل طلعت حرب ، إليه كانت رسائل محب لقومه إلا أنها لم ينقصها الرأى الصريح فى التحلل الغربى مع الإقرار له بالتكنولوجيا والتقدم فيها .

وقد كتب طلعت حرب كتابًا عن **(تاريخ دول العرب والإسلام)**

قدم عثمان كامل بك سكرتير السلطان العثمانى رسالة بالفرنسية إلى مؤتمر المستشرقين الذى عقد فى باريس سنة ١٨٩٤ تساءل فى آخرها :

(هل كان فى وسع الإسلام أن يعلى كلمته أو يرفع رايته بحد الحسام ، ولم يكن القائمون به إلا بضعة آلاف من العرب ؟) .

وهنا ترجم طلعت حرب ، الرسالة ... وأجاب على هذا السؤال ، قائلاً : (كلا ، فإن البطل «أتيلا» وهو أحد ملوك آسيا الصغرى فى القرن الخامس - دوخ العالم بحروبه ومعه ملايين من أقوام «الهون» ، لم يتيسر له ، أن يتغلب على البلاد المتاخمة لمملكة الرومان ، وغاية ما وصل إليه بعد الجهد والعناد ، أنه تمكن من العبور بها مع جيوشه الجرارة ، من غير أن يتم له إخضاع أهلها .

أما الإسلام فلم تكن لديه تلك الملايين من النفوس ، ولا تلك العدد الحربية التى كانت عمادًا للفرس والروم فى حروبه ، بل إنه كان لا يذكر بجانب خصومه من حيث القوة والعدد والنظام . فما هى إذن تلك القوة التى تيسر للإسلام ، أن يخضع العالم المتمدين فى أقل من خمسين عامًا ؟

لعمرى إنها حرية الأديان ، والمساواة فى الحقوق والإخاء بين المسلمين مهما كان جنسهم من غير تمييز ، ولم تك هذه المبادئ الشريفة اللازمة للكمال الإنسانى والتمدين الحقيقى معلومة قبل الإسلام ، فظهرت بظهوره وفضلاً عن ذلك فإن صلح الحديبية يشهد بأن محمدًا عليه الصلاة والسلام ، **هو الذى أمضى أول معاهدة دولية فى العالم)** .

ولطلعت حرب فى الإسلام الاجتماعى ، رأى مستنير . يقول فى كتابه (تربية المرأة والحجاب) أيد فيه تعليم البنت **وتهذيبها** أى تربيتها تربية سليمة ، والتربية عندى قبل التعليم ، على لزومه وضرورته الماسة .

كما وافقه فى أن يكون الحجاب مطابقاً لما جاء فى الشريعة الإسلامية . والشريعة أباحت كشف الوجة والكفين لدور الوجة فى تحديد المسئولية والشخصية ودور اليد فى العمل والفن والعلم .

إنه الإسلام الحضارى الواسع الأفق ، الذى افتخر فيه الإمام الشافعى أحد أصحاب المذاهب الأربعة بأنه تلقى العلم على السيدة نفيسة أى أن المرأة المسلمة فى مطالع الإسلام كانت تتصدر فى العلم أستاذًا ومعلمًا .

وحين احتدم الجدل حول كتاب قاسم أمين (المرأة الجديدة) كتب طلعت حرب كتابه (فصل الخطاب فى المرأة والحجاب) .

فى كل مجال له حضور . شخصية موسوعية - مدافع لا يلقى سلاحه كان طلعت حرب صاحب رسالة .. رسالة جامعة .

وحين اختار الشيخ محمد عبده ، جوار الله ، رثاه طلعت حرب رثاءً صافيًا على دعامة من الدراسة والعلم ، نشرته جريدة إيجيت فى ١٩٠٥/٧/١٣ حتى الرثاء حمله على عاتقه واجبًا .

إنه يذكرنا بشاعرنا أحمد شوقى فى قوله :

كان شعرى الغناء فى فرح الشرق .. وكان العزاء فى أحزانه .

بنك مصر والشرق :

وهنا امتدت آمال طلعت حرب إلى الشرق فراح يدعو الأمم الشرقية إلى أن تستار

سيرته وتشتار جناه . (إننا لا نخطئ حين ندعو الأمم الشرقية إلى احتذاء أثر هذا البنك فى روحه وأسلوبه لإنشاء بنوك قومية فى مختلف البلاد الشرقية) .

كان طلعت حرب يحارب النفوذ الأجنبى فى اقتصاد مصر ومع أنه كان يفرق بين رءوس النهب الاقتصادى والاستعمارى وبين عميل البنك أيًا كانت جنسيته فمنذ افتتاح البنك فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ قال عن بنك مصر (إنه يعمل كل ما يعمله بنك تجارى مثله ، لافرق فيمن يعامله بين أن يكون مصريًا أو غير مصرى ، **فالمصرية لم تشترط إلا فى رأس المال** للأسباب التى أوضحناها ، أما فيما عدا ذلك **فأبوابه مفتوحة لكل عميل**)

وردد هذا المعنى حرفيًا فى خطاب العيد الخامس عشر لبنك مصر .

كان بنك مصر أسلوبا ومنهجا .. ففى خطاب افتتاح البنك الذى أشرت إليه أردف قائلا :

(إن البنك سيعمل على بث روح العمل والنظام فى الشبيبة وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم ، والحث على وضع أساسا لتربية الاقتصادية العلمية فى البلاد ، وجعل تعليم الحساب والنظام الحسابى أساسًا فى مناهج التعليم .. هذا برنامج بنك مصر سيعمل على تحقيقه تدريجيًا بكل تأنٍ وروية) .

طلعت حرب ومجموعة من المرافقين له فى بوادبيست عام ١٩٣٧

فى هذه الكلمات المحددة برنامج أيضًا ومنهج فى التربية .. منهج فى التعليم.. منهج فى السلوك القومى قوامه روح العمل والنظام .

ورعى بنك مصر الفن ..

وبعد الدين : الفن ..

ومن الدين : الفن ..

كتب طلعت حرب الأدب وكان ، فيه ، صاحب أسلوب منضد منمق أخاذ .. ومن الطريف أنه كان ينحو به نحو السجع أحيانا ومن هذا ما جاء فى خطبته سنة ١٩٣٦ التى دعا فيها إلى الوفاء بحاجة البلاد فى كل ميدان ، إلى عدم انسلاخ أبناء الحرفيين عن بيئاتهم فكل عمل مطلوب بما يشكل من لبنة فى البناء .

يقول طلعت حرب فى أسلوب أدبى وكأنه يلحن هذا الخط العريض من خطوط النهضة .

(لا يجعل الناشئ يهتم بنعومة كعبية ، ويحتقر ما وجد عليه والديه ، ويظن السعادة محصورة فى الخدمة الأميرية ، والترفع عن الأعمال الأهلية ، بل يكون التعليم على وجه يحبب إلى المتعلمين مباشرة الزراعة والصناعة ، يرغب فى كسب المعاش بطريقة بعيدة عن الهوان والضراعة ، ويعرف أن الصانع فى دكانه ، والزارع فى غيطانه ، لا ينقصان عن المستخدم فى ديوانه ولا القائد فى ميدانه ، ولا الوزير فى إيوانه ، وأن سائق الدابة ليس أحط من راكبها ، وليس شارى السلعة أقدر من جالبها ، وإذا تفاوت الناس فى الأقدار فإنما هو بما يعود من نفع أعمالهم على هذه الديار) .

خطبة تذكرنا بمقامات الحريرى فى الأدب العربى ... وهى الحكمة فى صميمها يرسلها طلعت حرب .

إنها منهج تعليمى واجتماعى .

ولكن متى ؟ بعد أن استقر وجيب النفس المصرية .. ولكن فى مرحلة الإيقاظ ، وشحذ العزائم ، وسباق الزمن فقد خطب بالعامية كما أشرت فى البداية ليصل بسرعة إلى النفوس .

ومن كلمات طلعب حرب المأثورة : (كيف ينال السعادة من خص نفسه بالمحبة ومن لم يجعل لأخيه قدر حبة ؟ !)

وقوله : (من حسب ، كسب)

يقول الدكتور محمد حسين هيكل فى كتابه (حياة محمد) :

(ذهبت إلى زعيم مصر الاقتصادى العظيم طلعت باشا حرب مدير بنك مصر وشركاته الأربعة عشر ... وطلبت إليه أن أطبع الكتاب بمطبعة مصر فلم يتردد الرجل فى أن يبذل لى من مختلف صور العون غاية مارجوت فشكرا له على صنيع كان له فضل معاونتى أكبر المعاونة فى الإسراع إلى إصدار الكتاب) .

وكان طلعت حرب يحفظ الكثير من شعر شوقى وقد رقرق شوقى القصيد فى الإشادة بطلعت حرب . وبعض هذا قوله :

الله سخر للكنانة خازنًا ** أخذ الأمان لها من الأعوام

وكأن مال المودعين وزرعهم ** فى راحتيك ودائع الأيتام

ما زلت تبنى ركن كل عظيمة ** حتى أتيت برابع الأهرام

وهذا علم مسرحى يقول الأستاذ عباس علام (١٩٣٨) :

(إستطاع طلعت حرب أن يوجد مؤلفين روائيين مازلنا نذكر منهم عارف بك القاضى (مؤلف هدى) والأستاذ /فكر أباظة (مؤلف زوج مصلحة) وإبراهيم بك جلال (مؤلف العمدة) والأستاذ /إبراهيم رمزى .. وأخيرًا شخصى الضعيف ..«عباس علام»)

أنشأ طلعت حرب شركة مصر للتمثيل والسينما وأنشأ لها كما يقول (ستديو مصر) مزودًا بأحداث الآلات والأجهزة فى عهده ليكون الأول من نوعه فى بلاد الشرق من حيث العظمة والفخار وجلال الفن .

وأنشأ طلعت حرب مسرح الأزبكية ومتى ؟

فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ فكان إوهاصًا لعطاء مصرى فى الأوبرا والأوبريت .. وقد فصلت هذا فى كتابى :

(أم كلثوم وعصر من الفن)

بنك مصر وأم كلثوم فنانه الشعب .

الموهبة المصرية فى رأى ورؤية طلعت حرب رئيس بنك مصر ، رأس مال مصرى يحافظ عليه البنك ، لوناً من الإنتماء ، ومسئولية من مسئوليات رسالته القومية .

ويتمثل هذا فى موقف البنك من أم كلثوم ذلك الموقف الذى أنقذ نشأتها ... ودفعها دفعة فاعلة إلى الأمام .

أم كلثوم وبنك مصر ...

كلاهما رمز ..

كلاهما تاريخ ..

وكلاهما وطن ..

كان رئيس بنك مصر ، طلعت حرب .. الواثق من نفسه ، الغنى فى نفسه ، يحب النابغين والأفذاذ والأعلام وصفوة المثقفين من كتاب وشعراء وأساتذة جامعة وموهوبين فى الفنون ... يغالى بهم عطاء مصريًا له دلالة ... وفى مقدمة هؤلاء : أم كلثوم .

كان يراها سخاء فى العطاء الموهوب .

ومن ثَمَّ .. كان يوليها اهتمامًا خاصًا ...

فوجيء يومًا بها تريد مقابلته لأمر هام يقلقها ...

أمر تريد أن تسمع فيه مشورته .

واستجاب رئيس بنك مصر على الفور ...

ومضى ينصت لها وهى تحدثه عن المشكلة التى تؤرقها...

كانت صغيرة قليلة التجربة .. ولعله وهو يسمعها كان يبتسم فى حنان .

قالت أم كلثوم : لقد تعاقدت مع شركة اسطوانات كبيرة على تسجيل وطبع وتوزيع أغانٍ فى الأسواق ... ولا غبار على الشركة التى تعرفها سيادتك فهى أكبر وأخطر شركة تعمل فى هذا المجال ... وهى تسجل وتطبع الأغانى لعدد كبير من المطربين والمطربات ولكن المشكلة أننى أحسست أن الشركة تعاملنى كمطربة من الدرجة الثانية .. وتعامل أغانىَّ على أنها أغانى مطربة من الدرجة الثانية ولا أدرى كيف

وانشدت ام كلثوم المرحوم طلعت حرب « اذكروا ذكرى الزعيم الأول هبة الماضى للمستقبل »

أحل هذه المشكلة ...

وفى ابتسامة حانية قال طلعت حرب :

– المسألة غاية فى البساطة .... لا تعطيهم أغانيك وافسخى تعاقدك معهم .. ودى يعملها لك تلميذ فى سنة أولى حقوق أو صبى محام ،

وشردت أم كلثوم قليلاً قبل أن تقول :

– أعرف هذا ولكن العقد يفرض شرطًا جزائيًا بدفع مبلغ كبير من الطرف الذى يفسخه كتعويض .

فقال طلعت حرب فى غير تردد :

– أدفعى التعويض مهما كان المبلغ وافسخى العقد ...

كان يتكلم فى حزم منتصرًا لها ، ومنافحًا عنها .

صمتت أم كلثوم تلفها الحيرة وبدت كأنما أسقط فى يدها ...

حفلة اقيمت فى جامعة القاهرة
في ١٣ اغسطس سنة ١٩٥٧
للاحتفال بذكرى طلعت حرب

وأدرك طلعت حرب ما يجول فى نفسها ... وقال :

– كم مبلغ التعويض ؟ كم يفرض عليك الشرط الجزائى أن تدفعى ؟

وأجابت أم كلثوم :

– ألفان وليس معى منهما شئ ...

وطلب طلعت حرب مدير مكتبه وقال له :

– نفذ إجراءات سلفة من البنك للآنسة أم كلثوم إبراهيم بمبلغ ألفى جنيه وهات الأوراق .

ونظرت أم كلثوم فى وجه طلعت حرب بدهشة ... لقد جاءت تزوره فى طلب المشورة فإذا به يحل لها المشكلة بكلمة .

ولم تستغرق إجراءات السلفة التى أعطاها طلعت حرب من بنك مصر لأم كلثوم ، زمنًا أكثر من الذى استغرقه فنجان القهوة التى جاء بها ساعى مكتبه ...

وعلى الرغم من أن مبلغ ألفى جنيه فى ذلك الوقت كان يمثل ثروة طائلة إلى الحد الذى خافت معه أم كلثوم أن تحمل هذه الثروة كلها فى حقيبة يدها وهى تغادر البنك فأمر طلعت حرب مدير مكتبه أن يصاحبها فى رحلتها وهى عائدة إلى بيتها .

عندما قرر طلعت حرب أن يعطى أم كلثوم قرض بنك مصر هذا ، لم يطلب ضمانًا .. ولم يسألها كيف تعيد هذا القرض إلى البنك بل كان يزرع فى داخلها شجرة وارفة من الثقة فى النفس وفى تقدير الناس لها موهبة مصرية غالية.

وأدخلت كلماته الطمأنينة والسكينة على نفسها المضطربة فى ذلك الوقت وهو يقول لها :

لا تجزعى ولا يداخلك القلق لأنك أصبحت مديونة لبنك مصر فأنا أعرف أن نجاح أغنية واحدة من أغانيك عندما تطرح للناس بأسلوب ناجح سوف تدر أضعاف هذا المبلغ .. المهم ألا تسمحى لأحد أن يعاملك على أنك مطربة من الصف الثانى **فليست هناك مطربة مهما بلغت من شهرة أو كان لها من حظوة تستطيع أن تتقدمك** أو تسبقك فى طابور الشهرة والحب والقبول فى قلوب الناس .

حفظت أم كلثوم الدرس جيدًا ونفذته ..

ووعت أم كلثوم نصيحة رئيس بنك مصر ، طلعت حرب ، تمامًا وجعلتها قانونًا يحكم حياتها فيما توالى من سنين عمرها .

حتى فى أحلك الظروف والأوقات التى تعرضت فيها أم كلثوم لحرب الشائعات والأكاذيب والإفتراءات .

وكلما أحست أم كلثوم بالضيق والغضب ، كانت تستعيد رأى طلعت حرب فى ذلك اليوم الذى منحها فيه قرض بنك مصر وثقته ..

على أن أم كلثوم قد تصرفت فى أزمة مماثلة ، بعد ذلك بسنوات ، التصرف نفسه الذى دفعها طلعت حرب إلى اتخاذه يوم قررت أن العقد مع شركة الأسطوانات

عملات مصرية قديمة

الكبيرة التى صنفتها على أنها مطربة من مطربات الصف الثانى .

وفى الوقت الذى انتشرت الأغانى الهابطة ، رنت فى أذنها كلمات طلعت حرب رئيس بنك مصر ... كلمات حملتها مسئولية رفيعة فارتفعت على الأغانى التافهة ... وغنت هى ما يمثل تيارًا جادًا رصينًا أصيلاً يعتمد على القصيدة الشعرية ، واللحن الشرقى الأصيل ..

ومضت أم كلثوم تشق لنفسها طريقًا من لون آخر ... التزمت أمام نفسها أن تمثل وعيًا اجتماعيًا بما يحدث فى المجتمع المصرى من تغيير فى السلوك الاجتماعى ، والإحساس بالشخصية المصرية القومية .

غنت أم كلثوم لبنك مصر ..

وغنت أم كلثوم :

يا شباب النيل .. يا عماد الجيل

هذه مصر تناديكم فلبوا .. دعوة الداعى إلى القصد النبيل

شيدوا المجد على العلم وهبوا .. ثم سيروا كل جمع فى سبيل

نحن للوطن

عدة الزمن

كلنا فداه نبتغى علاه

ثم تاريخ طويل من الشمرخ والانتماء .

لقد ظلت تعى الدرس الذى لقنها إياه رئيس بنك مصر طيلة حياتها وحافظت دائما على أنها مطربة القمة وسيدة الغناء ولم تتنازل أو تتهاون مرة فسمت إلى قمة لا يشانيها فيها أحد ..

كانت جودًا .. وكانت خلودًا ... وكانت أم كلثوم .

طلعت حرب وبنك مصر ، مترادفان .. أقولها وأرددها .

وكل حديث عن أحدهما يشير إلى الآخر ويكمل به ... وأصحاب العطاء للأوطان صفحات مضيئة فى تاريخها ... ينتقص التاريخ من يغفل ذكرهم ... لقد ارتفعوا على اللحم والدم وصاروا رمزًا ... صاروا مثالاً يحتذى ... وقدوة يهتدى بهديها الاقتداء .

ومن هؤلاء طلعت حرب الذى يقترن ببنك مصر .. ويقترن بنك مصر به ..

الإنسان ... والمكان

وقد شُغلت مصرية . بالإنسان والمكان ...

ومن هذا أنى تقدمت سنة ١٩٨٤ من موقعى فى لجنة الآثار الإسلامية والقبطية طالبة تسجيل :

- بنك مصر المبنى الرئيسى ..
- قصر السكاكينى ..
- قصر البارون إمبان ..

وقطع طلبى هذا أشواطًا لما يتطلبه من إجراءات ومعاينات سرت وراءها بل عمدت إلى تجديد الدعوة سنة ١٩٩١على الوجه التالى :

السيد رئيس قطاع الآثار القبطية والإسلامية ..

أحييكم وأكتب إليكم مجددة دعوتى إلى تسجيل المبنى الرئيسى لبنك مصر بشارع محمد فريد فى عداد الآثار الإسلامية : لطرازه الإسلامى .. ودقة الفن الإسلامى فيه .. وروعة البناء الباذخ ، ولسبب آخر أكبر خطرًا وهو ارتباط هذا البنك

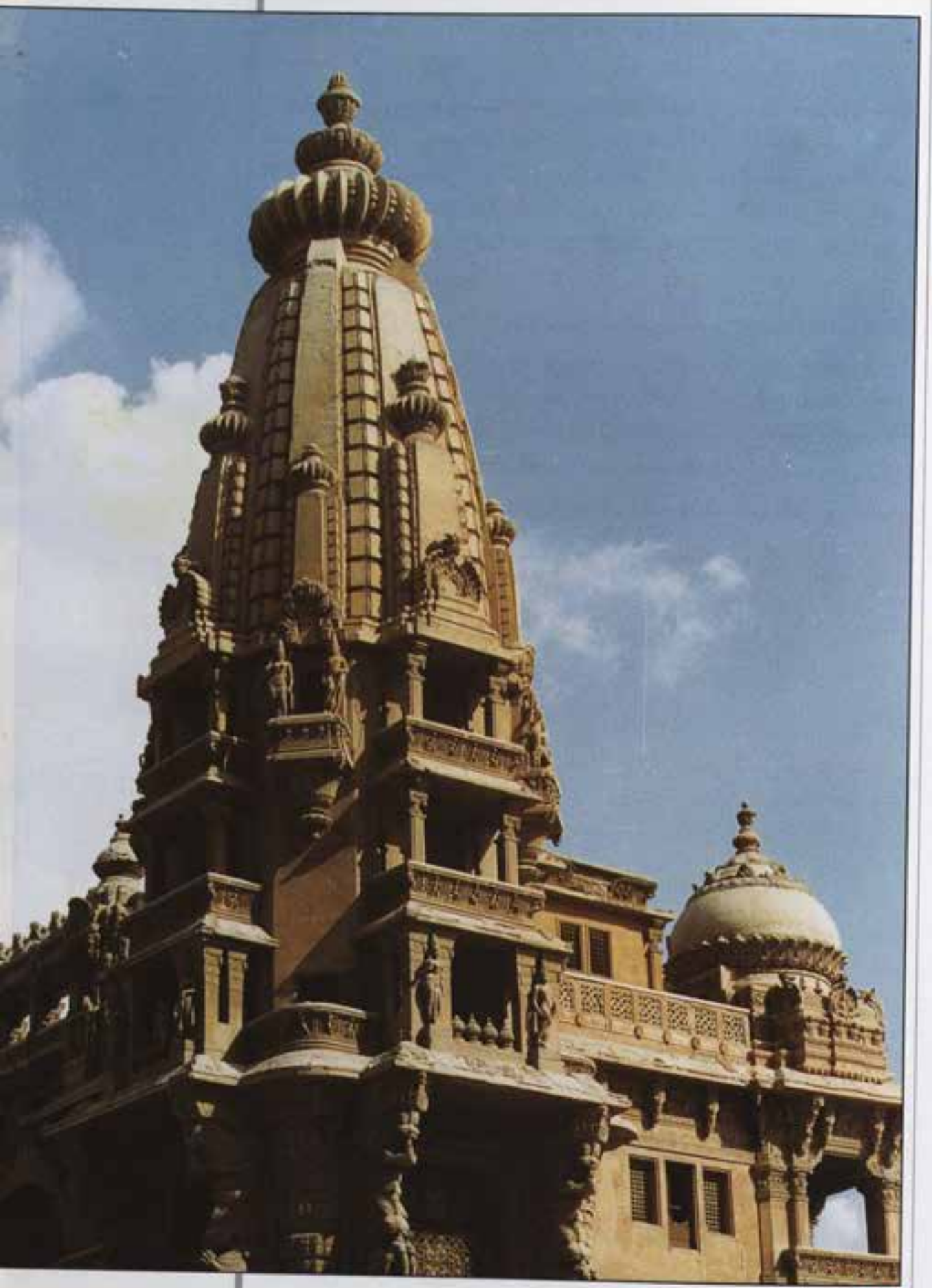

قصر البارون امبان

بالنهضة المصرية الحديثة فهو دعامتها وهو تاريخ قومى .. اقتصادى .. اجتماعى .. سياسى فى وقت واحد .

وقد دعوت إلى تسجيله سنة ١٩٨٤ ثم كررت الدعوة إلى تسجيله وإلى تسجيل قصر السكاكينى وقصر البارون إمبان ، وفى سنة ١٩٨٤ أضاف بعض أعضاء اللجنة تسجيل التماثيل التاريخية ومنها تمثال طلعت حرب ، وهنا حدث التباس فتضمن محضر الجلسة تمثال طلعت حرب ولم يذكر مبنى البنك الذى تعمد طلعت حرب أن يكون فريدًا لبث الثقة فى النفس المصرية ، والرد على المتربصين بها ، وإعلاء للكرامة المصرية .

وإنى إذ أرجو إدراج تسجيل بنك مصر فى جدول أعمال الجلسة القادمة للجنة الآثار الإسلامية والقبطية ، أجدد دعوة أخرى طرحتها منذ بضع سنوات أيضا تتعلق بتسجيل كوبرى «أبو العلا» .. فقد أقيم فى القرن التاسع عشر وأرى أن تطلب الهيئة إلى كلية الفنون الجميلة أن تضع له رؤية فنية تضيف إليه استخدامًا حضاريًا فنيًا لاسيما وأنه يقع أمام متحف للفنون (قصر عائشة فهمى) .

وهنا بالطبع يتحول الدخول إلى الزمالك والخروج منها إلى الكوبرى العلوى الجديد مع الكبارى الأخرى .

وفقنا الله جميعا لخير هذا البلد الأمين .

القاهره ١٤ ربيع الثانى ١٤١٢

١٠/٢٣ سنة ١٩٩١

وصدر القرار

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ١٩٩٣ باعتبار المبنى القديم لبنك مصر بشارع محمد فريد أثرًا .

شكرا لله .

الوقائع المصرية – العدد ٢٣١ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٩٣

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٧٦ لسنة ١٩٩٣

بإعتبار المبنى القديم لبنك مصر بشارع محمد فريد أثرًا

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية ،

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية ،

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة ،

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٧٦ لسنة ١٩٩٣

باعتبار المبنى القديم لبنك مصر بشارع محمد فريد أثرا

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الآثار المصرية ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الاسلامية والقبطية ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يعتبر أثرا من الآثار الاسلامية والقبطية المبنى القديم لبنك مصر الكائن ١٥١ شارع محمد فريد والمبينة حدوده ومعالمه بالمذكرة والرسم المرفقين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؟

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٤ هـ
الموافق ٧ اكتوبر سنة ١٩٩٣ م

رئيس مجلس الوزراء
دكتور / عاطف صدقى

قـــرر :

(المادة الأولى)

يعتبر أثرًا من الاثار الإسلامية والقبطية المبنى القديم لبنك مصر الكائن ١٥١ شارع محمد فريد ، والمبينة حدوده ومعالمه بالمذكرة والرسم المرفقين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٩٣ م

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف صدقى

د . عاطف صدقى

بنك مصر عيد قومى

ما أحق بنك مصر أن يكون مولده يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٠ ما أحقه أن تجعله مصر ، **عيدًا قوميًا نحتفل به كل عام..**

عيد تحتفل به المدارس والجامعات والمؤسسات .. عيد تحتفل به قنوات الإعلام جميعًا : صحافة ، وإذاعة مسموعة، ومرئية ، ترسيخًا للثقة بالنفس المصرية وفيها ... لتعرف الأجيال الناشئة على مسار تاريخنا الحديث ، بعد القديم ، ما حققته العزائم المصرية وسط الصعاب والأهوال لتصد الإحباط والإنكسار والقهر ... لتشد الضعف إلى مرقى من مراقى القوة ... أو كما جاء فى الجزء الأول من مجموعة الخطب .

(المغزى العظيم الذى يترجمه مشروع كمشروع بنك مصر والعبرة الكبرى التى تستخرج من تاريخه القصير الحافل بما يبهج الصدور ويقر العيون ويبشر بما يليه من العمر الطويل والعمل النافع المطرد **لسد فراغ كبير فى حياة مصر الاقتصادية ، وما يتصل بها من الحياة الاجتماعية والسياسية**) .

كان للدول مصارف فى مصر

ولم يكن لمصر ، مصرف فى مصر !!

ما أقساه واقعًا حز فى نفوسنا ، وما أكبره إنجازًا يوم برئنا ... يوم صار لنا بنك بكل ما وراءه من **شفاء ، ونجاح ، وتقدم ، ومسيرة ، وانطلاقة ، وتحرر ، وكرامة ، ووجود ... أى عيد** .

وفى الحقيقة لست أدعو إلى جديد ولكن إلى تحديد متصل فقد أقيمت لبنك مصر أعياد أولها فى ٧ مايو سنة ١٩٣٠ بمناسبه مرور عشر سنوات على إنشائه ... ومن الطريف أنهم يسمونه العيد الحديدى والتسمية لا ترقى إليه إلا إذا كانت وصفًا لعزمه .. لموقفه .. لإصراره .. لاستمراره .. لإرادته .. لصلابته ...

- العيد البرونزى فى ٧ مايو سنة ١٩٣٥ بمناسبة مرور ١٥ سنة على إنشائه
- العيد الفضى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥

- العيد الذهبى ٧ مايو ١٩٧٠
- العيد الستينى ٧ مايو ١٩٨٠
- العيد الماسى بإذن الله ٧ مايو ١٩٩٥

نريد أن نجعل من مولد بنك مصر ٧ مايو ١٩٢٠ عيدًا قوميًا نحتفل به كل عام ، تحتفل به مصر شعبًا وحكومة .. يحتفل به الإنسان المصرى فى كل موقع ولو كان معتكفًا فى داره .

فالشعب حساس بالمعانى والرموز الحقيقية ، بينما يمر مر الكرام بما عداها .

ختـــــام

وبعد .. فليس عيد بنك مصر .. براعة استهلال .

لست أول قلم يكتب عن بنك مصر فقد سبقنى ، كوكبة من الشعراء ولفيف من الكتاب لأن بنك مصر (رمز) فهو كعبة كل مصرى ولو كان لا يملك شروى نقير.

أو على رأى شاعر القطرين :

ما موقفى فى مصرف للمال .. أنا شاعر ، ما للحساب ومالى
لاشئ لى فيه . وكل كنوزه .. من حيث تنفع مصر ، أحسبها لى
يا بنك مصـــــر ، وليد نهضة أمة .. لما بنتك بنت للاســـتقلال

لقد جمع الرجل الحقيقة من أطرافها

يقول أستاذنا العقاد :

بنو مصر فى كل عهد لهم .. بناء على ســـنة الموعد
فحينًا معابد فوق الذرى .. وحينًا مصارف كالمعبد
أجل ! هو أشبه بالمعبد .. بناء بقبلتـــــه نقتـــدى
ومن كان ينشد حـــرية .. وعزًا ، فذلكم المهتـــدى
وما يبتغى الدين من مؤمن .. سوى البر والجد والسؤدد

عباس العقاد

ويقول شوقى :

ياطالبًا لمعالى الملك مجتهدًا .. خذها من العلم أو خذها من المال
بالعلم والمال يبنى الناس ملكهم .. لم يبن ملك على جهل وإقلال

ويقول الشاعر الهراوى :

عدة الشرق فى الكفاح إذا ما
عبأ الغرب ما له ورجاله
كان أمنية النفوس إلى أن
وفق الله للحمى ، أبطاله

ويقول الشاعر محمود أبو الوفا :

أرأيت عيدك كيف كان صباحه .. بشرًا وكان مساؤه إقبالاً ؟

لكأن أعياد الزمان تجمعت .. فيه وأقبل وجهها يتلالا

نسيت به مصر الزمان وما جرت .. وأيامه هجرًا لها ووصالاً

وغدت تحدث بالمعالى نفسها .. وتقول إشر يا زمان وزالا

ومن الطريف وصف الشيخ عبد العزيز البشرى وقد ملكه البهر حين رأى مبنى بنك مصر عندما تم تمامه .. ومعه حق فنحن نبهر به إلى اليوم بعد أن أيقنا أن الحلم غدا حقيقة نتعامل معها ولكنى أقدر احساس الرجل الذى كان فى ذلك الوقت يعانى ، مصريًا ، واقعًا مريرًا

يقول الشيخ عبد العزيز البشرى :

«لقد كنا نقرأ أقاصيص ، ألف ليلة وليلة ، وما افتنت فيه الأخيلة من وصف مجالس الملوك ، إنسهم وجنهم ... وكنا نقرأ ما جاءت به السير من حديث قصر غمدان ، وإيوان كسرى أنوشروان ، وما حوى الخورنق والسدير ، وما أبدع الفاطميون فى القصر الكبير والقصر الصغير ...

هذا الذى تنفضه عليك أخيلة القصاص من صفة القصور الدائرة فى العصور الغابرة .. فإذا كنت انبعثت من هذا النوم ، وشخصت على قدميك لا على جناحى خيالك ، إلى تلك البنية التى أقامها بنك مصر .. فسرعان ما تتفقد نفسك وتجس مواقع حسك لتعرف :

أهببت من النوم أم عقد جفنك المنام ... وكان حقا ما ترى أم كان حلمًا من الأحلام ؟

ويبدو أن الشيخ البشرى لم يكن وحده المبهور بالدار .. فالشاعر أحمد شوقى أمير الشعراء الذى قال فى احتفال وضع حجر الأساس ثم توالت قصائده ، يقول فى الدار ...

دار بنك مصر :

كأن القطر من شوق إليها .. سما قبل الأساس بها عمادا

ولو أن النجوم عنت لحكمى .. فرش النيرات لها مهادا

ومن الطريف قوله من قصيدة أخرى :

مصر التقت فى مهرجان محمد .. وتجمعت لتحيه وسلام

هزت مناكبها له فكأنه .. عرس البيان وموكب الأقلام

وكأنه فى الفتح عمورية .. وكأننى فيه أبو تمام

وغنت أم كلثوم لبنك مصر :

من شعر صالح جودت وتلحين السنباطى :

ثائر النيل العزيز الملهم .. حسدت مصر عليه الأمم

وجـــه الشـــرق وعـــز الحـــرم .. وله فى كل بيت أنعم

وله فـى كل جـــــو أنجم .. وله فـى كل بحـــــر علم

وله فى كل بر هرم .. عبقرى مشرق الصفحة منضور الجبين

فـــاذكـــروه وخلدوه فى كـــتـــاب الخـــالدين

مـــاذا أقـــول وكل منا مـــبـــهـــور فـــخـــور ...

أنا كلما دخلت بنك مصر اتجهت بالعين والروح إلى صورة طلعت حرب وكأن بنك مصر تجسد إنسانا ... وقرأت فى السر والعلن : «الفاتحة» شعاعًا من النور تحية مرسلة إليه ...

إنه الانتماء إلى مصر أم الأهرامات ، وأم النيل ، وأم بنك مصر .. نيل مع النيل ، وهرم ، وعلم ، وعلامة ، وهامة ، وكرامة ...

إنى أحس ببنك مصر ، رمزاً جامعاً رائعًا وباتعاً ... قصيدًا ونشيدًا ...

إن المصرى قد يعوزه المال ولكنه أغنى الأغنياء بالنيل ، والهرم ، وبنك ومصر .. بالأزهر .. والجامعات ...

بالدين ، بالعلم ، بالفن ..

بالمعابد ، والمساجد ، والكنائس ..

بهذا كله المكنون فى القلب ، أحس مصرية ، أنى أملك بنك مصر ، وأن رجاله رجالى ، وأسرته أسرتى ... فكلهم صدقوا ما عاهدوا الله عليه .. يسيرون على طريق وطريقة طلعت حرب ، وسيظلون جيلاً وراء جيل يستارون سيرته ، ويشتارون جناه ...

إن مصر ولود لا تعقم أبدا .

طلعت حرب فى
زيارة لاحد الفروع

طلعت حرب ومجموعة من المرافقين على الباخرة النيل فى الطريق الى اوروبا

من اليمين طلعت حرب ، حافظ عفيفى ، عبدالحميد سليمان ، على ماهر ، محمود شكرى

ألا .. هل أديت ؟

ألا هل أوفيت ؟ ليتنى

إنه واجبى استشعرته بعمق

وبفضل الله قمت به قريرة العين وفاء للبنك وانتماء ..

بقيت كلمة لا أملك فى العيد الماسى لبنك مصر إلا أن أزجيها إلى الأب الروحى لبنك مصر ... إلى «طلعت حرب»..

فى العيد الماسى للبنك تتجه مصر إليك الذاكرة والذكرى .

يا عظيمًا ، أحب مصر ، وأحبته ..

عاشها ، وعاشته ..

عاشها عملا دائبًا وجدًا لاهبا ..

وعاشته مثالاً رفيعًا ، وخيطًا فى نسيج تاريخها ..

كان لمحة منها ، وكانت كله عقلاً ، وقلبًا ، وروحًا ..

كان نفحة منها ، وكانت كله عملاً ، وفكرًا ، وطموحًا ..

كان نبعه منها وكانت كله أيامًا ، وأحلامًا ، وآمالاً ، وجروحًا ..

رعزب مع شمس ١٣ أغسطس ١٩٤١ ليطلع من جديد كل يوم مع شمسها التى لا تغيب .

تاريخًا مشرقًا ..

وأملاً محققًا ..

وذكرًا يضوع ولا يضيع .

وبعد : ففى أحد محافل بنك مصر الذى استوى فيه الرجال فى أماكنهم .. نظر طلعت حرب إلى منظمى الحفل وقال :

«وأين مكان السيدات ؟»

وكأنى أسمع اليوم صوت التاريخ المصرى الذى أعلى مكان المرأة المصرية ، يردد كلمة طلعت حرب الغائب الحاضر : «أين مكان السيدات؟» .. بين من كرموه وعرفوا قدره ...

بين من اعتزوا ببنك مصر ...

فهل تفى هذه الصفحات بالجواب ؟ !!

د . نعمات أحمد فؤاد

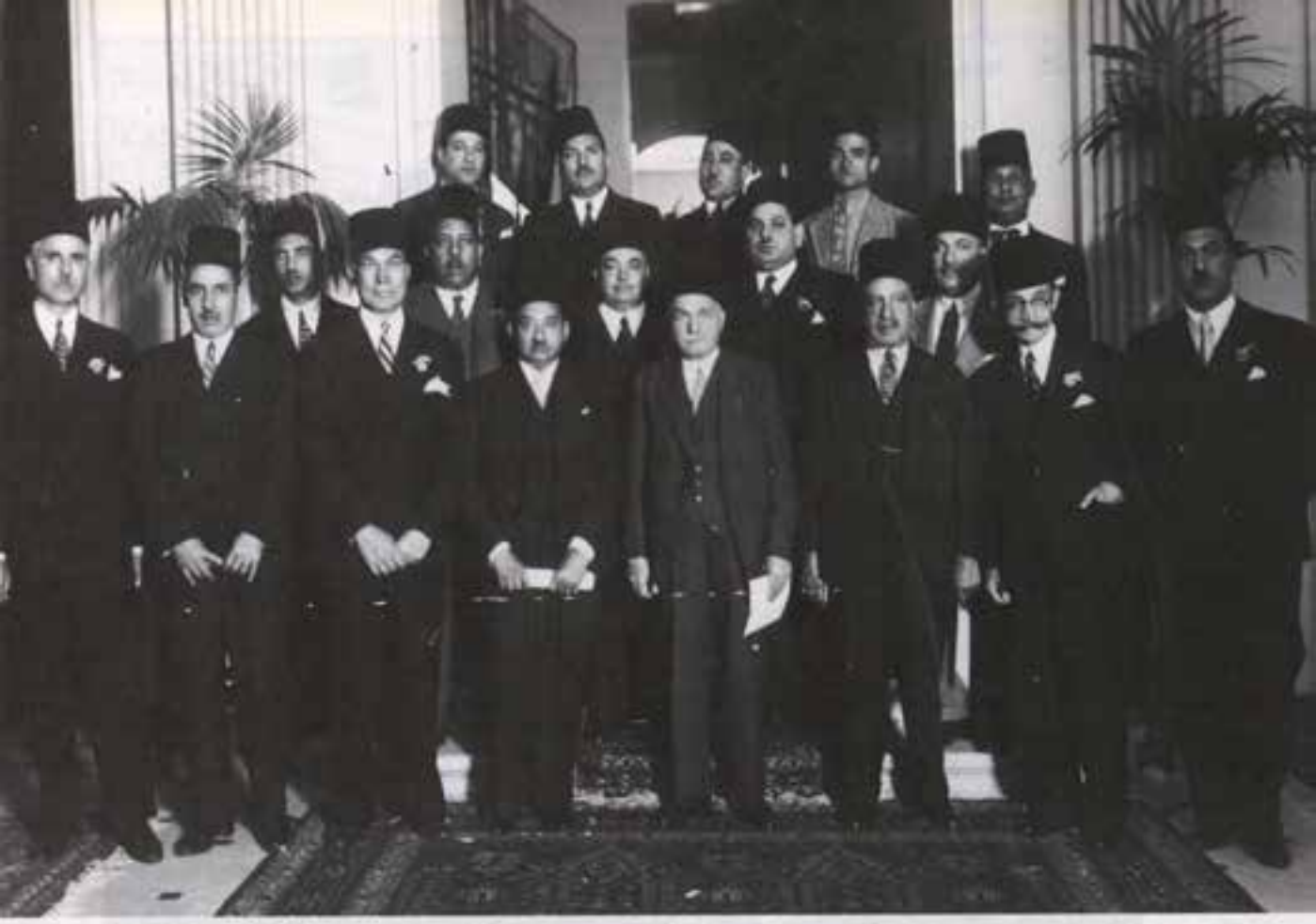

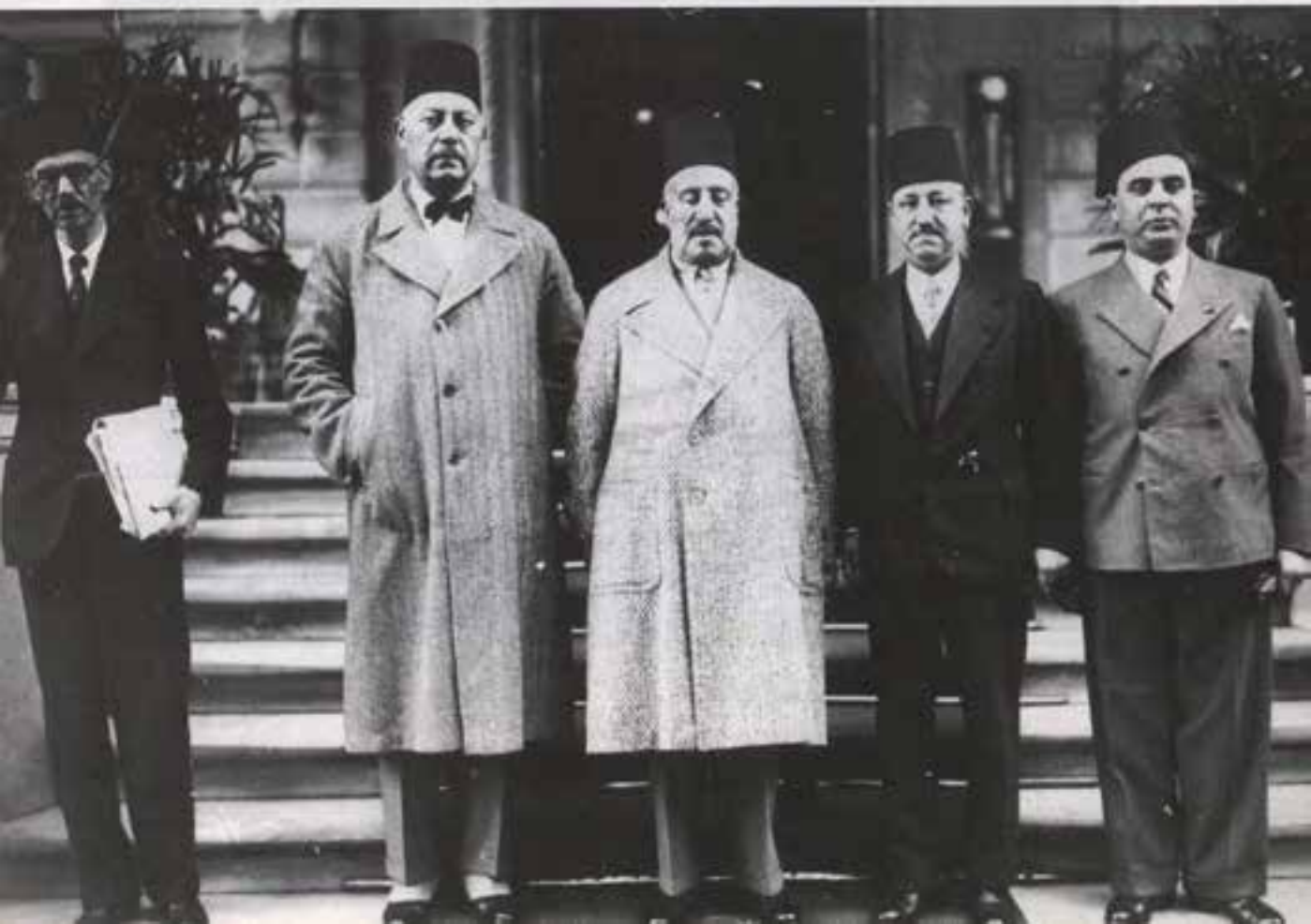

١٩٢٠ - ١٩٩٥

بنك مصر

فكر طلعت حرب

روافده ، أصوله ، ومحصلته

د. عدلات عبدالوهاب حماد

محمد طلعت حرب باشا
١٨٧٦ - ١٩٤١
مؤسس بنك مصر
١٥ نوفمبر ١٩٢٠

فكر طلعت حرب
رواده ، أصوله ، ومحصلته

مقدمة

● كان طلعت حرب سياسيًا ، ولكنه لم ينضم لأى حزب سياسى خاصة بعد أن تربع على قمة العمل الاقتصادى، ومن هنا فقد كان عبقريًا فى سياسته .

● كان وطنيًا شديد الوطنية ، ومن شدّة حرصه على أن يحقق ما يبتغيه لوطنه تجنب أن يصطدم بأى من القوى التى لم يكن ولاؤها الوطنى بمعزل عن الشك حتى لا تنسف خططه ، فتعاون مع الرأسمالية المتمصرة ، وتعاون مع مختلف عناصر الارستقراطية المصرية ، ومع أفراد العائلة المالكة.

● وليس كل من قرأ بقادر على أن يستوعب ، وليس كل من حلل أصاب . أما طلعت حرب فقد استطاع أن يستخلص أفيد الدروس من قراءة التاريخ وفهمه ، ومن التعرف على تجارب غيرنا من الدول وتحليلها ، ومن الوقوف على أدق التفاصيل بالنسبة لواقع الاقتصاد المصرى فبدأ منكبًا على العلم والتعلم والمعرفة ، وانتهى خبيرًا حاذقًا.

● وإذا كان الفلاح المصرى قد قام بدور الجندى المجهول الذى اعتصرته المحن والأزمات ، وحمل الهموم واحتمل الهوان ، وتساقطت حبات عرقه لتتحول تبرًا لدى الأجانب والمرابين والتجار ، فإن عين طلعت حرب كانت صاحية لهذا الجندى المجهول حيث تابع أحواله ، وشغل بكيفية حل مشاكله .

● أحدث طلعت حرب ثورة اقتصادية حقيقية فى البلاد ، ولكنه قادها دون أن يلجأ قط لاستخدام وسائل الإثارة ، بل هو استغل اشتعال الثورة السياسية ، التى كانت شاغل غيره من القوى ، ليحدث تغييرًا ثوريًا حقيقيا فى البناء الاقتصادى عرف بالثورة الاقتصادية التى توأمت الثورة السياسية لسنة ١٩١٩ .

● كان خطيبًا هادئًا ، ومن هدوئه اكتسب قدرة على إقناع الغير ، ومن القدرة على الإقناع نجح فى تحقيق مراميه مع مرور الوقت . لقد استنفدت خطبه مجلدات ، فخطب حيث حل فى أسفاره للبلاد الأوربية والبلاد العربية، وحيث تنقل بين مدن القطر المصرى مفتتحًا لأحد فروع البنك أو أحد مشروعاته ، أو حيث دُعى أو دعا

الغير فى المناسبات المختلفة ، ورغم تعدد خطبه ، فحسبه أنه لم يطل أو يثقل على سامعيه .

● كان سباقًا لأبناء جيله فى فهم رسالة الإعلام وإمكانياته ووظائفه . وقد تجسد هذا الفهم فى مشروعيه : مطبعة مصر كدار للطباعة والنشر ، واستديو مصر كدار لصناعة الدعاية المتحركة . كما قد تأكد هذا الفهم من توطيد علاقته بالصحافة المصرية والصحافة العربية التى استمرت تنشر بعضًا من خطبه ، وتجرى معه الحوارات والأحاديث ، بل وقد تجاوزت مقالاته الصحافة المحلية لتصل إلى الصحافة الإنجليزية ليشرح للرأى العام الأجنبى بعض القضايا المصرية .

● وحيث كانت تشغله قضايا الشباب ، فقد ربط بحنكة بين ثالوث التكوين الوطنى والتعليم والعمل ، محذرًا الشباب الذى يتلقى العلم فى الخارج من فقدان الهوية المصرية ، محفزًا اياه على تحقيق أعلى استفادة من فرص التعلم والمعرفة ، وكان يدعو لترقية التعليم الفنى ويدعو الشبيبة للإقبال عليه . أما من حيث العمل فكان يحذر الشباب من التعالى على أى نوع من أنواع العمل ، ومن استمراء العمل السهل ، واستجداء الوظائف الحكومية ، ويحفزهم على التقدم للوظائف غير المألوفة للمصريين فكان « يرى أن الوظيفة تخلق العضو »[1] .

● كان بصيرًا بحتمية إقامة المؤسسات التى تجمع أصحاب المصالح الواحدة ، فكان يرى فيها الأساس الضرورى للتعرف على أوضاعهم ، ومشاكلهم ، ومناقشتها ، ووضع الحلول لها بشكل قوى وفعال ، فتكون خير راع لمصالحهم . ولذلك أخذ يدعو لإنشاء الغرف التجارية ، والنقابات ، والتعاونيات[2] .

● وأخيرًا فقد كان شغوفًا بالحساب ، وكان يربط الحساب بالمحاسبة وبالاقتصاد ، فكان يقول : « من حسب كسب » . واستخدم الحساب للدلالة على أبسط العمليات الحسابية ، وعلى أعقدها وأكبرها . وذلك من الاستخدام الفردى إلى استخدامها فى المشروعات كمحاسبة التكاليف إلى استخدامها فى تخطيط ودراسة المشروعات الجديدة .

كان طلعت حرب سباقًا لأبناء جيله فى فهم رسالة الإعلام وإمكانياته ووظائفه . وقد تجسد هذا الفهم فى مشروعيه : مطبعة مصر كدار للطباعة والنشر ، واستديو مصر كدار لصناعة الدعاية المتحركة

نشأته وتطوره :

ولد محمد طلعت حرب فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧ بقصر الشوق ، بجهة الجمالية بالقاهرة ، وكان أبوه من عائلة حرب ، ذات الأصل العربى ، التى كانت تقيم بناحية ميت أبو على من أعمال الزقازيق بمديرية الشرقية ، وكانت أمه من عائلة صقر من الشرقية .

كان أبوه يعمل موظفًا بمصلحة السكة الحديد بالقاهرة[3] ثم عمل بمصلحة الدائرة السنية[4] .

وبعد أن حفظ طلعت حرب القرآن الكريم ، تابع تعليمه حتى نال سنة ١٨٨٩ شهادة مدرسة الإدارة والألسن ، وفيها درس الحقوق[5] التى كانت وقتئذ غاية الغايات من الدراسة . وكان من بين زملاء طلعت حرب فى الدراسة مصطفى كامل ومحمد فريد ممن تحققت لهم الزعامة السياسية . وكان من بين أساتذته مثقفون

---

(١) خطب طلعت حرب الجزء الأول ص ٦١
(٢) خطب طلعت حرب الجزء الأول ص ٦٧
(٣) محمد طلعت حرب ، لمحة من تاريخ حياته وأعماله ص ٦/٥
(٤) خطب طلعت حرب الجزء الثالث ص ٨٠ / ٨١
(٥) حافظ ومحمود وآخرين ص ٨

وطنيون تركوا بصماتهم على حياته مثل عمر لطفى باشا مؤسس الحركة التعاونية الزراعية[1] كما درس طلعت حرب اللغة الفرنسية دراسة مكنته من القبض على ناصيتها .

وبعد التخرج التحق مترجمًا بقلم قضايا الدائرة السنية ، حيث كان يعمل أبوه ، وتدرج فى العمل إلى أن أصبح مديرًا لأقلام القضايا بها ، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن تم تصفية الدائرة السنية سنه ١٩٠٥ .

وعندما صفيت الدائرة السنية اختير برش باشا ، الذى كان يعمل مفتشًا عامًا للدائرة ، عضو مجلس إدارة منتدب لشركة كوم امبو ، فهيأ لطلعت حرب أن ينتقل معه مديرًا لمركز شركة كوم أمبو بالقاهرة[2] . ثم أحيلت إليه إدارة الشركة العقارية المصرية[3] .

وحين صفيت الدائرة السنية وعُرضت أراضيها للبيع ، كانت بداية عهد طلعت حرب بامتلاك الأراضى الزراعية ، حيث اشترى أول قطعة أرض من ممتلكات الدائرة السنية فى مديرية المنيا برهن عقارى . وبعد أن عمل بالشركة العقارية المصرية التى كانت تعمل فى مجال تقسيم وبيع الأراضى اشترى لنفسه ضيعة أخرى فى بلدة كفر الجنينة .

وعندما تعرضت البلاد لأزمة ١٩٠٧ فكر فى واستطاع أن يؤسس فى عام ١٩١٠ شركة مالية مصرية ، هى شركة التعاون المالى لتمارس بعض العمليات المصرفية الصغيرة[4] .

ثم عندما دُعى لعقد « المؤتمر المصرى الأول » لبحث حالة مصر الاقتصادية والاجتماعية ، شرع فى إعداد بحث اقتصادى ألقاه خلال انعقاد المؤتمر عام ١٩١١ ، وفيه طرح مشروع إنشاء بنك المصريين . وفى الجلسة الأخيرة للمؤتمر ، ووفق بالإجماع على تقرير اللجنة بوجوب إنشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصرية استجابة لنداء محمد طلعت حرب[5] .

وقد أُختير محمد طلعت حرب للسفر إلى أوربا للإعداد لفكرة إنشاء البنك ، لعمل دراسة مقارنة عن المصارف الوطنية وأسلوب عملها فى الدول الأوربية . ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى جمد المشروع ، حتى شبت الثورة المصرية لسنة ١٩١٩ ، فكانت بمثابة الطلقة الأولى لوجوب إنشاء البنك كأداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى، ليكون سندًا وعضدًا للاستقلال السياسى[6] .

وبناءً على تكليف من لجنة الصناعة والتجارة المصرية لطلعت حرب ويوسف قطاوى ، قدم طلعت حرب للجنة فى ١٩١٦ تقريرًا مفصلاً عن سر تقدم الصناعة والتجارة الألمانية ، كشف النقاب عن جميع عوامل الدفع والقوة فى النظام الألمانى، وقصد منه أن يكون نبراسًا لبرنامج عمل للنهضة بالاقتصاد المصرى[7] .

درس طلعت حرب اللغة الفرنسية دراسة مكنته من القبض على ناصيتها . وبعد التخرج التحق مترجمًا بقلم قضايا الدائرة السنية ، حيث كان يعمل أبوه

---

(١) إريك دافيز ص ١٠٦ / ١٠٧
(٢) حافظ محمود وآخرين ص ٩
(٣) خطب محمد طلعت حرب الجزء الثالث ص ٨١
(٤) حافظ محمود وآخرين ص ٦٣
(٥) محمد على رفاعى ص ١٦٦ / ١٦٨
(٦) محمد على رفاعى ص ١٦٨ / ١٦٩
(٧) خطب طلعت حرب الجزء الأول ص ٢١ / ٥٢

وفى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ تم تأسيس بنك مصر . وفى حفل التأسيس ألقى طلعت حرب خطابًا جامعًا شرح فيه ظروف إنشاء بنك مصر ، وتناول ما أعلن ضده من انتقادات واعتراضات ، مفندًا كلاً منها ، مؤكدًا صلاحية الفكرة ، شارحًا لبرنامج عمل البنك[١] ، وقد أشرف طلعت حرب على أعمال البنك فى حرص وتبصر منذ إنشائه إلى أن أجبر على الاستقالة .

نشأ فى بيئة متوسطة . وقد مكنه كل من تعلمه للقرآن الكريم ودراسته فى مدرسة الألسن من أن يقبض بإحدى يديه على ناصية اللغة العربية ، وباليد الأخرى على ناصية اللغة الفرنسية

ونستطيع أن نلمس من هذه الجولة السريعة فى نشأة محمد طلعت حرب وتطوره أنه بحكم المولد قد نشأ فى بيئة متوسطة . وقد مكنه كل من تعلمه للقرآن الكريم ودراسته فى مدرسة الألسن من أن يقبض بإحدى يديه على ناصية اللغة العربية ، وباليد الأخرى على ناصية اللغة الفرنسية . وإذا اعتبر تمكنه من اللغة الفرنسية أداة هامة فى إقامة الجسور مع الطبقة الأرستقراطية وعناصر الرأسمالية المصرية والمتمصرة على السواء ، وفى تمهيد السبيل للتفاهم والتعاون معها كما سيجىء بعد، فإنه لم يلجأ إلى استخدام اللغة الفرنسية فى الخطب العامة إلا إذا كان فى جمع من الأجانب أو الذين لا يجيدون العربية . وعدا هذا فقد رأى ببصيرة ثاقبة أنه لا يستقيم التعبير عن المواقف الوطنية بغير اللغة العربية ، فاستخدمها فى خطبه العامة ، وكتاباته المتعددة . بل كان من أهم أهداف محمد طلعت حرب استخدام اللغة العربية فى أعمال البنوك ، وقد تحقق له النجاح فى إنجاز هذا الهدف فى بنك مصر الذى استخدم منذ أول يوم له اللغة العربية فى المخاطبات والمستندات والحسابات . وقد رأيناه فيما بعد فى رحلاته لبلاد الشام[٢] يشيد بدأبهم على الحفاظ على اللغة العربية ورعايتها . وبعد إنشاء بنك مصر تكررت المناسبات التى كنا نرى فيها عدلى يكن باشا رئيس مجلس إدارة البنك ، ورمز الأرستقراطية المصرية ، لا يخطب إلا بالفرنسية ثم يليه محمد طلعت حرب فلا يخطب إلا بالعربية[٣] .

وقد ساعد طلعت حرب عمله فى الدائرة السنية فى إقامة الكثير من العلاقات الشخصية وفى الارتقاء الوظيفى والاجتماعى ، إذ كانت الدائرة السنية تتولى إدارة الأراضى الزراعية التى كانت مملوكة للدولة والتى كان يقع أغلبها فى صعيد مصر وخاصة فى مديرية المنيا . إلا أن الخديوى إسماعيل كان قد رهن هذه الأراضى ضمانا لقروض عقدها قبل خلعه سنة ١٨٧٩[٤] . وفى سنة ١٨٩٨ أنشئت شركة الدائرة السنية التى كانت بمثابة كنسورتيوم مهمته تصفية جزء من ديون الحكومة المصرية عن طريق بيع أملاكها فى الدائرة السنية للأفراد . وقد قدرت مساحة أملاك الدائرة السنية فى عام ١٨٧٧ بنحو ٤٣٥ ألف فدان تم تصفيتها مع عام ١٩٠٥[٥] . ومما يستوجب الانتباه هنا أن تسوية الدين الحكومى قد تم على حساب استشراء ديون الأهالى الذين أقبلوا على شراء الأراضى مقابل رهن عقارى عن طريق بنوك الرهونات التى نشطت جدًا فى هذه الفترة ، وقد اضطلع البنك العقارى المصرى بالدور الأكبر من هذه المهمة . ومن جهة أخرى ، فقد حقق بيع أراضى الدائرة السنية مزيدًا من القوى الاقتصادية لعدد كبير من عائلات كبار ملاك

---

(١) خطب طلعت حرب الجزء الأول ص ٥٩/٦٩
(٢) خطب طلعت حرب الجزء الأول ص ٤٤
(٣) خطب طلعت حرب الجزء الأول ص ٢٢٦/٢٢٨
(٤) إيراك دالفيز ص ١١١
(٥) إيراك دالفيز ص ٧١

الأراضى الزراعية الذين اشتروا مساحات كبيرة من هذه الأراضى ، ومنهم عائلة سلطان باشا التى كانت تعتبر واحدة من أقوى وأغنى العائلات فى مصر والتى اشترت نحو ٨٨٥ فدان من أراضى الدائرة السنية ، فزادت غنى على غنى ، وقوة على قوة .

وكان من سوء حظ البلاد أن تنكب سنة ١٩٠٧ بأثر الانهيار المالى العالمى الذى أحدث كسادًا عامًا ، وهدد بإفقار الكثيرين من صغار الملاك ، وأعجز الكثيرين من المستأجرين الزراعيين . فقد كثر فى هذه الفترة تعرض الملاك للتهديد بمصادرة أملاكهم ولا غرو فقد كانت الفترة من سنة ١٩٠٧ إلى ١٩١١ من أخصب الفترات التى اشتدت فيها دعوة المفكرين إلى قيام مؤسسات مالية قوية غير ربوية[١] .

وفى سنة ١٩١٠ قام طلعت حرب بالاشتراك مع أستاذه عمر لطفى ، والأمير حسين كامل ، ورأسمالى بلجيكى ، وبعض تجار القاهرة البارزين ، وعدد من ملاك الأراضى ، بتأسيس « شركة التعاون المالى » وكانت هذه الشركة بمثابة نموذج أولى لمشروع بنك مصر من بعد[٢] .

وبعد أن أنهى طلعت حرب حياته الوظيفية فى الدائرة السنية ، نرى أن ترقيه الوظيفى إنما تم بمعاونة الرأسمالية المتمصرة . فهو ينتقل إلى إدارة شركة كوم أمبو التى كانت تملكها الرأسمالية المتمصرة بمعاونة عناصر ذات الرأسمالية[٣] ، وقد مكنه منصبه فى شركة كوم أمبو ، التى كانت تعمل فى استصلاح وبيع الأراضى، من إقامة الصلات بعدد من العائلات اليهودية التى كانت من بين أقوى عناصر الرأسمالية المتمصرة ، والتى كان منها عائلات سوارس وقطاوى . كما إستفاد طلعت حرب من عمله فى شركة كوم أمبو من تعلم الكثير من فنون إدارة الأعمال وعلم الاقتصاد[٤] .

وعندما استقال طلعت حرب سنة ١٩٠٨ من شركة كوم أمبو ليصبح مديرًا للشركة العقارية المصرية والتى كانت تتبع إخوان سوارس ورولو وقطاوى ومنشة وغيرهم[٥]، اكتسب طلعت حرب دراية أكبر وخبرة أوسع بالأعمال المالية ، والمعاملات المالية الدولية ، فقد كان لعائلات سوارس وقطاوى صلات هامة برأس المال الأوربى ، ومن هنا تعرف طلعت حرب بشكل أكبر على شبكة الأموال الدولية ومعاملاتها . وتعرف بشكل خاص على « الدويتش بنك الشرقى » ، مما كان بمثابة مدخل طلعت حرب للتعاون مع رأس المال الألمانى . وقد أتاحت رحلة طلعت حرب مع يوسف قطاوى باشا قبل الحرب العالمية الأولى إلى ألمانيا – لوضع التقرير الذى قدماه إلى لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦ عن أسباب التقدم الاقتصادى فى ألمانيا – أتاحت له فرصة التعرف بشكل أكبر على النظام المصرفى الألمانى ، والاتصال برأس المال الألمانى[٦] .

---

(١) إيرك دافيز ص ٦٦
(٢) إيرك دافيز ص ٨٨
(٣) د. محمود متولى هامش ص ١٤٧
(٤) إيرك دافيز ص ١١٢
(٥) خطب طلعت حرب الجزء الثالث ص ٨١
(٦) إيرك دافيز ص ١١٥/ ١١٦

ومن جهة أخرى فإن علاقة محمد طلعت حرب بالرأسمالية الزراعية قد تبلورت بعمله فى الشركة العقارية المصرية التى كانت تعمل فى مجال تقسيم وبيع الأراضى، ومن خلال هذا النشاط ابتاع لنفسه ضيعة فى بلدة كفر الجينينة « وفى هذا الطور الذى امتلك فيه هذه الضيعة أصبح طلعت بك حرب الثرى من ذوى المصالح فى البلاد »[1] . وقد اشتهر طلعت حرب بحرصه على إدارة هذه الضيعة .

وكان من أبرز العائلات التى ارتبط طلعت حرب برباط قوى بها بسبب عمله فى شركات الأراضى عائلة سلطان باشا وهى من أصول الصعيد ذات النفوذ الواسع فى البلاد ، حيث قام طلعت حرب بتنظيم وإدارة أملاك عمر سلطان باشا[2] . وقد سمح انتقال طلعت حرب من شركة كوم أمبو العاملة بالصعيد إلى الشركة العقارية المصرية الأكبر أعمالاً والأوسع انتشارًا فى دلتا البلاد – سمح له ذلك بالتعرف على الكثير من الأعيان من ملاك الأراضى الزراعية فى الدلتا .

ومن المؤكد هنا ، أن كلاً من عمر لطفى باشا أحد كبار مثقفى مصر وسياسيها ، وعمر سلطان باشا أحد أكبر أقطاب الرأسمالية الزراعية فى مصر ، كان أحد أهم روافد الفكر الاقتصادى لطلعت حرب . فقد كان عمر باشا سلطان ، بالاشتراك مع عمر لطفى باشا وغيره ، أول من دعا إلى تأسيس بنك وطنى يعمل على إصلاح حال المصريين ونصرة الفلاحين من هم الربا ، وكان سلطان باشا ولطفى باشا قد أرسلا سنة ١٨٨٠ الدعوة لكبار الأعيان ليشتركوا معهما فى تأسيس البنك الذى سمى « البنك الوطنى المصرى » . وكانت الدعوة قد لقيت تعضيدًا من الجرائد الوطنية وحظيت بموافقة الكثيرين من أكابر أرباب المناصب الرفيعة ، ولم يعطل تنفيذ المشروع سوى قيام الثورة العرابية والاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ . ويذكر طلعت حرب فى كتابه « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين » لسنة ١٩١١ الذى طرح فيه تقرير لجنة المؤتمر المصرى الأول والذى انتهى بوجوب إنشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصرية – أن دعواه وقتئذ لإقامة بنك مصرى لا تزيد حرفًا على ما جاء فى الدعوة السابقة لعمر سلطان باشا وعمر لطفى باشا[3] .

ولا يجد المرء فى الكتاب المذكور أعلاه والذى كتبه طلعت حرب ١٩١١ إضافة فكرية من لدن طلعت حرب ، بل هو لا يخرج عن أن يكون تجميعًا وسردًا للوثائق والتقارير والدراسات التى كانت تصف وتحلل الأوضاع الاقتصادية للفترة ما بين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٩١١ . ولذلك فهو لا يعدو أن يكون تعبيرًا قويًا عن قدرة طلعت حرب، وقتئذ ، على البحث والتدقيق وحسن الاستنباط ، ومن ثم وضع اللبنات الأولى لتكوينه الفكرى .

---

(١) حافظ محمود وآخرين ٦١
(٢) محمد طلعت حرب ، لمحة من تاريخ حياته وأعماله ص ٦
(٣) طلعت حرب ، علاج مصر الاقتصادى ص ٢٢/٣٠

ملامح الرأسمالية المصرية إطار القوى التى تعامل معها طلعت حرب :

رغم أن نظام الحرف والطوائف الصناعية فى مصر لا يقل قدمًا عن قرينه فى الدول الأوربية ، ورغم محاولات التطور الصناعى التى يسجل التاريخ الحديث بدايتها فى زمن محمد على ، وهو تاريخ لا يسبق معه مصر فى محاولة التصنيع سوى إنجلترا وفرنسا ، ورغم أن الانفتاح التجارى كان السمة الغالبة لمصر فى أغلب الفترات ، ورغم تطور الزراعات المصرية منذ منتصف القرن الماضى بشكل يؤهلها لتراكم رأسمالى يكفل دفعًا اقتصاديًا فعالاً ، رغم كل ما سبق فإن مصر قد عانت دائمًا من وأد وهدر إمكانيات التراكم الرأسمالى التى كانت كفيلة بأن تضعها فى مصاف الدول الأوربية الصناعية مع مطلع القرن العشرين . [1].

فعند بداية حكم محمد على ، وبعد سنوات قصيرة من الحملة الفرنسية وبعد فترة طويلة من الحكم العثمانى المضطرب وسيادة المماليك ، كانت مصر تدخل القرن التاسع عشر خاوية من أى بذور رأسمالية . فبسبب ضعف القوى الشرائية لدى الأهالى ، وضيق السوق لم يكن النظام الإقطاعى القائم على سد حاجة الاستهلاك المحلى ليهيئ لوجود بذور رأسمالية مصرية فى نطاق الزراعة . وفى مجال الصناعة كان لذات العوامل ، وهى ضعف القوى الشرائية وضيق السوق ، فضلاً عن فقدان القدرة على الابتكار ، وتدهور المرافق ، الأثر فى إعاقة ظروف التطور الطبيعية نحو الرأسمالية . كما حالت عيوب الطوائف فى مصر دون التقدم والابتكار وغلب عليها الاحتكار، فى أغلب الأحيان ، وانحسرت المنافسة الحرة وضعفت نظم تدريب الصبية وإعدادهم ، فاندثرت إمكانية التطور الصناعى لغياب رافديها : المال والصناع . ولم يكن قطاع التجارة الداخلية بأحسن حالا لنفس أسباب ضيق السوق ، وعدم استتباب الأمن ، وكثرة الرسوم الداخلية ، مما جعله عاجزًا عن أن يكون مصدرًا للتراكم الرأسمالى . ورغم وجود طائفة من التجار المصريين الذين جمعوا ثروات ضخمة من تجارتهم الخارجية فنادرًا ما كانت السلطة الحاكمة تحترم الملكية مما جعل ثروات ضخمة من تجارتهم الخارجية فنادرًا ما كانت السلطة الحاكمة تحترم الملكية مما جعل ثروات هؤلاء التجار عرضة للمصادرة ، أو التبديد بفعل الضرائب العالية . ومما يذكر أيضًا تعرض أموال الكثيرين من التجار للمصادرة إبان الحكم الفرنسى[2] .

ومن بعد فقد وصف عهد محمد على بأنه عهد النهضة المصرية الحديثة التى قامت على أساس نظام رأسمالية الدولة ، وهو نظام تتوقف نتائجه وإنجازاته على طبيعة الدولة والمصالح التى تستهدف خدمتها . وقد رأينا محمد على يولى اهتمامًا كبيرًا بالجيش والفتوح الخارجية ، ورأينا توسعاته الصناعية ترتبط باحتياجات الجيش . وهكذا وجدنا التوسع الصناعى يتوقف فى نهاية عهد محمد على ليأسه من نتائج التصنيع غير المرضية ولانهيار جيشه[3]. وفى قطاع التجارة طبق نظامى احتكار الدولة وهو يمنع التراكم الرأسمالى لدى الأفراد ، ونظام الامتياز الذى

---

(١) أنظر فى هذا الجزء د. جمال الدين السعيد . التطور الاقتصادى فى العالم .
(٢) د. محمود متولى ص ٣٦/٣٦
(٣) د. محمود متولى ص ٥١

في باريس مع الأستاذ عبدالحليم محمود على ومحمد المقنى الطرزى باشا وبعض موظفى بنك مصر فرنسا

بنك مصر يستقبل الأمير السيد عبدالله عابد السنوسى

نموذج لأحد عبارات شركة النقل البحرى

قيادات بنك مصر فى الخمسينيات فى صورة تذكارية

بموجبه يمنح التاجر امتياز الاتجار فى بعض السلع[1] ، وهو ما كان يتيح تراكم الثروة فى أيدى التجار ، إلا أن قصر مدة الامتياز ومصادرة أموال التجار كانت تنسف هذا الينبوع أولاً بأول .

والأمر الذى لا شك فيه أن محمد على قد أرسى القواعد لنشأة الرأسمالية المصرية فى قطاع الزراعة ، ومن الرأسمالية الزراعية انحدرت الأصول الرأسمالية فى مجالات الاقتصاد الأخرى . فقد قام محمد على بعد فترة من حكمه بتوزيع الأراضى ، بملكيات كبيرة ، على أفراد عائلته وأقاربه والمقربين إليه من رجال إدارته وكبار ضباط الجيش ، وقد اختص نفسه وأسرته وأقاربه بأجود الأراضى . وبصدور قرار عام ١٨٣٧ ، الذى أعطى المنعم عليهم بالأراضى حق توريثها لأولادهم وأحفادهم ، تأكدت مصادر التراكم لدى هذه الطبقة التى أصبحت تمتلك مع عام ١٨٤٤ ما يعادل ٤٤٪ من جملة الأراضى الزراعية [2] . وكان مما دعم إمكانيات هذه الطبقة إدخال المحاصيل النقدية مثل: القطن ، والقصب ، والأرز فى عهد محمد على .

وفى ظروف نشوب الحرب الأمريكية الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥) وتوقف تصدير القطن من أمريكا زاد الطلب الخارجى على القطن المصرى ، وبدأت زراعة القطن تشكل النبع القوى لنمو الرأسمالية المصرية فى قطاع الزراعة . وقد والت مساحة الأراضى المنزرعة قطنًا الاتساع حتى بلغت ١ر٧ مليون فدان فى عام ١٩١٣ مقابل نصف مليون فدان عام ١٨٧١[3] . وإذا كانت زراعة القطن مع الملكيات الزراعية الكبيرة قد دعمت نشأة الرأسمالية المصرية الزراعية ، فإن ذات زراعة القطن فى أراضى الفلاحين وحيث الملكيات الصغيرة قد أدت إلى استشراء الرأسمالية الأجنبية والمتمصرة فى قطاع المال والعقار والأراضى . إذ أقبل هؤلاء على إغراء الفلاحين على الاقتراض لتمويل زراعة القطن . وما كان الفلاح ليبدأ بالاستدانة حتى يقع فريسة الربا الفاحش الذى كان يصل معدله الشهرى إلى ٥٪ والسنوى إلى ٦٠٪ وعندما يكون العجز عن السداد هو النتيجة الحتمية لهذا الربا الفاحش كان مقابل ذلك هو مصادرة ما يقدمه المدين من رهونات من أراض وعقارات كانت وسيلة لتكوين الثروات لهذه الطبقة من المرابين والماليين .

وقد أدى التوسع فى زراعة القطن إلى زيادة الدخول وارتفاع الإيجارات ، أى زيادة الثروات واتساع السوق المحلى ، وهى أمور كانت كفيلة بقيام نهضة صناعية فى البلاد ، إلا أن الاحتلال الإنجليزى كان قد عمل على تأخير التطور الصناعى فى مصر وقتل كل محاولة لإنشاء صناعة مصرية بل وألغى البعثات الصناعية إلى الخارج وذلك حتى تبقى مصر مزرعة للقطن الذى تحتاجه الصناعة الإنجليزية وسوقًا للمنتجات الصناعية الإنجليزية . ولذلك فلم يكن أمام أثرياء مصر سوى شراء الأراضى الزراعية مما أدى إلى المضاربة على أسعارها ، أو اقتناء القصور والرياش والكماليات . كما شجع إرتفاع إيجارات الأراضى الزراعية كبار الملاك على تأجير أراضيهم للغير ، والانتقال للعيش فى المدينة ، مما أوجد داخل طبقة الرأسمالية الزراعية فئة عريضة من الملاك الغائبين الذين يعيشون من عائد الأرض دون أن يفلحوها[1] . وحيث كانت إنجلترا حريصة على ضمان تأييد كبار الملاك

الأمر الذى لا شك فيه أن محمد على قد أرسى القواعد لنشأة الرأسمالية المصرية فى قطاع الزراعة ومن الرأسمالية الزراعية انحدرت الأصول الرأسمالية فى مجالات الاقتصاد الأخرى

(١) د. محمود متولى ص ٢٤
(٢) د. محمود متولى ص ٤٦
(٣) د. محمود متولى ص ٨٤

نراها قد تركت لهم بعض النفوذ الداخلى فخصص لهم النسبة العظمى من مقاعد الجمعية التشريعية[1] .

ومن جهة أخرى ، نجد أن نمو التجارة بين مصر والخارج قد ساعد على ظهور قُوَى رأسمالية مصرية فى مجال التجارة ، وقد اشتد عود هذه الطبقة مع رواج زراعات القطن والمحاصيل النقدية الأخرى . وقد اتجهت هذه الطبقة فى أواخر عصر إسماعيل وأوائل عهد توفيق إلى دعم الاقتصاد المصرى وحمايته كوسيلة للكفاح السياسى ، إذ كان يقلقها إغراق مصر فى الدين الخارجى الأمر الذى دفعها لاقتراح فكرة إنشاء بنك وطنى بمساهمات الأهالى تستخدم أرباحه فى سداد أصل الدين لتخليص مصر من أسر الدين[2] . وقد جاءت فى هذه الأثناء أيضا دعوة الرأسمالية الزراعية وعلى رأسها سلطان باشا وعمر لطفى باشا لإنشاء بنك وطنى فى عام ١٨٧٩ ، وكلا الفكرتين نسفهما الاحتلال البريطانى بمجيئه سنة ١٨٨٢ .

وبخلاف عناصر الرأسمالية المحلية أو الوطنية المذكورة أعلاه كان يسيطر على الاقتصاد المصرى عددٌ أقل ذو نفوذ أكبر من عناصر الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المتمصرة . ويرجع نمو الرأسمالية المتمصرة إلى الوضع الفريد والمتميز الذى كان ينعم به الأجانب والجاليات الأجنبية فى مصر . وقد استطاعت هذه الجاليات الأجنبية بفضل ما اكتسبت من حصانة وحماية أن تتغلغل فى المجتمع المصرى وتنفذ إلى جماهير الريف المصرى الذى استهدفت استغلاله . ومن استغلالها للقطاع الزراعى والاستحواذ على فوائضه وثرواته وأصوله من خلال أعمال الربا الفاحش استطاعت الرأسمالية المتمصرة أن تكون ثروات طائلة وتحقق نفوذاً كبيرًا . وقد قامت علاقات تبعية بين الرأسمالية المتمصرة والرأسمالية الأجنبية ، إذ رأت الرأسمالية المتمصرة فى مشاركة الرأسمالية الأجنبية ، أو السير فى ركابها دعمًا لمركزها . كما قامت بين الرأسمالية الأجنبية وربيبتها الرأسمالية المتمصرة من جهة وبين الاستعمار من جهة أخرى مصالح متبادلة فاحتمت الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المتمصرة بالاستعمار ، بينما وجد الاستعمار فيها عاملاً مساعداً لاستمرار بقائه وشرعيته .

ويذكر الدكتور محمود متولى ما يلى ضمن أهم ملامح الرأسمالية المتمصرة فى ذلك الوقت[4] .

- تركيز السيطرة الاقتصادية فى أيدى عدد قليل من الأسر أو البيوت .
- بروز العناصر اليهودية وسيطرتها على قنوات التجارة الداخلية والمصارف المحلية .
- وصول بعض منهم إلى عضوية مجلس النواب والشيوخ .
- استخدام عناوين مصرية لنشاطها ، وإشراكها لبعض المصريين بها ، ونجاحها فى جذب بعض عناصر الأحزاب والسلطة الحكومية فى مجالس إدارة شركاتها .

---

(١) د. محمود متولى ص ٨٨
(٢) د. محمود متولى ص ٨٠
(٣) د. محمود متولى ص ٦٩
(٤) د. محمود متولى ص ٢٢٦/٢٢٧

تلك هى أهم ملامح عناصر الرأسمالية التى تواجدت على الأرض المصرية مع نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى ، والتى كانت تشكل واحداً من أهم عناصر القوى التى كان ولابد أن يتعامل معها طلعت حرب بحرص وتدقيق شديدين، فمنها كان سنده ومنافسوه ومنها كان مناصروه ومناهضوه . ومع أن دعم مناصريه كان مما يمكن كسبه بالإقناع والمثابرة ، فإن مكائد مناهضيه وخططهم لم يكن بالشىء الممكن التكهن به ، أو الاستعداد له .

أما عناصر القوى الأخرى غير الاقتصادية التى كان على طلعت حرب أن يكون مؤهلاً وقادرًا على التعامل معها فهى جناحا السلطة السياسية ، وهى السلطة الشرعية ويمثلها الخديوى والوزراة المصرية ، والسلطة الفعلية ويمثلها الاستعمار البريطانى وإدارته فى مصر بدءًا من المعتمد البريطانى ، والمستشارين البريطانيين الذين كانوا يعتبرون الوزراء الحقيقيين فى كل وزارة من الوزارات ، ونزولاً إلى مجموعة الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية .

وقد ساعد طلعت حرب وسانده بزوغ قوة ثالثة ، تلك هى قوى الشعب التى ومض بريقها سنة ١٩١٩ ، فجاءت خير سند كان له الفاعلية فى توقيت انطلاقة العمل الاقتصادى لطلعت حرب .

إن نجاح طلعت حرب فى إنشاء بنك مصر وحسن إدارته ، وفى إنشاء العديد من المشروعات الخدمية والصناعية فى قطاع القطن والنقل والخدمات والتوزيع فى فترة وجيزة لا تتجاوز تسعة عشر عامًا ، إنما ينهض دليلاً دامغًا على عبقرية طلعت حرب فى التعامل مع هذه الشبكة من عناصر القوى الاقتصادية والسياسية التى كان القليل والأضعف منها هو نصيره والغالبية والأعتى منها هو مناهضه المتربص له .

إن نجاح طلعت حرب فى إنشاء بنك مصر وحسن إدارته ، وفى إنشاء العديد من المشروعات الخدمية والصناعية فى قطاع القطن والنقل والخدمات والتوزيع فى فترة وجيزة لا تتجاوز تسعة عشر عامًا ، إنما ينهض دليلاً دامغًا على عبقرية طلعت حرب

ولا شك أن محمد طلعت حرب كان يعيش سلسلة متصلة من الصراعات بين أمور متقابلة كان الاختيار بينها صعبًا ، كما تعرض لضغوط أملت عليه قبول حلول ما كان يرغب فيها . ولا شك أنه فى قبوله لهذه الاختيارات وتلك إنما كان يركن إلى قياسات دقيقة لتحديد أفضل نقط للتوازن واضعًا نصب عينيه استمرار مسيرة البناء الاقتصادى كغاية عظمى وهدف أساسى تتراجع بعده الغايات الأخرى .

فلا شك أنه عندما أعطى الأولوية للإسراع بعملية التراكم الرأسمالى وإنشاء المشروعات الجديدة تراجعت لديه أولوية العناية بشئون الفلاحين التى كانت شاغله فى خطبه وتقاريره الأولى . ولا شك أن نبض إصراره على أن تكون أسهم بنك مصر اسمية ولا يملكها إلا المصريين لم يكن هو نفس النبض عندما قبل مشاركة الإنجليز له فى تأسيس شركة كفر الدوار للغزل والنسج الرفيع[1] . ولا شك أنه لم يكن يحمل تقديرًا كبيرًا للبنك الأهلى المصرى ولكنه تعمد ألا يغفل ذكر دوره عارضًا قيام التعاون بينهما فى خطبة افتتاح بنك مصر تيقنًا منه أن ذلك يخفف ما فى النفوس من غل . ولا شك أن طلعت حرب اعتبر زعيمًا للرأسمالية المحلية الوطنية ، ولكنه تعاون فى مسيرته وفى مشروعاته مع الرأسمالية الأجنبية ، والرأسمالية المتمصرة ، وبعناصر من الرأسمالية المحلية التى لم تكن وطنيتها بمنأى عن الشبهات . ولا شك أنه كان مُعرضًا عن أن يمارس أى دور سياسى ،

(١) د. محمود متولى ص ٤١

ولم يقبل أن يظل بمجلس الشيوخ إلا فترة قصيرة جدًا ، ومع ذلك وجدناه يتعامل مع القيادات السياسية على اختلاف مشاربها . وإنه لمن المؤسف أن يكون على ماهر هو رئيس الوزارة التى قابل وزير ماليتها حسين سرى طلعت حرب ليجبره على الاستقالة فى ١٩٣٩ . وعلى ماهر كان السياسى وثيق العلاقة بالقصر الذى لم يكن من مؤسسى بنك مصر ، ولكنه أدخل فى أول تشكيل لمجلس إدارة البنك ، وظل به حتى عين وزيرًا للمعارف سنة ١٩٢٥[١].

من كل هذه الأمور يتضح أن طلعت حرب لم يكن ثوريًا ولم يكن عقائديًا ولم يكن له لون سياسى أو اقتصادى معين ، بل كان عمليًا و« برجماتيًا » ، وكان أقرب ما يكون لشخصية « المنظم » التى وصفها شومبيتر الاقتصادى المعروف . كان المنظم الذى اقتحم المخاطر والجديد ، واقتنص الفرص ، وأدخل أساليب إنتاج مستحدثة على البلاد ، وزاد من التراكم الرأسمالى ، وفتح ووسع من نطاق الإنتاج .

إنشاء بنك مصر وإدارة طلعت حرب له :

بينا فيما سبق كيف أن فكرة إنشاء بنك للمصريين كانت من نبت سلطان باشا وعمر لطفى باشا ، وأن طلعت حرب قد تلقف هذه الدعوة واستكمل مسيرتها . وبينما حالت الثورة العرابية والاحتلال البريطانى دون تحقيق سلطان باشا ولطفى باشا لمشروعهما فقد ساعدت ثورة ١٩١٩ على تنفيذ المشروع - بعد أن أعاقته الحرب العالمية الأولى بعض الوقت - على يد محمد طلعت حرب .

وقد تم عقد تأسيس بنك مصر بين ثمانية من المؤسسين من ذوى الأملاك المصريين والمتمصرين وهم : أحمد مدحت يكن باشا - يوسف أصلان قطاوى باشا - محمد طلعت حرب بك - عبد العظيم المصرى بك - عبد الحميد السيوفى - الدكتور فؤاد سلطان - إسكندر مسيحة وعباس بسيونى الخطيب أفندى ، وذلك فى ٨ مارس ١٩٢٠ وسجل فى الوقائع الرسمية فى ١٣ أبريل ، وأقيم حفل تأسيسه فى ٢٠ مايو من ذات العام[٢] .

أسس البنك برأسمال مكتتب فيه بلغ ٨٠ ألف جنيه موزعة على عشرين ألف سهم. وقد بلغ عدد المساهمين (شامل المؤسسين) ١٢٤ بمتوسط ملكية ١٦١ سهم للفرد ، وكانت كلها أسهمًا اسمية .

وفى حفل تأسيس بنك مصر وقف محمد طلعت حرب ليقول : « إن فى البلاد أموالاً عظيمة بعضها مخزون ومعطل وبعضها فى بنوك أجنبية ، وكلاهما لا تستفيد البلاد منه شيئًا مذكورًا ، فاستخدامها فى البنوك الأجنبيه كان لمصلحة المساهمين فقط أو مصلحتهم ومصلحة البلاد التابع لها أصحاب النهى والأمر فى هذه البنوك . وإن المتخرجين من المدارس العليا والمتوسطة لا توظفهم البنوك والشركات الأجنبية - إلا فيما ندر .. وعليه فإن بنك مصر هو الأولى بأموال المصريين ليخدم بها مصر .. وهو الأحرص على توظيف أبنائهم من خريجى المدارس التجارية . ويستعرض طلعت حرب أهم الانتقادات التى وجهت لبنك مصر ليفندها . فهو فى الرد على الانتقاد الموجه للإصرار على جعل الأسهم اسمية والمساهمين مصريين ، يشير إلى أن هذا هو ما يحصل فى البلاد الأخرى الأوربية ، فى كل الظروف التى يراد فيها ألا يتسلط الأجنبى على مرافق البلاد الحيوية . وفى الرد على القول بأنه

قد ساعد طلعت حرب وسانده بزوغ قوة ثالثة ، تلك هى قوى الشعب التى ومض بريقها سنة ١٩١٩ ، فجاءت خير سند كان له الفاعلية فى توقيت انطلاقة العمل الاقتصادى لطلعت حرب

(١) تقرير مجلس ادارة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٢٥

(٢) د. محمود متولى ص ١٧٨/١٨٠

ليس فى مصر من يصلح لأعمال البنوك ، يستعين بقول نابليون فى مثل هذا الموقف حيث قال : « إن هذه الطائفة يجب خلقها » . أما الانتقاد الثالث والذى كان ينوه بقلة شأن حجم رأس المال المكتتب فيه ، وأنه يدل على أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية فكان رده عليه بعقد المقارنة مع حجم رأسمال بنك فرنسا وعدد المساهمين ومساهمة كل منهم .

ثم ينتقل طلعت حرب لعرض برنامج عمل بنك مصر الذى يعتبر التطبيق العملى لفكر طلعت حرب فيقول : « إن فى البلاد أموال كثيرة مخزونة ومعطلة ... وفى خزنها وقف للحركة ، والربح ، وضياع للربح والفائدة التى تعود على البلاد من زيادة أرباح بنيها . وفى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمر معظمها فى بلاد غير البلاد ، لو استثمرت هذه وتلك فى الشئون المصرية وسوعدت بهما التجارة والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية أضعافا مضاعفة ، ولكان ذلك عاملاً قويًا على إصلاح حالنا الاقتصادى ، وإيجاد الكفاءة المالية التى هى أساس الرقى المطلوب . والبنك سيشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود على البلاد بالربح العظيم ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية ، وشركات النقل بالبر والبحر وشركات التأمين بأنواعها» . وقال فى شأن توظيف وإقراض واستثمار أموال البنك إنه سيدقق أكثر من غيره فى أمرها ليعود التوظيف فى النهاية بالربح للبنك والعميل . وإنه لن يشتغل على الإطلاق فى المضاربة . ويقول طلعت حرب « نريد أن يفهم الكل أن بنك مصر ليس جمعية خيرية ولا ملجأ للعاطلين، ولكنه محل تجارة يعمل عملاً تجاريا على مبادئ وأصول قويمة ، وسيؤدى بنك مصر لجميع عملائه كل الخدمات المالية التى يحتاجونها بأجر مناسب ، وسيعمل بالاتحاد مع حضرات التجار ، على تنظيم الحالة التجارية وإنشاء الغرف التجارية ، والنقابات ، والشركات التعاونية .. كما يعمل بالاتحاد مع أصحاب المزارع والمصانع على تأسيس النقابات ، وشركات التعاون اللازمة لهم ... وسيعمل على بث روح العمل والتعاون والتضامن والنظام فى الشبيبة ، وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم ... والحث على جعل تعليم الحساب والنظام الحسابى أساسًا فى مناهج التعليم »[1] .

ثم ينتقل طلعت حرب لتحليل أهم الظواهر الاقتصادية فى البلاد فيقول « دخل فى يد كثير من المصريين أموال عديدة فى هذه السنوات الأخيرة ، ففيم استعملوها ؟ استعملوا معظمها فى شراء الطين فتهافتوا عليه حتى غلا ثمنه ، ولكن هل زاد إيراد مجموع الأمة بانتقال الفدان من يد لأخرى ؟ لا ، ولا يصح أن تعتمد البلاد فى إيرادها وثروتها على نوع واحد من الاستثمار . وفى البلاد سندات الدين العمومى ، وسندات وأسهم شركات كثيرة معظمها فى أيد أجنبية : كأسهم البنك الأهلى ، والزراعى ، والعقارى ، وشركات المياه والترامواى وغيرها ... وفى يد المصريين أن يساعدوا على تقليل مقدار البنكنوت المتداول فى الأيدى بأن يستثمروه فى أى مشروع ، ويشتروا أى قراطيس ، ويودعوا كل ما زاد عن حاجتهم فى أحد البنوك التى يأتمنوها ، ويستثمرها بدلهم ويحفظها لهم لحين طلبها ... والمأمول أن يكون بنك مصر خير مرشد وأقوى عامل لتحقيق هذا الغرض[2] ».

إن فى البلاد أموال كثيرة مخزونة ومعطلة وفى خزنها وقف للحركة والربح ، وضياع للربح والفائدة التى تعود على البلاد من زيادة أرباح بنيها

---

(١) خطب طلعت حرب ، الجزء الأول ص ٩٤/٦٧

(٢) خطب طلعت حرب ، الجزء الأول ص ٦٧/٦٨

ويكون فى خطاب طلعت حرب فى حفل التجار لاستقبال سعد زغلول وأعضاء الوفد المصرى ١٩٢١ الذى قال فيه « الموجودون هنا أيها السادة تجار ورجال أعمال قلما تتغلب عليهم العواطف فى أعمالهم وهم لا ينظرون إلى جميع ما يعرض عليهم إلا من ناحية المصلحة . فهم إذ كانوا يطلبون الاستقلال التام فليس ذلك لزخرف يبتغونه ، أو لعار يمحونه ، وإنما لخير يرجونه » يكون فى ذلك خير برهان على نظرته العملية المادية للأمور[١] .

وحيث يبدأ بنك مصر نشاطه يسعى طلعت حرب لدعم جهاز العاملين بمن سبق لهم الاشتغال بالأعمال المصرفية فى البنوك الأخرى كما يستقدم الخبير الأجنبى الذي كان يعمل مفتشًا لفرع البنك الألمانى الشرقى ومديرًا لفرعه بالأستانة ليكون مستشارًا للبنك ليعاون الإدارة فى وضع أنظمة البنك الحسابية والإدارية وترتيب الأقلام والمراجعة[٢].

وفى تقرير مجلس الإدارة لسنة ١٩٢٢ يدعو طلعت حرب ، بعد أن أقلقه تراجع ميزان التجارة ضد مصلحة البلاد ، إلى الإكثار من الصادرات والتدبير فى أوامر الواردات والمحافظة على ثروة البلاد فيها بمنعها من الخروج فى شكل فوائد وأرباح لدين الحكومة أو الأسهم والسندات بأيدى الأجانب ، فيدعو لشراء الأوراق المالية من الأجانب، وتمصير بعض الشركات بقدر المستطاع لتخفيض استنزاف فوائض البلاد فى شكل أرباح وفوائد محولة فى الخارج ، ويسجل تقرير سنة ١٩٢٢ بسعادة ملاحظة انخفاض نسبة فوائد الدين المسددة فى الخارج وارتفاع نسبة المنصرف منها فى مصر .

ويظهر فى تقرير مجلس الإدارة لسنة ١٩٢٤ بدء بلورة فكر طلعت حرب فى شأن المنهاج العلمى « لتشجيع المشروعات الاقتصادية » الذى تضمنه برنامج عمل البنك فى خطبة الافتتاح . فبدأ يتيقن من ضرورة قيام البنك بالمبادرة والأخذ بناصية الأمور فى يده بأن يكون هو الدارس والداعى للإنشاء والمؤسس ، على أن يشارك بنسبة محدودة من رأس مال المشروعات التى رأى أن تأخذ شكل الشركات المساهمة ، بحيث يمكن الاستفادة من مشاركة الآخرين . وعندئذ استن البنك سياسة جديدة يقوم بمقتضاها بتخصيص جزء من الأرباح السنوية ، يجنب للإستثمار فى المشروعات الجديدة ، حفاظًا على أموال البنك وعدم تعطيلها فى مشروعات صناعية .. ومن هذا المخصص يتابع البنك سياسته فى إنشاء المشروعات الجديدة تباعًا .

ومن تطبيق هذه السياسة وتراكماتها يخلق طلعت حرب من مؤسسة بنك مصر نموذجًا رائعًا للشركة القابضة الناجحة فى سنوات معدودات .

وبعد سنوات محدودة من بدء نشاط البنك يبدأ فكر طلعت حرب بشأن الصناعة والتصنيع يتبلور ، ويدخل مرحلة النضج ، فيشير إلى حجم قطاع الصناعة فى هيكل الإنتاج وهيكل العمالة ، عاقدا المقارنات بين مصر وبلجيكا وسويسرا ، مؤكدًا على أهمية الصناعة فى رقى وغنى الدول ، منبهًا إلى أن قيام وازدهار الصناعة لا يعطله قلة المواد الأولية أو الخامات . فيقول فى خطبة افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٤ « إن فى القطر المصرى عيبًا جوهريًا فى تكوين الطبقة العاملة

فى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمر معظمها فى بلاد غير البلاد لو استثمرت هذه وتلك فى الشئون المصرية وسوعدت بهما التجارة والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية أضعافا مضاعفة

(١) خطب طلعت حرب ، الجزء الأول ص ١٠٤/١١٦
(٢) تقرير مجلس ادارة بنك مصر ١٩٢١

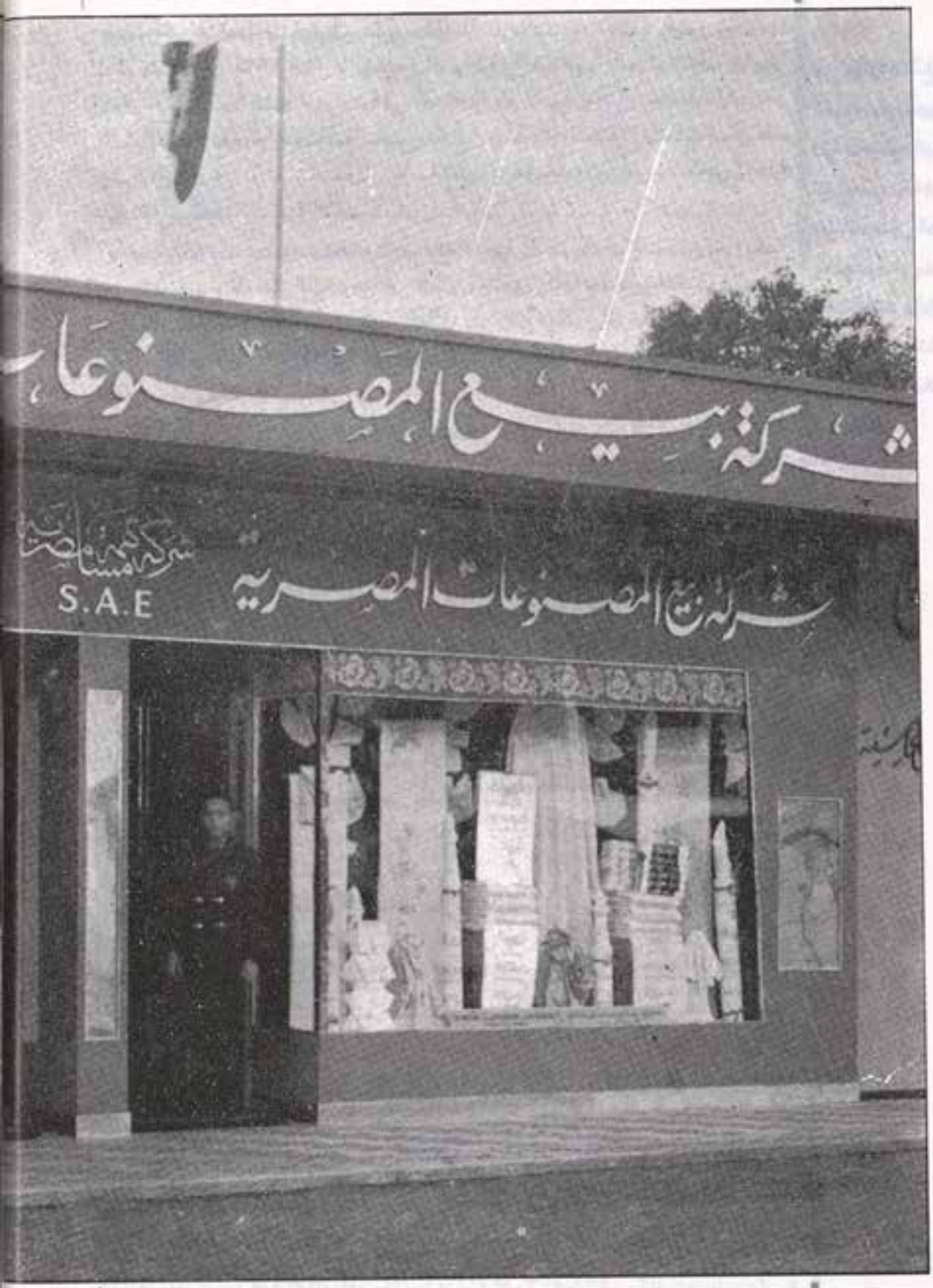

شركة بيع المصنوعات المصرية عند انشاءها

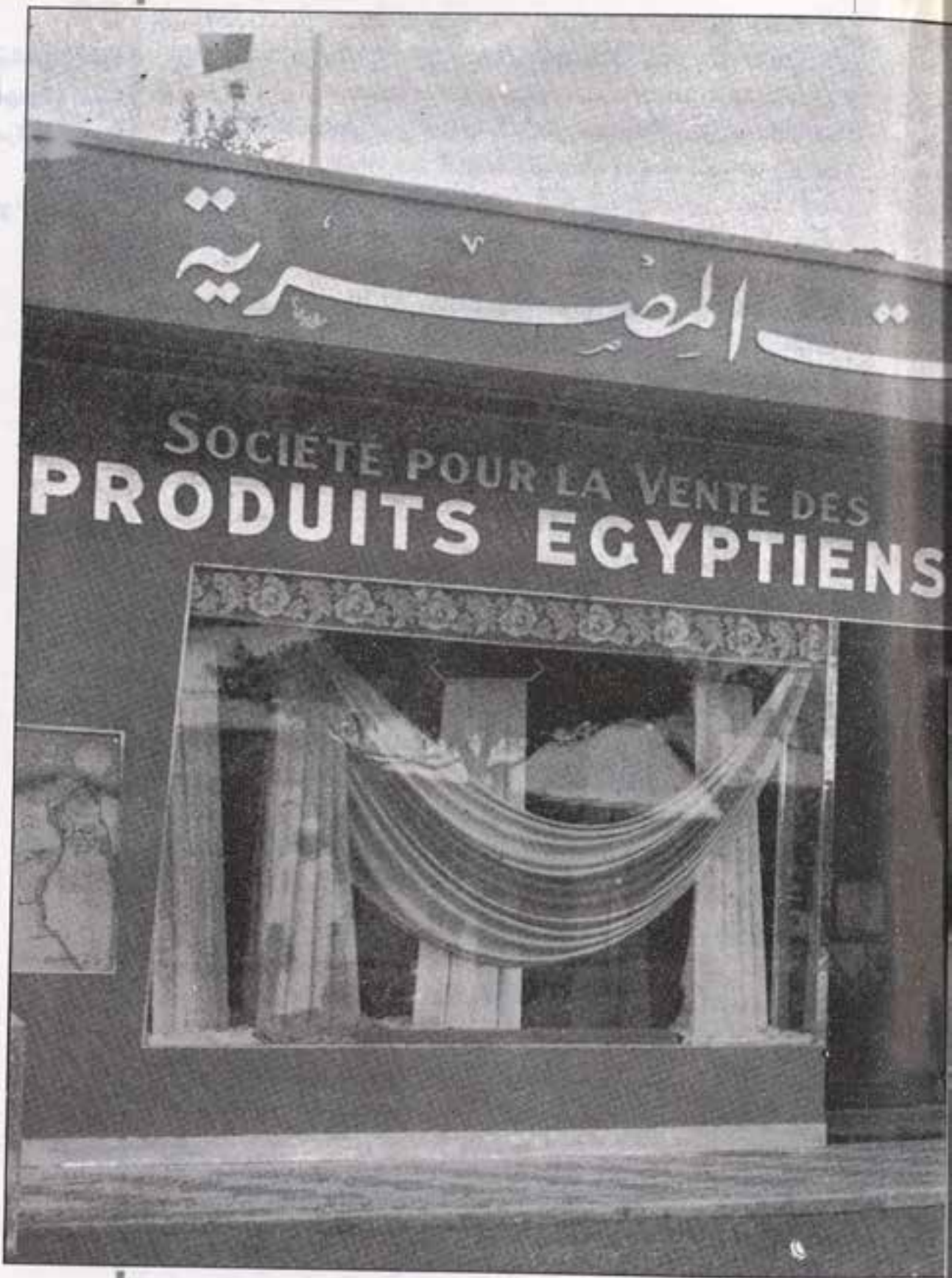
ت المصرية
SOCIÉTÉ POUR LA VENTE DES
PRODUITS EGYPTIENS

وتوزيع جهدها على مختلف نواحى الإنتاج ، وقد نشأ عن هذا العيب اختلال فى التوازن الاقتصادى والمالى ... إن المشتغلين بالصناعات يبلغون ثمن العاملين فى الزراعة فى حين أن المشتغلين بالتجارة يبلغون نصف المشتغلين بالصناعات ... ترون بلجيكا بلادًا صغيرة فى حدودها كبيرة فى مجهودها ... ترونها مثال الأمة النشيطة عملت على التوازن بين الزراعة والصناعة ، ففاضت منتجاتها وأموالها عن حاجات البلاد ، وخرجت تبحث لها عن منافذ فى الخارج .. ترون سويسرا بلادًا ليس فيها أثر للفحم ولا منجم واحد لاستخراج الحديد ، أو الفولاذ ، أو أى معدن آخر من معادن الصناعة إلا القليل .. ولكنها عرفت كيف تبادل غيرها بزبدها وجبنها ، وخشب غاباتها ، حتى تحصل على الفحم ، والحديد ، والفولاذ ، فتنشئ أكبر الصناعات من أدق آلات الكهرباء إلى جهاز قطر السكك الحديدية والبواخر إلى أرقى المنسوجات ... هذا الزمن الحديث يستدعى أن يزيد اهتمامنا بالصناعة على الأقل فيما لدينا من موادها الخام» . وفى هذه الزيارة لمدينة المحلة يكشف عما لديه من إلمام بتوزيع النشاط الاقتصادى فى مدينة المحلة ، وأهمية الصناعة النسيجية بها ويشير إلى فوائد التحول من الصناعة اليدوية إلى الآلية ولا سيما فى صناعة النسج[1] .

ولم تكد تمضى على هذه الزيارة ثلاث سنوات حتى كان طلعت حرب يؤسس كبرى وأولى شركات بنك مصر الصناعية وهى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى سنة ١٩٢٧ والتى أنشأ بعدها بنحو عشر سنوات شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى سنة ١٩٣٨ .

ولا نريد أن نسهب فى السياسة الاستثمارية لبنك مصر أو طلعت حرب فى التصنيع فقد أفرد لهذا الموضوع مقالاً مستقلاً فى هذا الكتاب، ولكن يهمنا أن نشير إلى ما اختطه طلعت حرب من وسائل دعم الصناعة المصرية بعد أن رآها تتعرض لمنافسة عاتية من الدول الأجنبية ، خاصة تعرض صناعة الأقمشة والمنسوجات لمنافسة من الصناعات النسيجية اليابانية ، وحيث استعاد طلعت حرب ما وعيه من تجارب وممارسات الدول الأخرى فقد برز داعيا لما يلى[2] :

١ - تشجيع استهلاك المنتجات المصرية بدءًا بإقرار الحكومة بتفضيل المنتجات المصرية فى التوريدات وأوامر الشراء الخاصة بها متى ما تساوت الجودة والأسعار .. بل وتفضيل المنتجات المصرية حتى ولو زاد سعرها بنسبة ١٠٪ وهو ما عملت به الحكومة فعلاً .

٢ - منح المنتجات المصرية معاملة تفضيلية من حيث أجور النقل بالسكك الحديدية ، الأمر الذى أتيح لصناعة الغزل والنسيج بعد أن كان مقررًا لصناعة السكر .

٣- تعديل النظام الجمركى ووضع تعريفة جمركية بكيفية حامية للصناعات الأهلية وقد تم بالفعل تعديل التعريفة الجمركية فى فبراير ١٩٣٠ ، إلا أن طلعت حرب طفق يدعو للمزيد من رفع الرسوم على الواردات من السلع التى يمكن صنع مثلها فى البلاد .

وأخيرا فقد رأيت أن أقتبس فى نهاية المقالة أجزاء من آخر خطاب جامع ألقاه

(١) خطب طلعت حرب ، الجزء الثانى ص ١٠٤/١١٦
(٢) خطب طلعت حرب ، الجزء الثانى ص ٩٦/١٠٢

أصر البنك على أن تكون الأسهم فى البنك وشركاته اسمية لا يملكها إلا « مصريون »

ما دام فى تركى حياة للبنك فلأذهب أنا وليعش البنك

طلعت حرب فى مناسبة مرور خمسة عشر عامًا على تأسيس بنك مصر فى ٧ مايو ١٩٣٥ والذى كان بمثابة التقييم الذاتى لفكر وأعمال طلعت حرب ، ففى هذا الخطاب قال طلعت حرب :

«والتخصص فى الأعمال لدى البنوك يأتى عادة بعد أن تفارق الأمة حالة البداءة الأولى ... ومصر كانت ولا زالت فى حالة بدائية .. ولقد هال بنك مصر يوم بدء حملته ألا يجد - فى الأرض أو فى السماء ، وفى البر أو البحر - أثرًا لعمل مصرى صميم ، إلا النادر .. فكان لزامًا على بنك مصر أن يظهر فى الميدان .. وأن يعمل ، أولاً على أن يستحوذ على الثقة .. وهى تمنح ولا تغتصب .. وأن يجتذب إليه فريقًا من شباب البلد يربى فيهم الكفاية الشخصية .. حتى إذا هم يقف وحده على قدميه أخذ فى تحقيق مهمته الكبرى .. تنفيذ برنامجه القومى .. فالتفت لحاجات الأمة يصورها فى صور شركات مساهمة مصرية . واحدة إثر أخرى مستقلة عنه فى رأس المال وفى الإدارة .. ولم يكن للبنك مفر من الإسراع فى تأسيس المشروعات الهامة الضرورية لا سيما وعصرنا الحاضر عصر سرعة فكان لنا .. فى فترة خمسة عشر عامًا .. » أن أنشأنا » أربعة عشر شركة هى :

١ - مطبعة مصر .

٢ - الشركة المصرية لصناعة الورق .

٣ - شركة مصر لحلج الأقطان .

٤ - شركة مصر للنقل والملاحة .

٥ - شركة مصر للتمثيل والسينما .

٦ - شركة مصر لنسيج الحرير .

٧ - شركة مصر للغزل والنسيج .

٨ - شركة مصر لمصايد الأسماك .

٩ - شركة مصر للكتان .

١٠- شركة مصر لتصدير الأقطان .

١١- شركة مصر للطيران .

١٢- شركة مصر لعموم التأمينات .

١٣- شركة مصر للملاحة البحرية .

١٤- شركة مصر للسياحة .

وقد أصر البنك على أن تكون الأسهم فى البنك وشركاته اسمية لا يملكها إلا « مصريون » .. ويستطرد طلعت حرب قائلاً :

ثم إسسنا شركة مصر للطيران بالاشتراك مع جماعة من نخبة الإنجليز طابقت مشاربهم مشاربنا فيما تصدينا له من خدمة البلاد .. ثم تأسست شركة مصر لعموم التأمينات بالاشتراك مع شركتين من أقدم شركات التأمين فى إنكلترا وإيطاليا للقيام بعمليات التأمين المختلفة .. ثم كان ختام الشركات التى أسسناها شركة مصر للسياحة ، وقد وفقنا لتأسيس هذه الشركة بالاشتراك مع شركة من أقدم شركات السياحة وأقواها فى العالم وهى شركة Cox & King .

كان طلعت حرب كثير الأسفار الى الخارج للدراسة والاستطلاع وهو هنا عائد من إحدى هذه الأسفار وبين مستقبليه مدحت يكن وفؤاد سلطان من كبار رجال بنك مصر عند تأسيسه

كان طلعت حرب عضوا فى لجنة تحقيق اقتصادية ذهب إلى لندن فى ابريل ٣٥ حيث تباحثت مع وزارة التجارة البريطانية .. وهو هنا خارج من مبنى الوزارة مع حسن صبرى ، الوزير المفوض المصرى حينذاك

والبنك كما جاء فى خطبة افتتاحه سنة ١٩٢٠ لا يضمر عداء لأحد فهو بعيد كل البعد عن فكرة الأنانية والتعصب ، بل هو استعان فى الواقع بخبرة الأجنبى وأشرك معه بعض الأجانب فى بعض شركاته .. وليس هناك عيب ، فيما نعتقد ، فى الاستعانة بالأخصائيين من الأجانب ما دام فى الإمكان ، دائمًا وفى كل وقت ، جعل هذه الاستعانة عند حدودها من الخبرة والإرشاد والخدمة الصادقة لمصر أولاً وأخيرًا .. ونحن نذكر بالفخر أن علاقتنا مع البنوك الأخرى ومع الأجانب كانت فى الداخل والخارج على ما يرام .. وابتعاد البنك عن السياسة ليس ناتجًا عن عدم اكتراث بمصالح البلد العليا ... ولكنه اتباع للحكمة المأثورة .. لكل عمل رجال .. فللسياسة رجال ، وللمال رجال ومن يخلط بين عمل وعمل اختلط عليه الأمر والتوى عليه القصد ، وأفلت منه سر النجاح »[1] .

لقد شب فكر طلعت حرب وتطور وترقى فسما مع انتقال طلعت حرب من مراحل الشباب والتعليم ، إلى مراحل النضج والعمل والعطاء ، إلى مراحل الشيخوخة والتضحية ، وفى خلال هذه المراحل سرت روافد الفكر من حيث أمهات الكتب ، ومن حيث مصادر العلم والمعرفة ، ومن حيث تجارب الأمم ، إلى وجدان طلعت حرب .. فلم يختزنها لنفسه وإنما أودعها فى عمله العملاق .. فصار العملاق الواحد « طلعت حرب » عملاقين طلعت حرب وبنك مصر .

وعندما تعرض بنك مصر للأزمة التى افتعلها وأعمل شباكها حوله الاحتلال البريطانى والبنك الأهلى المصرى الذى رفض أن يقرض البنك بضمان محفظة الأوراق المالية ، وسكوت الحكومة التى تركت صندوق توفير البريد يسحب كل ودائعه من بنك مصر ، حمل الرجل العظيم نفسه وذهب إلى وزير المالية حسين سرى باشا .. يرجوه واحدًا من ثلاثة أمور : إما أن تصدر الحكومة بيانًا بضمان ودائع الناس لدى البنك ، أو أن تحمل البنك الأهلى على أن يقرض بنك مصر مقابل المحفظة ، أو أن تأمر بوقف سحب ودائع صندوق توفير البريد قال سرى باشا «بشرط واحد» ..

فسأله طلعت حرب : ما هو ؟

قال سرى باشا : أن تترك البنك .

قال طلعت حرب باشا على الفور : من الآن ، ما دام فى تركى حياة للبنك فلأذهب أنا وليعش البنك[2] ..

وجاء هذا دليلا آخر على عبقرية طلعت حرب .. فقد أيقن أنه لا دوام للفرد ... وإنما الدوام لذكرى الفرد وعمله ..

وقد اختار طلعت حرب أن يستبقى عمله .. الذى جسد فكره ..

وهو فى نفس الوقت لم يضح بذكراه فقد حفظها عمله ، الذى جسد فكره ..

لقد شب فكر طلعت حرب وتطور وترقى فسما مع انتقال طلعت حرب من مراحل الشباب والتعليم إلى مراحل النضج والعمل والعطاء إلى مراحل الشيخوخة والتضحية

(١) خطب طلعت حرب ، الجزء الثانى ص ١٩١/١٩٦
(٢) محمد على رفاعى ٢١٩

بانک مصر
BANQUE MISR

١٩٢٠ - ١٩٩٥

بنك مصر

دور بنك مصر فى التنمية الإقتصادية
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤/٩٣

الأستاذ محمد رشدى رئيس بنك مصر ومحمود العتال نائب الرئيس بعد افتتاح فرع بنك مصر بالرياض

الملك فاروق فى زيارة لبنك مصر وفى الصورة الأمير محمد عبد المنعم . عباس حليم . شريف صبرى . يوسف ذو الفقار . النقراشى . حافظ عفيفى (نائب رئيس مجلس ادارة البنك) . مكرم عبيد . على ماهر . اسماعيل صدقى . فؤاد السيوفى . اسماعيل تيمور . على رشيد . فايز طبوزادة . عبد الله النجومى

دور بنك مصر في التنمية الإقتصادية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤/٩٣

مقدمة :

يعتبر قيام بنك مصر علامة كبرى فى تاريخ مصر الحديث استهدفت تنمية الاقتصاد القومى اعتماداً على مدخرات المصريين كبديل للاستثمارات الأجنبية، وكذا تحقيق قدر من التوازن الاقتصادى بين قطاعات الاقتصاد المختلفة عن طريق الاهتمام بالتصنيع بدلاً من الاعتماد المطلق على الزراعة، ورغم المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى غير المواتى فى السنوات الأولى من عمر البنك إلا أنه استطاع القيام بدور هام فى دفع عجلة التنمية وإدخال الصناعة الحديثة بالبلاد، وفى خلق طبقة من المستثمرين ورجال الأعمال المصريين ممن كانوا يشاركون معه فى تأسيس المشروعات المختلفة ، كما قام البنك بدور هام فى تنشيط سوق المال، وأمد الإقتصاد المصرى بل والعربى بالخبراء والفنيين فى كافة العمليات المصرفية.

ومنذ تأسيس بنك مصر فقد وضع لنفسه تخطيطا وتنظيما يسير عليه وأهدافا يرمى الى تحقيقها ، وهذه السياسة والخطة واضحة صريحة فى خطاب المغفور له محمد طلعت حرب فى ٧ مايو ١٩٢٠ حيث قال «إن فكرة تأسيس بنك مصرى برؤوس أموال مصرية يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ضرورة إقتضتها الظروف الاقتصادية ، ففى البلاد أموال مخزونة ومعطلة وفى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمر معظمها فى بلاد غير البلاد – لو استثمرت هذه وتلك فى الشئون المصرية، وسوعدت بها التجارة ، والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية أضعافاً مضاعفة، ولكان ذلك عاملاً قويا على إصلاح حالتنا الإقتصادية، وإيجاد الكفاءة المالية التى هى الأساس المتين للرقى المطلوب، وهذا ماسيجعله بنك مصر نصب عينيه فهو يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم، ويساعد على إيجاد الشركات المالية، والتجارية، والزراعية، والصناعية، وشركات النقل بالبر والبحر ، وشركات التأمين بأنواعها وسيعمل بنك مصر على بث روح العمل ، والتعاون والتضامن ، والنظام فى الشبيبة ، وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم».

ولقد كان تمويل التنمية الاقتصادية من أهم الأهداف التى سعى بنك مصر الى

تحقيقها منذ نشأته عام ١٩٢٠ وخلال المراحل المختلفة من حياته، وبعد مرور خمسة وسبعين عامًا على قيام البنك مازال بنك مصر يؤدى دوره الرائد فى خدمة الاقتصاد القومى . **وسنعرض هنا دور بنك مصر فى تمويل التنمية خلال ثلاثة خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

أولا: دور بنك مصر فى التنمية الاقتصادية خلال الفترة من ٨٠-٨٦/١٩٨٧:

تقوم البنوك بدور هام لتنمية الاقتصاد القومى ، وذلك من خلال تعبئة المدخرات القومية وتوجيهها إلى الاستثمارات، خاصة الإنتاجية منها، بما يكفل تحقيق قدر مناسب من الاستثمارات والسير قُدمًا فى عملية التنمية، ويرتبط أداء البنوك لوظيفتها التنموية بعدة عوامل، منها مايتعلق بسياستها وإدارتها، ومنها مايخرج عن إرادتها ويرتبط بأوضاع الاقتصاد القومى والمناخ الذى تعمل من خلاله .

وفى بداية الثمانينات كان الاقتصاد المصرى يعانى من العديد من الاختلالات الجوهرية ، من أهمها اختلال هياكل الإنتاج والتوزيع، وبالإضافة إلى ذلك القصور فى تعبئة المدخرات الحقيقية واستخدامها استخدامات إنتاجية ، وقد أسفر هذا الوضع عن مشكلتين أساسيتين، أولهما تزايد الاعتماد على العالم الخارجى وزيادة حجم مديونية مصر للخارج ، أما المشكلة الثانية فهى زيادة حجم ومعدلات القوى والضغوط التضخمية.

وأزاء تفاقم المشاكل الاقتصادية إلى هذا الحد دعا **الرئيس محمد حسنى مبارك إلى عقد «المؤتمر الاقتصادى»** وذلك لبحث المشكلات الاقتصادية التى تواجه الاقتصاد المصرى والتنمية وتقديم المقترحات بشأنها. وقد عقد المؤتمر بالفعل فى فبراير ١٩٨٢، وقد توصل المؤتمر إلى ضرورة تطوير القطاع العام، وأيضا تشجيع القطاع الخاص المصرى والأجنبى والمشترك، وضرورة العمل فى المدى المتوسط والبعيد على الإقلال من الاعتماد على القروض الخارجية، وبالنسبة لتعبئة موارد النقد الأجنبى تم التوصية بأن يتم التعامل فى العملات الأجنبية بيعًا وشراء فى الجهاز المصرفى على أساس أسعار صرف مرنة تعكس حالة العرض والطلب ، وبما يكفل تشجيع المصريين فى الخارج على تحويل مدخراتهم عن طريق البنوك، وبالتالى زيادة قدرتها على تمويل كافة عمليات الاستيراد. كما تم الإشارة إلى ضرورة تدعيم دور القطاعين الخاص والتعاونى والاستمرار فى سياسة الانفتاح الاقتصادى .

واستجابة لذلك تم إعداد وإقرار الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣-٨٦/١٩٨٧ وقد استهدفت تلك الخطة الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية للنمو تتجاوز المعدلات السائدة آنذاك للزيادة السكانية بمايؤدى إلى رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة معدل الإدخار الوطنى، وكذا إعطاء دفعة قوية للقطاعات السلعية خاصة قطاعى الزراعة والصناعة، وتدعيم قطاعات البنية الأساسية، كما استهدفت الخطة تنمية الموارد البشرية وأيضا تصحيح العجز المزمن فى ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية باعتبارها ضرورة حتمية لعلاج مشاكل الاقتصاد المصرى . **ولقد كان لبنك مصر دور بارز فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية وفى تحقيق الأهداف التى حددتها الخطة الخمسية الأولى.** ومما ساعد بنك مصر على القيام بهذا الدور صدور العديد من القوانين والقرارات التى مهدت

الطريق للبنوك للقيام بدور فعال فى دفع عملية التنمية الاقتصادية. وجاءت تلك القوانين والقرارات متمشية ومتسقة مع السياسة الاقتصادية . فى تلك الفترة متمثلة فيما تضمنته الخطة الخمسية الأولى .. وفيما يلى عرض لأداء بنك مصر المصرفى والاقتصادى سواء فى مجالات الودائع ، أو إدارة وتوظيف الأموال أو خلق الاستثمارات خلال هذه الفترة .

دور بنك مصر فى نشر الوعى المصرفى، وجذب المدخرات خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٣-٨٦/١٩٨٧)

وفى مجال تشجيع الإدخار وضرورة زيادة معدل الإدخار القومى، أشارت سياسات الخطة إلى ضرورة منح أسعار فائدة مُرضية على الودائع بالعملة المحلية تشجيعا للادخار المحلى، ومن ثم قرر البنك المركزى الاستمرار فى سياسة الرفع التدريجى لأسعار الفائدة حتى أصبحت أسعار الفائدة الدائنة تتراوح بين ٥٪، ١٣٪ على الودائع تبعا لآجال استحقاقها اعتبارا من أول يولية ١٩٨٢، وذلك بهدف تشجيع الادخار وتعبئة المزيد من الموارد لتمويل الاستثمار .. واستجابة لذلك **قام بنك مصر ببذل المزيد من الجهد والتطوير فى سبيل تجميع المدخرات ونشر الوعى الادخارى بين الجمهور**، وقام البنك بابتكار العديد من الأوعية الادخارية الجديدة تلبية لرغبة العديد من العملاء، وبهدف تنويع تلك الأوعية لتلائم الاحتياجات المختلفة لعملائه ، ومن الأوعية المستحدثة فى تلك الفترة شهادات الادخار ذات العائد الشهرى وكذا شهادات المعاملات الإسلامية بالعملة المحلية، هذا بالإضافة إلى الأوعية الأخرى من ودائع بمختلف آجالها وشهادات الادخار الأخرى، ودفاتر التوفير بنوعيها العادى ونو الجوائز. ومما ساعد البنك فى القيام بدور بارز فى مجال تعبئة المدخرات شبكة فروعه المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية ، وتحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية، وإستخدام التكنولوجيا المتقدمة من حاسبات آلية وأنظمة اتصالات وغيرها لتسهيل وسرعة إنجاز الأعمال المصرفية. وتظهر الأرقام مدى نجاح البنك فى تجميع المدخرات من العملة المحلية حيث نمت المدخرات بمعدل سنوى لم يقل عن ١٧٪ خلال الفترة بل وصل فى بعض الأعوام إلى مايزيد عن ٣٠٪ خلال الفترة. ولقد حقق البنك فى ٨٧/٦/٣٠ ودائع بالعملة المحلية قدرها ١ر٥٤٧٠ مليون جنيه مقابل ٣ر١١٦٥ مليون جنيه فى ٨٠/٦/٣٠ أى زادت بحوالى ٣٧٠٪.

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	إجمالى الودائع	الودائع بالعملة المحلية	معدل النمو السنوى
١/١-١٩٨٠/٦/٣٠	١٥٧٦ر٨	١١٦٥ر٣	—
٨٠ / ١٩٨١	١٨٦٠ر١	١٣٨٥ر٧	١٨ر٩ ٪
٨١ / ١٩٨٢	٢٥٢٤ر٢	١٧٩٢ر٤	٢٩ر٤ ٪
٨٢ / ١٩٨٣	٣١٤١ر٣	٢٣٣٢ر٣	٣٠ر١ ٪
٨٣ / ١٩٨٤	٣٧٦٩ر٧	٢٩٤٤ر٣	٢٦ر٢ ٪
٨٤ / ١٩٨٥	٤٨٠٥ر٠	٣٨٣١ر٧	٣٠ر١ ٪
٨٥ / ١٩٨٦	٦٢٩٧ر٩	٤٤٩٧ر٣	١٧ر٤ ٪
٨٦ / ١٩٨٧	٧٨٢٤ر٣	٥٤٧٠ر١	٢١ر٦ ٪

وبالنظر إلى تطور مكونات الودائع بالعملة المحلية خلال الفترة المذكورة نلاحظ أن كافة أنواع الودائع حققت زيادات ملحوظة. وبالرغم من أثر الارتفاعات المتوالية فى هيكل أسعار الفائدة فى التحول من الودائع تحت الطلب إلى الودائع الادخارية بأنواعها المختلفة إلا أن الودائع تحت الطلب حققت أكبر زيادة من حيث الأرقام المجردة حيث حققت زيادة قدرها ١١٩٤ر٧ مليون جنيه، غير أن أكبر معدل للزيادة تحقق فى شهادات الإدخار والإيداع حيث زادت بنسبة ١٤٥٧٪ خلال الفترة ، ويرجع ذلك إلى استحداث البنك لنوعيات من الأوعية الادخارية تتلائم مع رغبات المودعين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترجع إلى الرفع المتوالى فى هيكل أسعار الفائدة على الودائع الادخارية. ويأتى فى المرتبة الثانية – من حيث معدلات الزيادة – ودائع التوفير والتى أخذت تتزايد بانتظام وبنسب مرتفعة لم تقل عن ١٩٪ سنويا وقد سجلت زيادة قدرها ٤٦٤٪ فى نهاية الفترة ، ويأتى فى المرتبة الثالثة – الودائع لأجل وبإخطار حيث بلغت ٩٦٩ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠ مقابل ٢١٣ر٣ مليون جنيه في ١٩٨٠/٦/٣٠ أى بزيادة نسبتها ٣٥٤٪.

مكونات الودائع بالعملة المحلية

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل وبإخطار	شهادات الإدخار والإيداع	التوفيـر	ودائع أخرى
١٩٨٠/٦/٣٠-١/١	٥٠٧ر٧	٢١٣ر٣	٧٥ر٩	٢٤٤ر٨	١٢٣ر٦
٨٠ / ١٩٨١	٦١٠ر١	٢٦٤ر٩	١٠٢ر٧	٣١٨ر٩	٨٩ر٠
٨١ / ١٩٨٢	٧٤٣ر٨	٣١٢ر٨	١٨١ر٧	٤١١ر٠	١٤٣ر١
٨٢ / ١٩٨٣	٨٩٠ر٥	٣٩١ر٥	٣٥١ر٩	٥٦٧ر٤	١٣١ر٠
٨٣ / ١٩٨٤	١٠١٨ر٣	٤٨١ر٥	٥٠٢ر٥	٧٦٢ر٨	١٧٩ر٢
٨٤ / ١٩٨٥	١٢٢٥ر٩	٦٢٩ر٤	٦٩٥ر٣	٩٣٨ر٨	٣٤٢ر٣
٨٥ / ١٩٨٦	١٣٩٢ر٠	٧٥٧ر٥	٩١٨ر٧	١١٥٨ر٤	٢٧٠ر٧
٨٦ / ١٩٨٧	١٧٠٢ر٤	٩٦٩ر٠	١١٨١ر٨	١٣٨١ر٧	٢٣٥ر٢

دور بنك مصر فى جذب الموارد من النقد الأجنبى، والقضاء على ظاهرة الدولرة:

وفى مجال تعبئة موارد البلاد من النقد الأجنبى فلقد اهتم واضعوا السياسة الاقتصادية بالعمل على أن يتم التعامل فى العملات الأجنبية من خلال الجهاز المصرفى، على أساس أسعار صرف مرنة، وذلك بهدف تشجيع المصريين العاملين بالخارج على تحويل مدخراتهم عن طريق البنوك، وقد انعكس هذا الاتجاه بدوره على السياسة النقدية والإئتمانية.

ومن الجدير بالذكر أ ن **بنك مصر شارك بفعالية فى إعداد العديد من الدراسات الخاصة بسياسات سعر الصرف، بهدف القضاء على السوق السوداء للنقد الأجنبى، وأيضا القضاء على ظاهرة الدولرة Dollarization ، كما شارك فى جميع الدراسات الخاصة بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى كافة مراحلها المختلفة**. كما ساهم البنك فى إنشاء غرفة تحديد أسعار النقد الأجنبى فى أطار السوق المصرفية الحرة، وأصبح مقرها برج بنك مصر. وقد قام **بنك مصر بدور**

كبير فى تعبئة الموارد من النقد الأجنبى وذلك لمواجهة الزيادة المستمرة فى الطلب على النقد الأجنبى - نظرا للتوسع فى الاستثمار وفى إقامة المرافق العامة واستهلاك السلع الغذائية - حيث قام البنك بإبتكار عدد من الأوعية الادخارية بالعملات الأجنبية، ومن أهمها «شهادات الادخار الدولارية» والتى أدخلها بنك مصر لأول مرة فى البنوك فى مصروذلك فى ديسمبر ١٩٧٩ وقد لاقى نظام شهادات الادخار الدولارية نجاحا كبيرا ، وكذا استحدث البنك فى نوفمبر سنة ١٩٨٠ شهادات ادخار العملة المركبة والتى تعرف بسلة العملات ، وكذا أصدر البنك شهادات المعاملات الإسلامية بالدولار الأمريكى . وفى هذا المجال أيضا قام البنك بالتوسع فى عدد الفروع التى تتعامل بالعملة الأجنبية بحيث تغطى جميع محافظات الجمهورية ، ويذل العاملون بالبنك مزيدًا من الجهد فى سبيل تطوير أداء الخدمة المصرفية للعملاء بهدف جذب وتعبئة المزيد من النقد الأجنبى. وإنعكست هذه الجهود المختلفة على الأرقام التى حققها البنك فى الودائع بالعملات الأجنبية حيث استمر نمو الودائع بالعملات الأجنبية حتى بلغت ٢٣٥٤٫٣ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠ مقابل ٤١١٫٥ مليون جنيه فى ١٩٨٠/٦/٣٠ وبزيادة نسبتها ٤٧٢٪. وبالنسبة لمعدلات النمو السنوى فقد تفاوتت فى السنوات المختلفة صعودا وهبوطا، ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية العامة .

السنـــــة	الودائع بالعملة الأجنبية	معدل النمو السنوى
١٩٨٠/٦/٣٠-١/١	٤١١٫٥	—
٨٠ / ١٩٨١	٤٧٤٫٤	١٥٫٢ ٪
٨١ / ١٩٨٢	٧٣١٫٨	٥٤٫٣ ٪
٨٢ / ١٩٨٣	٨٠٩٫٠	١٠٫٥ ٪
٨٣ / ١٩٨٤	٨٢٥٫٤	٢٫٠ ٪
٨٤ / ١٩٨٥	٩٧٣٫٢	١٧٫٩ ٪
٨٥ / ١٩٨٦	١٨٠٠٫٦	٨٥٫٠ ٪
٨٦ / ١٩٨٧	٢٣٥٤٫٣	٣٠٫٧ ٪

ويُظهر تطور أرقام الودائع بالعملة الأجنبية حسب مكوناتها أن تلك الودائع بأنواعها المختلفة سجلت زيادات ملحوظة وبنسب عالية. وتعكس تلك الأرقام جهود البنك فى مجال تنمية الودائع بالعملات الأجنبية من خلال استجابة جمهور المودعين لما يستحدثه البنك من أوعية ادخارية لاستقطاب مدخرات العاملين بالخارج. ومن حيث الأرقام المطلقة فقد حققت الودائع لأجل وبإخطار أكبر زيادة حيث سجلت

٥٠ر١٠٩٥ مليون جنيه في ١٩٨٧/٦/٣٠ وبزيادة قدرها ٩١٧ مليون جنيه وتبلغ نسبتها ٥١٤٪. أما من ناحية معدل الزيادة فيأتى فى المرتبة الأولى ودائع التوفير حيث زادت خلال الفترة بنسبة ٧٤٩٪، ويأتى فى المرتبة الثانية شهادات الادخار والإيداع حيث زادت من ٦ر٤٧ مليون جنيه فى ١٩٨٠/٦/٣٠ لتصل إلى ٦ر٣٧٥ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٣٢٨ مليون جنيه ونسبتها ٦٨٩٪ وترجع تلك الزيادة بدرجة كبيرة إلى إقبال المودعين سواء بالداخل أو المصريين العاملين بالخارج على شهادات الإدخار الدولارية لما يتصف به هذا الوعاء من مزايا، من أهمها ربط أسعار فائدتها بالمعدلات السارية فى الأسواق العالمية ، وقابليتها للاسترداد فى أى وقت ، وامكانية الاقتراض بضمانها ، هذا بالإضافة إلى إمكانية إستثمار مبالغ صغيرة نسبيا حيث أن الحد الأدنى للشهادة ٥٠٠ دولار أمريكى ، ويأتى فى المرتبة الثالثة من حيث معدل الزيادة الودائع لأجل وبإخطار حيث سجلت زيادة نسبتها ٥١٤٪ .

مكونات الودائع بالعملة الأجنبية

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل وبإخطار	شهادات الإدخار والإيداع	التوفيـر	ودائع أخرى
١٩٨٠/٦/٣٠-١/١	٩٣ر٧	١٧٨ر٥	٤٧ر٦	٣٠ر١	٦١ر٦
٨٠ / ١٩٨١	٨٨ر٦	٢٠١ر٩	٩٦ر٦	٣٨ر٧	٤٨ر٦
٨١ / ١٩٨٢	١٢٨ر٤	٢٩٣ر٠	٢٠٨ر١	٤١ر٣	٦١ر٠
٨٢ / ١٩٨٣	١٥٠ر٥	٣٢١ر٠	٢٢١ر٥	٦٣ر٦	٥٢ر٤
٨٣ / ١٩٨٤	١٨٠ر٠	٣٥٠ر٠	١٩٨ر٥	٧٨ر٧	٥٠ر٢
٨٤ / ١٩٨٥	١٣٨ر١	٤٧٥ر٨	٢١٣ر٨	٩٥ر٨	٤٩ر٨
٨٥ / ١٩٨٦	٢٤٧ر٢	٨٧٨ر٢	٣٥٢ر٦	١٩٢ر٥	١٣٠ر١
٨٦ / ١٩٨٧	٣٠٦ر٢	١٠٩٥ر٥	٣٧٥ر٦	٢٥٥ر٦	٣٢١ر٤

أحد مشروعات بنك مصر الصناعية

دور بنك مصر فى دعم وتمويل قطاعات الاقتصاد القومى خلال الخطة الخمسية الاولى (٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧)

وقد كانت توجهات السياسة الاقتصادية فى تلك الفترة تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وإعطائه دورا رئيسيًا فى النشاط الاقتصادى، وهذا من شأنه إلقاء المزيد من المسئولية على الجهاز المصرفى فى تمويل عملية التنمية. **وإيمانا من بنك مصر بدوره فى دعم كافة قطاعات الاقتصاد القومى وذلك عن طريق مدها بالقروض والسلفيات اللازمة لاستمرارها فى أداء دورها فى خدمة الاقتصاد القومى، فقد قام البنك خلال الفترة بزيادة القروض والسلفيات التى منحها من ٣ر١١٠٦ مليون جنيه فى ١٩٨٠/٦/٣٠ لتصل الى ٨ر٦٢٤١ مليون جنيه أى بزيادة تبلغ ٤٦٤٪.** وفيما يتعلق بنسبة القروض والسلفيات/إجمالى الأصول فقد تراوحت بين ٣ر٥٠٪ ، ١ر٦٨٪ خلال الفترة، أما نسبة القروض والسلفيات/الودائع فقد تفاوت مقدارها خلال الفترة وبلغ أدنى حد لها ٢ر٧٠٪، وأعلى حد لها ٥ر٩٧٪، وهذا يظهر مدى كفاءة البنك فى تشغيل الأموال المتاحة لديه لمد قطاعات الاقتصاد المختلفة بالتمويل اللازم لها .

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	القروض والسلفيات	القروض والسلفيات إجمالى الأصول	القروض والسلفيات الودائع
١٩٨٠/٦/٣٠-١/١	٣ر١١٠٦	٣ر٥٠ ٪	٢ر٧٠ ٪
٨٠ / ١٩٨١	٦ر١٦٥٩	٠ر٥٩ ٪	٢ر٨٩ ٪
٨١ / ١٩٨٢	٩ر٢٣١٥	٦ر٥٩ ٪	٧ر٩١ ٪
٨٢ / ١٩٨٣	٨ر٢٦٢٤	٤ر٦١ ٪	٦ر٨٣ ٪
٨٣ / ١٩٨٤	٢ر٣٣٦٨	٩ر٦٣ ٪	٤ر٨٩ ٪
٨٤ / ١٩٨٥	٧ر٤٦٨٥	١ر٦٨ ٪	٥ر٩٧ ٪
٨٥ / ١٩٨٦	٥ر٥٧٩	٤ر٦٤ ٪	٦ر٨٨ ٪
٨٦ / ١٩٨٧	٨ر٦٢٤١	٩ر٥٩ ٪	٨ر٧٩ ٪

وتظهر الأرقام أن القطاع العام استأثر بالنصيب الأكبر من أرصدة القروض والسلفيات خلال الفترة. حيث أن أهميته النسبية تراوحت بين ٨ر٥٣٪. ١ر٧٠٪ كما أنه زاد بنسبة ٤١٥٪ خلال الفترة ليبلغ ٩ر٣٩٩٣ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠مقابل ٢ر٧٧٥ مليون جنيه . ويليه فى المرتبة الثانية القطاع الخاص حيث زادت أهميته النسبية من ١ر٢٢٪ في ٨٠/٦/٣٠ لتصل إلى ٧ر٢٨٪ فى ١٩٨٧/٦/٣٠ وذلك ليحقق ٧ر١٧٩١ مليون جنيه.. وتزايد الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للقطاع الخاص يشير إلى الإهتمام الذى يوليه البنك للقطاع الخاص، وذلك إتساقا مع توجهات السياسة الاقتصادية للدولة بتشجيع القطاع الخاص، وحفزه على أداء دور أكبر لخدمة الاقتصاد القومى .

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	القروض للقطاع العام	الأهمية النسبية	القروض للقطاع الخاص	الأهمية النسبية
١٩٨٠/٦/٣٠-١/١	٢ر٧٧٥	١ر٧٠٪	٩ر٢٤٤	١ر٢٢٪
٨٠ / ١٩٨١	٤ر١٠٤٦	١ر٦٣٪	٤ر٤٥٤	٤ر٢٧٪
٨١ / ١٩٨٢	٦ر١٤١٣	٠ر٦١٪	٠ر٦٤٢	٧ر٢٧٪
٨٢ / ١٩٨٣	٠ر١٤١١	٨ر٥٣٪	٦ر٨٢٤	٤ر٣١٪
٨٣ / ١٩٨٤	٨ر٢٠٠٧	٦ر٥٩٪	١ر٩١٨	٣ر٣٧٪
٨٤ / ١٩٨٥	٨ر٣١٤١	١ر٦٧٪	٠ر١٠٢٨	٩ر٢١٪
٨٥ / ١٩٨٦	٣ر٣٦٦٣	٧ر٦٥٪	٧ر١٣٧٧	٧ر٢٤٪
٨٦ / ١٩٨٧	٩ر٣٩٩٣	٠ر٦٤٪	٧ر١٧٩١	٧ر٢٨٪

وتشير توجهات السياسة الاقتصادية خلال الفترة المذكورة إلى أهمية خلق مجالات استثمارية جديدة وتشجيع إنشاء الشركات المساهمة وتدعيم سوق المال لإتاحة الفرصة أمام صغار المدخرين.

وبنك مصر له دور بارز فى هذا المجال منذ إنشائه عام ١٩٢٠ حيث قام البنك بإنشاء العديد من الشركات المساهمة المصرية فى شتى المجالات ، وتجدر الإشارة إلى أن بنك مصر حدد دوره منذ البداية بأن يكون مروجا للشركات التى يساهم فى إقامتها، وذلك من خلال شراء جزء من أسهمها والإحتفاظ بهذه الأسهم حتى تعمل تلك الشركات ويقوى مركزها الإنتاجى والمالى، وفى هذه الحالة يقوم البنك بطرح أسهمها للتداول لإتاحة الفرصة لصغار المدخرين، واستمرارا لدور بنك مصر التاريخى فى هذا المجال قام البنك خلال الفترة المذكورة وفى إطار الخطط الاقتصادية للدولة بالمساهمة فى إنشاء العديد من المشروعات ذات الأهمية الحيوية للإقتصاد القومى .

وتظهر الأرقام بشكل واضح الدور النشط لبنك مصر فى مجال الاستثمارات حيث زادت خلال الفترة بنسبة ٦٩٩٪ حيث بلغ إجمالى الاستثمارات ٥ر١٢٧٣ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠، منها ٦ر١١٥٧ مليون جنيه فى الاستثمارات المالية ٩ر١١٥ مليون جنيه عبارة عن مساهمات مباشرة فى شركات وبنوك تابعة .

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	الاستثمارات المالية	المساهمات المباشرة	إجمالى الاستثمارات
١٩٨٠/٦/٣٠-١/١	١١٦ر٩	٤٢ر٥	١٥٩ر٤
٨٠ / ١٩٨١	١٨٢ر٩	٣٠ر٦	٢١٣ر٥
٨١ / ١٩٨٢	١٩٠ر٨	٣٨ر٧	٢٢٩ر٥
٨٢ / ١٩٨٣	١٩٣ر٩	٥٩ر٦	٢٥٣ر٥
٨٣ / ١٩٨٤	٣٢٧ر٧	٨١ر٦	٤٠٩ر٣
٨٤ / ١٩٨٥	٣٤٨ر٩	١١٧ر٢	٤٦٦ر١
٨٥ / ١٩٨٦	٨٩٢ر١	١١٦ر٥	١٠٠٨ر٦
٨٦ / ١٩٨٧	١١٥٧ر٦	١١٥ر٩	١٢٧٣ر٥

دور بنك مصر فى تمويل عمليات التجارة الخارجية خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٣-٨٦/١٩٨٧)

ولقد استهدفت السياسات الاقتصادية خلال تلك الفترة تحقيق معدلات نمو عالية للصادرات، وأشارت تلك السياسات إلى أهمية زيادة قدرة البنوك على تمويل كافة عمليات الاستيراد ، وفى هذا المجال يوالى بنك مصر بذل المزيد من الجهد بهدف تنشيط التجارة الخارجية باعتبارها هدفاً قوميًا، وذلك من خلال السياسة العامة للدولة، وبما يتمشى مع السياسات والقوانين التى تنظم عمليات التجارة الخارجية .

وانطلاقا من السياسة الاقتصادية للدولة والتى يساهم البنك بكل طاقاته لتحقيق نجاحها، فقد قام البنك ببذل مزيد من الجهد لزيادة الحصيلة من موارد النقد الأجنبى، وذلك لاستخدامها فى تمويل عمليات السلع الاستراتيجية والضرورية. وكذلك عمل البنك على استقطاب وتنشيط عمليات التبادل التجارى الدولى (الصفقات المتكافئة).

وبإستعراض كل من اعتمادات التصدير واعتمادات الاستيراد التى قام البنك بفتحها خلال الفترة المذكورة نلاحظ أن إعتمادات التصدير زادت خلال الفترة بنسبة ٧٦ر٦٪ لتصل الى ٢٧٠ر٦ مليون جنيه فى ١٩٨٧/٦/٣٠، بينما زادت اعتمادات الاستيراد بنسبة ٢٣٪ لتسجل ١١٩٩ر١ مليون جنيه في ١٩٨٧/٦/٣٠ مقابل ٩٧٤ر٧ مليون جنيه في ١٩٨٠/٦/٣٠.

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	اعتمادات تصدير	إعتمادات استيراد	الإجمالى
١/١-١٩٨٠/٦/٣٠	١٥٣ر٢	٩٧٤ر٧	١١٢٧ر٩
٨٠ / ١٩٨١	١٥٤ر٢	١٤١٧ر٣	١٥٧١ر٥
٨١ / ١٩٨٢	١٨٣ر١	١٥٦٨ر٤	١٧٥١ر٥
٨٢ / ١٩٨٣	١٦٥ر٦	١٣٦٨ر٣	١٥٣٣ر٩
٨٣ / ١٩٨٤	٢٠٢ر٨	١٥٥٣ر٨	١٧٥٦ر٦
٨٤ / ١٩٨٥	٢٢٩ر٧	١٦٣٦ر٦	١٨٦٦ر٣
٨٥ / ١٩٨٦	٢١٠ر١	١٤٢٢ر٣	١٦٣٢ر٤
٨٦ / ١٩٨٧	٢٧٠ر٦	١١٩٩ر١	١٤٦٩ر٧

ونرى من العرض السابق قيام بنك مصر بدوره المتسق مع الأهداف والسياسات العامة للدولة بحيث تجىء الخطة الخمسية الثانية بأهداف جديدة معبرة عن فترة الإصلاح الاقتصادى ، والتى كان لبنك مصر دور بارز ساهم فى نجاح الأهداف الاقتصادية لتلك الفترة من تاريخ مصر كما سنرى .

ثانيا: دور بنك مصر فى التنمية الاقتصادية خلال الخطة الخمسية الثانية الفترة من ٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١:

شهدت تلك الفترة الاستمرار فى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى الشامل من خلال مجموعة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية فى مجال تنمية المدخرات الاختيارية ، وضبط حركة التوسع النقدى ، وترشيد حجم التسهيلات الائتمانية وتصحيح هياكلها ، وتنظيم سوق النقد الأجنبى من خلال السوق المصرفية الحرة. كما شهدت تلك الفترة أيضا الاتجاه بخُطى واسعة نحو قوى السوق فى برنامج يعتمد على الحرية الاقتصادية بشكل أساسى، باعتبارها السبيل الذى يتيح استخدام موارد الاقتصاد القومى بشكل كفء وفعال، ومن أهداف هذا البرنامج زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية مع تحسين الجودة، وإعطاء دفعة للصادرات المصرية السلعية منها والخدمية بما يمكن من الاتجاه نحو التوازن الاقتصادى المنشود.

وتمثل تلك الفترة، سنوات الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) حيث تعتبر هذه الخطة الحلقة الثانية من خطة طويلة الأجل تمتد إلى مطلع القرن الحادى والعشرين (٢٠٠٢) وترتكز الخطة طويلة الأجل على ركائز أساسية ثلاثة أولها زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى، وثانيها دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وأخيراً تحقيق التوازن السكانى والمكانى، أما الإستراتيجية الأساسية للخطة الخمسية الثانية فهى ترتكز على الاستقرار الاقتصادى ، وأصبح الإصلاح أحد مضامينها الرئيسية.

ولقد شارك بنك مصر بكافة إمكانياته وأجهزته الفنية فى تحقيق خطوات إصلاح المسار الاقتصادى بكفاءة وفاعلية، ووضع جميع أجهزته الفنية والتنفيذية في حالة استعداد بدءا من مراحل البحث والدراسةالى مراحل التخطيط والتنفيذ الفعلى فى ضوء المتغيرات السريعة والمتلاحقة خلال تلك الفترة.

وقد وضع بنك مصر استراتيجية مرنة لاستيعاب المتغيرات والمستجدات المتلاحقة على سوق رأس المال أو العمل المصرفى، وبالتالى فإن بنك مصر استطاع تنفيذ القرارات المصرفية التى جاءت كنتائج لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، والمحافظة على المعايير التى اتخذها البنك المركزى فى سبيل الوصول إلى ميزانيات صحيحة وواضحة للبنوك العاملة فى مصر، مثل تطوير قواعد الاحتياطى والسيولة والحدود القصوى للائتمان ونسبة الملاءة المصرفية وغيرها من الإجراءات.

ولاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى استلزم الأمر إجراء مجموعة تعديلات تشريعية لعدد من القوانين التى تؤثر على النشاط الاقتصادى ، وكذا إصدار مجموعة من القوانين والقرارات المتعلقة بالعمل المصرفى والتى كان لها عظيم الأثر

فى مساعدة الجهاز المصرفى على القيام بدوره فى إنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى وخدمة الاقتصاد القومى ..

دور بنك مصر فى جذب المدخرات واستحداث الأوعية الادخارية خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١)

واستمرارًا لدور بنك مصر الرائد منذ نشأته عام ١٩٢٠ فى مجال جذب وتجميع المدخرات ، فقد قام البنك خلال تلك الفترة باستحداث عدد من الأوعية الادخارية منها إصدار شهادات بنك مصر ذات العائد المتغير لمدة سنتين، وأيضا شهادات الادخار الاسترلينية بفئات مختلفة بسعر فائدة معوم طبقا لأسعار الفائدة العالمية ، وبعد سماح البنك المركزى بإصدار أوعية ادخارية تطول آجالها لمدة سبع سنوات كان بنك مصر سباقا الى إصدار شهادات بنك مصر ذات العائد الشهرى لمدة ٧ سنوات بالجنيه المصرى، كما قام البنك أيضا فى عام ١٩٨٩ بإصدار شهادات بنك مصر للمعاملات الإسلامية ذات العائد الشهرى بكل من الجنيه المصرى والدولار الأمريكى، وذلك إستجابة لرغبة شريحة كبيرة ممن يرغبون فى التعامل مع البنك بعيدًا عن شبهة الربا، ورغبة من بنك مصر فى جذب المزيد من مدخرات المصريين العاملين بالدول العربية وتيسيرًا على تلك الفئة من عملائه، فقد قام بوضع نظام بالاتفاق مع شركات الصرافة بالدول العربية تقوم بموجبها تلك الشركات بتسويق شهادات ادخار بنك مصر بكافة أنواعها.

وكان للجهود التى بذلها بنك مصر فى مجال تجميع المدخرات أثرها الإيجابى فى أرقام الودائع التى حققها البنك فى تلك الفترة. فقد نمت الودائع من ٥ر١٠ مليار جنيه فى ١٩٨٨/٦/٣٠ لتصل الى ٧ر٢٦ مليار جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ أى أنها زادت خلال الفترة بنسبة ١٥٤٪، وفى ذات التاريخ بلغت الأهمية النسبية للودائع ضمن مكونات خصوم البنك ٨ر٧٨٪

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالى الودائع	إجمالى الودائع/إجمالى الخصوم
١٩٨٨/٨٧	٥ر١٠	٨ر٧٧٪
١٩٨٩/٨٨	٨ر١٢	٥ر٨٠٪
١٩٩٠/٨٩	٨ر١٥	٥ر٧٧٪
١٩٩١/٩٠	٨ر٢٢	٨ر٧٧٪
١٩٩٢/٩١	٧ر٢٦	٨ر٧٨٪

وباستعراض تطور مكونات الودائع خلال الفترة نلاحظ أن كافة أنواع الودائع سجلت زيادات ملحوظة باستثناء الودائع الأخرى التى سجلت نقصا قدره ٢٠٪ عن بداية الفترة، وتأتى الودائع لأجل وبإخطار لتسجل أكبر زادة من حيث الأرقام المطلقة، حيث حققت ١ر١٠٦١٠ مليون جنيه في ١٩٩٢/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٦ر٧٥٥١ مليون جنيه عن بداية الفترة ويأتى فى المرتبة الثانية شهادات الادخار والإيداع حيث حققت زيادة قدرها ٤٢٠٦ مليون جنيه. ولعل هذه الزيادة تعكس الجهود التى بذلها البنك فى مجال إبتكار الأوعية الإدخارية الجديدة وجهوده أيضا فى مجال تسويق تلك الشهادات فى الداخل والخارج. ومن حيث معدلات النمو فإن الودائع لأجل وبإخطار سجلت أكبر معدل نمو حيث زادت بنسبة ٢٤٧٪ خلال الفترة. ويليها شهادات الإدخار والإيداع بمعدل نمو ٢٠٣٪، ويأتى فى المرتبة الثالثة التوفير بمعدل نمو قدره ١٥٥٪ ، ثم فى المرتبة الرابعة الودائع تحت الطلب بمعدل نمو ٥٨٪، ويرجع انخفاض معدل نموالودائع تحت الطلب نسبيا الى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية ، ومن ثم تحول العملاء من الودائع تحت الطلب إلى الودائع الادخارية بهدف تحقيق معدلات فائدة مجزية.

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل وبإخطار	شهادات الإدخار والإيداع	التوفيـر	ودائع أخرى
٨٧ / ١٩٨٨	٥ر٢٤١٠	٥ر٣٠٥٨	١ر٢٠٧٥	٠ر٢٠٩٣	٨ر٨٢٣
٨٨ / ١٩٨٩	١ر٢٦٤٣	١ر٤١٥٨	٤ر٢٦٧٤	٠ر٢٦٦٤	٨ر٦٦٩
٨٩ / ١٩٩٠	٥ر٢٦٩٠	٠ر٥٥١٤	٨ر٣٣٩٤	٠ر٣٥٧٩	٥ر٦٢٥
٩٠ / ١٩٩١	٥ر٥٠٥١	٠ر٧٥٨٧	٥ر٤٦٠٠	٢ر٤٥٧١	٨ر٩٧٩
٩١ / ١٩٩٢	٦ر٣٨٠٩	١ر١٠٦١٠	١ر٦٢٨١	٨ر٥٣٣٦	٤ر٦٥٨

وتشير أرقام الودائع طبقا للقطاعات المختلفة إلى أن قطاع العائلات مازال هو أكبر مدخر من حيث أهميته النسبية بالنسبة لباقى القطاعات حيث شكلت ودائعه نسبة تتراوح بين ١ر٦٦٪، ٤ر٧٢٪ من إجمالى ودائع البنك، وحقق هذا القطاع ودائع قدرها ١٨٩٨٤ مليون جنيه في ١٩٩٢/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٣ر١١٧٦٠ مليون جنيه وبنسبة ١٦٣٪ خلال الفترة، وهذا يعكس نجاح السياسة التى انتهجها بنك مصر فى مجال الاهتمام بجذب وتنمية ودائع القطاع العائلى باعتباره الركيزة الأساسية لودائع البنك. ويأتى فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية القطاع العام حيث تراوحت أهميته النسبية خلال الفترة بين ٦ر١٧٪، ٨ر٢٥٪ من إجمالى ودائع البنك وحقق القطاع العام ودائع قدرها ٤ر٥٢٨٦ مليون جنيه وبمعدل نمو ١٢٠٪ خلال الفترة. ويرجع انفخاض ودائع القطاع العام عام ١٩٩٢/٩١ عن العام السابق لعدد من الأسباب أهمها المسحوبات الخاصة بحسابات وزارة المالية والبالغة ١ر١١٥٧ مليون جنيه، ويأتى فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية القطاع الخاص حيث تراوحت بين ٣ر٤٪، ٦ر٥٪ خلال الفترة، وحقق هذا القطاع ودائع قدرها ١ر١٣٧٤ مليون جنيه وبمعدل نمو ١٧٨٪ خلال الفترة وبذا يكون القطاع الخاص فى المقدمة من حيث معدلات النمو خلال الفترة .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	القطاع العام	الأهمية النسبية	قطاع الأعمال الخاص	الأهمية النسبية	قطاع العائلات	الأهمية النسبية	أخرى (متضمنة فرع باريس)	الأهمية النسبية	بنك الاستثمار القومى	الأهمية النسبية
٨٧ / ١٩٨٨	١ر٢٤٠٢	٠ر٢٢ ٪	٤ر٤٩٣	٤ر٧ ٪	٧ر٧٢٢٣	١ر٦٩ ٪	٩ر٢٤٠	٣ر٣ ٪	-	-
٨٨ / ١٩٨٩	٠ر٢٤٩٠	٤ر١٩ ٪	٠ر٤٨٥	٤ر٣ ٪	٠ر٩٢٧٢	٤ر٧٢ ٪	٤ر٢٩٩	٩ر٣ ٪	-	-
٨٩ / ١٩٩٠	٥ر٢٧٨٨	٦ر١٧ ٪	٩ر٨٧٩	٦ر٥ ٪	٠ر١١٤١٧	٣ر٧٢ ٪	٤ر٧١٨	٥ر٤ ٪	-	-
٩٠ / ١٩٩١	٥ر٨٦٩	٥ر٢٥ ٪	٨ر١٠٩٧	٨ر٤ ٪	٦ر١٥٠٦٨	١ر٦٦ ٪	٨ر٧٥٢	٣ر٣ ٪	-	-
٩١ / ١٩٩٢	١ر٥٢٨٦	٨ر١٩ ٪	١ر١٣٧٤	١ر٥ ٪	٠ر١٨٩٤	١ر٧١ ٪	٥ر٩٢٤	٥ر٣ ٪	١٢٧ر٠	٥ر٠ ٪

وبتحليل أرقام الودائع طبقا لنوع العملة نلاحظ تراجع الأهمية النسبية للودائع بالعملة الأجنبية من ٧ر٣٩٪ فى عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٥ر٣٥٪ فى عام ١٩٩٢/٩١، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار الفائدة على الدولار عالمياً، والذى يشكل غالبية هذه الودائع فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى، هذا بالإضافة إلى الثبات النسبى فى أسعار صرف الدولار مما أفقده ميزة الاحتفاظ به كمخزن للقيمة مما دفع الكثير من المودعين إلى تحويل مدخراتهم من الدولار للعملة المحلية للاستفادة بفارق أسعار الفائدة. هذا وفى المقابل زادت الأهمية النسبية للودائع بالجنيه المصرى من ٣ر٦٠٪ الى ٥ر٦٤٪ عام ١٩٩٢/٩١، وذلك نتيجة للسياسة التى يتبعها بنك مصر فى مجال تحريك أسعار الفائدة بالإضافة الى حسن تقديم الخدمة المصرفية.

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	الودائع بالعملة المحلية	الأهمية النسبية	الودائع بالعملة الأجنبية	الأهمية النسبية
١٩٨٨ / ٨٧	٦٣٠٦ر٠	٣ر٦٠ ٪	٤١٥٤ر٩	٧ر٣٩ ٪
١٩٨٩ / ٨٨	٧٢٨٨ر٢	٩ر٥٦ ٪	٥٥٢١ر٢	١ر٤٣ ٪
١٩٩٠ / ٨٩	٨٩٠٤ر٠	٤ر٥٦ ٪	٦٨٩٨ر٢	٦ر٤٣ ٪
١٩٩١ / ٩٠	١٢٧٥٣ر٧	٠ر٥٦ ٪	١٠٠٣٦ر٣	٠ر٤٤ ٪
١٩٩٢ / ٩١	١٧٢١٤ر٩	٥ر٦٤ ٪	٩٤٨١ر١	٥ر٣٥ ٪

وفيما يتعلق بدور كل من القطاع العام والخاص فى الاقتصاد القومى، فقد تضمنت السياسات الاقتصادية خلال الفترة ضرورة تدعيم دور القطاع الخاص فى العملية الإنتاجية، نظرا لكونه جزءا من الاقتصاد القومى له وزنه الكبير وتأثيره الفعال ، وبالنسبة للقطاع العام أشارت السياسة الاقتصادية إلى أهمية تحرير القطاع العام من القيود الحكومية، وإعمال مبدأ فصل الملكية عن الإدارة، وتطوير أساليب الإنتاج بوحدات القطاع العام. ومن هنا فقد قام بنك مصر بدور بارز كبير فى مجال تمويل قطاعات الاقتصاد القومى العام والخاص كما سنرى ...

دور بنك مصر فى تمويل قطاعات الاقتصاد القومى (العام والخاص) خلال خطة التنمية الثانية (٨٧/١٩٨٨-١٩٩٢/١٩٩١)

ولقد استشعر بنك مصر دائما ومنذ نشأته عام ١٩٢٠ المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتقه للمساهمة فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، ولذا كان لبنك مصر دوره الرائد فى مساندة القطاع العام، وذلك نظرًا لدوره الحيوى والهام فى تحقيق خطة التنمية. واستجابة لتوجهات السياسة الاقتصادية بدعم القطاع الخاص للقيام بدوره فى خدمة الاقتصاد القومى، فقد كان لبنك مصر دورًا هامًا فى دعم القطاع الخاص ومده بالتمويل اللازم لاستمرار نشاطه وأداء دوره فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى بفاعلية. وخلال الفترة المذكورة (٨٧/٨٨-٩١/١٩٩٢) زادت القروض والسلفيات التى قام بنك مصر بمنحها لقطاعات الاقتصاد القومى المختلفة بنسبة ٣٧٪، ويرجع إنخفاض ذلك المعدل نسبيا إلى فرض البنك المركزى حدود كمية على التوسع الائتمانى فى البنوك التجارية وإلى الظروف التى أحاطت بالنشاط الاقتصادى خلال تلك الفترة، وحققت القروض والسلفيات ٣ر٩٢٦١ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٦ر٦٧٥٩ مليون جنيه فى بداية الفترة، وفيما يتعلق بنسبة القروض والسلفيات/ إجمالى الأصول فقد تراوحت خلال الفترة ما بين ١ر٥٠٪ فى بداية الفترة ، ٣ر٢٧٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ أما النسبة بين القروض والسلفيات الودائع فقد بلغت ٦ر٦٤٪ عام ٨٨/٨٧ ثم انخفضت إلى ٧ر٣٤٪ عام ١٩٩٢/٩١. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض كلتا النسبتين فى آخر الفترة عن بدايتها يرجع إلى التحديد الكمى للسقوف الائتمانية، وكذا توجيه جزء كبير من الودائع لتمويل أذون الخزانة، وأيضا تحويل مبلغ كبير من مديونية الهيئة العامة للسلع التموينية إلى سندات على الدولة.

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	القروض والسلفيات	القروض والسلفيات إجمالى الأصول	القروض والسلفيات اجمالى الودائع
١٩٨٨ / ٨٧	٦ر٦٧٥٩	١ر٥٠ ٪	٦ر٦٤ ٪
١٩٨٩ / ٨٨	١ر٧٤٠٩	٧ر٤٦ ٪	٨ر٥٧ ٪
١٩٩٠ / ٨٩	٦ر٩٢٦٧	٣ر٤٥ ٪	٦ر٥٨ ٪
١٩٩١ / ٩٠	٠ر١١٥٤٨	٤ر٣٩ ٪	٧ر٥٠ ٪
١٩٩٢ / ٩١	٣ر٩٢٦١	٣ر٢٧ ٪	٧ر٣٤ ٪

وتُظهر أرقام القروض والسلفيات أن القطاع العام استأثر بالنصيب الأكبر من أرصده تلك القروض التى قام بنك مصر بمنحها لقطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة، حيث تراوحت أهميته النسبية بين ٦٥٪، ٨ر٧٦٪ كما أن نصيبه زاد خلال الفترة بنسبة ٩ر٣٦٪ ليصل إلى ٥ر٦٠٢٣ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠. ويأتى فى المرتبة الثانية القطاع الخاص، حيث تراوحت أهميته النسبية بين ٢ر١٨٪ ، ٥ر٢٨٪ ، وارتفع رصيده خلال الفترة بنسبة ٧ر٢٢٪ ليسجل ٧ر٢٣٦٢ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٢ر١٩٢٤ مليون جنيه فى بداية الفترة.

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	القروض للقطاع العام	الأهمية النسبية	القروض للقطاع الخاص	الأهمية النسبية
٨٧ / ١٩٨٨	٣ر٤٣٩٩	١ر٦٥ ٪	٢ر١٩٢٤	٥ر٢٨ ٪
٨٨ / ١٩٨٩	٠ر٥٠٨٤	٦ر٦٨ ٪	٥ر١٨٤٢	٩ر٢٤ ٪
٨٩ / ١٩٩٠	٠ر٦٨٠٢	٤ر٧٣ ٪	٤ر٢٠٢٢	٨ر٢١ ٪
٩٠ / ١٩٩١	٠ر٨٨٦٦	٨ر٧٦ ٪	٠ر٢١٠٣	٢ر١٨ ٪
٩١ / ١٩٩٢	٥ر٦٠٢٣	٠ر٦٥ ٪	٧ر٢٣٦٢	٥ر٢٥ ٪

وقد قام بنك مصر تأكيداً لدوره الحيوى فى تقديم التمويل اللازم لقطاعات الأنشطة الإنتاجية، وأيضا استجابة للسياسة العامة للدولة بمنح قروض لقطاع الصناعة بلغت ١ر٣٧٩٩ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٦ر٢٢٢٠ مليون جنيه فى ١٩٨٨/٦/٣٠ وبمعدل نمو قدره ١ر٧١٪ خلال الفترة ، وأيضا زادت الأهمية النسبية للقروض الممنوحة لقطاع الصناعة من ٩ر٣٢٪ فى بداية الفترة لتصل إلى ٤١٪ فى ١٩٩٢/٦/٣٠. وقد بلغ مجموع القروض التى منحها بنك مصر لقطاع الزراعة ٢ر٢٣٨ مليون جنيه في ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٢ر١٥٨ مليون جنيه فى بداية الفترة وبمعدل نمو قدره ٦ر٥٠٪ كما أن البنك يساهم فى تمويل قطاع الزراعة من خلال القروض الممنوحة لبنك التنمية والائتمان الزراعى (حيث تمثل القروض الممنوحة له النسبة الغالبة من القروض الممنوحة للبنوك المتخصصة)، أما القروض الممنوحة لقطاع الخدمات فقد بلغت ٦ر٢٢٠١ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ وبزيادة نسبتها ١٤٩٪ عن بداية الفترة، وتراوحت أهميته النسبية خلال الفترة بين ١ر١٣٪ ، ٨ر٢٣٪ وبالنسبة لقطاع التجارة فلقد تراجعت القروض الممنوحة له لتصل الى ٨ر٢٠٩٣ مليون جنيه وبنقص نسبته ٢ر٢٩٪ عن بداية الفترة ، وأيضا تراجعت أهميته النسبية من ٧ر٤٣٪ فى بداية الفترة لتصل إلى ٦ر٢٢٪ في ١٩٩٢/٦/٣٠ .

بنك مصر
BANQUE MISR
فرع قصر النيل

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	قطاع الزراعة	الأهمية النسبية	قطاع الصناعة	الأهمية النسبية	قطاع التجارة	الأهمية النسبية	قطاع الخدمات	الأهمية النسبية	بنوك متخصصة	الأهمية النسبية	أخرى	الأهمية النسبية
٨٧ / ١٩٨٨	١٥٨ر٢	٢ر٣ ٪	٢٢٢٠ر٦	٣٢ر٩ ٪	٢٩٥٥ر٣	٤٣ر٧ ٪	٨٨٣ر٠	١٣ر١ ٪	٣٤٠ر٥	٥ر٠ ٪	٢٠٢ر٠	٣ر٠ ٪
٨٨ / ١٩٨٩	١٥٥ر١	٢ر١ ٪	٢٣٧١ر٨	٣٢ر٠ ٪	٣١٤٩ر١	٤٢ر٦ ٪	١١٦٦ر١	١٥ر٧ ٪	٢٨٣ر٨	٣ر٤ ٪	١٨٣ر٢	٢ر٥ ٪
٨٩ / ١٩٩٠	١٨٤ر١	٢ر٠ ٪	٢٧٨٣ر١	٣٠ر٠ ٪	٤٢٠٢ر٤	٤٥ر٣ ٪	١٥١٠ر٢	١٧ر٢ ٪	٣٢٦ر٣	٣ر٥ ٪	١٨١ر١	٢ر٠ ٪
٩٠ / ١٩٩١	٢٩٤ر٢	٢ر٦ ٪	٣٦٢٨ر٥	٣١ر٤ ٪	٥٠٠٦ر٤	٤٣ر٤ ٪	١٩٧٩ر١	١٧ر١ ٪	٤٥٦ر٥	٤ر٠ ٪	١٨٣ر٠	١ر٦ ٪
٩١ / ١٩٩٢	٢٣٨ر٢	٢ر٦ ٪	٣٧٩٩ر١	٤١ر٠ ٪	٢٠٩٣ر٨	٢٢ر٦ ٪	٢٠٠١ر١	٢٣ر٨ ٪	٣١٠ر٩	٣ر٤ ٪	٦١٧ر٧	٦ر٦ ٪

وتهدف السياسة الاقتصادية إلى زيادة الاستثمار باعتباره أداة التنمية الرئيسية، وقد أشارت الخطة الخمسية الثانية إلى ضرورة تعميق أساليب الادخار بما يناسب سد حاجات الاستثمار وتوفير احتياجات الائتمان وعلى الأخص لتمويل الاستثمار المقرر للقطاعين العام والخاص.

وقد كان لبنك مصر دور بارز فى هذا الإتجاه حيث استمر فى تأكيد دوره فى دعم الاقتصاد القومى بتمويل شركات القطاع العام والخاص وأيضا تدعيم الشركات التى يساهم فيها .

ويلاحظ أن إجمالى الاستثمارات فى بنك مصر قد زادت خلال الفترة بنسبة ٤٦٣٪ ، حيث سجلت ١١٢١١ر٣ مليون جنيه في ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ١٩٩٢ر٣ مليون جنيه. أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لعنصر الاستثمارات منسوبا إلى إجمالى الأصول فقد زاد من ١٤ر٨٪ عام ٨٨/٨٧ لتصل إلى ٣٣٪ عام ١٩٩٢/٩١.

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	الإستثمارات المالية	المساهمات المباشرة	إجمالى الإستثمارات	الإستثمارات إجمالى الأصول
٨٧ / ١٩٨٨	١٨٧٠ر٨	١٢١ر٥	١٩٩٢ر٣	١٤ر٨ ٪
٨٨ / ١٩٨٩	١٧٦٣ر٨	٦٤٦ر٩	٢٤١٠ر٧	١٥ر٢ ٪
٨٩ / ١٩٩٠	١٤١٠ر١	٦٦٩ر٨	٢٠٧٩ر٩	١٠ر٢ ٪
٩٠ / ١٩٩١	٥٣٦١ر٧	٦٩٥ر٩	٥٩٥٧ر٦	٢٠ر٣ ٪
٩١ / ١٩٩٢	١٠٤٧٢ر٧	٧٣٨ر٦	١١٢١١ر٣	٣٣ر٠ ٪

دور بنك مصر فى تنشيط وتمويل التجارة الخارجية خلال الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/١٩٩١)

إن تعظيم القدرة التصديرية للاقتصاد القومى يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية فى تلك الفترة وأشارت الخطة الخمسية إلى أهمية الإستفادة من العلاقات الطيبة التى تربط مصر بجميع دول العالم، وذلك لتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة بينهما عن طريق تشجيع التبادل التجارى بصوره المختلفة. بما فى ذلك التبادل السلعى فى نطاق الصفقات المتكافئة وتوفير مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة للتنمية.

ويبذل بنك مصر قصارى جهده فى تنشيط عمليات التجارة الخارجية فى ضوء السياسة العامة للدولة وبما يحقق أهداف البنك سواء فى خدمة الاقتصاد القومى أو تحقيق إنجازات مصرفية فى نطاق عمليات التصدير والاستيراد وبما يتفق مع مكانته محليا وعالميا، هذا بالإضافة إلى المشاركة والإسهام فى إرساء قواعد التحرر الاقتصادى فى عمليات التجارة الخارجية وسوق صرف العملات الأجنبية .

ومن هذا المنطلق يولى بنك مصر اهتمامًا خاصًا لتنشيط موارده من السوق الحرة للنقد الأجنبى من خلال وحداته ومنافذه المنتشرة على مستوى الجمهورية، وذلك لاستخدامها فى تمويل عمليات استيراد السلع الاستراتيجية والضرورية للاقتصاد القومى. كما بذل بنك مصر جهدا كبيرا فى سبيل تنشيط عمليات التبادل السلعى فى نطاق الصفقات المتكافئة، نظرًا لأن هذه العمليات لا تمثل عبئا على موارد الدولة من العملات الأجنبية، فضلا عن أنها تساعد على تصدير السلع غير التقليدية.

وتظهر أرقام اعتمادات الاستيراد والتصدير التى قام بنك مصر بفتحها أن اعتمادات التصدير زادت خلال الفترة بنسبة ٨٧ر٧٪ لتسجل ٧٧١ر٧ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ٤١١ر١ مليون جنيه فى ١٩٨٨/٦/٣٠ ، هذا بينما زادت اعتمادات الاستيراد بنسبة ٤١ر٩٪ خلال الفترة لتحقق ٢٦٥١ر٩ مليون جنيه فى ١٩٩٢/٦/٣٠ مقابل ١٨٦٨ر٦ مليون جنيه فى بداية الفترة .

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	اعتمادات تصدير	إعتمادات استيراد	الإجمالى
٨٧ / ١٩٨٨	٤١١ر١	١٨٦٨ر٨	٢٢٧٩ر٩
٨٨ / ١٩٨٩	٤٢٧ر١	١٥٧٤ر٦	٢٠٠١ر٧
٨٩ / ١٩٩٠	٥٨٦ر٣	١٩٦٧ر٣	٢٥٥٣ر٦
٩٠ / ١٩٩١	٨٩٩ر١	٢٧٨٠ر٤	٣٦٧٩ر٨
٩١ / ١٩٩٢	٧٧١ر٧	٢٥٦١ر٩	٣٤٣٣ر٦

وبذلك نرى أن الخطة الخمسية الثانية قد حققت أهدافا قومية عظيمة خلال مرحلة التحول الاقتصادى نحو آليات السوق ساهم بنك مصر فيها بدور بارز وكبير .. وبالتالى انتقل الاقتصاد المصرى إلى الخطة الخمسية الثالثة التى جاءت مع المرحلة الثانية للأصلاح الاقتصادى وسنرى مدى قيام بنك مصر بدور إيجابى فى تحقيق أهداف هذه الخطة ..

ثالثا: دور بنك مصر فى التنمية الاقتصادية خلال الفترة من ٩٢/٩٣ - ١٩٩٤/٩٣ (مرحلة الإصلاح الاقتصادى)

وخلال تلك الفترة استمرت مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى طريقها بثبات مستهدفة توجيه الاقتصاد المصرى إلى وضع متوازن بما يؤدى إلى زيادة مطردة فى قدرته الذاتية وبما يفى بشكل أكبر بالاحتياجات المتزايدة من الطلب المحلى ويزيد من القدرة التصديرية للاقتصاد القومى.

وتمثل تلك الفترة السنتان الأولى والثانية من الخطة الخمسية الثالثة (٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦)، ويعتبر تعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع المحور الاستراتيجى الذى تدور حوله وتتحدد عليه مرتكزات الخطة وتوجهاتها . وتوجيهات السياسة الاقتصادية خلال سنوات الخطة تتلخص فى التحديث وتعظيم الإنتاج وكذا الارتفاع بمعدل الادخار المحلى، وثانيا أسهام القطاع الخاص بدور إيجابى ومتزايد فى خدمة التنمية، وضرورة أن تعمل وحدات قطاع الأعمال العام وفقا لآليات السوق، وثالثا الارتقاء بالتصدير والمنافسة خارجيا ومحليا وذلك من خلال الارتفاع بالجودة وتخفيض التكلفة، ورابعا اتباع سياسة رشيدة فى مجال الاقتراض الخارجى وذلك عن طريق الوقف المطلق لأى اقتراض للاستهلاك وأن يكون الاقتراض لمشروعات من شأنها أن تزيد من قدرة البلاد على خدمة الدين الخارجى .

دور بنك مصر فى تشجيع المدخرات خلال مرحلة الإصلاح الإقتصادى الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦)

ورغم اشتداد المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفى فى مجال جذب وتنمية الودائع فإن أرقام الودائع فى بنك مصر تؤكد نجاح سياسة البنك فى هذا المجال، حيث بلغت الودائع ١ر٣٢٨٣٠ مليون جنيه في ١٩٩٤/٦/٣٠ أى زيادة قدرها ١٢٨٥ مليون جنيه عن العام السابق وبمعدل نمو ١ر٤٪ . وبلغت نسبة الودائع/إجمالى الخصوم ٦ر٨١٪ فى ٩٤/٩٣ مقابل ٨٠٪ فى العام السابق .

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	إجمالى الودائع	الودائع / إجمالى الخصوم
٩٢ / ١٩٩٣	١ر٤٤٥ر٢١	٨٠ر٠ ٪
٩٣ / ١٩٩٤	١ر٠٣٢٨٣	٨١ر٦ ٪

وبتحليل مكونات الودائع عن الفترة المذكورة نلاحظ أنه فى عام ١٩٩٤/٩٣ حققت الودائع تحت الطلب ٧ر٢٦٦٩ مليون جنيه مقابل ٢ر٢٨٣٠ مليون جنيه فى العام السابق أى بتراجع قدره ٥ر١٦٠ مليون جنيه، ويعزى هذا التراجع إلى المسحوبات الخاصة بحسابات وزارة المالية. أما الودائع لأجل وبإخطار فقد حققت ٩ر١٤٠٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٤/٩٣ أى بزيادة قدرها ٤٥٧ مليون جنيه. وبالنسبة لشهادات الادخار والإيداع فقد سجلت ٩ر٧٧٦٢ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٩٣ مقابل ٩ر٧٩٩٠ مليون جنيه فى العام السابق أى بتراجع قدره ٢٢٨ مليون جنيه ، ويرجع هذا الانخفاض إلى أثر تخفيض العائد الممنوح على ودائع العملاء بالجنيه المصرى خاصة على الأوعية الادخارية ذات الآجال الطويلة . أما ودائع التوفير فقد حققت ٧٥٢٢ مليون جنيه في ١٩٩٤/٩٣ مقابل ٤ر٦١٩٨ مليون جنيه فى العام السابق وبزيادة قدرها ٦ر١٣٢٣ مليون جنيه، وذلك نظرًا لما يتمتع به هذا الوعاء من الاستقرار وحرية السحب فى أى وقت.

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل وبإخطار	شهادات الإدخار والإيداع	التوفيـر	ودائع أخرى
٩٢ / ١٩٩٣	٢ر٢٨٣٠	٩ر١٣٥٧١	٩ر٧٩٩٠	٤ر٦١٩٨	٧ر٩٥٣
٩٣ / ١٩٩٤	٧ر٢٦٦٩	٩ر١٤٠٢٨	٩ر٧٧٦٢	٠ر٧٥٢٢	٦ر٨٤٦

وتظهر أرقام الودائع الموزعة طبقا للقطاعات المختلفة أن قطاع العائلات ما زال هو أكبر مدخر فى بنك مصر ، حيث بلغ نسبة ما تشكله ودائعه ٥ر٧٦٪ من إجمالى ودائع البنك فى ١٩٩٤/٦/٣٠ ، ويليه فى الترتيب القطاع العام حيث بلغت ودائعه ٨ر٤٨١٢ مليون جنيه وتشكل ٧ر١٤٪ من إجمالى ودائع البنك فى ١٩٩٤/٦/٣٠، ويأتى فى المرتبة الثالثة القطاع الخاص حيث سجلت ودائعه ٣ر١٥١٠ مليون جنيه وتشكل ٦ر٤٪ من إجمالى الودائع في ١٩٩٤/٦/٣٠. ومن ناحية معدلات النمو فيأتى فى المقدمة القطاع الخاص حيث زادت ودائعه خلال الفترة بنسبة ٧ر٢٥٪، ويأتى فى المرتبة الثانية قطاع العائلات بمعدل نمو ٨ر٦٪، أما القطاع العام فقد تراجعت ودائعه بمعدل ٧ر١٢٪، وقد تركز التراجع فى ودائع شركات التأمين وحسابات وزارة المالية .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	القطاع العام	الأهمية النسبية	قطاع الأعمال الخاص	الأهمية النسبية	قطاع العائلات	الأهمية النسبية	بنك الاستثمار القومى	الأهمية النسبية	ودائع أخرى	الأهمية النسبية
٩٢ / ١٩٩٣	٥٥١١ر١	١٧ر٥ ٪	١٢٠١ر٨	٣ر٨ ٪	٢٣٥٢٢	٧٤ر٦ ٪	٢٠١ر٥	٠ر٦ ٪	١١٠٨ر٤	٣ر٥ ٪
٩٣ / ١٩٩٤	٤٨١٢ر٨	١٤ر٧ ٪	١٥١٠ر٣	٤ر٦ ٪	٢٥١٣٠ر٦	٧٦ر٥ ٪	٢٢٣ر٦	٠ر٧ ٪	١١٥٢ر٨	٣ر٥ ٪

وبالنظر إلى الودائع طبقا لنوع العملة نلاحظ أن الودائع بالعملة المحلية سجلت ٢٤٢٣٧ر٨ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ٢٢٨٤٩ر٢ مليون جنيه فى العام السابق، وبزيادة قدرها ١٣٨٨ر٦ مليون جنيه وبمعدل نمو بلغ ٦ر١٪، وتشكل الودائع بالعملة المحلية ما نسبته ٧٣ر٨٪ من إجمالى الودائع في عام ٩٣/٩٤، أما الودائع بالعملات الأجنبية فقد حققت ٨٥٩٢ر٣ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ٨٦٩٥ر٩ مليون جنيه في ٩٢/٩٣، أي بتراجع قدره ١٠٣ر٦ مليون جنيه، وتركز هذا التراجع فى أرصدة الودائع الأخرى .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الودائع بالعملة المحلية	الأهمية النسبية	الودائع بالعملة الأجنبية	الأهمية النسبية
٩٢ / ١٩٩٣	٢٢٨٤٩ر٢	٧٢ر٤ ٪	٨٦٩٥ر٩	٢٧ر٦ ٪
٩٣ / ١٩٩٤	٢٤٢٣٧ر٨	٧٣ر٨ ٪	٨٥٩٢ر٣	٢٦ر٢ ٪

وفى مجال السياسات المتعلقة بالقطاع الخاص، فقد أشارت الخطة الخمسية الثالثة إلى أهمية الاستمرار فى تطوير الجهاز المصرفى وتعزيز قدراته بما يضمن تلبية احتياجات القطاع الخاص المتطورة والمتزايدة دون تأخير.

بنك مصر وتمويل احتياجات التنمية بالنسبة لكافة قطاعات الاقتصاد القومى
الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/١٩٩٣-٩١/١٩٩٧)

وبالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام فإن توجهات السياسة الاقتصادية تهدف إلى تصحيح الهياكل التمويلية للشركات المتعثرة وتبنى السياسات الاقتصادية والمالية اللازمة لإصلاح أوضاعها وإنعاشها اقتصاديا .. وتمشيا مع هذه السياسات قام البنك المركزى بإيقاف العمل بالسقوف الائتمانية للقطاع الخاص اعتبارًا من أكتوبر ١٩٩٢ ثم القطاع العام اعتبارًا من يوليو ١٩٩٣، وفى نفس الشهر تم السماح لشركات قطاع الأعمال العام بالتعامل مع كافة البنوك بدلا من اقتصار تعاملها على بنوك القطاع العام. كما ألغيت التعليمات التى كانت تحظر على البنوك منح عملائها تسهيلات

ائتمانية بالعملة المحلية بضمان الودائع بالعملات الأجنبية اعتبارا من أبريل ١٩٩٤.

وإدراكا من بنك مصر لأهمية دوره فى تلك المرحلة لدعم كل من القطاعين العام والخاص بهدف خدمة الاقتصاد القومى، فقد قام بتوفيز التمويل اللازم لكل منهما ، ولقد بلغت القروض والسلفيات التى قام بنك مصر بإتاحتها لكافة قطاعات الاقتصاد ١٦٨٥٢ر٧ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ١٥٥٠٥ر٨ مليون جنيه فى العام السابق بزيادة قدرها ١٣٤٦ر٩ مليون جنيه وبمعدل نمو ٨ر٧٪ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	القروض والسلفيات	القروض والسلفيات / إجمالى الأصول	القروض والسلفيات / إجمالى الودائع
٩٢ / ١٩٩٣	١٥٥٠٥ر٨	٣٩ر٣ ٪	٤٩ر٢ ٪
٩٣ / ١٩٩٤	١٦٨٥٢ر٧	٤١ر٩ ٪	٥١ر٣ ٪

وتُظهر أرقام القروض والسلفيات موزعة على قطاعات الاقتصاد المختلفة أن قطاع الأعمال العام مازال يحتل مركز الصدارة بين قطاعات النشاط المختلفة، حيث بلغت القروض الممنوحة له فى ١٩٩٤/٦/٣٠ ما قيمته ١٢٧٧٥ر٩ مليون جنيه وبما يشكل ٧٥ر٨٪ من إجمالى القروض والسلفيات مقابل ١٢٠٧٩ر٩ مليون جنيه فى ١٩٩٣/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٦٩٦ مليون جنيه وبمعدل نمو ٥ر٨٪ ، وهذا على الرغم من المبالغ المسددة من قروض الهيئة العامة للسلع التموينية . ويأتى فى المرتبة الثانية القطاع الخاص حيث بلغت القروض الممنوحة له فى ١٩٩٤/٦/٣٠ ما قيمته ٣١٣١ر٩ مليون جنيه تشكل ١٨ر٦٪ من إجمالى القروض والسلفيات مقابل ٢٦٥٣ر٦ مليون جنيه فى ١٩٩٣/٦/٣٠ أى بزيادة بلغت ٤٧٨ر٣ مليون جنيه وبمعدل نمو ١٨٪ سنويا ، وهذا يعكس اهتمام البنك بتنشيط تمويل عمليات القطاع الخاص للقيام بدوره فى خدمة التنمية الاقتصادية .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قطاع الأعمال العام	الأهمية النسبية	قطاع الأعمال الخاص	الأهمية النسبية
٩٢ / ١٩٩٣	١٢٠٧٩ر٩	٧٧ر٩ ٪	٢٦٥٣ر٦	١٧ر١ ٪
٩٣ / ١٩٩٤	١٢٧٧٥ر٩	٧٥ر٨ ٪	٣١٣١ر٩	١٨ر٦ ٪

£50
BANCA NA

وبتحليل توزيع أرصدة القروض والسلفيات حسب القطاعات الإنتاجية نلاحظ أن قطاع التجارة احتل مركز الصدارة ، حيث بلغت القروض الممنوحة له من بنك مصر ٩ر٧٥٣٣ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٦/٣٠ وبما يشكل ٧ر٤٤٪ من إجمالى القروض وذلك مقابل ٨ر٧٤٩١ مليون جنيه فى ١٩٩٣/٦/٣٠ أى بزيادة قدرها ١ر٤٢ مليون جنيه وبمعدل نمو ٦ر٪ سنويا ، واحتل قطاع الصناعة المركز الثانى حيث بلغت القروض الممنوحة له ٥١١٩ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٩٣ وبما يشكل ٤ر٣٠٪ من إجمالى القروض وبمعدل نمو ٨ر١٥٪ سنويا . وجاء فى المرتبة الثالثة قطاع الخدمات حيث بلغت القروض الممنوحة له ٢٨٩٢١ مليون جنيه فى ١٩٩٤/٦/٣٠ وبزيادة قدرها ٧ر٣٨٣ مليون جنيه عن العام السابق وبمعدل نمو ٣ر١٥ .

القيمة بالمليون جنيه

السنة	قطاع الزراعة	الأهمية النسبية	قطاع الصناعة	الأهمية النسبية	قطاع التجارة	الأهمية النسبية	قطاع الخدمات	الأهمية النسبية	بنوك متخصصة	الأهمية النسبية	أخرى	الأهمية النسبية
٩٢ / ١٩٩٣	٢٥٣ر٧	٦ر١ ٪	٤٤٢٠	٢٨ر٥ ٪	٧٤٩١ر٨	٤٨ر٣ ٪	٢٥٠٨ر١	١٦ر٢ ٪	٢٣١ر١	٥ر١ ٪	٦٠٠ر٨	٣ر٩ ٪
٩٣ / ١٩٩٤	٢٨٩ر٦	٧ر١ ٪	٥١١٩	٤ر٣٠ ٪	٧٥٣٣ر٩	٤٤ر٧ ٪	٢٨٩٢ر١	١٧ر٢ ٪	٢٦٧ر٢	٦ر١ ٪	٧٥٠ر٩	٤ر٤ ٪

وأشارت سياسات الخطة الخمسية الثالثة إلى أهمية تشجيع وتعبئة المدخرات للاستثمار طويل الأجل فى مختلف المشروعات، مع منحه حوافز مميزة للاستثمار فى الصناعة والزراعة ، كما أشارت إلى ضرورة الارتفاع بكفاءة إدارة المحفظة الاستثمارية للبنوك سواء فى الداخل أو الخارج. واستجابة لهذه السياسات فقد قام القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ برفع نسبة امتلاك البنوك لأسهم الشركات المساهمة إلى ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة وبشرط ألا تجاوز القيمة الاسمية للأسهم التى يملكها البنك فى هذه الشركات مقدار رأسماله المصدر وإحتياطياته .

واستمر بنك مصر فى أداء دوره المتيمز فى هذا المجال من خلال المشاركة فى تأسيس العديد من الشركات وكذا دعم المشروعات الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) من خلال تقديم القروض الاستثمارية لها.

وزاد إجمالى الاستثمارات فى بنك مصر من ٩ر٧٨٦٣ مليون جنيه عام ٩٣/٩٢ لتصل إلى ٦ر٨٦٢٧ مليون جنيه فى ٩٤/٦/٣٠ أى بزيادة قدرها ٧ر٩٪ . أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لعنصر الاستثمارات منسوبا إلى إجمالى الأصول فقد بلغ ٤ر٢١٪ فى عام ١٩٩٤/٩٣.

القيمة بالمليون جنيه

السنة	الإستثمارات المالية	المساهمات المباشرة	إجمالى الإستثمارات	الإستثمارات إجمالى الأصول
٩٢ / ١٩٩٣	٧٠٩ر٣	٧٦٨ر٦	٧٨٦٣ر٩	٢٠ر٠ ٪
٩٣ / ١٩٩٤	٧٧٥٨ر٤	٨٦٩ر٢	٨٦٢٧ر٦	٢١ر٤ ٪

دور بنك مصر فى تمويل التجارة الخارجية
خلال الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢/٩٣-١٩٩٦/٩٧)

وفى مجال تشجيع التصدير والاهتمام بالتجارة الخارجية فإن توجهات السياسة الاقتصادية تتضمن الارتقاء بالتصدير من خلال الارتفاع بالجودة وتخفيض التكلفة ... واستجابة لذلك فقد استمر بنك مصر فى بذل المزيد من الجهد فى تنشيط عمليات التجارة الخارجية، وقد قام البنك بوضع كافة إمكانياته المتاحة من خبرة وتمويل فى سبيل تحقيق هذا الهدف الحيوى والهام للاقتصاد القومى.

وقد بلغ حجم إعتمادات التصدير التى قام بنك مصر بفتحها خلال عام ٩٤/٩٣ مبلغ ٧٤٦ر٧ مليون جنيه مقابل ٤٣٦ر٦ مليون جنيه فى العام السابق وبزيادة قدرها ٣١٠ر١ مليون جنيه وبمعدل نمو بلغ ٧١٪، فى حين بلغ حجم اعتمادات الاستيراد ٢٩٧٦ر٢ مليون جنيه فى عام ٩٤/٩٣ مقابل ٥٢٢٠ر٥ مليون جنيه فى العام السابق، أى بتراجع قدره ٢٢٤٤ر٣ مليون جنيه وبمعدل تراجع ٤٣٪. هذا بالإضافة إلى دور البنك فى تنشيط عمليات الصفقات المتكافئة والتى بلغ شقها التصديرى ٩٩ر٥ مليون جنيه فى عام ٩٤/٩٣ بزيادة ٥٦ر١ مليون جنيه عن العام السابق وبمعدل نمو ١٢٩ر٤٪، كما بلغ شقها الاستيرادى ٦٨ر٨ مليون جنيه بزيادة ٢٢ر٦ مليون جنيه عن العام السابق وبمعدل نمو ٤٨ر٩٪ .

القيمة بالمليون جنيه

السنـــــة	اعتمادات تصدير	إعتمادات استيراد	الإجمالى
٩٢ / ١٩٩٣	٤٣٦ر٦	٥٢٢٠ر٥	٥٦٥٧ر١
٩٣ / ١٩٩٤	٧٤٦ر٧	٢٩٧٦ر٢	٣٧٢٢ر٩

وبعد .. حقًا إن بنك مصر كما قال عنه مؤسسه محمد طلعت حرب « البنك الوطنى الحقيقى الذى يشعر بما يشعر به أهل كل جهة من جهات القُطر، ويشعر بحاجات البلاد لتحقيق استقلالها الاقتصادى ، ويعمل قدر جهده ، لبلوغ هذه الغاية العظمى» .

١٩٢٠ – ١٩٩٥

بنك مصر

السياسة الاستثمارية المعاصرة لبنك مصر

قيادات بنك مصر فى استقبال كبار الاقتصاديين المصريين فى احد الاحتفالات

السياسة الاستثمارية المعاصرة لبنك مصر

مقدمة

بمناسبة العيد الماسى لبنك مصر ومرور ٧٥ عامًا على إنشائه كأول بنك وطنى مصرى أسسه طلعت حرب فى ٧ مايو ١٩٢٠ ، وفى إطار الحديث عن السياسة الاستثمارية لبنك مصر ، يحضرنا أولاً استرجاع بعض المبادىء والأهداف التى وضعها بنك مصر فى بداية نشأته ، والسياسات التى اتبعها فى سبيل تحقيقها ، منها خلق بنك وطنى صميم اقتصرت ملكية أسهمه على المصريين فقط دون غيرهم، مع توجيه سياسة البنك فى ضوء المصالح القومية الوطنية فقط .

وقد كان انشاء بنك مصر هو التجربة الأولى لخلق جهاز مصرفى يعتمد فى وجوده على رأس المال الوطنى أساسًا ، فعمل على تجميع المدخرات الوطنية لمعاودة توظيفها فى كل مجالات الاقتصاد المصرى ، كما كان البنك هو الوسيلة التى عن طريقها استطاع المصريون دخول مجالات كانت موصدة تمامًا فى وجوههم كبورصة الأوراق المالية ، وتكوين وإدارة الشركات الصناعية والتجارية ، وعمليات التصدير والاستيراد ، حتى يعُد البنك بحق أكبر وأول أمين للاستثمار فى مصر ساعد على توظيف أموال المصريين فى مجالات مأمونة ومجزية للربح ، وفى نفس الوقت فعالة وهامة بالنسبة للاقتصاد القومى.

وتعتمد السياسة الاستثمارية لبنك مصر على الاستفادة من الميزات النسبية للاقتصاد المصرى ، وتأسيس الشركات والمساهمة فى تأسيس الشركات فى كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية بهدف إحداث التوازن الاقتصادى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق استغلال ثروات مصر المادية والبشرية ، وتوفير حصيلة الصادرات لاستغلالها فى شراء السلع الرأسمالية بدلاً من تبديدها فى شراء السلع الكمالية ، والمساعدة فى تكوين رأس المال

المصرى عن طريق احتجاز أرباح التصنيع داخل البلاد وفى أيدى المصريين .

ومن هنا كانت دعوة بنك مصر الدائمة إلى إقامة قطاع صناعى مستقر ، وبدأ بنك مصر بنفسه فى إنشاء الشركات المصرية والتى لم يألف المصريون تكوينها بأنفسهم من قبل ، وقد بدأ البنك فى تنفيذ برنامجه بعد فترة قصيرة من قيامه ، وبالتحديد منذ عام ١٩٢٢ . وقد اتبع البنك فى سبيل تحقيق هذا الهدف سياسة تخطيطية فريدة تؤدى إلى تجميع رؤوس الأموال اللازمة لإقامة هذه الشركات ، ولا تتعارض فى نفس الوقت مع كونه بنك تجارى يعتمد فى موارده أساسًا على ودائع العملاء وتتلخص هذه السياسة فى :

١ - تجنيب جزء من الأرباح القابلة للتوزيع بعد خصم الاحتياطى القانونى والاحتياطى الخاص والأرباح الموزعة على المساهمين ومجلس الإدارة ، وذلك كمخصص يستعمل لتأسيس أو تنمية الشركات الصناعية والتجارية المصرية.

٢ - لم يكن البنك يقوم بمفرده بإقامة هذه الشركات الصناعية والتجارية ، بل يشترك فى تأسيسها مع بعض رجال المال المصريين ذوى الخبرة المطلوبة.

٣ - دعم البحوث العلمية والفنية التى كان البنك يقوم بها لدراسة المشروعات الصناعية والتجارية التى تحتاجها البلاد ، ولهذا بادر البنك منذ عام ١٩٢٤ بإنشاء قسم للبحث العلمى للمسائل الاقتصادية والمالية ، ودراسة المشروعات دراسة وافية قبل التفكير فى إقامتها ، ويضم هذا القسم جماعة من الفنيين فى الأعمال الصناعية بالإضافة إلى الخبراء الأجانب الذين كان يستدعيهم البنك لإجراء واستكمال الدراسات اللازمة لهذه الصناعات .

٤ - سار البنك على مبدأ الاستقلال للشركات التى يساهم فى إقامتها ، وكانت صلته بها تتمثل فى المجهودات التى يقوم بها البنك فى دراسته لهذه الشركات وتجميع رؤوس أموالها والسعى لإقامتها ، حتى إذا ما تم تأسيسها استقلت عنه فى أعمالها ، وأصبحت الصلة بين البنك والشركة تتمثل فى مساهمة البنك فى كل شركة من هذه الشركات ، وحصر المعاملات المالية لكل شركة مع البنك ، وقد أدت هذه الصلات إلى تحقيق أكبر قدر من الأهداف العامة فى زيادة الإنتاج الصناعى ، وتوسيع المجال التجارى ، وفتح أبواب العمل لكثير من المصريين .

ولا يمكننا أن نغفل تجربة بنك مصر فى الائتمان الصناعى والتى بدأت منذ عام ١٩٢٢ ، عندما قررت وزارة المالية تخصيص مبلغ ١٠٠ ألف جنيه وإيداعها بنك مصر للإقراض منها للصناعات الصغيرة ، بشرط ألا تتجاوز قيمة السلفة الواحدة ألف جنيه لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ، ثم تم زيادة المبلغ تدريجيًا

ليتجاوز المليون جنيه فى عام ١٩٣٦ . ثم تقرر السماح بإقراض الصناعات الكبيرة بشرط ألا تزيد السلفة الواحدة عن عشرة آلاف جنيه لمدة لا تتجاوز عشر سنوات .

ويمكننا القول أن تجربة بنك مصر فى التمويل الصناعى خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن تمثل علامة هامة على طريق تطوير السوق المالية الوطنية وتأهيلها لتوفير التمويل اللازم للتصنيع والتنمية . ولقد كان بنك مصر أول بنك يتقدم بفكرة إنشاء « بنك صناعى » فى البلاد حيث تقدم بنك مصر سنة ١٩٢٩ بتقرير مفصل لوزير المالية بهذا المشروع ، ولكن أخذت الاستجابة من الحكومة تتعثر وانقضى وقت طويل حتى صدر عام ١٩٤٧ القانون رقم ١٣١ الخاص بالترخيص للحكومة بإنشاء بنك صناعى وفى عام ١٩٤٨ صدر نظام البنك الأساسى وزاول البنك الصناعى نشاطه الفعلى فى أكتوبر ١٩٤٩ .

وهكذا نرى أن بنك مصر قد اهتم منذ نشأته بتأسيس الشركات المساهمة فى مختلف أفرع النشاط الاقتصادى للبلاد من صناعة وتجارة ونقل وسياحة وغيرها من الغذاء والكساء والإسكان والخدمات .

وقد حدد بنك مصر أهداف سياسته الاستثمارية على أساس ما يلى :

١ - أن تحقق مشروعاته الاستثمارية المصلحة القومية وأن تتوام مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - تحقيق سياسة تشجيع الصادرات ، وتشجيع الصناعات والمنتجات المصرية داخل البلاد أمام منافسة المنتجات الأجنبية ، والعمل على توازن الميزان التجارى ، وإصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات.

٣ - توفير فرص العمل وتهيئتها أمام الأجيال المتعاقبة .

٤ - توفير حصيلة مناسبة من النقد الأجنبى ، والتى كانت تستنزف فى استيراد السلع المختلفة من الخارج ، وذلك بتشجيع سياسة إحلال المنتجات المصرية محل الواردات حيث أن سياسة بنك مصر الاستثمارية قومية فى المقام الأول .

إن التغيرات فى الحقب المختلفة لم تؤثر فى بنك مصر ، لأن استراتيجية البنك مرنة بشكل كاف للتلائم مع المتغيرات الاقتصادية فى مختلف العصور .

وقد مهدت فترة الانفتاح الاقتصادى التى بدأت فى السبعينات لبنك مصر الدخول بشكل واسع فى مجالات استثمارية متنوعة ومختلفة كعادته ، فأسس وساهم فى تأسيس العديد من الشركات فى مجالات متنوعة (شركات مصرفية ومالية - مشروعات صناعية - مشروعات سياحية - مشروعات أمن غذائى -

إن التغيرات فى الحقب المختلفة لم تؤثر فى بنك مصر ، لأن استراتيجية البنك مرنة بشكل كاف للتلاؤم مع المتغيرات الاقتصادية فى مختلف العصور .

مشروعات خدمية) وقد ظهرت فى تلك الفترة ظاهرة المشروعات المتعثرة ، وقد بادر بنك مصر بحسه القومى بإصلاح عملية التعثر عن طريق دراسة ظروف وأوضاع عدد من المشروعات لبيان كيفية التغلب على المشاكل التى تواجهها علاوة على مساهمته فى إصلاح هياكلها التمويلية وإعادة جدولة القروض لكثير منها .

وجاءت فترة الإصلاح الاقتصادى فى التسعينات بكل ما تحمله من رياح تغير كبيرة وأهداف واسعة الأمال لتنمية الاستثمارات وإعادة تنشيط البورصة، وتوسيع قاعدة الملكية ، وتعظيم دور القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة . وقد ساهمت التشريعات فى تهيئة هذا المناخ فصدر قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالتحول إلى قطاع الأعمال العام والتمهيد للتحول نحو الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية ، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الذى أوجد للبنوك دورًا واسعًا فى تنشيط سوق رأس المال والبورصة وإنشاء صناديق الاستثمار .

وقام بنك مصر بدور رائد كعادته ، يُحسب له ، فى مجال تقييم الشركات ، وإجراء أول عملية خصخصة لشركة مصر للكيماويات بنجاح كبير ، والإسهام فى إنشاء أول شركة للمقاصة والسمسرة ، وتأسيس صندوق استثمار بنك مصر .

وقد بلغ حجم صندوق استثمار بنك مصر - الأول ٥٠٠ مليون جنيه يطرح فى اصدارين :

الاصدار الأول حجمه ٣٠٠ مليون جنيه - دخل دورى ربع سنوى ، وقد صدر بموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٨ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٣ ، والإصدار الثانى بحجم ٢٠٠ مليون جنيه - دخل دورى ونمو رأسمالى يطرح للاكتتاب العام بعد صدور ترخيص الهيئة العامة لسوق المال .

ويقوم الصندوق باستثمار الأموال لتحقيق أكبر عائد استثمارى ممكن يوزع ربع سنويًا ، وبما يحافظ على أموال الصندوق وتقليل المخاطر من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية واستثمارات الصندوق فى (السندات وأذون الخزانة ووثائق استثمار والأوراق المالية الأخرى) ، محلية وعالمية بالجنيه المصرى والعملات الأجنبية القابلة للتحويل وطبقًا لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

كما يتمتع البنك بثقة كبيرة من المستثمرين سواء فى مصر أو بالخارج ، وذلك من خلال الخدمات التى يقدمها البنك بإدارة أمناء الاستثمار لعملائه ، حيث تتنوع هذه الخدمات ما بين تأسيس للشركات ، وإعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية ، وخدمة الاكتتابات فى رأسمال الشركات ، وخدمة

وجاءت فترة الإصلاح الاقتصادى فى التسعينات بكل ما تحمله من رياح تغير كبيرة وأهداف واسعة الآمال لتنمية الاستثمارات وإعادة تنشيط البورصة

المستثمرين فى إدارة شركاتهم ، وخدمة تصفية التوكيلات ، وخدمة تسويق العقارات ، وإدارة العقارات ، وخدمات أخرى مثل معاونة العملاء فى الوفاء بالتزاماتهم الدورية مثل فواتير التليفون والكهرباء والمياه ، والقيام بتنفيذ الوصايا لصالح الغير ، والقيام بأعمال التخليص الجمركى والشحن والنولون وخلافه .... الخ .

واستمرارًا لدور بنك مصر الرائد فى خدمة الاقتصاد المصرى ودعم الإنتاج الوطنى ، لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلى ، وكذا التصدير إلى الخارج للمحافظة على قيمة العملة الوطنية عالميًا ومحليًا . فقد قام البنك بتنفيذ سياسة استثمارية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية فى الدولة ومواكبة للتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية التى يشهدها الاقتصاد المصرى ، وفى إطار تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى قام البنك بتقييم أصول عدد من الشركات بلغت نحو ٢٨ شركة تمهيدًا لطرحها للبيع للجمهور ، بالإضافة إلى مساهمته الجدية فى تسويق وبيع أسهم بعض الشركات التى تم طرحها خلال هذا العام أيضًا، مما يؤكد دور بنك مصر التاريخى والمتجدد فى تنشيط سوق الأوراق المالية .

كما ساهم بنك مصر مساهمة فعالة فى حل مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل منتجة لشباب الخريجين ، وكذا التدريب التحويلى للعمالة الزائدة بشركات القطاع العام ، وذلك من خلال قيامه بدور الوسيط المالى لترويج قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية ، حيث بلغت قيمة القروض المصرح بها من البنك ٨ر٩٥ مليون جنيه فى ١٩٩٥/٢/٢٨ ، هذا ولا يكتفى البنك بمنح هذه القروض بل يقوم بتذليل العقبات التى تواجه تلك المشروعات حتى تحقق النجاح .

مساهمات بنك مصر فى رؤوس أموال الشركات التى أسسها وساهم فى تأسيسها :

هذا وقد بلغ عدد الشركات التى يساهم بنك مصر فى رؤوس أموالها حتى ١٩٩٤/٦/٣٠ عدد ٨٤ شركة بلغ المدفوع من حصة البنك فى رأسمال الشركات ١٢ر١٢٠٣ مليون جنيه .

وشارك بنك مصر فى دعم المشروعات الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) من خلال تقديم القروض الاستثمارية لها ، فقد تم خلال عام ١٩٩٤ التصريح بقروض جديدة لعدد ٨١ مشروع بلغت قيمتها ١٦٩ر١ مليار جنيه مصرى و٥ر٥٠١ مليون دولار أمريكى ، هذا بالإضافة إلى تجديد قروض أخرى لبعض الشركات وعددها ٢٥ شركة بقيمة قدرها ٢٥ر١ مليار جنيه مصرى و ٥٧ر٣ مليون دولار أمريكى.

وإذا حاولنا استعراض هيكل الاستثمارات لبنك مصر فإنه يمكننا تقسيمه إلى جزئين :

الجزء الأول : الاستثمارات المالية (فى أوراق حكومية وأوراق أخرى) .

الجزء الثانى : حجم مساهمة بنك مصر فى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أولاً - الاستثمارات المالية

تتمثل الاستثمارات المالية لبنك مصر فى الأوراق المالية الحكومية المضمونة من الحكومة ، والأوراق المالية الأخرى مثل : أوراق بعائد ثابت ، وأسهم مدرجة فى البورصة ، وأسهم غير مدرجة فى البورصة. ويراعى بنك مصر التنويع الكفء لمحفظة الأوراق المالية لديه ، حيث يوازن بين الربحية والمخاطرة ، وتتم هذه الموازنة على أسس علمية ودراسات للأنواع المختلفة من الأوراق المالية ، وذلك باستخدام الحاسب الآلى ، حيث أن التحليل يعتمد على تحديد الأرباح المتوقعة ، والمخاطر المتوقعة لكل نوع من الأوراق المالية، وكذلك تحديد الأنواع المختلفة التى تكون لها أعلى عائد متوقع فى ظل مستوى مقبول من المخاطرة ، حيث أن لكل مستوى من مستويات المخاطر معدل أرباح، والعبرة بالمستوى المقبول من المخاطر. وفى ضوء تلك المعلومات فإن برامج الكمبيوتر تستطيع تحديد تركيب المحفظة المثلى للبنك.

وسوف نعرض فيما يلى بيانات :

١ - الاستثمار فى أوراق حكومية مضمونة من الحكومة .

٢ - الاستثمار فى الأوراق المالية الأخرى .

(١) الاستثمار فى أوراق حكومية مضمونة من الحكومة :

عند تحليل محفظة الأوراق المالية ككل للبنك عام ١٩٩٤ يتضح لنا أن الأوراق المالية الحكومية مقدارها ٧٤٢٤ر٤ مليون جنيه وتمثل ٩٥ر٧٪ من إجمالى المحفظة البالغ قدرها ٧٧٥٨ر٤ مليون جنيه ، فى حين أن الأوراق المالية الأخرى لا تتعدى ٤ر٣٪ حيث بلغت ٣٣٤ مليون جنيه .

وتتميز هذه الأوراق بالضمان وخلوها تقريبًا من المخاطر ، ولذا يحرص البنك على الاستثمار فيها بصورة كبيرة حفاظًا على أموال المودعين وثقتهم الكبيرة فى البنك . ويتم تقييم صكوك الخزانة العامة غير المدرجة فى البورصة بالتكلفة أو القيمة الاسمية أيهما أقل ، أما أذون الخزانة فيتم إثباتها بالدفاتر حسب تعليمات البنك المركزى المصرى .

وفيما يلى جدول يعرض تطور هيكل الاستثمارات المالية لبنك مصر فى الأوراق الحكومية من إجمالى محفظة الأوراق المالية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) مع توضيح بيانى لهذا الجدول :

تطور الاستثمارات المالية لبنك مصر فى الأوراق المالية الحكومية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)

السنة	أوراق حكومية
١٩٨٠	١١٦.٨
١٩٨١	١٥٢.١
١٩٨٢	١٥٤.٠
١٩٨٣	١٤٨.٣
١٩٨٤	٢٧١.٧
١٩٨٥	٢٦٩.٦
١٩٨٦	٨١٦.٥
١٩٨٧	١٠٧٣.٧
١٩٨٨	١٧٨٤.٣
١٩٨٩	١٦٤٥.٧
١٩٩٠	١٢٥٢.٦
١٩٩١	٥٠٩٤.٩
١٩٩٢	١٠٢٩٧.٤
١٩٩٣	٦٨٥٧.٨
١٩٩٤	٧٤٢٤.٤

القيمة بالمليون جنيه

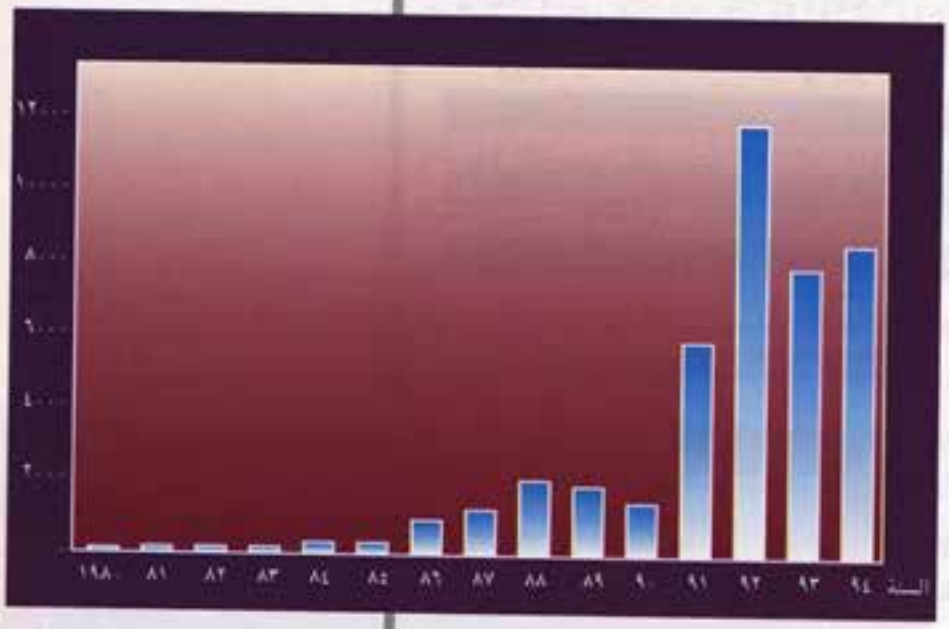

ملاحظة: زادت الاستثمار المالية فى أوراق حكومية عام ١٩٩٢ زيادة كبيرة نتيجة تحويل ٨ر٤٥٤٣ مليون جنيه من مديونية الهيئة العامة للسلع التموينية إلى سندات على الدولة

(٢) الاستثمار فى الأوراق المالية الأخرى :

تتمثل الأوراق المالية الأخرى فى : أوراق بعائد ثابت ، وأسهم مدرجة فى البورصة ، وأسهم غير مدرجة فى البورصة . ويتم تقييم الاستثمارات المالية المدرجة فى البورصة فى نهاية كل سنة مالية بالتكلفة الدفترية أو سعرها فى البورصة أيهما أقل ويكون المخصص اللازم بقيمة أية زيادة فى التكلفة عن القيمة السوقية وذلك بالنسبة لكل ورقة على حدة .

ويتم تقييم الاستثمارات المالية غير المدرجة فى البورصة فى نهاية كل سنة مالية بالتكلفة الدفترية أو صافى قيمة أصول الشركات المصدرة لهذه الأوراق بناء على دراسة فعلية لآخر ميزانية معتمدة لهذه الشركات ويكون المخصص اللازم بقيمة أى زيادة فى التكلفة عن هذه القيمة المحسوبة وذلك بالنسبة لكل ورقة على حدة .

والجدول الآتى يوضح تطور هيكل الاستثمارات المالية لبنك مصر فى الأوراق المالية الأخرى من إجمالى محفظة الأوراق المالية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤) ورسم بيانى يوضحها :

تطور الاستثمارات المالية لبنك مصر فى الأوراق المالية الأخرى خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)

السنـــة	أوراق أخرى
١٩٨٠	٢٣,٧
١٩٨١	٣٠,٨
١٩٨٢	٣٦,٨
١٩٨٣	٤٥,٦
١٩٨٤	٥٦,٠
١٩٨٥	٧٩,٣
١٩٨٦	٧٥,٦
١٩٨٧	٨٣,٩
١٩٨٨	٨٦,٥
١٩٨٩	١١٨,١
١٩٩٠	١٥٧,٥
١٩٩١	١٦٦,٨
١٩٩٢	١٧٥,٣
١٩٩٣	٢٣٧,٥
١٩٩٤	٣٣٤,٠

القيمة بالمليون جنيه

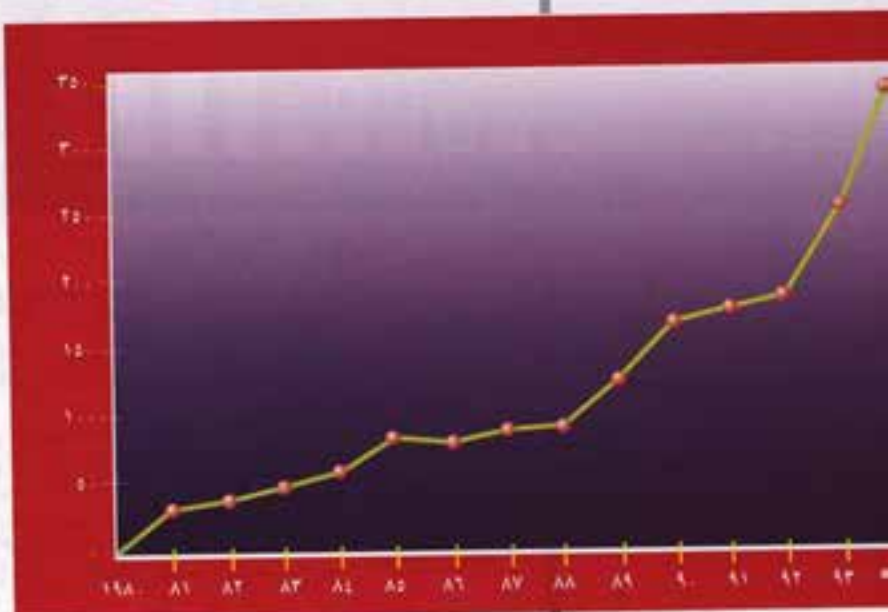

ثانيًا : حجم مساهمة بنك مصر فى القطاعات الاقتصادية المختلفة :

(١) القطاع الصناعى :

ما من شك أن تجربة بنك مصر وشركاته تعتبر نموذجًا رائدًا فى الاقتصاد المصرى ، وأن مجموعة الشركات الصناعية التى أسسها بنك مصر فى بداية نشأته تعتبر أول تجربة للشركات القابضة يملكها بنك مصرى وطنى .

وقد اكتسب بنك مصر من خلال ممارسته للإقراض الصناعى معرفة بظروف ومتطلبات الاستثمار الصناعى ، ونجح فى تكوين كوادر خبيرة مما شجعه على التوسع السريع فى تمويل عدد أكبر من الأنشطة الصناعية من موارده الذاتية ، وقد قدم بنك مصر الكثير فى مجال التنمية الصناعية واتسمت السياسة الاستثمارية لبنك مصر باقتحام كافة المجالات سواء الصناعية أو الخدمية ، وفى مجال النشاط الصناعى نوع بنك مصر مجالات الصناعة المختلفة التى يساهم فيها أو يؤسسها .

ويمكننا القول أنه فى مجال التوزيع النوعى للشركات التى يسهم فيها بنك مصر حتى ١٩٩٤/٦/٣٠ كان هناك ١٩ مشروعًا صناعيًا بلغ رأسمالها ٢٦٣٨ مليون جنيه من إجمالى ٨٤ شركة تبلغ مساهمات بنك مصر فيها نحو ١٫٢٠٣ مليار جنيه .

وفى إطار سياسة بنك مصر لدعم النشاط الصناعى والتصدير ، فقد تم خلال عام ١٩٩٤ المساهمة فى تأسيس شركتين ذواتى أهمية كبرى للنشاط الصناعى أولهما شركة « مصر أدفو للب وورق الكتابة والطباعة » نظرًا للجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع وأهميته للاقتصاد القومى ، كما أنه لهذا المشروع تأثيره المباشر على ميزان المدفوعات ، والميزان التجارى للدولة بما سيؤدى إلى تخفيض الواردات من الورق وسد العجز فى الفجوة التسويقية من الورق اللازم للسوق المحلى ، حيث سيؤدى إلى تخفيض استيراد الورق بمقدار ٣٨ مليون دولار سنويًا ، والمشروع سيستخدم أكثر من ٩٠٪ من مستلزمات الإنتاج محليًا مما سيجعله أقل عرضة للهزات الاقتصادية التى يتعرض لها مشروع يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مواد خام مستوردة . وقد أوضحت الدراسات التى أجراها بنك مصر بالنسبة لهذا المشروع أنه سيعطى أفضل النتائج سواء بالنسبة للمستثمر الذى يهمه العائد على تكلفة رأس المال، والعائد على الاستثمار أو بالنسبة لمتوسط فترة الاسترداد أو التكلفة الاستثمارية ... وقد جاءت مساهمة بنك مصر فى هذا المشروع استمرارًا لمسيرة التعاون ما بين بنك مصر وشركة السكر والصناعات التكاملية ، ومن المتوقع أن تكون الطاقة الإنتاجية به ٦٠ ألف طن ورق كتابة وطباعة ، ١٠ آلاف طن لب ورق مبيض ..

كما أن ملاصقة المشروع لمصنع السكر بإدفو سيؤدى إلى وجود وفورات صناعية عالية من حيث البنية الأساسية القائمة فعلاً ، ومن حيث سهولة نقل المواد الخام الأساسية للإنتاج (الباجاس) من مصانع السكر الملاصقة بواسطة سيور ميكانيكية ناقلة . وكذلك وجود عمالة مدربة مقيمة حول المنطقة الصناعية . وتصل التكلفة الاستثمارية الكلية للمشروع (رأس المال + القروض) نحو ٤٠٠ مليون جنيه منها ١٥٠ مليون جنيه رأسمال و ٢٥٠ مليون جنيه قروض .

أما الشركة الثانية التى ساهم بنك مصر فى تأسيسها هذا العام فى مجال دعم وتنشيط القطاع الصناعى فقد كانت (شركة طلعت حرب للأقطان) وعادة فجميع الشركات التى يؤسسها ويساهم فيها بنك مصر تبدأ بتسميتها باسم مصر ، أما بالنسبة لهذه الشركة فوفاءً وعرفانًا بدور طلعت حرب فى بنك مصر بتحمل عبء تمويل محصول القطن ، وكان الممول الرئيسى له إنتاجًا وتسويقًا وتصنيعًا منذ عام ١٩٢٠ ، ونظرًا لأهمية محصول القطن كأحد المواد الخام الرئيسية التى تعتمد عليها صناعة الغزل والنسيج ، خاصة وبنك مصر له قلاعه الصناعية العملاقة فى هذا المجال مثل شركة مصر للغزل والنسيج المحلة الكبرى / كفر الدوار وحلوان التى أسسها طلعت حرب ، وأخيرًا مجمع كساء العامرية (مصر العامرية للغزل والنسيج) ، فقد جاءت فكرة إنشاء هذه الشركة بهدف تعزيز بنك مصر لدوره القومي بالنسبة للقطاع الصناعى خاصة وأن القطن المصرى كأحد المواد الخام الأساسية لصناعة الغزل والنسيج يحتل مكانة بارزة فى إنتاج الأقطان على المستوى العالمى ، نظرًا لما يمتاز به من بياض ناصع وتيلة طويلة .

هذا بالإضافة إلى ما سيخلقه المشروع من فرص عمل عالية تمتص العديد من نوعيات العمالة المختلفة فى سوق العمل .

وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن بنك مصر قد قام بدور كبير فى مجال تصحيح الاختلالات المالية للشركات المتعثرة تمشيًا مع السياسة العامة للدولة عن طريق تحويل مديونيات بعض هذه الشركات إلى مساهمات فى رأس المال بهدف إقالتها من عثرتها وتحويلها إلى أصل قومى منتج ، وقد حمل ذلك بنك مصر قدرًا كبيرًا من التضحية عن أجزاء من إيراداته بحكم مسئوليته القومية والتزامه الأدبى تجاه تلك الشركات .

وأخيرًا فإن دور بنك مصر وأداءه المتميز لخدمة الاقتصاد القومى بمختلف قطاعاته مستمر وفى حالة حركة دائمة ونتوقع المزيد فى مجال دعم القطاعات الإنتاجية خاصة مع تزايد نشاط حركة البورصة .

بنك مصر قام بدور كبير فى مجال تصحيح الاختلالات المالية للشركات المتعثرة تمشيًا مع السياسة العامة للدولة

(٢) قطاع المال والبنوك :

قام بنك مصر بدعم قطاع المال والبنوك من خلال تأسيسه ومساهمته فى عدة بنوك تقوم بمباشرة كافة أوجه النشاط المصرح به للبنوك التجارية بالعملات المصرية والأجنبية ، بما فى ذلك الأعمال المصرفية والتجارية ، وتمويل التجارة الخارجية وعمليات النقد الأجنبى ، إلى جانب المشاركة فى مشروعات التنمية .

ومن أمثلة هذه البنوك :

١ – بنك مصر لبنان : أسسه البنك تدعيمًا لسياسة التواجد العربى والدولى لبنك مصر إلى جانب الأغراض السابق ذكرها وقد بلغت حصة البنك ١٣ر٠٣٨ مليون جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٨٩ر٣٪ من رأس المال .

٢ – بنك مصر الدولى : أسسه البنك فى ٦ يناير ١٩٧٥ بغرض القيام بكافة أوجه النشاط المصرح به للبنوك التجارية بالعملات المصرية والأجنبية وعمليات الاستثمار فى مصر والخارج ، سواء لحسابه الخاص أو لحساب الغير أو بالاشتراك مع الغير ، ويقوم كذلك بممارسة أى نشاط تسمح به القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفى . وحصة البنك ١٩ر٤٣٥ مليون دولار بنسبة ٦٤ر٧٪ من رأس المال .

٣ – بنك مصر اكستريور : أسسه البنك وساهم فيه بنسبة ٤٥ ٪ من رأس ماله بمبلغ ٢٢ر٩٩٥ مليون جنيه .

٤ – بنك مصر رومانيا : أسسه البنك فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ويقوم بكافة العمليات المصرفية والاستثمارية فلديه جهاز متخصص لدراسة المشاريع الاقتصادية والصناعية لامكانية المساهمة فى تمويلها ، وحصة البنك ١٢ر٧٥٠ مليون دولار أمريكى تسدد بالجنيه المصرى بنسبة ٥١٪ من رأس المال.

٥ – بنك قناة السويس : أسسه البنك فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ للأغراض السابق ذكرها ، وبصفة خاصة فى منطقة قناة السويس والمناطق الحرة ، سواء كانت المشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية ، وحصة البنك ٣ر٣٢٨ مليون جنيه مصرى بنسبة ١١٪ من رأس المال .

٦ – بنك مصر أوروبا : افتتحه البنك فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٩٢ بجهود مخلصة من أبنائه لإنشاء بنك مصر أوروبا (شركة ألمانية أوروبية خالصة) برأس مال مصرى ١٠٠٪ واتخذ مبنى البنك موقعًا متميزًا بمنطقة البنوك فى فرانكفورت ، وهذا يؤكد على التواجد الدولى لبنك مصر فى الخارج إسهامًا منه فى تمويل حركة التجارة الدولية بين البلدين وعمليات النقد الأجنبى .

ساهم بنك مصر فى تأسيس بنك التعمير والاسكان فى ٢٦ فبراير ١٩٧٩ بغرض القيام بمشروعات الإسكان والامتداد العمرانى لتوفير المساكن الملائمة لمحدودى الدخل

٧ - بنك التعمير والإسكان : ساهم فى تأسيسه البنك فى ٢٦ فبراير ١٩٧٩ بغرض القيام بمشروعات الإسكان والامتداد العمرانى لتوفير المساكن الملائمة لمحدودى الدخل وتجميع مدخرات الأفراد والهيئات والشركات للنهوض بهذه المشروعات وغيرها من أعمال التعمير والمرافق والتنمية والإنشاءات والتوظيف المالى . وحصة البنك ٣ر٧٥٠ مليون جنيه بنسبة ٩٤ر٦٪ من رأس المال .

٨ - البنك الوطنى للتنمية : ساهم فى تأسيسه البنك فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٠ لنفس الأغراض السابقة لإنشاء أى بنك تجارى وحصة البنك ٢ر٤١٢ مليون جنيه بنسبة ٣٪ من رأس المال .

كما ساهم البنك فى إنشاء :

- البنك المصرى لتنمية الصادرات .
- بنك التجارة والتنمية (التجاريون) .
- بنك العمال المصري .
- بنك التمويل المصرى السعودى .
- المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية .
- برنامج تمويل التجارة العربية البينية .
- بنك التصدير والاستيراد الأفريقى .

كما ساهم بنك مصر فى دعم السوق المصرفية الحرة بإنشاء « شركة مصر للصرافة » وكان الهدف من إنشائها توفير الموارد من النقد الأجنبى لمواجهة الاستخدامات خصوصًا بعد تحرير سعر الصرف.

وهكذا لا يقوم بنك مصر فقط بدوره كصرح اقتصادى ضخم يساند التنمية الاقتصادية فى مصر ، بل يساهم فى إنشاء العديد من البنوك الأخرى لتمثل دفعة إضافية للنمو الاقتصادى المصرى وبالذات فى هذه المرحلة التى يمر بها العالم أجمع بتحرر اقتصادى دولى ، ومنافسة عالمية فى مجال السلع والخدمات.

ويوضح الجدول الآتى بيان مساهمة بنك مصر فى قطاع المال والبنوك خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) ورسم بيانى توضيحى لها :

حجم مساهمة بنك مصر فى قطاع المال والبنوك إلى مجمل استثمارات البنك فى المشروعات خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)

السنـــة	أوراق حكومية
١٩٨٠	٩٦٥٠.٠
١٩٨١	٢٦٥٠٠.٠
١٩٨٢	٢٨٤٠١.٠
١٩٨٣	١٩٤٨٢.٠
١٩٨٤	٢٨٧٦٧.٠
١٩٨٥	١٦٢٠٢.٠
١٩٨٦	١٦٢٠٢.٠
١٩٨٧	١٦٢٠٣.٠
١٩٨٨	٢٣٥٦٧.٠
١٩٨٩	٢٤٤٠٧.٠
١٩٩٠	٢٤٤٠٧.٠
١٩٩١	٢٨٦٩٤.٠
١٩٩٢	٦٧٥٨٨.٠
١٩٩٣	٩٦٥٥٢.٠
١٩٩٤	١٩٢٦٧٨.٠

القيمة بالألف جنيه

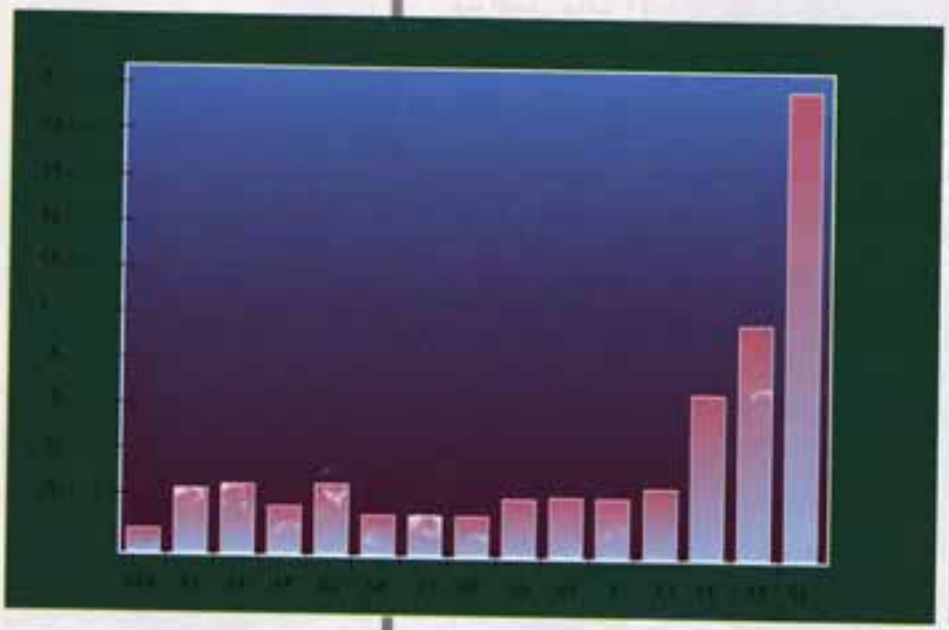

مساهمة بنك مصر فى قطاع المال والبنوك

(٣) قطاع الغزل والنسيج :

استمر البنك على النهج الذى رسمه طلعت حرب منذ إنشائه . فنجد أن عمق تفكير " طلعت حرب " ودرايته الواسعة وثقة المواطنين التى لا تُحد فيه ، قد مكنته من التغلب على الصعوبات

نظرًا لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية فى محصول القطن ، فإن دور بنك مصر فى صناعة الغزل والنسيج فى كافة مراحله كان من العلامات الأساسية فى تاريخ بنك مصر ، فقد استمر البنك على النهج الذى رسمه طلعت حرب منذ إنشائه . فنجد أن عمق تفكير « طلعت حرب » ودرايته الواسعة وثقة المواطنين التى لا تُحد فيه ، قد مكنته من التغلب على الصعوبات وتحقيق برنامج تنمية صناعى رائع . فقد اعتمد على القطن بوصفه المحصول الأول للبلاد (فى ذلك الوقت) . فالقطن يحتاج بعد زراعته إلى حلجه فأنشأ محالج مصرية بعد أن كانت كلها أجنبية « شركة مصر لحلج القطن » ، والقطن المحلوج يحتاج إلى نقل نيلى وبحرى ليصل إلى مناطق التصنيع الداخلية والخارجية فأنشأ شركات الملاحة ، والقطن يحتاج إلى غزل ونسج فأنشأ مصانع المحلة ثم كفر الدوار ، والقطن بعد حلجه ينتج بذورًا يمكن عصرها فأنشأ « شركة مصر للزيوت » ، هذه الحركة الكبيرة الدائرة حول القطن إنتاجًا وتصنيعًا تحتاج إلى دعاية فأنشأ شركة للسينما تساعد بأفلامها ، على دعم هذا المجهود والدعاية له ، هذا التفكير الذى يعتمد على منطق بسيط وواضح هو الذى قام « طلعت حرب » بتنفيذه .

وتواصل حاليًا الإدارة الحكيمة لبنك مصر هذه السياسة لدعم وتنمية الاقتصاد القومى ، ولدعم الإنتاج المصرى من الغزل والنسيج ليأخذ مكانه الدولى المتميز فى ظل المنافسة الشديدة الموجودة حاليًا فى الأسواق العالمية . ومن هذا المنطلق فقد تم تأسيس أكبر مجمع لصناعة الغزل والنسيج بالعامرية بهدف إنتاج الخيوط ، والألياف الصناعية ، والغزل ، والنسيج ، والتجهيز ، والتفصيل ، والتطريز ، والتريكو ، وبكر الحياكة ، والسجاد ، وأقمشة تعبئة المواد .

هذا وقد بلغت نسبة مساهمة بنك مصر فى شركة مصر العامرية للغزل والنسيج (بالإسكندرية) ٩ر٩٩٪ بقيمة مساهمة مدفوعة قدرها ٦٠٨ر٠٥٣ مليون جنيه مصرى .

وقد شارك البنك بمساهمته فى مشروعات أخرى فى هذا القطاع مثل :

١ - الشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج .

٢ - الأهلية للغزل والنسيج .

٣ - شركة الإسكندرية للغزل والنسيج .

٤ - الشركة الشرقية للكتان والقطن .

٥ - شركة النصر للغزل والنسيج بدمياط .

يقوم بنك مصر بتمويل جانب كبير من إنتاج مصر من محصول القطن

ويعتبر الاعتماد على القطن هو المدخل الأساسى لصناعة الغزل والنسيج فى مصر ، لأنه يسهم أيضًا فى توفير فرص عمل فى مجالات زراعته وتسويقه مرورًا بمراحل الحلج والغزل والنسج والإعداد للتصدير .. وتعد عوائد صادرات مصر القطنية (قطن خام وغزل ومنسوجات) أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبى .

ونتيجة لبعض المشاكل التى تعرض لها القطن خلال السنوات الأخيرة المرتبطة بنظام تسويقه ، اتجهت الدولة مؤخرًا لتحرير تجارة وتسويق القطن وبدأ العمل بذلك اعتبارًا من موسم ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بدون الاستغناء عن النظام التعاونى الحالى لحماية المنتجين من الاستغلال .

دور بنك مصر فى تمويل إنتاج وتسويق القطن المصرى :

يقوم بنك مصر بتمويل جانب كبير من إنتاج مصر من محصول القطن وتشمل عملية التمويل التى يقوم بها البنك تمويل مصدرى الأقطان المصرية للخارج ، وتمويل شركات تسويق الأقطان ، والمساهمة فى مشروعات حلج وتصنيع الأقطان المصرية .

كما تشمل منح القروض للتجار ومساعدتهم فى شراء وبيع المحصول ، وإتاحة مخازن بنك مصر أمام التجار والمصدرين لتخزين الإنتاج بداخلها ، إلى جانب إتاحة خبرات بنك مصر فى مجال تسويق وتصدير الأقطان للتجار والمصدرين المصريين .

ويأتى هذا القرار فى ضوء القانون الجديد لتنظيم تجارة القطن بالداخل رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ الذى يتيح أمام البنوك تمويل محصول القطن .

كما ساهم بنك مصر فى إنشاء شركة مساهمة جديدة تعمل فى مجال حلج وتجارة الأقطان باسم «طلعت حرب للأقطان» رأسمالها المصرح به ١٠٠ مليون جنيه والمدفوع منه ٥٠ مليون جنيه على شكل نصف مليون سهم قيمة السهم مائة جنيه ، والشركة الجديدة أراد بنك مصر أن تضم عددًا كبيرًا من المؤسسين وكذلك طرح جزء منها للاكتتاب العام .

لذلك دعى بنكا القاهرة والإسكندرية ليشتركا معه فى المساهمة بـ ٢٤٪ من قيمة رأس المال ، ودخل التأسيس ١٣ مؤسسًا من كبار رجال الأعمال بنسبة ٣٧٪ وترك ٣٩٪ للاكتتاب العام لصغار المساهمين.

ويعرض الجدول الآتى مساهمة بنك مصر فى قطاع الغزل والنسيج خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤) مع رسم توضيحى لها :

حجم مساهمة بنك مصر في قطاع الغزل والنسيج إلى مجمل استثمارات البنك في المشروعات خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)

السنـــة	أوراق حكومية
١٩٨٠	١٢٧٨٠
١٩٨١	١٢٧٨٠
١٩٨٢	١٢٧٨٠
١٩٨٣	٨٢٧٣٠
١٩٨٤	٨٢٧٣٠
١٩٨٥	٧١٦٤٥
١٩٨٦	٧٣١٤٥
١٩٨٧	٧٣١٤٥
١٩٨٨	٧٣١٤٥
١٩٨٩	٦٠٣١٢٥
١٩٩٠	٦٠٨٠٦٣
١٩٩١	٦٠٨٠٦٣
١٩٩٢	٦٠٨٠٦٣
١٩٩٣	٦٠٨٠٥٣
١٩٩٤	٦٠٨٠٥٣

القيمة بالألف جنيه

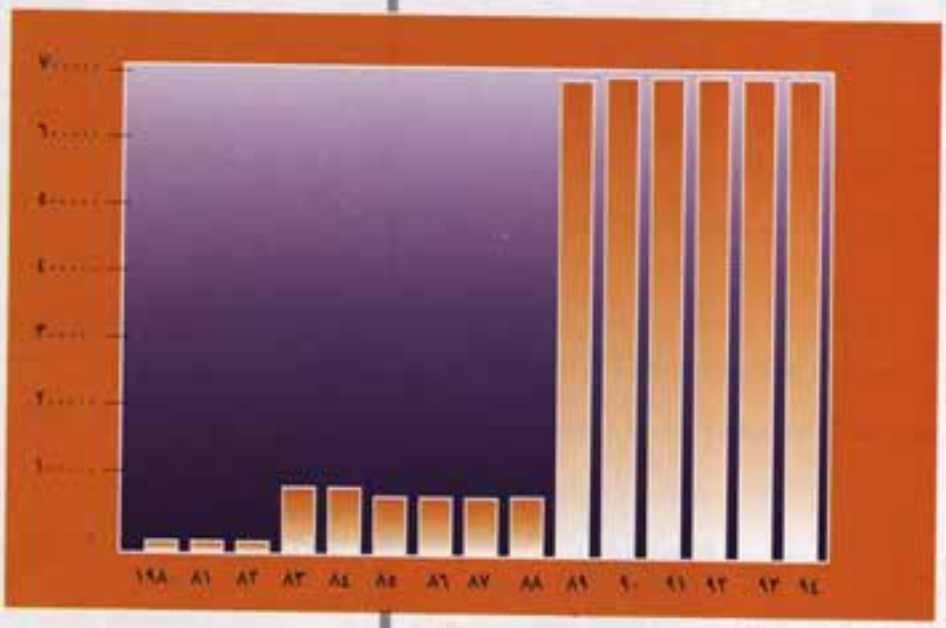

مساهمة بنك مصر في قطاع الغزل والنسيج

(٤) قطاع النقل والخدمات :

نظرًا لأهمية قطاع النقل البحرى الذى يؤثر نشاطه على التكلفة النهائية للتجارة الخارجية ، قام بنك مصر بإنشاء «شركة مصر إدكو للنقل البحرى» (بالإسكندرية) بمساهمة مدفوعة قدرها ٢٥ر٦ مليون جنيه بنسبة ٩٨ر٥٪ وتعمل هذه الشركة بالإضافة إلى نقل البضائع من وإلى كافة دول العالم ، على تسهيل نقل الأفراد عبر موانى البحرن الأحمر ، وربطها بالموانى المصرية ، وبالتالى تساهم فى تسهيل عملية السياحة وتسويق السلع والخدمات المصرية لدول العالم .

قام بنك مصر بإنشاء «شركة مصر إدكو للنقل البحرى» (بالإسكندرية) وتعمل هذه الشركة بالإضافة إلى نقل البضائع من وإلى كافة دول العالم ، على تسهيل نقل الأفراد عبر موانى البحر الأحمر

كما ساهم البنك فى شركات أخرى فى مجال الخدمات مثل :

١ - الشركة الطبية العربية الدولية : بغرض القيام بجميع الأعمال المالية والتجارية والفنية المتعلقة بإقامة وتملك وإدارة المصحات والمستشفيات ذات المستوى العالمى والمزودة بأحدث الوسائل التكنولوچية الطبية فى مجال إجراء الفحوص والتحاليل الطبية وتشخيص الأمراض وعلاجها .

٢ - دار مايو الوطنية للنشر : إسهامًا من البنك فى تحقيق تقدمًا فى مجال النشر والطباعة والثقافة.

٣ - شركة الميكروفيلم وتكنولوچيا النظم : إسهامًا من البنك فى مواكبة النظم العالمية فى مجالات التكنولوچيا الحديثة ، وتوفيرًا للوقت والجهد والتكلفة فى تخزين المعلومات .

٤ - الجمعية التعاونية لموظفى بنك مصر : حيث يقدم البنك خدمة لموظفيه تقديرًا منه لجهودهم فى تحقيق أهداف البنك وإنجازاته ، وإسهامًا منه فى رفع مستواهم وتحقيق رغباتهم .

٥ - الشركة المصرية لنقل وأمن الأموال (أمانكو) : لتحقيق الأمان والضمان للشركات والبنوك والمؤسسات المالية عند نقل أموالهم من مكان لآخر دعمًا للاستقرار والأمان .

٦ - شركة فايزر مصر وشركة سويس فارما : مساندة من البنك لقطاع الدواء وإسهامًا منه فى تحقيق الرعاية الصحية لأبناء مصر .

والجدول الآتى يوضح لنا بيان بمساهمة بنك مصر فى قطاع النقل والخدمات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) ورسم توضيحى لها :

BANGLADESH

حجم مساهمة بنك مصر فى قطاع النقل والخدمات إلى مجمل استثمارات البنك فى المشروعات خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)

السنـــة	أوراق حكومية
١٩٨٠	١٦٠٠
١٩٨١	–
١٩٨٢	٩١٨٥
١٩٨٣	٩٤٣٨
١٩٨٤	٩٩٣٦
١٩٨٥	٢٢٠٠
١٩٨٦	٢٢٠٠
١٩٨٧	١٦٠٠
١٩٨٨	١٦٠٠
١٩٨٩	١٦٠٠
١٩٩٠	١٦٠٠
١٩٩١	٢٨٦٠٠
١٩٩٢	٢٥٦٠٠
١٩٩٣	٢٥٦٠٠
١٩٩٤	٢٥٦٠٠

القيمة بالألف جنيه

مساهمة بنك مصر فى قطاع النقل والخدمات

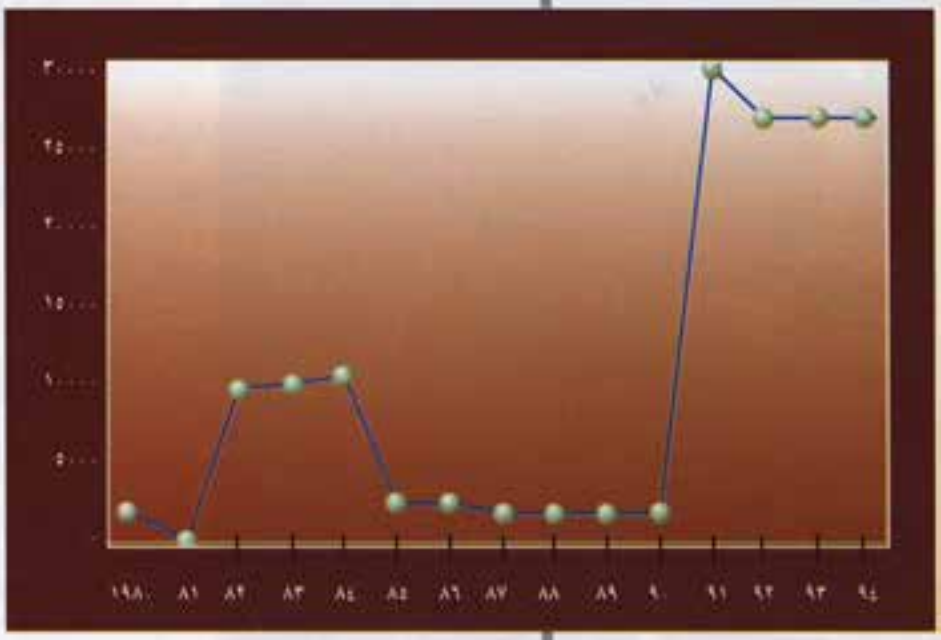

(٥) قطاع الإنشاء والتعمير :

يعتبر قطاع الإنشاء والتعمير حجرًا أساسيًا وركيزة هامة فى العمل على التطور العمرانى والصناعى ، وإسهامًا فى تنمية الاقتصاد القومى وحل أزمة الإسكان قام بنك مصر بالمساهمة فى تأسيس الشركات الآتية :

١ - شركة مصر للتعمير : وتقوم هذه الشركة بمباشرة كافة أنواع الاستثمار والأنشطة المتعلقة بمشروعات الإسكان والإنشاء والتشييد .

٢ - شركة مصر للهندسة والإنشاءات : وتقوم هذه الشركة بإنشاء وبناء المبانى المختلفة ، كما تقوم بعمليات تسوية الأراضى ، وإنشاء المرافق وأعمال الإنشاءات المعدنية والخرسانية اللازمة للمصانع وأعمال الإنشاءات المدنية .

٣ - شركة السويس للأسمنت : وقد ساهم بنك مصر فى تأسيس هذه الشركة نظرًا لأهمية الأسمنت من حيث كونه من الصناعات الهامة التى تساهم فى حل أزمة الإسكان والتى يمكن تصدير الفائض منه للخارج بما يحقق دخلاً مجزيًا من العملات الأجنبية ، خاصة وأن جميع المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة متوفرة محليًا . كما قام البنك بتمويل مشروع (ليكا) لإنتاج الطوب .

٤ - شركة مصر للاستثمار : ويساهم البنك فيها بنسبة ٧ر٩١٪ بقيمة مساهمة مدفوعة قدرها ١٠٣ر١١ مليون جنيه ، وغرض إنشائها هو إنشاء وإدارة واستغلال المشروعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت صناعية ، أو تجارية ، أو زراعية ، أو عقارية ، أو خدمية ، أو مالية . كما تقوم بالترويج للمشروعات عند إنشائها وتدبير وإدارة القروض التى تحتاجها هذه المشروعات . وقد ساهمت هذه الشركة فى إنشاء « برج بنك مصر » .

وهناك العديد من الشركات التى تعمل فى هذا المجال وساهم بنك مصر فى تأسيسها مثل :

- شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب .
- شركة بنى سويف للطوب الطفلى .
- الشركة القومية لإنتاج الأسمنت .
- الشركة الوطنية للإسكان للنقابات المهنية .
- شركة مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية .
- الشركة العقارية المصرية .
- شركة التعمير والمساكن الشعبية .

ويوالى بنك مصر استثماراته فى هذا القطاع الحيوى لدعم تنمية الاقتصاد القومى ..

ويوضح الجدول الآتى بيان مساهمة بنك مصر فى قطاع الإنشاء والتعمير خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٤) مع رسم توضيحى له .

ساهم بنك مصر فى تأسيس شركة السويس للأسمنت نظرًا لأهمية الأسمنت من حيث كونه من الصناعات الهامة التى تساهم فى حل أزمة الإسكان والتى يمكن تصدير الفائض منه للخارج بما يحقق دخلاً مجزيًا من العملات الأجنبية

حجم مساهمة بنك مصر فى قطاع الإنشاء والتعمير إلى مجمل استثمارات البنك فى المشروعات خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)

السنـــة	أوراق حكومية
١٩٨٠	١٦٥٠٠
١٩٨١	١٧١٠٠
١٩٨٢	٢٣١٥٠
١٩٨٣	٢٣٩٠٠
١٩٨٤	٤٠٥٥٠
١٩٨٥	١٢٩٠٠
١٩٨٦	١٢٩٠٠
١٩٨٧	١٢٩٠٠
١٩٨٨	١٢٩٠٠
١٩٨٩	٧٥٠٠
١٩٩٠	٧٥٠٠
١٩٩١	٧٥٠٠
١٩٩٢	١٠٣٤٩
١٩٩٣	١١١٠٤
١٩٩٤	١٥٨٤٢

القيمة بالالف جنيه

مساهمة بنك مصر فى قطاع الإنشاء والتعمير

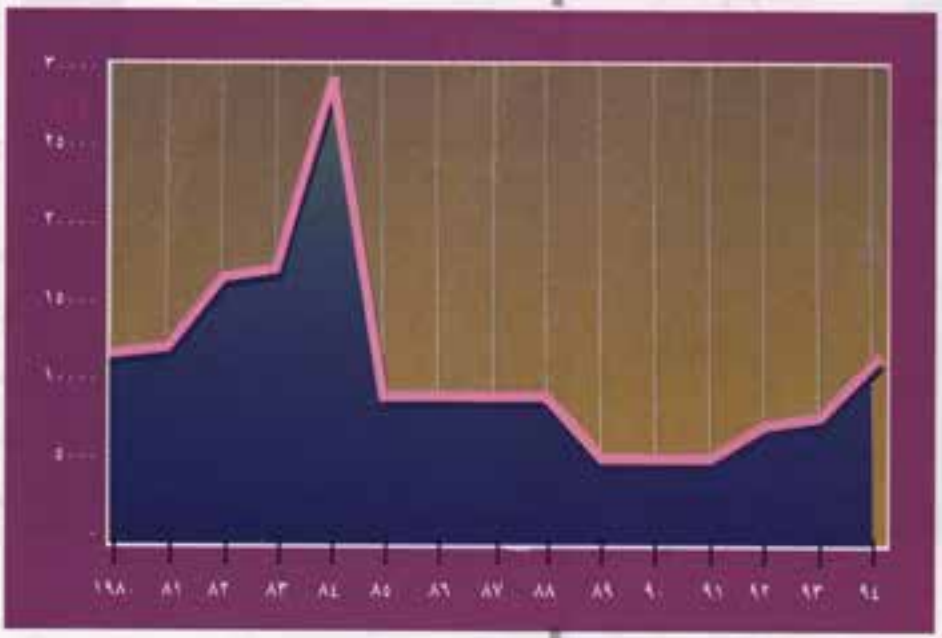

MISR BANK-EUROPE

(٦) قطاع الفنادق والسياحة :

تساهم السياحة بوصفها عاملاً من عوامل زيادة دخل الدولة بالعملات الحرة فى تنويع مصادر هذا الدخل ، مما يساعد إيجابيًا على توازن ميزان المدفوعات أو تقليص ثغرة العجز فى هذا الميزان ، كما ترتبط السياحة ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من قطاعات الاقتصاد القومى كالزراعة والصناعة والبنوك والتشييد والتأمين والإعلام وغيرها ، وقد قام بنك مصر بدور فعال لحفز قطاع السياحة وتنميته من خلال مساهماته فى تأسيس الشركات التالية :

ترتبط السياحة ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من قطاعات الاقتصاد القومى كالزراعة والصناعة والبنوك والتشييد والتأمين والإعلام وقد قام بنك مصر بدور فعال لحفز قطاع السياحة وتنميته

١ - الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة : وتقوم بجميع الأعمال المالية والتجارية المتعلقة بإقامة وتملك وإدارة الفنادق والعقارات من أجل التنمية السياحية والإسكان .

ومن أهم مشروعاتها : فندق هيلتون رمسيس ، فندق سونستا بورسعيد ، المركز التجارى ببورسعيد.

٢ - شركة الإسماعيلية للسياحة : تقوم بمباشرة جميع الأنشطة المعهودة فى مجال السياحة فى سائر أنحاء الجمهورية وعلى وجه الخصوص إقامة القرى والفنادق والموتيلات السياحية .

وقد ساهمت الشركة فى إنشاء « فندق إيتاب الإسماعيلية » ، على أرض جزيرة الفرسان بالإسماعيلية .

٣ - شركة مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية : تقوم بإنشاء وادارة واستغلال المجمعات السياحية والسكانية والمكتبية والتجارية ، سواء عن طريق الشركة ذاتها أو بالاستعانة بشركات أخرى فى الداخل أو الخارج ، ولتنفيذ تلك الأغراض لها أن تقوم بإقامة الورش الصناعية لتصنيع معدات البناء سابقة التجهيز كالنوافذ والأبواب والأرضيات والأدوات الصحية وغيرها .

وقد أنشأت الشركة مبنى « كايرو بلازا » بشارع كورنيش النيل .

٤ - شركة الخليج مصر للفنادق والسياحة : غرضها القيام بإنشاء الفنادق والمنشآت السياحية واقتنائها واستغلالها وادارتها سواء مباشرة أو عن طريق غيرها .

وساهمت الشركة بإنشاء فندق « شيراتون هليوبوليس » .

كما ساهم بنك مصر فى إنشاء العديد من الشركات الأخرى فى مجال السياحة مثل :

- شركة الإسماعيلية الجديدة للاستثمار والسياحة .

بلغ حجم مساهمة بنك مصر فى قطاع الفنادق والسياحة ما قيمته ٨٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٩٤ مقابل ما قيمته ١ر١٣ مليون جنيه مصرى عام ١٩٨٠

- شركة طابا للتنمية السياحية .
- شركة مصر للسياحة .
- شركة مصر للفنادق .
- شركة النيل للفنادق والسياحة .
- الشركة العالمية للاستثمارات السياحية (فندق كونراد) .

وبلغ حجم مساهمة بنك مصر فى قطاع الفنادق والسياحة ما قيمته ٨٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٩٤ مقابل ما قيمته ١ر١٣ مليون جنيه مصرى عام ١٩٨٠ .

وقد ارتفعت مساهمة بنك مصر فى قطاع الفنادق والسياحة عام ١٩٩٤ بنسبة كبيرة نظرًا للمساهمة فى رأسمال شركة رواد للسياحة ، شركة الشمس بيراميدز للفنادق ، فندق كونراد .

وما زال قطاع السياحة فى مصر بالرغم من الصعوبات التى تقابله يعتبر قطاعًا رائدًا فى إمكانياته وطاقاته الكبيرة غير المستغلة بالكامل ، وما زال بنك مصر يدعم هذا القطاع الحيوى لازدهار اقتصادنا الوطنى .

(٧) قطاع الأمن الغذائى :

تشير الإحصاءات ومعدلات النمو السكانى إلى أن عدد سكان مصر سوف يصل فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٠-٧٢ مليون نسمة . ويعتبر توفير الغذاء لهذا العدد من السكان من أهم المسئوليات التى يجب مواجهتها فى الوقت الحاضر. ومن هذا المنطلق أخذ البنك على عاتقه القيام بتنفيذ عدد من المشروعات التى تساهم فى توفير الأمن الغذائى ومنها :

١ - شركة مصر للتبريدات والتخزين : أسسها البنك فى ٩ أبريل سنة ١٩٧٧ بغرض إقامة مخازن للتبريد لحفظ الفواكه واللحوم وغيرها من الأشياء التى يلزم حفظها طازجة أو مجمدة أو تصنيعها والاتجار فيها ، وحصة البنك ٩٢٠ر١ مليون جنيه مصرى بنسبة ٨٠٪ من رأس المال .

٢ - شركة مصر للأغذية : أسسها البنك فى ٦ أبريل ١٩٧٨ بغرض إنتاج وبيع الخبز بنوعيه (بلدى وأفرنجى) والحلويات والمكرونة ، وحصة البنك ٤٧٥ر١٩ مليون جنيه بنسبة ٣٧٥ر٩٧٪ من رأس المال .

٣ - شركة بورسعيد لإنتاج الدواجن والبيض : أسسها البنك فى ٢ فبراير ١٩٧٨ بغرض القيام بتوفير احتياجات السوق المحلى من الدواجن والبيض والانتفاع بمخلفات المجازر الملحقة لتوفير العلف، وحصة البنك ٠٠ر٣٨٩ ألف جنيه مصرى بنسبة ٩ر٣٨٪ من رأس المال .

يعتبر توفير الغذاء لهذا العدد من السكان من أهم المسئوليات التى يجب مواجهتها فى الوقت الحاضر . ومن هذا المنطلق أخذ البنك على عاتقه القيام بتنفيذ عدد من المشروعات التى تساهم فى توفير الأمن الغذائى

٤ – شركة الإسماعيلية / مصر للدواجن : أسسها البنك فى ٢٦ سبتمبر ١٩٧٦ بغرض المشاركة فى تنمية الثروة الحيوانية ، وذلك عن طريق تفريخ وتربية الدواجن وإنتاج البيض وتصنيع مادة العلف وعناصر التغذية اللازمة للدواجن ، وتسويق تلك المنتجات سواء بالسوق المحلى أو الخارجى ، وحصة البنك ٣ر٦٥٠ مليون جنيه بنسبة ٦ر٢٧٪ من رأس المال .

٥ – شركة الإسماعيلية مصر للتبريدات : أسسها البنك فى ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧ بغرض إقامة ثلاجات سعة ١٠ آلاف طن لتخزين اللحوم والدواجن والألبان ومنتجاتها والأسماك والخضر والفاكهة ، وإنشاء مصنع ثلج بطاقة ٤٥ ألف طن سنويًا لتغطية احتياجات السوق المحلية لمحافظة الإسماعيلية ، وحصة البنك ٢٥٠ر٠٠ ألف جنيه مصرى بنسبة ٢٥٪ من رأس المال .

٦ – الشركة الوطنية للأمن الغذائى : ساهم فى تأسيسها البنك فى أبريل عام ١٩٨٠ بغرض توظيف أموال المشروع فى مجالات الصناعات الغذائية ومشروعات تنمية الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية والمساهمة فى كافة عمليات الإنتاج الزراعى والحيوانى وصناعة التبريد وتجهيز الخضروات والفواكه ومنتجات الألبان ، ومباشرة كافة العمليات المسموح بها فى مجالات السلع الغذائية وتأمين توصيلها للمستهلكين فى الأوقات المناسبة بالأسعار المناسبة ، وحصة البنك ١ر٢٥٠ مليون جنيه مصرى بنسبة ١٢ر٥٪ من رأس المال تسدد منها ٢٠٠ر٠٠ ألف جنيه بالعملة الأجنبية .

٧ – شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية : ساهم فى تأسيسها البنك فى مايو ١٩٨٠ بغرض إنتاج وتصنيع المنتجات الغذائية بصفة عامة ، ومنها إنتاج مستخلصات الفواكه والموالح وتجفيف الفواكه وتعليبها وتعبئة المياه الغازية بأنواعها وإنتاج المستخلصات الغذائية بأنواعها وكافة الأعمال المشابهة أو المتكاملة معها . وحصة البنك ١ر٠٤٩ مليون جنيه تسدد بالعملة الأجنبية بنسبة ١ر٢٪ من رأس المال .

٨ – شركة المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات : ساهم فى تأسيسها البنك فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٨٠ بغرض إقامة مصانع لإنتاج المكرونة والنشويات بكافة أنواعها ومزاولة كافة العمليات المتعلقة بها ، وحصة البنك ١٠٠ ألف جنيه بنسبة ٣ر٣٣٪ من رأس المال ، تسدد ٥٠٪ منها بالدولار الأمريكى .

كما ساهم البنك فى إنشاء العديد من الشركات فى هذا القطاع مثل :

– شركة الإسكندرية للأغذية .

– الوطنية لإنتاج البذور وتقاوى الحاصلات الزراعية .

– أسوان الوطنية للميكنة الزراعية .

- الشركة الوطنية لصناعة الأعلاف .

- الشركة الوطنية لمنتجات الذرة .

- شركة مصر للألبان .

وما زال البنك مستمرًا فى دعم هذا القطاع الحيوى بالنسبة لاقتصادنا القومى . وسوف نعرض فى الجدول الآتى حجم مساهمة بنك مصر فى هذا القطاع خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤) مع توضيح بيانى لها :

حجم مساهمة بنك مصر فى قطاع الأمن الغذائى إلى مجمل استثمارات البنك فى المشروعات خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)

السنـــة	أوراق حكومية
١٩٨٠	١٢٧٠٧
١٩٨١	١٩١٠٠
١٩٨٢	٢٢٩٧٥
١٩٨٣	٢٣٠٧٥
١٩٨٤	٢٢٧١٨
١٩٨٥	٦٢٣٠
١٩٨٦	٤٢٨٦
١٩٨٧	١٠٢٢٧
١٩٨٨	٨١٠٤
١٩٨٩	٨١٠٤
١٩٩٠	٢٦٠٠٤
١٩٩١	٢٦٠٠٤
١٩٩٢	٢٧٠٠٤
١٩٩٣	٢٧٠٠٤
١٩٩٤	٢٧٠٠٤

القيمة بالألف جنيه

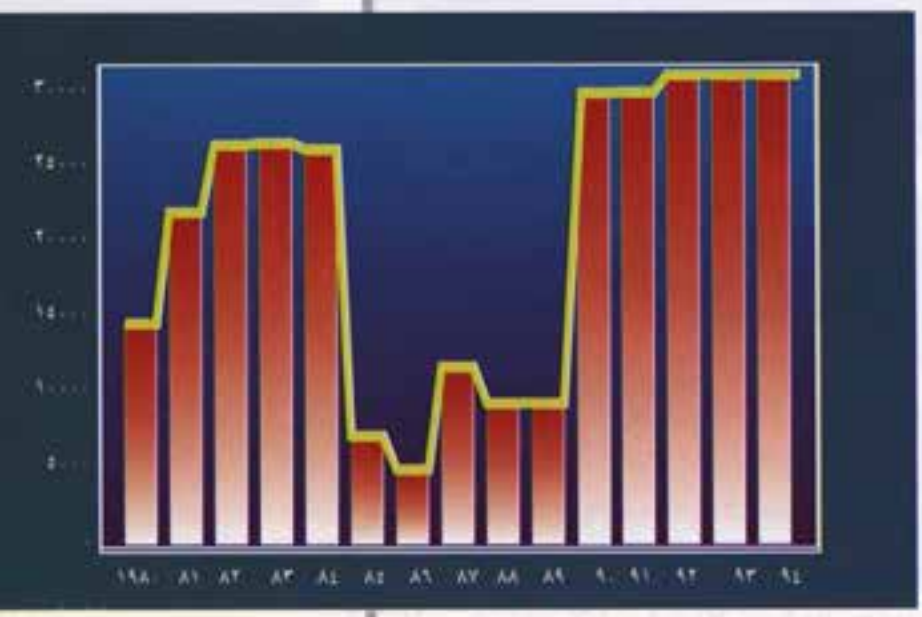

مساهمة بنك مصر فى قطاع الأمن الغذائى

تدعيمًا للدور الذى يقوم به بنك مصر فى مجال الأمن الغذائى فقد قام بالمساهمة فى زيادة إنتاج الأسمدة والمخصبات الكيماوية لزيادة إنتاج المساحة الزراعية الحالية والنهوض بالإنتاج الزراعى

(٨) قطاع التنمية والتصنيع الزراعى :

نظرًا لأهمية التنسيق بين قطاع الصناعة وقطاعات الاقتصاد القومى الأخرى خاصة الزراعة ، فقد قام بنك مصر بإنشاء « شركة الإسماعيلية مصر للتنمية الزراعية » ومن أغراض هذه الشركة استصلاح الأراضى فى نطاق محافظة الإسماعيلية واستزراعها وتحويلها إلى وحدات نموذجية للتصنيع الزراعى وتربية الماشية المنتجة للحوم والألبان وكذلك الدواجن وتسويق منتجاتها سواء بالسوق المحلى أو الخارجى .

وقد قامت الشركة بتقسيم نشاطها إلى وحدات رئيسية هى :

- وحدة لإنتاج الألبان - وحدة لإنتاج المحاصيل الحقلية - وحدة لإنتاج الخضر والفاكهة المنتجة للتصدير ، وهكذا يساهم بنك مصر فى التنمية والتصنيع الزراعى لأهداف الاستهلاك المحلى وأيضًا بهدف التصدير للخارج لإثبات تواجد مصر فى الأسواق الدولية .

(٩) قطاع التجارة :

أسهم بنك مصر فى هذا القطاع من خلال إنشاء شركة « بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية » ويبلغ رأسمالها ٣ مليون جنيه مصرى وتبلغ حصة بنك مصر ٣٠٠ ألف جنيه مصرى ، بنسبة ١٠٪ ، وغرض الشركة هو القيام بالمشروعات المسموح بها طبقًا لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى الداخل والمناطق الحرة ، ولها على الأخص القيام بإنشاء مخازن وثلاجات فى المناطق الحرة لتجارة الترانزيت وإنشاء المشروعات الصناعية وغير الصناعية أو المساهمة فيها وتقديم الاستشارات والخدمات العامة للمستثمرين .

ومن المشروعات التى قامت بها الشركة : مشروع إنشاء « مبنى النهضة » وهو مبنى للإسكان الإدارى يطل على قناة السويس (بورسعيد) ، ومشروع للتخزين العام داخل المنطقة الحرة ، وتقوم الشركة بمباشرة بعض الأنشطة التجارية ، حيث يتم استيراد بعض السلع الضرورية مثل حديد التسليح والمواد الغذائية ، كما تقوم بدراسات مبدئية مع بعض الشركات الأجنبية للتعاون فى تنفيذ مشروعات مشتركة فى مجال استصلاح واستزراع أراضى جنوب بورسعيد ، وكذا لتنفيذ مشروع مصنع لمنتجات الألبان .

(١٠) قطاع الكيماويات :

تدعيمًا للدور الذى يقوم به بنك مصر فى مجال الأمن الغذائى فقد قام بالمساهمة فى زيادة إنتاج الأسمدة والمخصبات الكيماوية لزيادة إنتاج المساحة الزراعية الحالية والنهوض بالإنتاج الزراعى ، وذلك عن طريق المشاركة فى تأسيس « شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية » والتى يبلغ رأسمالها

٤٠ر٠٠ مليون جنيه مصرى يساهم بنك مصر بقيمة ٦ مليون جنيه مصرى بنسبة ٥ر٧٪ من رأس المال .

ويتمثل نشاط الشركة فى :

١ - إنشاء مصنع لإنتاج سماد اليوريا تركيز ٤٦٪ من الغاز الطبيعى بآبار (أبو قير) بالإسكندرية.

٢ - إنشاء مصنع لإنتاج سماد نترات النشادر باستغلال فائض الأمونيا .

وقد ساهم البنك أيضًا فى إنشاء العديد من الشركات التى تعمل فى مجال الكيماويات مثل :

- شركة الصناعات الكيماوية « كيما » .

- شركة مصر لصناعة الكيماويات .

وأخيرًا يتضح لنا مدى مساهمة البنك فى تأسيس الشركات فى القطاعات الاقتصادية المتعددة لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث بلغ عدد الشركات نحو ٨٤ شركة فى ١٩٩٤/٦/٣٠ بزيادة ٣ شركات عن العام المالى السابق .

وهكذا نجد أن بنك مصر لا يألو جهدًا فى المساهمة الفعالة فى دعم اقتصادنا القومى عن طريق الإسهام فى تأسيس الشركات التى تساعد على رفع معدل النمو الاقتصادى لمصرنا الغالية .

هكذا نجد أن بنك مصر لا يألو جهدًا فى المساهمة الفعالة فى دعم اقتصادنا القومى عن طريق الإسهام فى تأسيس الشركات التى تساعد على رفع معدل النمو الاقتصادى لمصرنا الغالية

١٩٢٠ - ١٩٩٥

بنك مصر

تفاعل بنك مصر مع المتغيرات الاقتصادية فى التسعينات
(مرحلة الإصلاح الاقتصادى)

تفاعل بنك مصر مع المتغيرات الاقتصادية في التسعينات

(مرحلة الإصلاح الاقتصادي)

مقدمة

تنطوى حقبة التسعينات على تغيرات كاملة فى الاقتصاد المصرى ، ولم يكن بنك مصر بمعزل عن هذه التغيرات ، بل شارك مشاركة إيجابية كان لها أثرها فى نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادى ، والعبور بالاقتصاد المصرى إلى المرحلة التالية ألا وهى (الانطلاق الاقتصادى) .

ويذكر لبنك مصر مساهمته الفعالة فى تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية بنجاح ، بما اشتملت عليه من تحرير أسعار الفائدة والصرف ، والإسهام فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية ، وكذا تفاعل بنك مصر مع القوانين والقرارات والنظم التى أحاطت بالنشاط المصرفى .

والدارس المدقق لتطور نشاط بنك مصر ليجد أن قيام بنك مصر بهذا الدور لم يكن جديدًا عليه ، بل يعتبر امتدادا لسياسته التى استمرت منذ نشأته عام ١٩٢٠ ، مستهدفة دعم وتنمية الاقتصاد المصرى ، فهذا الصرح الاقتصادى العظيم الذى يحمل اسم مصر ، والذى نشأ برأسمال مصرى وبإدارة مصرية استمر فى خدمة الاقتصاد المصرى منذ ٧٥ عامًا وحتى الآن ، حاملاً على عاتقه مواجهة الأزمات التى ألمّت بالاقتصاد القومى ، ومتفاعلاً مع الظروف المختلفة التى يمر بها ليعظم من إيجابياتها ويعالج من سلبياتها على الاقتصاد المصرى .

ونعرض فيما يلى لمدى تفاعل بنك مصر مع السياسات الاقتصادية الكلية فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى ، ومشاركته الإيجابية فى إنجاح عمليات الخصخصة التى انتهجتها الدولة فى بداية التسعينات ، وكذا إسهامه فى تنشيط سوق رأس المال فى إطار توسيع قاعدة الملكية .

الإصلاح والتحرر الاقتصادى :

شهد الاقتصاد المصرى فى بداية الثمانينات صعوبات نشأت عن قيود

واختلالات هيكلية تراكمت على مدار سنوات ، وانعكس تأثيرها فى تزايد حجم المديونية وقصور فى موارد النقد الأجنبى ، واتسمت السياسة الاقتصادية بالدفع التدريجى نحو تحرير جزئى لأسعار السلع والفائدة المصرفية والصرف الأجنبى ، فضلاً عن أسعار الحاصلات والمستلزمات الزراعية ، وخفض الاستثمار العام وتركيزه على البنية الأساسية والإحلال والتجديد ، وفى عام ١٩٨٧ عقدت الحكومة اتفاقًا مع صندوق النقد الدولى لمواجهة التأثيرات السلبية لإنهيار أسعار الصادرات البترولية فى عام ١٩٨٦ ولمساندة جهود الحكومة للتغلب على تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية ، إلا أن محاولات الإصلاح الاقتصادى وفق شروط الصندوق للتصحيح الهيكلى والاستقرار الاقتصادى - حينئذ - قد تعثرت بسبب تفاقم الخلاف بين الحكومة المصرية والصندوق ، نظرًا للآثار السياسية والاجتماعية التى قد تنشأ عند الاستجابة لهذه الشروط ، وقصور التمويل الخارجى المساند لعمليات الإصلاح والتحرر الاقتصادى .

على أنه فى بداية التسعينات ، اكتسبت الدعوة إلى الأخذ بسياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادى قوة دفع هامة ، نتيجة لضرورة حتمية إصلاح الاختلالات الهيكلية ، ففى ربيع عام ١٩٩١ أعلنت الحكومة عن برنامج رئيسى للإصلاح الاقتصادى بهدف « إقامة اقتصاد سوق حرة ذى توجه خارجى خلال الأجل المتوسط ، يشجع فيه نشاط القطاع الخاص بتوفير بيئة حرة تنافسية مستقرة ، مع نشاط لقطاع عام متقلص يعمل فى بيئة تنافسية ومستقل عن التدخل الحكومى» .

وحظى هذا التوجه على تأييد المجتمع الدولى ومساندته ، وقد ظهر ذلك فى الاتفاق الذى عقد مع صندوق النقد الدولى خلال النصف الثانى من أبريل ١٩٩١ لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى ، والذى تبعه اتفاق بالإلغاء المرحلى لنحو ٥٠٪ من حجم مديونية مصر الخارجية وإعادة جدولة النصف الثانى ، فضلاً عن إلغاء الدين العسكرى الأمريكى والمديونية المستحقة لبعض الدول والمؤسسات العربية .

وبذلك سجّل عام ١٩٩١ بدايات تحولات اقتصادية جذرية تلخصت فى اتجاهات ثلاثة رئيسية هى :

أولا : إطلاق آليات السوق فى تسيير الاقتصاد وتحرير السياسة النقدية والائتمانية ، وتحرير الأسعار .

ثانيًا: تنفيذ برنامج واسع للخصخصة Privatization فى قطاع الأعمال العام .

ثالثًا : تحرير التجارة الخارجية .

وفى إطار هذه الاتجاهات اشتمل برنامج الإصلاح والتحرر الاقتصادى على ثلاثة مكونات رئيسية تشكل مراحل تنفيذه وتتمثل فى :

١ - برنامج للاستقرار ، ويتضمن مجموعة من السياسات الكلية تنطوى على

الإصلاح المالى والنقدى بهدف ضبط حجم الطلب الكلى وإصلاح عجز الموازنة .

٢ – برنامج التعديل الهيكلى ، ويتضمن مجموعة من السياسات تنطوى على تطوير العملية الإنتاجية وزيادة الإنتاج كمًا وكيفًا بهدف زيادة العرض الكلى ، وتصحيح أسعار السلع والخدمات ، وتعظيم دور القطاع الخاص، وتحرير إدارة القطاع العام وإصلاح المتعثر من شركاته ، وتحرير التجارة الخارجية .

٣ – برنامج الإصلاح الاجتماعى ، ويتضمن مجموعة من الإجراءات الاجتماعية التى تستهدف حماية الفئات المضارة فى المجتمع من الآثار السلبية التى قد تسببها إجراءات تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى من خلال إمكانية تحويل العمالة وإعادة تدريبها ، وعلى ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية ، الذى يستهدف إحداث التآلف الاجتماعى بين أهداف وإيجابيات الإصلاح الاقتصادى فى الأجل الطويل وبين آثار سلبياته فى المدى القصير .

قوانين وقرارات أحاطت بالنشاط المصرفى فى التسعينات :

كانت بدايات التحولات الاقتصادية بمثابة إنطلاقة نحو إعمال اقتصاد السوق وتبنى استراتيجيات الإصلاح والتحرر الاقتصادى ، الأمر الذى استلزم العمل بسياسات نقدية ومالية متسقة ، وهو ما يعنى ضرورة التغيير فى أدوات ووسائل تنفيذ السياسة النقدية لتواكب استراتيجيات الإصلاح الاقتصادى ، ومن هنا كان استخدام السلطات النقدية للأدوات غير المباشرة مثل نسبتى الاحتياطى والسيولة وسعر الخصم وتحرير أسعار الفائدة وسعر الصرف وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية عن طريق أذون الخزانة واستهدف ذلك تحقيق :

– الحد من الميول التضخمية فى الاقتصاد المصرى .

– الحد من ظاهرة الدولرة Dollarization (أو تفضيل حيازة العملات الأجنبية) ورد الاعتبار للجنيه المصرى كوسيط للمبادلة وأداة للادخار .

– مراعاة السلامة المالية للبنوك ، ووضع معايير كفاية رأس المال بالبنوك موضع التطبيق وبما يتمشى مع المستويات الدولية فى إطار اتفاقية بازل .

ومع بداية العام المالى ٩٣/٩٢ ، امتدت أهداف السياسة النقدية لتشمل (بالإضافة إلى الأهداف السابقة) تحريك النشاط الاقتصادى وزيادة الاستثمارات لدفع النمو الاقتصادى ومواجهة مشكلة البطالة ، وفى إطار ذلك اتخذت الإجراءات التالية :

أولاً : تحرير أسعار الفائدة :

اتخذ مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ قرارًا بتحرير أسعار الفائدة لكى يبدأ العمل به اعتبارًا من ٣ يناير ١٩٩١ وبموجب ذلك أصبح للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات وأيضًا على الودائع ، مع الأخذ فى الاعتبار ألا تقل الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة شهور عن حد أدنى قدره ١٢٪ سنويًا ، ثم تبع ذلك خلال عام ١٩٩٣/٩٢ إلغاء الحد الأدنى لمعدل العائد على

كانت بدايات التحولات الاقتصادية بمثابة إنطلاقة نحو إعمال اقتصاد السوق وتبنى استراتيجيات الإصلاح والتحرر الاقتصادى

الودائع بالجنيه المصرى لمدة ثلاثة شهور ، وتم السماح للبنوك بأداء عوائد على الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب أسوة بما يتم بالنسبة للعملة الأجنبية .

وقد استهدف تحرير سعر الفائدة تحقيق مزايا عديدة منها :

- الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار .
- جعل الأصول المالية أكثر إغراء للمدخرين من الأصول الحقيقية .
- إعطاء ميزة تنافسية للادخار بالجنيه المصرى بالنسبة للادخار بالعملات الأجنبية .
- رفع كفاءة الاستثمار وترشيده حيث يتم الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد المرتفع .
- حث البنوك على الارتفاع بمستوى كفائتها فى تعبئة وتوظيف المدخرات على أساس من المنافسة .

ثانيا : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من موارد حقيقية :

جاء متسقًا مع خطوة تحرير سعر الفائدة اللجوء إلى السوق لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة اعتبارًا من ٣يناير ١٩٩١ ، وذلك من خلال إصدار أذون خزانة مستحقة الوفاء بعد ثلاثة شهور وستة شهور ، ثم تلتهاأذونات لمدة عام من تاريخ إصدارها ، فى مزادات أسبوعية بأسعار فائدة تنافسية ، وتطرح هذه الإصدارات للاكتتاب فيها سواء من جانب البنوك أو الهيئات أو الشركات أو الأفراد ، بما يؤدى إلي الإستعانة بمدخرات حقيقية ، وبما يؤدى إلى الحد من التوسع النقدى ، وفتح المجال أمام عمليات السوق المفتوحة ، ومن المؤكد أن إصدار أذون الخزانة كان من الوسائل التى ساهمت فى التأثير إيجابيًا فى الضبط المالى والسيطرة على التضخم .

ثالثا : تعديل نسبة الاحتياطى :

وفى ١٣ ديسمبر ١٩٩٠ ، قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى تعديل نسبة الإحتياطى ومفهوم احتسابها، حيث تم إلزام البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال (فيما عدا بنك التعمير والإسكان) ، بأن تحتفظ لدى البنك المركزى وبدون فائدة بأرصدة دائنة (غير شاملة النقدية بخزائن البنوك) بنسبة لا تقل عن ١٥٪ مما لديها من إجمالى الودائع بالجنيه المصرى ، وقد بدأ العمل بهذا القرار إعتبارًا من ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ ، إضافة إلى استمرار التزام البنوك بإيداع نسبة ١٥٪ من مجموع ما لديها من أرصدة الودائع بالعملات الحرة لدى البنك المركزى بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة على الإيداعات فى سوق لندن ، وخُفضت إلى ١٠٪ اعتبار من ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

رابعًا : تعديل نسبة السيولة :

كما تقرر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ تعديل نسبة السيولة من حيث المفهوم والشمول حيث تلزم البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال (شاملة فروع البنوك الأجنبية) - فيما عدا بنك التعمير والإسكان - بالاحتفاظ بنسبتين للسيولة بحد

أدنى ٢٠٪ للجنيه المصرى ، ٢٥٪ للعملات الأجنبية وذلك اعتبارًا من أول يناير ١٩٩١ .

واستهدف تطبيق نسبتين منفصلتين ضمان توفير السيولة اللازمة للبنوك ، الأمر الذى يمكنها من مقابلة احتياجاتها سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية .

خامسًا : تحرير سعر الصرف وتوحيده :

شمل التحرير أيضًا سعر الصرف ، فقد تقرر اعتبارًا من ٢٧ فبراير ١٩٩١ العمل بسوقين للصرف : الأولى سوق حرة يتحدد فيها سعر الصرف بمعرفة المتعاملين وفقًا لقوى العرض والطلب ، والثانية (السوق الأولية) يتحدد فيها سعر الصرف فى حدود هامش ضئيل نسبة إلى السعر فى السوق الحرة ، وذلك لفترة انتقالية أقصاها عام ، وتم بعدها توحيد السوقين (فى الثامن من أكتوبر عام ١٩٩١) ومن ثم سريان سعر صرف واحد على جميع المعاملات ، ولقد استهدف تحرير سعر الصرف ما يأتى :

- أن يكون سعر الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية المختلفة واقعيًا ويعكس قوى العرض والطلب فى سوق الصرف الأجنبى .
- التوصل إلى سعر تنافسى للصادرات المصرية فى أسواق العالم .
- تقويم الاستيراد بتكلفته الحقيقية .
- تحقيق الاستقرار لسعر الجنيه أمام العملات الأجنبية .
- اجتذاب أكبر قدر من النقد الأجنبى المتداول خارج البنوك عن طريق عرض سعر عادل لحائزى النقد الأجنبى .
- توجيه الموارد من النقد الأجنبى على النحو الذى يسهم بقدر أكبر من الفاعلية فى دفع جهود التنمية .
- اتساع السوق تدريجيًا بحيث يتم توحيد أسعار الصرف .

سادسًا : وضع سقوف إئتمانية :

وتجنبًا لمزيد من الضغوط التى قد تنشأ عن طريق الجمع بين تحرير أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف وتصحيح أسعار عدد من السلع والخدمات فى آن واحد ، استلزم الأمر ضبط جانب الطلب بوضع سقوف إئتمانية لتنظيم التوسع فى الائتمان الممنوح من البنوك لكل من شركات القطاع العام والقطاع الخاص، وبما يعنى جعل التوسع النقدى فى نطاق حدود مناسبة ، وقد صدر قرار البنك المركزى بوضع هذه السقوف فى ٩ مايو ١٩٩١ لتحل محل الضوابط الائتمانية التى كان معمولاً بها من قبل ، وكان مؤداها أن تكون القروض فى حدود ٦٠٪ من الودائع وعدم تجاوز زيادة القروض للقطاع الخاص التجارى .

ثم تلا بعد ذلك فى عام ٩٣/٩٢ إيقاف العمل بهذه السقوف الائتمانية للقطاع

الخاص فى أول أكتوبر ١٩٩٢ ثم القطاع العام فى يوليو ١٩٩٣ ، بهدف تمكين البنوك من منح المزيد من الائتمان للقطاعين العام والخاص بما يدفع عجلة النشاط الاقتصادى ، وتجدر الإشارة إلى أنه تقرر فى ٢٢ أبريل ١٩٩٣ إلغاء الحظر الذى كان مفروضًا على منح أية تسهيلات جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب والسلع الاستهلاكية المعمرة بما يعنى تحرير جانب آخر من الطلب على الإئتمان لتحكمه عوامل السوق .

إجراءات مكملة :

وفى إطار سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادى اتخذت العديد من الإجراءات بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق الرشد الاقتصادى والمالى ، مع توجه أكثر نحو أعمال اقتصاد السوق على النحو التالى :

- توسيع قاعدة الملكية وتنشيط سوق المال :

فيما يتعلق بقطاع الأعمال العام تم استكمال تشكيلات الجمعيات العامة ومجالس الإدارة بالشركات القابضة والتابعة ، لتتحمل مسئولية إحداث التغيير والتطوير لقطاع الأعمال العام ، كما صار للشركات القابضة وفقًا لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية حرية تامة فى إدارة محافظ الأوراق المالية لها ، كما تبنت الحكومة برنامجًا للخصخصة بهدف توسيع قاعدة الملكية فى شركات قطاع الأعمال العام والإعلاء من شأن السوق والمنافسة ، بغية رفع الكفاءة وتحسين استخدام الموارد والطاقات ، ومن ناحية أخرى ، كان التوجه نحو تنشيط سوق رأس المال لتعظيم دور القطاع الخاص ولتلبية احتياجات الشركات فى قطاعى الأعمال العام والخاص من التمويل لتصحيح هياكلها التمويلية وتجديد طاقاتها الإنتاجية ، وقد تطلب ذلك تهيئة المناخ التشريعى الملائم فصدر قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ فى يونيو ١٩٩٢ ، وصدرت لائحته التنفيذية فى أبريل ١٩٩٣ ، على اعتبار أن قيام هذه السوق بالدور الفعال يساعد على التوجه للإستثمارات العينية ، خاصة من جانب القطاع الخاص الذى يمثل ركيزة أساسية فى دفع التنمية الاقتصادية ، كما تطلب ذلك أيضًا تطوير قانون اللائحة العامة للبورصات بما يسمح بإعادة تنظيمها بغرض تنشيط التعامل فى أسواق تداول الأوراق المالية وتوفير المؤسسات والوسطاء الماليين ، والعمل على تعدد وتنوع الأوراق المالية لتلبية الرغبات المختلفة للمدخرين والراغبين فى الاستثمار ، وتوفير الاحتياجات المتنوعة لقطاعى الأعمال العام والخاص .

- تحرير التجارة الخارجية :

وتمت تيسيرات كبيرة فى إطار تحرير التجارة الخارجية منها :

- التحرير التدريجى لقوائم السلع الموقوف استيرادها ، بهدف التحول إلى إدارة الواردات من خلال الأدوات السعرية ، مثل التعريفة الجمركية وسعر الصرف بدلاً من الأدوات الكمية .

- تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد ، وتقليص دور الأجهزة الحكومية تدريجيًا فى إصدار الموافقات على عمليات الاستيراد والتصدير .

فى إطار سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادى اتخذت العديد من الإجراءات بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق الرشد الاقتصادى والمالى

– إزالة القيود على استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة والآلات وقطع الغيار .

– المساواة بين القطاعين العام والخاص وإتاحة الفرص المتساوية لكل منهما فى مجال التجارة الخارجية .

أسهم بنك مصر بدور فعال فى التحول الكامل نحو السوق الحرة للنقد الأجنبى

تفاعل بنك مصر فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى والتحول نحو آليات السوق :

فى ضوء ما تقدم تشكلت البيئة المصرفية التى تعمل فى إطارها وحدات الجهاز المصرفى ، وأصبحت المنافسة هى السمة المميزة لها كنتيجة لإعمال سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادى ، وبات لزامًا على البنوك العمل فى ظل هذه البيئة والقيام بالدور الريادى المنوط بها من خلال تنفيذها للسياسات المالية والاقتصادية القومية والمضى قدمًا فى تحقيق خطط التنمية مهما كانت العقبات التى تصادفها ، وهو الأمر الذى نجح بنك مصر فى تحقيقه بل واستعادة إيقاع تأثيره على مجريات المجال الاقتصادى ، مع تحقيق معدلات فائض مرضية تؤكد على مقدرة بنك مصر وتميز مكانته فى مجال الأعمال المصرفية ، واستحواذه على ثقة جماهير المتعاملين معه .

وواصل بنك مصر استراتيچيته التى تبلورت على مر الأعوام فى أمرين :

– الصحوة القوية إذا ظهرت بادرة عثرة من عثرات الاقتصاد القومى .

– البناء المتواصل .

وظلت هذه الاستراتيجية على مدى السنين الماضية ثابتة بهدف تحقيق النمو الاقتصادى بيد أنها اتسمت بالمرونة بدرجة تسمح بالتفاعل السريع مع متطلبات السياسات الاقتصادية التى تنتهجها الدولة .

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أوائل الثمانينات ، شارك بنك مصر فى مواجهة مشكلة تراجع سعر صرف الجنيه المصرى تجاه العملات الأخرى ، حيث بادر بالقيام بالدراسات ووضع الاقتراحات ، وأسهم فى وضع الأنظمة لتحرير سعر الصرف فى مصر ، وعندما قررت الدولة تطبيق العمل بنظام السوق المصرفية أسهم بنك مصر فى تقديم الخبرات اللازمة لإنجاح هذا النظام الجديد ، وكان لبنك مصر دورًا رائدًا فى إنشاء غرفة الأسعار التى اتخذت من برج بنك مصر مقرًا رئيسيًا له .

وفى إطار اكتمال مراحل السوق الحرة أسهم بنك مصر بدور فعال فى التحول الكامل نحو السوق الحرة للنقد الأجنبى فى ظل القرارات والسياسات النقدية الجديدة ، التى أدت إلى استقرار أسعار الصرف عند معدلات مقبولة ، وتولى بنك مصر القيام بمسئولية الإعداد لنظام حاسب آلى يتم بموجبه ميكنة جميع عمليات السوق الحرة فى جميع البنوك ، وذلك من خلال شبكة حاسبات آلية تربط بين البنوك وبين الحاسب المركزى للسوق الحرة ، لإتاحة المعلومات وتوفير العديد من الإحصائيات التى تعكس نشاط السوق واتجاهاته وهو ما لم يحدث من قبل .

وباستعراض أداء بنك مصر خلال التسعينات يتضح أن البنك حقق نتائج طيبة فى مجالات أنشطته المختلفة ، وهو ما يعكس الجهود الكبيرة التى بذلت والسياسات الرشيدة التى اتُخذت مواكبة للمتغيرات المتلاحقة التى تشهدها البيئة المصرفية ،

من حيث تطوير نظم العمل وتعبئة المدخرات وتبنى سياسات توظيف سليمة ، والقيام بإنشاء أو الإسهام فى المشروعات فى مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، انطلاقًا من وضع البنك كصرح اقتصادى عظيم .

تطوير نظم العمل وتعبئة المدخرات وتبنى سياسات توظيف سليمة

تطور المركز المالى لبنك مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ (فترة الإصلاح الاقتصادى) :

ويتتبع تطور حجم المركز المالى لبنك مصر ، تُظهر الأرقام فى جدول (١) أن حجم المركز المالى للبنك قد بلغ ما قيمته ٤٠٢٣٦ر٧ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ما قيمته ٢٠٤٤٤ر٤ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ بمعدل نمو قدره ٩٦ر٨٪ بالنسبة لعام ١٩٩٠ ، وهو ما يعكس تضاعف حجم أنشطة البنك وتوسعه مصرفيًا تفاعلاً مع السياسات الجديدة ، كما يعكس زيادة ثقة المتعاملين معه فى ظل إعمال سياسات التحرر وميكانيزم السوق التى تنطوى على المنافسة الشديدة بين وحدات الجهاز المصرفى .

جدول (١) تطور حجم المركز المالى لبنك مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
حجم المركز المالى	٢٠٤٤٤ر٤	٢٩٣٣٩ر٠٠	٣٣٩٤٤ر٠٠	٣٩٤١٢ر١	٤٠٢٣٦ر٧

تنمية حصة البنك من الودائع (جذب المدخرات المحلية) :

ولقد استلزم إعمال سياسات التحرر مواجهة المعادلة الصعبة ، التى فرضت نفسها فى ظل سياسة إطلاق حرية البنوك فى تحديد أسعار الفائدة ، والتى تتلخص فى طلب العملاء أعلى سعر فائدة على الودائع وأقل سعر فائدة على القروض والسلفيات ، الأمر الذى تطلب مهارة فائقة لمحاولة المواءمة بين الاتجاهين ، وتحجيم تأثير ذلك على هامش الربح ، وبالتالى فائض النشاط ، ونتيجة للسياسة التى يتبعها بنك مصر فى مجال تحريك أسعار الفائدة ، بالإضافة إلى حسن تقديم الخدمة المصرفية وبما يحسم المنافسة مع البنوك الأخرى لصالحه ، تضاعف إجمالى ودائع العملاء طرف البنك على مدار سنوات التحرر الاقتصادى ، وكما يظهر من جدول (٢ أ) فقد بلغ إجمالى الودائع فى ١٩٩٤/٦/٣٠ ما قيمته ٣٢٨٣٠ر١ مليون جنيه مصرى مقابل ما قيمته ١٥٨٠٣ر٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ بمعدل نمو ١٠٧ر٧٪ بالنسبة لعام ١٩٩٠ .

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من عودة اتجاه أسعار الفائدة للإنخفاض منذ مايو

اسهام بنك مصر فى المشروعات الخاصة

١٩٩٢ إلا أن بنك مصر نجح فى الحفاظ على حصته فى سوق الادخار ، الأمر الذى ينطوى على تأكيد لمقدرة البنك على التكيف مع المتغيرات الجديدة ونجاحه فى جذب ودائع العملاء وتوافر الثقة فى اسم بنك مصر .

جدول (٢أ) - تطور أرصدة الودائع خلال الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
إجمالى الودائع	١٥٨٠٣٫٨	٢٢٧٩٠٫٠	٢٦٦٩٦٫٠	٣١٠٤٥٫١	٣٢٨٣٠٫١
الودائع بالعملة المحلية	٨٩٠٥٫٥	١٢٧٥٣٫٧	١٧٢١٤٫٩	٢٢٨٤٩٫٢	٢٤٢٣٧٫٨
الودائع بالعملة الأجنبية	٦٨٩٨٫٣	١٠٠٣٦٫٣	٩٤٨١٫١	٨٦٩٥٫٩	٨٥٩٢٫٣

وكان تزايد ودائع العملاء طرف البنك محصلة لأمرين : زيادة الودائع بالعملة المحلية ، وتراجع الودائع بالعملة الأجنبية ، ويوضح جدول (٢أ) أنه قد بلغت الودائع بالعملة المحلية ما قيمته ٢٤٢٣٧٫٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ما قيمته ٨٩٠٥٫٥ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ بمعدل نمو ١٧٢٫٢٪ بالنسبة لعام ١٩٩٠ ، فى حين بلغت الودائع بالعملة الأجنبيةما قيمته ٨٥٩٢٫٣ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ما قيمته ٦٨٩٨٫٣ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ بمعدل نمو ٢٤٫٦٪ بالنسبة لعام ١٩٩٠ ، وذلك لاستمرار تحول العملاء عن الادخار بالعملات الأجنبية كنتيجة للعائد المنخفض عليها والاستقرار النسبى لسعر الصرف فى ظل عائد إيجابى على الودائع بالعملة المحلية ، مما أسهم فى القضاء على ظاهرة الدولرة ، وأسهم فى استقرار سعر صرف الجنيه

المصرى أمام العملات الأجنبية الأخرى ، مع إعطاء ميزة تنافسية للادخار بالجنيه المصرى بالنسبة للادخار بالعملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار وهى كما سبقت الإشارة من أهداف السياسة النقدية .

كما تُظهر الأرقام - جدول (٢ب) - ارتفاع نسبة ودائع القطاع العائلى طرف البنك حيث بلغت ما قيمته ٦ر٢٥١٣٠ مليون جنيه مصرى بنسبة ٥ر٧٦٪ من إجمالى ودائع البنك فى ١٩٩٤/٦/٣٠ مقابل ما قيمته ١١٤١٧ مليون جنيه مصرى بنسبة ٢ر٧٢٪ من إجمالى ودائع البنك فى ١٩٩٠/٦/٣٠، الأمر الذى يعكس نجاح سياسات البنك فى استقطاب ودائع القطاع العائلى باعتباره الركيزة الأساسية للودائع وتأكيدًا للثقة التى يوليها جمهور المودعين لاسم بنك مصر .

جدول (٢ب) - ودائع القطاع العائلى خلال الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
اجمالى ودائع القطاع العائلى	١١٤١٧ر٠	١٥٠٦٨ر٦	١٨٩٨٤ر٠	٢٢٥٢٢ر٠	٢٥١٣ر٦
ودائع القطاع العائلى (عملة محلية)	٦١٣٣ر٨	٧٥٦٢ر٤	١١٦٧٦ر١	١٧٣٠٣ر٨	١٩٢١٥ر٠
ودائع القطاع العائلى (عملة أجنبية)	٥٢٨٣ر٢	٧٥٠٦ر٢	٧٣٠٧ر٩	٦٢١٨ر٢	٥٩١٥ر٦
نسبة ودائع القطاع العائلى الى اجمالى الودائع (٪)	٧٢ر٢	٦٦ر١	٧١ر١	٧٤ر٦	٧٦ر٥

القروض والسلفيات والخصم خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ :

وإذا كانت الودائع هى المصدر الرئيسى لأموال البنوك التجارية ، فإن القروض هى الاستخدام الرئيسى لتلك الأموال ، وعملية الإقراض هى إحدى الخدمات الرئيسية التى تقدمها البنوك التجارية ، وفى نفس الوقت المصدر الرئيسى لربحيتها ، غير أنه كان لقرار البنك المركزى المصرى فى ٩ مايو ١٩٩١ بشأن تحديد السقوف الائتمانية كميًا أثرًا كبيرًا فى تقييد حجم الائتمان والعودة به إلى أرصدة شهر فبراير من نفس العام بغرض ضبط التوسع النقدى ، وهو الأمر الذى نجح فيه بنك مصر إلى حد كبير ، ويتضح من جدولى (٣ أ) و(٣ ب) أن إجمالى أرصدة القروض والسلفيات بلغ فى ١٩٩١/٦/٣٠ ما قيمته ١١٥٤٨ مليون جنيه مصرى مقابل ما قيمته ٦ر٩٢٦٧ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠بزيادة قدرها ٤ر٢٢٨٠ مليون جنيه مصرى بمعدل نمو ٦ر٢٤٪ ، ثم عاد لينخفض فى ١٩٩٢/٦/٣٠ إلى ما قيمته ٣ر٩٢٦١ مليون جنيه مصرى بتراجع بلغ ٧ر٢٢٨٦ مليون جنيه مصرى بمعدل (٨ر١٩٪) كنتيجة للتحديد الكمى للسقوف الائتمانية ، ويؤكد من ذلك انخفاض مؤشر القروض / ودائع من ٦ر٥٨٪ فى ١٩٩٠/٦/٣٠ إلى ٧ر٥٠٪ فى ١٩٩١/٦/٣٠ ليصل إلى ٧ر٣٤٪ فى ١٩٩٢/٦/٣٠ .

ومع استمرار المعايير الخاصة بضبط التوسع الائتمانى وتحديده كميًا سارية

حتى ألغيت (تفاعلاً مع السياسات الاقتصادية) فى أكتوبر ١٩٩٢ للقطاع الخاص ، ثم فى يوليو ١٩٩٣ للقطاع العام ، استمر أيضًا التزام بنك مصر بشأن هذه المعايير ، وعلى الرغم من سريانها معظم فترات العام المالى ١٩٩٣/٩٢ ، فقد بلغت أرصدة القروض والسلفيات والخصم ما قيمته ١٥٥٠٥ر٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٣/٦/٣٠ مقابل ما قيمته ٩٢٦١ر٣ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٢/٦/٣٠ بزيادة بلغت ٦٢٤٤ر٥ مليون جنيه مصرى بمعدل نمو ٦٧ر٤٪ .

جدول (٣) تطور أرصدة القروض والسلفيات والخصم خلال الفترة ٩٠- ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
اجمالى القروض والسلفيات والخصم	٩٢٦٧ر٦	١١٥٤٨ر٠	٩٢٦١ر٣	١٥٥٠٥ر٨	١٦٨٥٢ر٧
معدل النمو السنوى (٪)	٠٠	٢٤ر٦	(١٩ر٨)	٦٧ر٤	٨ر٧
القروض والسلفيات والخصم (عملة محلية)	٨٦٤٥ر٥	١٠٩٣٠ر٣	٨٤٦٦ر٣	١٣٩٣٤ر٨	١٤٤٥٢ر٦
القروض والسلفيات والخصم (عملة أجنبية)	٦٢٢ر١	٦١٧ر٧	٧٩٥ر٠	١٥٧١ر٠	٢٤٠٠ر١

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع مؤشر القروض / ودائع من مستوى ٣٤ر٧٪ فى ٦/٣٠/ ١٩٩٢ إلى ٤٩ر٢٪ فى ١٩٩٣/٦/٣٠ ، وهو ما يؤكد نجاح البنك فى تنشيط توظيف موارده فى مجال الإقراض تفاعلاً مع إلغاء السقوف الائتمانية . كما بلغ إجمالى أرصدة القروض والسلفيات والخصم فى ١٩٩٤/٦/٣٠ ما قيمته ١٦٨٥٢ر٧ مليون جنيه مصرى مقابل ١٥٥٠٥ر٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٣/٦/٣٠ بزيادة قدرها ١٣٤٦ر٩ مليون جنيه مصرى بمعدل نمو ٨ر٧٪ ، وبلغت نسبة القروض / ودائع فى ١٩٩٤/٦/٣٠ نحو ٥١ر٣٪ ، مما يؤكد أن البنك قد سعى لاستخدام أفضل لموارده المتاحة حيث تنامى حجم الإقراض الممنوح خلال العام المالى ٩٤/٩٣ بالرغم من حالة الركود السائدة .

جدول (٣ب) نسبة القروض / ودائع خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
نسبة القروض / ودائع ٪	٥٨ر٦	٥٠ر٧	٣٤ر٧	٤٩ر٢	٥١ر٣

وعلى الرغم من بعض مظاهر الركود الناتجة عن السياسات الانكماشية التى تطلبتها المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى ، والتى استهدفت السيطرة على التضخم وإصلاح الخلل فى قطاعات الاقتصاد المختلفة وامتصاص السيولة وضبط الطلب الكلى، إلا أنه بعد إلغاء السقوف الائتمانية ، وبهدف الخروج من دائرة الركود كان بنك مصر سباقًا كعادته خلال تقديمه القروض والسلفيات للقطاع

العائلى ، والتى ارتفعت - (جدول ٤) - من ما قيمته ٨٩ر٦ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩١/٦/٣٠ إلى ما قيمته ١٣٧ر٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٣/٦/٣٠ ثم إلى ما قيمته ٢٥٣ر٧ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ وبزيادة قدرها ١١٥ر٩ مليون جنيه مصرى بمعدل نمو ١ر٨٤٪ بالنسبة لعام ١٩٩٣، وتركز معظمها فى (سلف العاملين - وسلف تمويل شراء السيارات - والسلع المعمرة - وقروض الإسكان) والتى كانت أحد عوامل إنعاش السوق وزيادة الطاقة الاستيعابية وساهمت إلى حد كبير فى تصريف المخزون الراكد لدى شركات القطاع الصناعى .

جدول (٤) تطور القروض الممنوحة للقطاع العائلى خلال الفترة من ٩٠- ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
القروض الممنوحة للقطاع العائلى	٨٩ر٧	٨٩ر٦	١٨٦ر٨	١٣٧ر٨	٢٥٣ر٧

الإسهام فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة :

وفى إطار مسيرة الدولة نحو تصحيح المسار الاقتصادى ، وبهدف تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من مدخرات حقيقية لا عن طريق الإصدار النقدى وما يصاحبه من ارتفاع فى معدلات التضخم ، قام البنك بالإسهام فى تمويل عجز الموازنة بالمشاركة فى عطاءات أذون الخزانة ، ويوضح جدول (٥) تطور إسهام البنك فى الاكتتاب فى هذه الأذون .

جدول (٥) تطور إسهام البنك فى الاكتتاب فى أذون الخزانة خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
رصيد اذون الخزانة	-	٨٤٥	١٥٢٥ر٥	١٧٤٠ر٤	٢٨٨١ر٦
حجم الاذون المشتراه	-	٨٤٥	٦٨٠ر٥	١٠٥٩ر٩	١١٤١ر٢

الاستثمارات المالية والمساهمات المباشرة لبنك مصر

خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادى :

سبقت الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى ركز فى مرحلته الأولى على الجانب المالى فى محاولة ضبط التوسع النقدى والحد من معدلات التضخم العالية ، ومع النجاح فى ضبط معدلات التضخم اتجهت السلطات الاقتصادية إلى اتخاذ

إجراءات جذرية فى سبيل الإصلاحات الهيكلية ، فتبنت الحكومة برنامج الخصخصة مستهدفة توسيع قاعدة الملكية وإطلاق طاقات القطاع الخاص ورفع الكفاءة وزيادة المنافسة والإعلاء من شأن السوق فى تنظيم الحياة الاقتصادية ، وصدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن تطوير سوق المال .

انطلاقًا من دور بنك مصر فى الاقتصاد القومى كان لزامًا أن يتفاعل البنك مع هذه التطورات التى تنعكس بدورها على السياسات الاستثمارية للبنك وعلى حجم محفظة الأوراق المالية لديه ، وتُظهر الأرقام فى جدول (٦) ارتفاع حجم محفظة الأوراق المالية للبنك من نحو ١ر١٤١٠ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ إلى نحو ٤ر٧٧٥٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ ، مع تضاعف حجم الأوراق المالية الأخرى (غير الحكومية) من ٥ر١٥٧ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ إلى نحو ٣٣٤ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ .

انطلاقًا من دور بنك مصر فى الاقتصاد القومى كان لزامًا أن يتفاعل البنك مع هذه التطورات التى تنعكس بدورها على السياسات الاستثمارية للبنك وعلى حجم محفظة الأوراق المالية لديه

جدول (٦) تطور الاستثمارات المالية لبنك مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
اجمالى الاستثمارات المالية	١ر١٤١٠	٥ر٢٦١ر٧	١٠٤٧٢ر٧	٧٠٩٥ر٣	٧٧٥٨ر٤
اوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	٦ر١٢٥٢	٩ر٥٠٩٤	١٠٢٩٧ر٤	٦٨٥٧ر٨	٧٤٢٤ر٤
أوراق مالية أخرى	٥ر١٥٧	١٦٦ر٨	١٧٥ر٣	٢٣٧ر٥	٣٣٤ر٠

ويُظهر جدول (٧) ارتفاع مساهمات البنك فى بنوك وشركات تابعة من ما قيمته ٦٦٩ر٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ إلى ما قيمته ٨٦٩ر٢ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ .

جدول (٧) المساهمات فى بنوك وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة خلال الفترة من ١٩٩٠– ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
مساهمات فى بنوك وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة	٦٦٩ر٨	٦٩٥ر٩	٧٣٨ر٦	٧٦٨ر٦	٨٦٩ر٢

دور بنك مصر فى برنامج الخصخصة وتنشيط سوق رأس المال :

وتجدر الإشارة إلى إسهام بنك مصر فى إتمام عمليات الخصخصة وإنجاحها بقيامه بالعديد من الأنشطة منها:

١ - الإسهام فى التحول للقطاع الخاص خلال القيام بدراسات مفصلة عن عمليات البيع والمناخ الاستثمارى المحيط بالشركات والعوامل الخاصة بها .

٢ - القيام بدور رئيسى فى عملية تقييم أصول الشركات العامة المطروحة للبيع وهى عمليات تحتاج لخبرات فنية تتوافر بالبنك .

٣ - إنجاح الاكتتاب فى الأسهم المطروحة للبيع ، عن طريق القيام بدور مميز فى مجال توفير البيانات والمعلومات اللازمة التى تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الإقبال على شراء الأسهم المطروحة للبيع.

٤ - تصحيح خلل الهياكل المالية للشركات المتعثرة (عن طريق تحويل مديونيات بعض هذه الشركات إلى مساهمات فى رأس المال) بهدف إقالتها من عثرتها وتحويلها إلى أصل قومى منتج ، وهو ما يُحمل البنك قدرًا كبيرًا من التضحية بأجزاء من إيراداته بحكم مسؤليته القومية والتزامه الأدبى .

٥ - الترويج للمشروعات القائمة الجديدة وتشجيع عمليات الاكتتاب فى أسهم رأسمالها حيث يتوافر لبنك مصر عدد ضخم من الفروع المنتشرة فى أنحاء البلاد مما يوفر آليّة جيدة فى الترويج لأسهم المشروعات المختلفة .

ويذكر أنه فى مجال إتمام عمليات الخصخصة وإنجاحها ، قيام بنك مصر بالمساهمة فى تقييم أصول بعض شركات قطاع الأعمال العام توطئة لبيعها ، فضلاً عن قيامه بدور رئيسى فى تسويق أسهم بعض الشركات مثل شركة السويس للأسمنت ، وشركة مصر لصناعة الكيماويات ، وكذلك قيام البنك بترويج أسهم شركات مثل شركة البويات والصناعات الكيماوية ، وشركة الإسكندرية لصناعة الأسمنت ، والتى تمت تغطية الاكتتابات فى أسهمها فى نفس يوم طرحها ، وهو الأمر الذى يعكس ثقة المستثمرين فى اسم بنك مصر كما يؤكد نجاح البنك فى الإسهام فى توسيع قاعدة الملكية .

فى إطار مواكبة تطورات سوق رأس المال ، لم يألُ البنك جهدًا فى القيام بدوره الهام الذى تنوع وأخذ أشكالاً عديدة مثل :

١ - قيام البنك بإنشاء أو المساهمة فى الشركات التى تعمل فى مجال الأوراق المالية حيث خوّل القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ للبنوك القيام بذلك النشاط ، وقد قام بنك مصر بتأسيس أول شركة مصرية للمقاصة وتسوية المعاملات المالية للمساهمة فى تنشيط سوق رأس المال وتسهيل حركة نقل رءوس الأموال والمساهمة فى التنمية والاستثمار سواء محليًا أو دوليًا ، وتقوم هذه الشركة على مجموعة متنوعة من البنوك وشركات السمسرة بالإضافة إلى بورصتى القاهرة والإسكندرية بما يؤدى إلى توفير خدمة متميزة للعملاء المستثمرين ، وتتركز أهم الأنشطة الرئيسية للشركة

إسهم بنك مصر فى إتمام عمليات الخصخصة وإنجاحها

في استلام وتسليم الأوراق المالية المتعامل عليها بواسطة السماسرة ، وتسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات التداول ، وحفظ الأوراق المالية وتسجيلها وتحصيل الكوبونات وتسويتها وكافة الخدمات المتعلقة بطبيعة نشاط الأوراق المالية .

أنشأ بنك مصر في يناير ١٩٩٥ صندوق استثمار بنك مصر بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه ، وتم طرح الاصدار الأول منه بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه

٢ – إنشاء صناديق الاستثمار ، وخوّل القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ للبنوك أيضًا إنشاء صناديق الاستثمار ، فقد أنشأ بنك مصر في يناير ١٩٩٥ صندوق استثمار بنك مصر بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه ، وتم طرح الاصدار الأول منه بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه وتمت تغطية الاكتتاب فيه ، والإصدار الثاني بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه والذى سيطرح للإكتتاب للجمهور في مرحلة أخرى ، وتفى طبيعة الإصدار الأول من صندوق بنك مصر بإحتياجات قطاع كبير من الجمهور وهى الفئة التى تركز بالدرجة الأولى في إستثمارها على توافر عائد دورى مستقر مع الحفاظ الكامل على رأس المال دون مخاطرة .

٣ – تقديم القروض والتسهيلات لتمويل شراء الأوراق المالية ، والإسهام في إنجاح إتحادات العاملين المساهمين ، ومما لا شك فيه أن إنشاء هذه الإتحادات يساعد على زيادة الوعى بالإستثمار في مجال الأوراق المالية وتوجيه المدخرات الصغيرة للإستثمار ، وهذا من شأنه تنشيط سوق رأس المال .

٤ – الاهتمام بالمستثمرين في الأوراق المالية ، وتطوير وسائل الحفظ وعمليات المقاصة وغيرها من الخدمات التى تعمل على تنشيط سوق التداول وتقديم كافة الإستشارات والخبرات في هذا المجال .

٥ – قيام البنك بتدوير محافظ الأوراق المالية لديه ، مما يسهم في تنشيط سوق المال ، وفى هذا المجال قام البنك ببيع أجزاء من أسهمه في « بنك مصر الدولى » وطرحها للإكتتاب للعاملين به مع توفير التمويل اللازم (الإقتراض بضمان الأوراق المالية والبيع بالتقسيط) .

٦ – توعية العملاء وتشجيعهم لحيازة الأسهم والسندات عن طريق تقديم الخدمات الإستشارية في مجال الأوراق المالية .

٧ – الإسهام بدراسات الجدوى للعديد من المشروعات في المجالات الاقتصادية المختلفة ، والترويج لها بين المصريين العاملين بالخارج والمستثمرين في الدول العربية .

٨ – قيام البنك بنشاط منح القروض بضمان الأوراق المالية .

ويذكر أنه خلال عام ١٩٩٤ قام البنك بتقييم أصول ٢٥ شركة تمهيدًا لطرح أسهمها في إطار برنامج الخصخصة ، وقد قام بنك مصر بتقديم أول تجربة خصخصة في الاقتصاد المصرى وهى تجربة شركة مصر للكيماويات ، لمعرفة مدى إقبال صغار المدخرين في حالة عرض أسهم شركة للإكتتاب ، وقد جاء طرح أسهم شركة مصر للكيماويات لزيادة رأسمالها لتكشف بشكل واقعى وعملى عن حركة

السوق وطاقته الإستيعابية ونمو الوعى الإستثمارى لدى المدخرين (الذين معظمهم مدخرين بنوك) ، وقد تطلب ذلك ما يلى :

- إعداد دراسة جدوى إقتصادية ومالية لمشروعات الشركة .
- الإتصال بجانب كبير من البنوك وشركات التأمين العاملة فى مصر ودعوتها للمساهمة فى زيادة رأس مال الشركة عند طرحها للإكتتاب .
- تقييم صافى أصول الشركة لتحديد علاوة الإصدار التى تكفل السعر العادل للسهم للمحافظة على أموال قدامى المساهمين دون مغالاة .
- الإتصال بالجهات المختصة بسوق المال لإعداد نشرة الإكتتاب والتى تم إعدادها بالإشتراك مع الأجهزة المختصة فى بنك مصر .
- قيام بنك مصر بدور الـ Underwriter والترويج لعملية الإكتتاب وقيامه بحملة إعلانية مكثفة فى كافة وسائل الإعلام .

وكانت النتيجة مبهرة بكل المعايير نتيجة هذه الإجراءات الفعالة والأسلوب العلمى المدروس المخطط لكل مرحلة، ولاقت التجربة نجاحًا فريدًا فى ذلك الوقت كأول تجربة خصخصة من نوعها ، فقد كانت الأسهم المطروحة للإكتتاب حوالى ٥٢٢ر٥ مليون سهم ، وتم الإكتتاب فى حوالى ٦٥٨ر٦ مليون سهم قيمتها ٢٧٤ر٦٨ مليون جنيه مصرى ، بزيادة مقدارها حوالى ١١ مليون جنيه عن الأسهم المطروحة للإكتتاب ، وبلغت نسبة المكتتب فيه إلى المطروح من الأسهم نحو ٦ر١٢٠٪ ، ومن هنا فقد كان بنك مصر صاحب أول تجربة خصخصة ، وتوالت بعد ذلك التجارب الناجحة فى عمليات ترويج الإكتتاب والمساهمة فى برنامج الخصخصة .

وتوالت تجارب الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية الناجحة التى قام بها بنك مصر خلال عام ١٩٩٤ ، وكان منها توسيع قاعدة الملكية لبنك مصر الدولى ، حيث تم طرح ١٠٠ ألف سهم نقدًا وبالتقسيط على موظفى البنك وتمت تغطية الإكتتاب بالكامل ، ثم جاءت عملية طرح أسهم شركة العامرية للأسمنت ، والبويات والصناعات الكيماوية والتى تحمل بنك مصر العبء الكامل فى تغطية إكتتاب هذه الشركات ، وقد تم تغطية الإكتتاب بأكثر من عدد الأسهم المطروحة بنسب وصلت إلى أكثر من ٤٥٠٪ للعامرية للأسمنت ، و٩٠٠٪ للبويات والصناعات الكيماوية ، مما حدا إلى إستخدام أسلوب التخصيص ليحدث تكافؤ الفرص بين المستثمرين .

وكانت بحق تجارب ناجحة فى مجال توسيع قاعدة الملكية يحق لبنك مصر أن يفخر بها .. وقد قدم بنك مصر التمويل لقطاع عريض من المستثمرين حتى يتمكنوا من شراء الأسهم المطروحة فى تلك الشركات .. ويعتبر الإئتمان بضمان الأوراق المالية أحد السبل الرئيسية التى تساعد على تنشيط سوق رأس المال وكذلك تنمية النشاط الصناعى ، فهذا النوع من الإئتمان يخلق الطلب الفعال (المصحوب بقوى شرائية) على أسهم القطاع الصناعى المطروحة للبيع ، مما يساعد على إنشاء شركات جديدة وتنميتها وطرح أسهمها أيضًا فى سوق الأوراق المالية ، فالبنوك هنا تساعد على تحقيق منافع إقتصادية لأكثر من جهة (القطاع الصناعى - سوق رأس

توالت تجارب الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية الناجحة التى قام بها بنك مصر خلال عام ١٩٩٤ ، وكان منها توسيع قاعدة الملكية لبنك مصر الدولى

المال – المستثمرين) مما يكون له أثره على الاقتصاد الكلى .

نشاط البنك فى تمويل التجارة الخارجية :

ولم يالُ البنك جهداً فى مجال تمويل التجارة الخارجية فى إطار السياسات الاقتصادية وبما يتمشى مع النظم والقوانين التى حكمت هذا المجال ، ولا شك أن سياسات التحرر الاقتصادى التى إنطوت على إعمال قوى السوق فى تحديد الأسعار وبصفة خاصة أسعار صرف العملات الأجنبية قد أدت إلى الثبات النسبى لسعر الصرف وتوحيده ، مما كان له أثر مباشر على عمليات التجارة الخارجية سواء فى مجال الإستيراد أو التصدير .

إنطلاقًا من السياسة الاقتصادية للدولة التى يسهم بنك مصر بكل طاقاته فى تنفيذها بنجاح . فقد بذل البنك جهدًا كبيرًا فى تنمية موارده من السوق الحرة للنقد الأجنبى من خلال وحداته المنتشرة على مستوى الجمهورية

وإنطلاقًا من السياسة الاقتصادية للدولة التى يسهم بنك مصر بكل طاقاته فى تنفيذها بنجاح ، فقد بذل البنك جهداً كبيرًا فى تنمية موارده من السوق الحرة للنقد الأجنبى من خلال وحداته المنتشرة على مستوى الجمهورية ، بالرغم من السماح بإنشاء شركات الصرافة المنافسة للبنوك .

ويوضح جدول (٨) تطور حجم إعتمادات الإستيراد التى تم فتحها ، حيث تصاعدت عمليات الإستيراد إلى ما قيمته ٢٧٨٠ر٤ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩١/٦/٣٠ مقابل ما قيمته ١٩٦٧ر٣ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ ، ثم شهدت تراجعًا إلى ماقيمته ٢٦٥١ر٩ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٢/٦/٣٠ ، ويعزى هذا التراجع إلى :

– إرتفاع تعريفة الجمارك بوجه عام ، مما أدى إلى إرتفاع التكفلة وبالتالى عدم إقبال العملاء على الإستيراد .

– ارتفاع المخزون الراكد لبعض السلع المستوردة ، مما إنعكس على إنخفاض حجم اعتمادات الإستيراد المطلوب فتحها .

– الالتزام بالسقوف الإئتمانية المفروضة ، وهو ما إنعكس على حجم الإعتمادات الممنوحة لعملاء الإستيراد .

غير أن تصاعد حجم إعتمادات الإستيراد إلى ما قيمته ٥٢٢٠ر٥ مليون جنيه مصرى فى ٩٣/٩٢ ، ثم إلى ما قيمته ٢٩٧٦ر٢ مليون جنيه مصرى فى ٩٤/٩٣ ، يعكس قيام البنك بإتاحة إمكانياته وطاقاته لخدمة المستوردين تسهيلاً لعمليات الإستيراد .

جدول (٨) نشاط البنك فى مجال تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان \ عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
اعتمادات الاستيراد التي تم فتحها	١٩٦٧ر٣	٢٧٨٠ر٤	٢٦٥١ر٩	٥٢٢٠ر٥	٢٩٧٦ر٢
العمليات المنفذة فى نطاق السوق الحرة	٦١٢ر١	٧٠٩ر٧	٦٧٨ر٧	٩١٥ر٦	٥٤٣ر٦
اعتمادات التصدير المفتوحة خلال العام	٥٨٦ر٣	٨٩٩ر٤	٧٧١ر٧	٤٣٦ر٦	٧٤٦ر٧

إتاحة الفرص أمام المنتجات المصرية للوجود بالأسواق الخارجية

ومع تبنى الدولة لسياسة التوجه التصديرى وإتاحة الفرص أمام المنتجات المصرية للوجود بالأسواق الخارجية، بما ينعكس إيجابيًا على الميزان التجارى وإصلاح خلله ، أولت إدارة بنك مصر تنشيط عمليات التصدير عناية خاصة بإعتبارها هدف قومى ، وتوضح الأرقام تصاعدًا فى حجم إعتمادات التصدير المفتوحة لدى البنك من ما قيمته ٥٨٦ر٣مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٨٩ إلى ما قيمته ٨٩٩ر٤ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩١/٩٠ .

وبالرغم من تأثر بعض أسواق الصادرات الهامة بالظروف السياسية ، مثل الإتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا ، وكذلك قرار الحظر الدولى المفروض على العراق وليبيا إلا أن حجم إعتمادات التصدير بلغ ما قيمته ٧٧١ر٧ مليون جنيه مصرى ، ٤٣٦ر٦ مليون جنيه مصرى فى عامى ١٩٩٢/٩١ . ١٩٩٣/٩٢ على الترتيب ، بيد أنه إستمرارًا لجهود البنك فى مجال تنشيط التصدير بلغت اعتمادات التصدير ما قيمته ٧٤٦ .٧ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٩٤/٩٣ .

وفى مجال عمليات التبادل الدولى (الصفقات المتكافئة) ، تُظهر الأرقام فى جدول (٩) تصاعد حجم عمليات الإستيراد فى نطاق الصفقات المتكافئة من ما قيمته ٣٦ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ إلى نحو ما قيمته ٦٨ر٨ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٤/٦/٣٠ . وبالنسبة لعمليات التصدير فى نطاق الصفقات المتكافئة فعلى الرغم من إنخفاضها من ما قيمته ٣٢ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ إلى نحو ما قيمته ١٧ر٣ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩١/٦/٣٠ ، نتيجة لغياب بعض الدول التى كان لها نصيب كبير فى هذه العمليات ، بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات التى قابلها المستوردون والمصدرون نظرًا لظروف حرب الخليج ، مثل مشاكل النقل والتأمين، وكذلك المناطق التى أغلقت بسبب الحرب ، إلا أن حجم هذه العمليات عاد ليرتفع إلى نحو ما قيمته ٣٦ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٢/٦/٣٠ ، ثم تصاعد إلى ما قيمته ٤٣ر٤ مليون جنيه مصرى ، ٥ر٩٩ مليون جنيه مصرى فى ١٩٩٣/٦/٣٠ و ١٩٩٤/٦/٣٠على الترتيب .

جدول (٩) نشاط البنك فى مجال التبادل الدولى (الصفقات المتكافئة) خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٤

مليون جنيه

بيان / عام	٩٠/٦/٣٠	٩١/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠
الصفقات المتكافئة					
استيراد	٣٦	٢٠ر٤	٢٤ر٧	٤٦ر٢	٦٨ر٨
تصدير	٣٢	١٧ر٣	٣٦ر٠	٤٣ر٤	٩٩ر٥

١٩٢٠ - ١٩٩٥

بنك مصر

رؤية بنك مصر لإستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي

ورقة مقدمة لمؤتمر الحوار الوطني يونيو ١٩٩٤

رؤية بنك مصر لإستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى

مقدمة

بنك مصر صرح كبير فى الاقتصاد المصرى ، فقد بلغ حجم المركز المالى له فى ١٩٩٣/٦/٣٠ ، ٣٩٤١٢ مليون جنيه ، وبهذا الحجم يسهم البنك إسهامًا كبيرًا فى عملية الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين . ففى ذات التاريخ المشار إليه بلغت أرصدة الودائع والحسابات الجارية ٣١٥٤٥ مليون جنيه ، وبلغ إجمالى القروض والسلفيات والخصم ١٠٩٦٢ مليون جنيه ، وبلغ مجموع الاستثمارات المالية والمساهمات ١٢٤٠٧ مليون جنيه .

وإذ يستشعر بنك مصر المسئولية الملقاة على كاهله فى دعم الاقتصاد القومى ، تلك المسئولية التى تعتبر سمة مميزة لبنك مصر منذ إنشائه عام ١٩٢٠ ، يقدم هذه الورقة كتصور موجز لرؤيته حول بعض الموضوعات التى يتضمنها جدول أعمال اللجنة الاقتصادية للمؤتمر ، مع التركيز على المحاور الثلاثة الآتية :

١ – البيئة الدولية والإقليمية .

٢ – الدولة والسوق .

٣ –استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى .

المحور الأول : البيئة الدولية والإقليمية :

العالم البعيد والقريب يشكل البيئة التى يعمل فيها الاقتصاد القومى يتبادل معها التأثير والتأثر ، وقد تعرض العالم فى السنوات الأخيرة ، لتغيرات متسارعة بل ودرامية فى بعض المجالات ، لاشك أنها تؤثر على الاقتصاد القومى . وليس من اليسير حصر كل التغيرات التى حدثت منذ أوائل هذا العقد ، ومع ذلك فالدارسون يرون أن هذه التغيرات تتمثل فى الآتى :

١ – إنهيار الكتلة السوفيتية وانتهاء تقسيم العالم بين قطبين أساسيين متصارعين ، بما انطوى عليه ذلك من انتهاء الحرب الباردة ، وتخفيف التوتر الدولى.

٢ – تدعيم الاتجاه نحو التكتل الإقليمى فى العالم ، المتمثل فى الاتحاد الأوروبى ، والنافتا ، وتكتل جنوب شرق آسيا.

٣ – تسارع التقدم التكنولوچى ، بما ينطوى عليه من ثورة المعلومات والاتصالات ، وتناقص المدى الزمنى بين العلم والتكنولوچيا والإنتاج ، الأمر الذى جعل من العلم والمعرفة عاملاً مباشرًا من عوامل الإنتاج .

٤ – شيوع الاتجاه التحررى فى العالم ، مثل إعمال اقتصاد السوق ، والخصخصة ، وتحرير التجارة العالمية ، بحيث اكتسب هذا الاتجاه قبولاً عالميًا بالفعل لدرجة أن تبنته الصين الا شتراكية نفسها .

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الرصد للتغيرات العالمية قد لا يصادف اختلافًا بين القوى السياسية المشتركة فى الحوار الوطنى ، فهذه التغيرات حقيقة واقعة أمام الجميع ، وليس هناك من يمكنه نكران رؤيتها ، بيد أن الأهم هو تحديد مدى كون هذه البيئة مواتية أو غير مواتية للعمل الوطنى فى الداخل .

والحق أن هذه التغيرات تنطوى على اتجاهات متضاربة ، فقد لا تكون كلها خيرًا عميمًا كما أنها ليست شرًا أثيمًا. ومع ذلك ربما يكون بين أطراف الحوار إجماع على الآتى :

١ – مناخ السلام العالمى أكثر مواتاة للتطور الوطنى من مناخ التوتر والحرب ، ومن ثم يتعين علينا جميعًا أن نرحب بالاتجاهات السلامية فى العالم.

٢ – الاتجاه التكتلى ينطوى على عناصر إيجابية كما ينطوى على عناصر سلبية، ومع ذلك فلا يبدو أن هذا الاتجاه التكتلى فى العالم قد أثر سلبًا على الاقتصاد المصرى حتى الآن ، بل ربما قد استفادت مصر من ذلك خلال السوق الأوروبية أو الاتحاد الأوروبى ونادى باريس وغيرها ، وثمة تقدير من جانب التكتلات المختلفة لمكانة مصر التاريخية واحتياجات تنميتها ، وطبيعى أنه كلما كنا أكثر نجاحًا فى النمو والتنمية فى الداخل عظُم هذا التقدير .

٣ – انهيار الإتحاد السوفيتى وتفككه إلى عدد من الدول ، وارتفاع درجة المخاطر لهذه الدول ، ربما أثر سلبًا على الاقتصاد القومى بفعل العلاقات الاقتصادية المتبادلة التى كانت قائمة ، ومع ذلك فيتوقع أن تقصر فترة التحولات التى تمر بها تلك البلدان وتواصل تقدمها فى المجتمع الدولى . وفى هذه الظروف تبدو سرعة التكيف لمشروعات الأعمال الخاصة والعامة مع هذه التغيرات ذات أهمية كبيرة ، وثمة دلائل على نجاح عدد من مشروعات قطاع الأعمال فى هذا المجال .

٤ – فيما يتعلق بالاتجاه التحررى ، فقد استشعرت مصر منذ أوائل السبعينات وحتى قبل العبور العظيم الحاجة للتحرر ، واكتسب هذا الاتجاه دفعة بسياسة الانفتاح الاقتصادى والذى كان باكورتها القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، وانطوت هذه السياسة على انتعاش حقيقى للاقتصاد والمجتمع المصرى، ومع الزمن تأكدت أهمية المضى قدمًا فى هذا الاتجاه الذى صار الآن عالميًا .

٥ – فيما يتعلق بالثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وبروز دور العلم فإن مصر ليست مؤهلة للاستفادة بمنجزات هذه الثورة فحسب ، بل أيضًا قادرة على الإسهام فيها بما تملكه الآن من قدرات ومؤسسات علمية ، ومن المهم فى المرحلة القادمة البحث عن كيفية تحسين فعالية العلم والمؤسسات العلمية فى حركة النمو والتنمية فى المجتمع .

أما فيما يتعلق بالبيئة الإقليمية المتمثلة على وجه التحديد فى المجموعة العربية والشرق أوسطية وحوض البحر الأبيض المتوسط فمن الممكن الإشارة إلى بعض التغيرات الحادثة فيها :

١ – تعاظم القوة الاقتصادية لبعض الأقطار العربية من جهة وتمزق عربى من جهة أخرى .

٢ – تصاعد الاتجاه السلامى مع إسرائيل ، هذا الاتجاه الذى بات يحظى الآن بقبول عربى أكثر من أى وقت مضى .

٣ – زيادة فى ميل تركيا نحو التعاون مع الأقطار العربية الشرق أوسطية .

٤ – تزايد الميل فى دول حوض البحر الأبيض المتوسط لتدعيم التعاون المتعدد الجوانب لتواصل هذه البحيرة الكبيرة دورها التاريخى فى التقريب بين الشعوب المطلة عليها .

وقد لا نختلف جميعًا فى أن هذه التغيرات تعد كاتجاه عام تطورات إيجابية فيما عدا عنصر التمزق العربى . وينبغى التأكيد على أن الأقاليم الجزئية فى هذه البيئة الإقليمية هى بمثابة دوائر متداخلة ، فنحن ننتمى للعروبة كما نتواجد بمنطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا ، ولا يمثل ذلك قيدًا على حركتنا بل أن العكس هو الصحيح ، فتواجد مصر فى هذه الدوائر يتيح لها مساحة أكبر من الحركة وقدرة أعلى على المناورة وتأثيرًا أعظم فى الشئون الدولية بما يخدم عملنا الوطنى ، وعليه ينبغى الحركة فى كافة الاتجاهات .

المحور الثانى : دور الدولة فى إطار التحول إلى اقتصاديات السوق :

إن أداء الاقتصاد القومى محصلة لأمرين : هيكله من ناحية ، وإدارته من ناحية أخرى . وهذه الأخيرة مزيج مركب من آليات السوق ودور الدولة فى آن واحد ، ومن الأهمية بمكان الكشف عن مكانة كل منهما ودورهما إذ أن هذا الموضوع يعد من الموضوعات الساخنة فى الحوار الوطنى ، والتى يبدو كما لو كان من غير الممكن تحقيق رؤية موحدة حولها .

إن السوق هى الآلية الأساسية لأداء الاقتصاد ، ذلك فحوى اقتصاديات السوق التى قلنا إنها تحظى بقبول عالمى ، ومع ذلك فلكى توفر هذه الآلية إمكانية تحقيق أداء رشيد للاقتصاد يتعين أن يكون السوق كاملاً ، والسوق يشمل هنا أسواق السلع وأسواق الخدمات . ومع ذلك فكمال السوق يستلزم توفر شروط لا تتوفر فى الواقع العملى ، بل إن هذا الواقع – فى جميع البلدان – ملىء بكثير من المشوهات تختلف فى الدرجة أو الحدة بين بلد وآخر .

ومن هنا يتحدد دور الدولة الذى لا غنى عنه ، فهو دور مصحح للمشوهات المعوقة لكمال السوق ، وهو دور يُقَرِّب الواقع الفعلى من الوضع الذى يتطلبه السوق الكامل ، ومن هنا يحدث التناغم بين الدولة والسوق . ومن ثم لا ينبغى بأى حال أن ينطوى تدخل الدولة علىٰ مزيد من تشويه السوق ، بل العكس أن يُفسح هذا الدور المجال ، ويمهد البيئة المحلية للاقتصاد الوطنى لعمل السوق.

وعليه فليست القضية هى هل تتدخل الدولة وبأى مقدار ؟ بل بالدرجة الأولى .. كيف تتدخل ؟ هل تتدخل لإلغاء القوانين الاقتصادية أو بعض منها ، أم تتدخل للإعلاء من شأنها وتأمين إعمالها ؟!

وبديهى أن التسليم باقتصاديات السوق يستتبع دورًا للدولة يتمثل فى العمل على تقريب الواقع الفعلى من حالة السوق الكامل ما أمكن ذلك - فعلى سبيل المثال يجب أن تتدخل الدولة بالإحلال محل السوق عن طريق فرض قيود أو سقوف سعرية على السلع والخدمات ، فإذا كانت الدولة تستهدف مستويات سعرية معينة فيمكنها أن تحقق ذلك من خلال تأثيرها على منحنيات العرض والطلب وليس بالتأثير المباشر بالتدخل فى الأسعار . فالتأثير غير المباشر على العرض والطلب فيه احترام للسوق بينما التدخل السعرى فيه إهدار للسوق ، ويمكن للدولة تحسين البيئة المحلية لعمل آليات السوق من خلال الآتى :

١ - إتاحة أكبر قدر من المعلومات عن الاقتصاد القومى فالمعلومات الكاملة للمتعاملين فى السوق شرط من شروط كماله ، وتستطيع الدولة أن تقوم بدور هام فى هذا المجال . فلا سوق كفء بدون معلومات كافية .

٢ - سن التشريعات المضادة للتكتل والاحتكار والإغراق وتأمين تنفيذها .

٣ - المساهمة فى تنشيط سوق رأس المال ، سواء بتطوير التشريعات واللوائح المنظمة للعمل بها ، أو اتباع وسائل وأساليب أخرى تزيد من حجم التداول ، مثل إصدار السندات لآجال مختلفة سواء حكومية أو لقطاعات الأعمال العام ، وكذا إجراء عملية الخصخصة ، عن طريق توسيع قاعدة الملكية بطرح أسهم الشركات ، وليس بالبيع المباشر لأصول المشروعات .

٤ - العمل على استقرار القوانين والتشريعات الاقتصادية ، وأهمها التشريعات المتعلقة بالنشاط الإنتاجى مثل الضرائب والرسوم والدمغات وغيرها .

٥ - أن تتابع الدولة أى سلبيات قد تظهر على سطح التعاملات ، والعمل على تلافيها من خلال آليات السوق ، خاصة ما يتعلق بالاستثمارات والدخول وتوزيعها الإقليمى .

وإضافة إلى ذلك ستظل أنشطة عديدة فى يد الدولة مثل الأمن، والدفاع ، والقضاء ، والصحة ، والتعليم ، واستثمارات البنية الأساسية ، ومن هنا ستبقى الدولة - وأيًا كانت الاتجاهات السياسية السائدة - أكبر مشروع ، تتدفق إليه ومنه أكبر تيارات الدخل القومى بالقياس لأى مشروع آخر . ومن هنا يتعين الاهتمام باقتصاديات تشغيل الدولة أو ما يسمى بالاقتصاد العام .

وعلاوة على ذلك فالنظام الاقتصادى الكلى يحتاج بالضرورة إلى توجيه ، حيث

قد يسفر السوق عن أداء ضعيف للاقتصاد ممثلاً فى معدل نمو منخفض أو مستوى متدنى من الاستثمارات أو نسبة عالية من البطالة أو تضخم جامح ، ومن ثم يستدعى الأمر توجيه الدولة للحياة الاقتصادية بغية تحسين هذه المؤشرات من خلال السياسات المالية والنقدية وغيرها . وهكذا نجد أن السوق والدولة لا يتعارضان بل يتكاملان .

المحور الثالث : استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى :

بدأ الإصلاح الاقتصادى وبصورة فعالة فى أوائل التسعينات ، وكان التركيز على الجانب النقدى والمالى للاقتصاد القومى ، واستهدف فى المقام الأول تحقيق استقرار اقتصادى أدى إلى تخفيضات حادة فى عجز الموازنة العامة للدولة ، وعجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ، وإقامة سوق لأذون الخزانة ، وحررت أسعار الفائدة ، وتم توحيد وتحرير سعر الصرف ، وطبقت ضريبة المبيعات والضريبة الموحدة على الدخل ، كما أزيل عدد من عوائق الاستثمار الخاص ، وتحول القطاع العام إلى قطاع أعمال عام ، كما شرع فى تطبيق برنامج خصخصة عدد من الشركات والأصول العامة . وحققت هذه السياسة هدفها فى تقليل معدل التضخم (وهو مؤشر رئيسى من مؤشرات الإستقرار الاقتصادى) من ٢١٪ فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى ١١.٢٪ فى عام ١٩٩٢/١٩٩٣ وانخفض عجز الموازنة من ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ٤٪ فى العام المالى ١٩٩٢/١٩٩٣ ، كما انخفض العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات من ٣.٧ بليون دولار فى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى ٠.٤ بليون دولار فى عام ١٩٩٢/١٩٩٣ ، ونتيجة للتدفق الكبير من رؤوس الأموال القصيرة الأجل زادت احتياطيات الدولة من النقد الأجنبى إلى حوالى ١٧ بليون دولار (ما يغطى واردات سلعية لأربعة عشر شهرًا) ، وانخفض الدين الخارجى من ٤٣.٣ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ إلى ٣٠.٣ بليون دولار فى منتصف عام ١٩٩٣ ، وانخفضت بالتالى نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من ٤٦٪ إلى ١٦.٧٪ الأمر الذى خفف من الحمل الذى ينوء به الاقتصاد القومى .

بدأ الإصلاح الاقتصادى وبصورة فعالة فى أوائل التسعينات ، وكان التركيز على الجانب النقدى والمالى للاقتصاد القومى ، واستهدف فى المقام الأول تحقيق استقرار اقتصادى

وإذا كان طبيعيًا أن يتركز الجهد فى الطور الأول على الإصلاح النقدى والمالى ، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحًا فى أن يتركز مزيد من الجهد على الجانب الإنتاجى من الاقتصاد القومى . أن الجانبين ليسا منفصلين ، بل يؤثر كل منهما فى الآخر ، كما أن بعض العوامل التى تؤثر على أحدهما قد تؤثر أيضًا فى الجانب الآخر . فمثلاً التغيرات التى طرأت على سعر الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى أثرت تأثيرًا كبيرًا فى ظاهرة الدولرة وأخذ مركز الجنيه المصرى فى فرض نفسه فى التعاملات الأمر الذى يمثل ظرفًا مواتيًا لنجاح السياسة النقدية.

فمع نجاح كل من السياستين المالية والنقدية فى تحقيق الاستقرار ، وضبط الجانب النقدى إلا أننا نبدو فى حاجة إلى إبراز مؤشرات نجاح السياسة الاقتصادية الكلية ، والتى تتمثل فى الأهداف الأربعة التالية :

١ – الاستقرار الاقتصادى .

٢ – التنمية الاقتصادية .

٣ – التوظـــف .

٤ – توزيع الدخل القومى .

وإذا كانت السياسات الاقتصادية الكلية قد حققت هدفها فيما يتعلق بالإستقرار الاقتصادى فإن ما تحقق فيما يتعلق بالتنمية والتوظف يبدو أقل من المستهدف ، بل وكنا نتوقع مع تحقق الإستقرار الاقتصادى أن تتحقق انطلاقة أكبر فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتوظف ، ومن ثم نتصور أن يحقق الطور الثانى للإصلاح الاقتصادى الانطلاقة المنشودة .

وفى هذا نؤكد أن الإمكانات الخاصة بالاقتصاد المصرى ليست ضعيفة ، بل يحوز هذا الاقتصاد قدرات عالية على تحقيق النمو والتنمية ، فنسبة الادخار إلى الناتج القومى الإجمالى تقرب من ٢٠٪ ، وفى عام ١٩٨٩/١٩٩٠ وحده وصلت هذه المدخرات إلى ١٦.٣ بليون جنيه ، فى الوقت الذى لم تزد فيه صافى التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجى فى ذلك العام عن ٥.٤ بليون جنيه ، أى أن الجهد المحلى قادر على توفير ما يقرب من ثلثى الاحتياجات الاستثمارية ، وفى يونية ١٩٩٣ بلغت ودائع القطاع العائلى لدى البنوك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ٨٠ بليون جنيه ، وفيما يتعلق بالقدرة البشرية فلدى مصر وفرة فى القوى العاملة القادرة على العمل من مستويات التأهيل المختلفة ، بل هى تسهم بهذه القوى فى بناء أقطار قريبة وبعيدة ، والقدرات العلمية المصرية جيدة ولدى مصر العلماء والتكنولوجيون القادرون على المساهمة بعلمهم وتقنياتهم فى العملية الإنتاجية .

ولدى مصر المؤسسات المالية وفى المقام الأول منها النظام المصرفى الذى هو بالنسبة للاقتصاد القومى كالقلب بالنسبة للكائن الحى .

ولدى مصر فى الوقت الحاضر طبقة ممتازة من المنظمين فى قطاعى الأعمال الخاص والعام ، ومؤسسات علمية راسخة ومستقرة . وتتوفر لمصر عوامل الإنتاج بما فى ذلك الإدارة والموارد الطبيعية وإمكانيات زراعية ، وصناعية ، وسياحية ، وخدمية يمكن أن تؤمن نمواً وتنمية متواصلة ترقى إلى مستوى طموحات هذا الوطن العريق .

وثمة عدد من الاعتبارات أمام صانعى السياسة الاقتصادية الكلية سوف تؤخذ فى الاعتبار نشير إلى بعضها كالآتى :

١ – نثق فى أن الحكومة تولى مديونية شركات قطاع الأعمال العام للبنوك التجارية كل إهتمامها ، كما نثق فى قدرتها على إيجاد مخرج لها بما يضمن الوفاء بها من جهة ، ويوفر إمكانية لانطلاق الشركات فى زيادة الإنتاج من جهة أخرى ، وفى هذا الصدد نرى ضرورة عمل المقاصات بين شركات قطاع الأعمال العام فيما بينها وفيما بين الهيئات والمؤسسات الحكومية ، بحيث تكون هناك جهات مدينة بذاتها للبنوك تضمنها الشركات القابضة أو الدولة فى السداد .

٢ – نثق فى أن الحكومة أصبح لديها قدرة أعلى على المناورة فى المزج بين سياسات ضبط الطلب الكلى من جهة ، وتوسيع العرض الكلى من جهة أخرى ، دفعًا لانطلاقة استثمارية هائلة لمشروعات الأعمال الخاصة والعامة ، وتحسينًا

لمستوى التوظف أو تقليلاً لحجم البطالة ، وذلك عن طريق اتباع سياسات ضريبية وائتمانية مرنة .

٣ – من المفيد النظر فى ضرورة الاعتماد فى تحقيق النمو المستهدف ، على الزيادة فى الكفاية الإنتاجية لعوامل الإنتاج القائمة بنسبة أكبر من الاعتماد على زيادة حجوم هذه العوامل .

٤ – يتعين أن يكون هناك توازن فى نمو قطاعات النشاط المختلفة ، حتى لا تحدث اختلالات فى العملية الإنتاجية .

٥ – أن يؤخذ فى الاعتبار الإسراع بتنفيذ برنامج الخصخصة ، عن طريق طرح أسهم الشركات ، لتنشيط سوق رأس المال ، حتى يصبح واحدًا من الأسواق المالية المقتدرة فى الشرق الأوسط .

٦ – نتوقع أن يواصل القطاع الزراعى نموه ، بعد أن توفر له مناخ تحررى مناسب ، وأن تنتهى القيود الباقية فيما يتعلق بالقطن والقصب ، ويؤكد خبراء الزراعة أن استجابة قطاع الزراعة للمؤثرات السعرية فى ظل التحرر تأتى سريعة ، ودلت التجربة المصرية على فعالية السياسة التحررية ، ومن ثم نتوقع نموًا أكبر فى الناتج الزراعى فى السنوات القادمة .

٧ – ستتعرض الصناعة المصرية إلى منافسة عالمية مما يستوجب ضرورة وضع مواصفات قياسية للمنتج ، ووضع الأنظمة الكفيلة بمراقبة الجودة لضمان التواجد بالسوق العالمى وحماية المستهلك المحلى .

٨ – بالرغم مما يعانيه القطاع السياحى حاليًا من مصاعب إلا أنه قطاع لا ينضب معينه ، ونثق فى أنه يمكن أن يقدم إسهامًا متعاظمًا فى عملية النمو والتنمية الشاملة فى المجتمع ، بفعل ما له من آثار مضاعفية ، وقد توفرت البنية الأساسية الملائمة لانطلاقة هذا القطاع .

الصناعات الصغيرة قضية وطنية عامة لما تنطوى عليه من زيادة فى الاستثمارات وتقليل البطالة وزيادة الإنتاج ، بل أيضًا لما تنطوى عليه من نشر التصنيع فى كل أرجاء المجتمع

٩ – الصناعات الصغيرة قضية وطنية عامة ، لما تنطوى عليه من زيادة فى الاستثمارات ، وتقليل البطالة وزيادة الإنتاج ، بل أيضًا لما تنطوى عليه من نشر التصنيع فى كل أرجاء المجتمع ، ومع ذلك فربما لا يكون من الصواب المبالغة فى قدرة الصناعات الصغيرة على حل مشاكل قصور الاستثمارات والتوظف ، فالتركيز على تنمية الصناعات الصغيرة ليس بديلاً عن الاستثمارات الضخمة فى البنية الأساسية والصناعات الكبيرة والمتوسطة والزراعة والخدمات وغيرها ، فهذه الاستثمارات الضخمة تدعم أيضًا الصناعات الصغيرة من خلال ما تخلقه من صناعات مغذية لمختلف القطاعات.

إن بنك مصر إذ يقدم هذه المساهمة المتواضعة منه إلى مؤتمر الحوار الوطنى لعلى ثقة تامة من أن المتحاورين وهم قوى وطنية أصيلة يسهمون بحوارهم فى بلورة مهام العمل الوطنى وإنارة طريقه ، وتحقيق تلاحم وطنى تنتظم به مسيرة الوطن نحو غد أكثر إشراقًا وأعظم أملاً .

والله ولى التوفيق

إدارة بنك مصر أثناء افتتاح أحد فروعه بالعاشر من رمضان لخدمة المستثمرين ورجال الأعمال

بنك مصر كراعى للرياضة والرياضيين يعلن عن رعايته للدورة الافريقية الخامسة للألعاب الرياضية

رؤية بنك مصر لبعض الإجراءات

لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى

تلك كانت الخطوط العامة لرؤية بنك مصر لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى المرحلة القادمة. ونعرض فيما يلى لرؤية بنك مصر لبعض الإجراءات اللازمة لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى .

أولاً : تشجيع الإستثمار :

نوصى ببعض الإجراءات القانونية والضريبية والاقتصادية لإعطاء مزيد من المرونة لأجهزة الوساطة المالية فى مصر وخاصة وحدات الجهاز المصرفى ، ولتحسين البيئة أمام الاستثمار ومنها :

١ – التعجيل بإصدار قانون الشيك مع إفراد تشريعات لوسائل الدفع الجديدة مثل الفيزا والماستر كارد بخضوعها لأحكام الشيكات .

٢ – تخفيض رسوم المحاكم بالنسبة للدعاوى المرفوعة من البنوك على عملائها المتعثرين وضعًا لحد لمقولة أن « المدين أقوى من الدائن » .

٣ – زيادة عدد المحاكم التجارية ، واختيار خبراء المحاكم من المحاسبين القانونيين ورجال البنوك والاقتصاد ورجال الأعمال لسرعة البت فى الخلافات التجارية والمالية .

٤ – إعفاء المخصصات المحتجزة لمواجهة مخاطر الائتمان من الضرائب ، وسداد الضرائب عند انتفاء غرضها .

٥ – تخفيض رسوم التوثيق والتسجيل بالشهر العقارى لإثبات الملكية وحقوق الدائنين ، ودون إرهاق لموارد المدين .

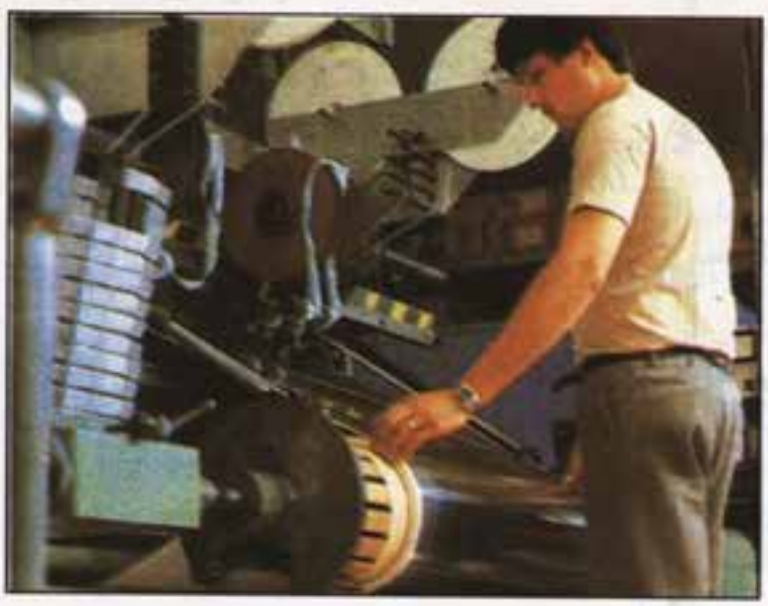

ولدى مصر فى الوقت الحاضر طبقة ممتازة من المنظمين فى قطاعى الأعمال الخاص والعام ، ومؤسسات علمية راسخة ومستقرة وتتوفر لمصر عوامل الإنتاج

٦ – دراسة إعفاء الشيكات من رسم الدمغة لنشر الوعى المصرفى والحد من تداول النقد المحلى .

٧ – تقديم حوافز ضريبية لتشجيع وتنشيط سوق رأس المال ، مثل إعادة النظر فى ضريبة الدمغة على عمليات شراء وبيع الأوراق المالية ، والدمغة النسبية السنوية على رأس مال شركات الأموال والضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تداول الأوراق المالية .

٨ – إعطاء حوافز ضريبية للصناعات الصغيرة والحرفية التى تهدف إلى توسيع فرص التوظف وخاصة فى المحافظات والجهات التى تفتقر إلى حجم استثمارات مناسب .

٩ – تنشيط سوق السندات بالتعجيل بإصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل ، بجانب أذون الخزانة، لتوفير وسائل متعددة لتمويل عجز الخزانة ، والعمل على استقرار أسعار الفائدة ، والتحكم فى الأموال المطروحة للتداول ومن ثم التحكم فى عناصر التضخم .

١٠– إتاحة الحرية لشركات قطاع الأعمال العام فى وضع لوائحها وهياكل مرتباتها .

١١– عمل المقاصات بين شركات القطاع العام والمصالح والهيئات الحكومية ، بحيث تكون البنوك دائنة للجهات المدينة فقط مع ضمان وزارة المالية لسداد هذه المديونيات طبقًا لجداول زمنية يتفق عليها وبأسعار الفائدة السائدة . ويمكن فى هذا الإطار ضمان الشركات القابضة لمديونيات شركاتها التابعة وسداد التزامات البنوك من حصيلة الخصخصة أولاً ، ثم تعديل هياكل تمويل بعض شركاتها بما يتبقى من موارد .

١٢– تبسيط إجراءات صرف التعويضات من شركات التأمين عن الأصول المؤمن عليها ، والوفاء بالالتزامات فور وقوع الحادث ، وإدخال أنواع جديدة من التأمين كالتأمين على أدوات الائتمان .

ثانيًا : تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة :

١ – معالجة مشكلة البطالة المقنعة فى وحدات الجهاز الإدارى وقطاع الأعمال العام التى تؤدى إلى انخفاض إنتاجية العمل بشكل واضح .

٢ – ضرورة ربط الأجر بالإنتاجية التى يلزم أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية الدولية للمنتج .

٣ – دراسة وتنمية وسائل تعاون الجامعات ومراكز البحث العلمى والمعاهد مع الوحدات الإنتاجية كما هو الحال فى الدول المتقدمة بحيث يحدث اندماج بين التعليم والتكنولوجيا والإنتاج .

٤ – توجيه جانب من الإنفاق العام للحكومة نحو تطوير مراكز إعادة التدريب

والتأهيل لتحقيق مرونة فى سوق العمل وتهيئة القوى البشرية للتكيف مع متطلبات وفرص العمل وتطور برامج التدريب .

ثالثًا : دور الدولة فى المرحلة القادمة :

أ – الاستثمار المباشر :

سيقتصر دور الدولة فى مجال الاستثمار المباشر على مشروعات البنية الأساسية ، والصناعات الاستراتيجية والحربية التى يحجم القطاع الخاص عادة عن الإستثمار فيها ، وعلى أن يتم تمويل الاستثمار الحكومى من موارد حقيقية لا تؤدى إلى التضخم .

ب – تعميق البعد الاجتماعى وحماية محدودى الدخل :

١ – وضع التشريعات لتحقيق الضمان الاجتماعى .

٢ – وضع التشريعات التى تحدد الحد الأدنى للأجور بما يتفق مع مستويات الأسعار .

٣ – إنشاء مراكز للتدريب التحويلى حتى يمكن توجيه فائض العمل الناتج من عمليات الخصخصة .

٤ – تعميق دور الصندوق الاجتماعى للتنمية .

ج – حماية المستهلك :

– منع الاحتكار الذى يسبب أضرارًا للمستهلكين ويقلص من فرص الاختيار أمامهم .

– وضع المواصفات القياسية لجميع السلع والخدمات سواء المنتجة محليًا أو المستوردة بما يضمن عدم خداع المستهلكين وحماية لمصالحهم .

– وضع التشريعات اللازمة لحماية المستهلكين .

– تطوير الأجهزة المتخصصة فى متابعة موضوعات حماية المستهلكين ، وعلى الأخص التأكد من مطابقة الإعلانات لحقيقة السلع والخدمات المعلن عنها .

د – حماية الإنتاج المحلى :

– وضع التشريعات المضادة للإغراق .

– إقامة وتطوير الأجهزة المتخصصة فى متابعة طرق وأساليب الإغراق التى تتبعها الدول الأخرى .

– وضع المواصفات القياسية للسلع والخدمات بما يحمى الإنتاج المحلى .

– استخدام السياسات النقدية والمالية كأدوات غير مباشرة لحماية الإنتاج المحلى ، مثل توفير الائتمان وتخفيض تكلفته ، هذا بالإضافة إلى الحوافز الضريبية للإنتاج المحلى المراد حمايته .

القدرات العلمية المصرية جيدة ولدى مصر العلماء والتكنولوجيون القادرون على المساهمة بعلمهم وتقنياتهم فى العملية الإنتاجية

9
BANQUE
MISR

١٩٢٠ - ١٩٩٥

بنك مصر

التطور التقني ودعم قاعدة المعاملات مع الخارج

يشمل

- فترة ما قبل تطبيق نظم الحاسب الآلي بالبنك .
- إنجازات الحاسب الآلي بالبنك ١٩٨٠ - ١٩٩٥ .

بنك مصر
BANQUE MISR

التطور التقنى ودعم قاعدة المعاملات مع الخارج

مقدمة

بدأ بنك مصر أعماله المصرفية فى ٧ مايو ١٩٢٠ وكان البنك المصرى الوحيد فى السوق العالمية المصرفية ، واستطاع البنك على مدى أكثر من خمسة وسبعين عامًا أن يثبت جدارته كرائد للبنوك العالمية فى مصر على مختلف جنسياتها ، وتنوع أنشطتها .

ولقد استطاع البنك على مدى هذه الفترة أن يبنى صرحًا كاملاً من التقاليد المصرفية ، وأن يدعم نظم تشغيل حساباته يدويًا بما يكفل سلامة مراكزه المالية ، وبما يضمن تقديم الخدمة المصرفية لعملائه فى سهولة ويسر .

وعلى مختلف فترات نمو البنك كانت هذه النظم تخضع للتعديلات المستمرة لتتلاءم مع طبيعة نشاط البنك وحجمه ، ومع تطور العادات المصرفية ، للعملاء والتى كان للبنك فضلاً كبيرًا فى تنميتها وتطويرها .

ومع الملاحظة المستمرة لنمو البنك تم فى عام ١٩٥٤ إتخاذ أول قرار بإدخال الآلات الميكانيكية التقليدية فى حسابات البنك للمساعدة فى ضبطها آليًا وإخراجها بالصورة اللائقة بمكانة البنك والمطابقة لاحتياجات عملائه .

ومنذ عام ١٩٥٥ وحتى الربع الأخير من عام ١٩٧٥ كان البنك يواجه توسعاته الرأسية والأفقية بمزيد من الآلات التقليدية فى محاولة لتعميم النظام الآلى فى مختلف وحدات البنك من ناحية وللمحافظة على نمط ومستوى خدماته المصرفية من ناحية أخرى ، وفى ظل هذه السياسة قفز عدد الآلات الميكانيكية المستخدمة من ٢٥ آلة عام ١٩٥٥ إلى ما يقرب من ٢٠٠ آلة فى عام ١٩٧٨ .

وفى الوقت الذى كان البنك يتوسع أفقيًا بإضافة أعداد جديدة من وحداته المصرفية فى مختلف أنحاء مصر ، ويتوسع رأسيًا بإضافة خدمات جديدة فضلاً عن زيادة عدد عملائه فى الوحدات القائمة ، فإن المواجهة الآلية كانت

تتجه إ تجاهًا واحدًا دائمًا وهو الاتجاه لزيادة عدد الآلات دون أن تتجه لزيادة كفاءة الآلات المستخدمة أو الاستفادة من التطور التكنولوچى الهائل الذى بدأت معالمه وآثاره تظهر على البنوك الأمريكية والأوربية أواخر الخمسينات وأوائل الستينات .

ونتيجة لزيادة عدد عملاء البنك وعدد فروعه وتنوع الخدمات المصرفية التى أصبح البنك يقدمها ، ونتيجة لقصور الميكنة التى يستخدمها البنك فى مواجهة هذا التوسع فقد نشأت أربع مشاكل رئيسية هى :

أ – أن عملاء البنك محددين بالشبابيك المخصصة لخدمتهم ، ومن ثم فإن على هؤلاء العملاء الانتظار حتى تفرغ موظف الشباك من خدمة العملاء الذين سبقوهم إلى البنك ، وهذا الوضع يطيل فترة انتظار العميل داخل البنك والذى قد يدعو إلى تذمره إذا طالت هذه الفترة عن الحد المعقول .

ب – ونتيجة لما سبق أصبحت طوابير الانتظار فى البنك ظاهرة عامة ولا سيما فى أوقات الذروة ، وهذه الظاهرة تخلق مزيدًا من التوتر لدى كل من العميل والموظف ، ومن غير المستطاع التغلب عليها إلا إذا أمكن تقليل الوقت اللازم لخدمة العميل أو زيادة محطات الخدمة ، وهذا أمر يصعب تحقيقه نظرًا لأن الأماكن المخصصة لتقديم الخدمة محدودة كما سبق ورأينا ، كما أن الموارد البشرية المتاحة لتقديم الخدمة محدودة أيضًا .

ج – ضرورة توفير مساحات كبيرة للموظفين اللازمين لتطبيق نظام التسجيل على الآلات التقليدية ، وهذه المساحات تعتبر عالية التكلفة مقيسة بعدد العملاء الذين يتمتعون بالخدمة المصرفية ، فضلاً عن أن هذه المساحات غير قابلة للتوسع ، ومن ناحية أخرى كان لابد من توفير مساحات أخرى كافية لانتظار العملاء أثناء تقديم الخدمة لهم . ولا شك أن قيمة تكلفة حيازة الأماكن خلال السنوات الماضية قد ارتفعت إلى حد قد يجعل التخطيط لإنشاء وحدات مصرفية جديدة ومريحة أمرًا تحوطه الكثير من الصعاب ولا سيما وأن عدم توفر الإمكانيات الآلية الحديثة يفرض على البنك نموذجًا خاصًا من الوحدات المصرفية ذات المساحات الكبيرة .

د – أصبح من الصعوبة بمكان ضبط حسابات البنك يوميًا ، وتوفير نظام للمعلومات Management Information System يخدم قرارات الإدارة العليا للبنك ، كما أصبح ضبط وتسوية حسابات الفروع والمراسلين أمرًا شاقًا للغاية .

وعقب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى قفز عدد البنوك الأجنبية والمشتركة إلى ما يقرب من ٤٥ بنكًا وفرعًا فى نهاية عام ١٩٧٨ ، ولقد جاءت هذه البنوك بأنظمة خدمة حديثة ، بل إن بعضها قام فعلاً بتطبيق نظام الحسابات الإلكترونية وفى البنوك التى لا تستخدم حاسبات إلكترونية فإنها

تستخدم نظم يدوية ونظم ميكانيكية أكثر تحررًا وتطورًا من نظم البنوك المحلية ومنها بنك مصر .

ولقد أدى دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرية إلى اشتعال المنافسة بين البنوك العاملة فى مصر ، كما أن البنوك الأجنبية والمشتركة قد استنفذت الكثير من الطاقات البشرية ذات الكفاءة العالية فى البنوك المصرية ، الأمر الذى يزيد من حاجة البنك إلى استخدام آلات متطورة لتعويض النقص النوعى فى العمالة .

وللعوامل السابقة فقد قرر مجلس إدارة بنك مصر فى ١٩٧٥/٦/٢١ تكوين لجنة على مستوى عال لدراسة وتخطيط نظام آلى متطور يخدم نشاط البنك ، وبدأت اللجنة عملها فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع النظام الآلى الجديد .

تم دعوة أربعة من بيوت الخبرة العالمية لإجراء دراسات جدوى Fea-sibility studies لإدخال الحاسبات الآلية فى بنك مصر ووردت العروض فى نهاية ١٩٧٦ ، إنتهى تقييم العروض السابقة بدعوة شركتين من هذه الشركات لإجراء دراسات مفصلة بالنسبة لإمكانية إدخال الحاسبات الآلية وقُدمت كل التسهيلات اللازمة للشركتين .

فى نهاية أكتوبر ١٩٧٦ قدمت الشركتان الدراسات المطلوبة ، وأُعيد تقييم الشركتين بالنسبة لدراسات الجدوى المقدمة ، وانتهى عمل اللجنة باختيار أحد بيوت الخبرة لمساعدة البنك فى إدخال نظام الحاسب الآلى فى البنك ، وقد اعتمد مجلس إدارة البنك القرار من حيث المبدأ فى شهر سبتمبر ١٩٧٧ مع تكليف اللجنة بإعداد دراسات تفصيلية .

اعتمد مجلس إدارة البنك فى ١٩٧٧/١٠/١٨ قرار اللجنة بصفة نهائية ، كما اعتمد الخطوات التفصيلية وفوضت اللجنة العليا للآلات إلى جانب إدارة الشئون القانونية فى البنك بالتعاقد مع بيت الخبرة .

تم التوقيع على عقد بيت الخبرة فى ١٩٧٧/١٢/١٥ وبدأ العمل فى المشروع اعتبارًا من أول يناير ١٩٧٨ .

وفى مواجهة مشكلة إدخال الحاسب الآلى بالبنك كان هناك إختياران :

الاختيار الأول : ويتمثل فى حيازة حاسب كبير متعدد الأغراض Multi-Purpose Mainframe يتولى عمليات التشغيل بنظامى الحزمة والوقت الحقيقى ويطلق على هذا البديل أسلوب المركزية Centralised Approach .

الاختيار الثانى : ويتمثل فى حيازة عدة حواسب صغيرة أقل فى الكفاءة والسرعة لدى بعض وحدات البنك لمواجهة عمليات التشغيل الخاصة بهذه الوحدات ، ويطلق على هذا البديل أسلوب اللامركزية Decentralised Ap-proach .

إن المواجهة الآلية كانت تتجه إتجاهًا واحدًا دائمًا وهو الاتجاه لزيادة عدد الآلات دون أن تتجه لزيادة كفاءة الآلات المستخدمة أو الاستفادة من التطور التكنولوجى

وجدير بالذكر أن لكلا الاختيارين مزايا وعيوب من الجوانب التقنية والتطبيقية لا يتسع المجال لمناقشتهاونكتفى هنا بأنه تقرر تطبيق كلا النظامين على مرحلتين .

المرحلة الأولى : الأسلوب المركزى لميكنة فروع القاهرة الكبرى والاسكندرية .

المرحلة الثانية : الأسلوب اللامركزى لميكنة فروع باقى محافظات الجمهورية.

ونوجز فيما يلى أهم الاسباب التى دعت البنك لانتهاج هذه السياسة .

١ – ندرة الخبرات المصرية فى هذا المجال فى تلك الفترة والتى لا تسمح معها بتوزيع القوى البشرية المتخصصة على الفروع وبالتالى حتمية مركزية هذه الخبرات .

٢ – حداثة العهد بالنظم المصرفية الممكنة وبالتالى فإن النظام المركزى يساعد على وضع الضوابط والمعايير والتعديلات ومتابعتها .

٣ – إنشاء ادارة مركزية متخصصة يكون من مهامها خلق كوادر جديدة مدربة .

٤ – التفاوت فى مستوى شبكات التليفونات وخطوط نقل المعلومات لدى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية فى القاهرة الكبرى والاسكندرية عن باقى محافظات الجمهورية فى تلك الفترة .

وقد كانت أهم النتائج المتوقعة من إنشاء جهاز الحاسب الآلى فى بنك مصر هى تحقيق ما يلى :

فى مجال الخدمة المصرفية :

١ – تسهيل التعامل إلى أقصى درجة خصوصًا فى عمليات الصرف والإيداع وأداء الخدمة للعميل خلال ثلاث دقائق على الأكثر .

٢ – ربط فروع البنك بالحاسب الآلى من خلال إنشاء شبكة معلومات خاصة بالبنك

٣ – فتح أبواب جميع الفروع أمام عملاء أى فرع من فروع البنك .

٤ – استخدام آلات الصرف الذاتى لمد الخدمة المصرفية خارج مواعيد العمل الرسمية ليلاً أو نهارًا وفى الإجازات والعطلات .

٥ – تقديم خدمات جديدة للمواطنين مثل دفع التزاماتهم الدورية نيابة عنهم .

فى مجال التنمية البشرية :

١ – خلق كوادر فنية على درجة عالية من الكفاءة للعمل بجهاز الحاسب الآلى .

٢ - إنشاء جهاز متخصص قادر على تقديم الدعم الفنى اللازم لادارات البنك وفروعه .

إنجازات الحاسب الآلى بالبنك ١٩٨٠ - ١٩٩٥

كان ولا يزال مشروع الحاسب الآلى يعد أحد المشاريع العملاقة لبنك مصر ليس فقط لما ساهم به من نقلة حضارية لمواكبة التطور فى القطاع المصرفى العالمى ، ولكن أيضا لأنه أعاد لبنك مصر دوره الطبيعى فى اقتحام المجالات الحديثة والتمتع بالسبق الريادى والذى كان سمة من سمات البنك منذ نشأته .

ويكفى أن نقول أننا بدأنا من حيث انتهى الآخرون فى هذه الدول المتقدمة .

وقد بدأنا بتطبيق نظام العملة الأجنبية فى ١٩٨٠/١١/٢٩ بفرع مصطفى كامل ، وبلغ عدد الحسابات حوالى ٥٠٠٠ حسابًا .

وتلا ذلك تطبيق نظام الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية فى ١٩٨١/١/١ بفرع القاهرة وبلغ عدد الحسابات حوالى ٥٠٠٠٠ حسابًا .

وفى ١٩٨٢/٦/٣٠ بلغ عدد الفروع المطبقة للنظامين ٦ فروع وإجمالى عدد الحسابات ١٦١٤٢١ حسابًا .

وفى ١٩٨٣/٦/٣٠ بلغ عدد الفروع المطبقة للنظامين ١٤ فرعًا وإجمالى عدد الحسابات ٢٠٨١٨٩ حسابًا .

وطبق نظام التوفير بنوعيه العادى والجوائز بالجنيه المصرى والدولار الأمريكى والجنيه الإسترلينى وكذلك نظام شهادات الإدخار الدولارية .

وبلغ عدد الفروع المطبقة لنظم الحاسب فى ١٩٨٤/٦/٣٠ - ٢٥ فرعًا وإجمالى عدد الحسابات ٣٦٦١٩٤ حسابًا .

وفى ١٩٨٥/٦/٣٠ بلغ عدد الفروع ٣٦ فرعًا وإجمالى عدد الحسابات ٤٧٥٧٠٤ حسابًا أى ما يقرب من نصف مليون حساب .

وفى ١٩٨٥/١٢/٣١ بلغ عدد الفروع ٣٨ فرعًا وإجمالى عدد الحسابات ٦٢٥٤٤٦ حسابًا . وكذلك استحداث أنظمة مصرفية جديدة .

وفى ١٩٩٥/١/١ بلغ عدد الفروع المطبقة لنظم الحاسب بالقاهرة والإسكندرية ٧٣ فرعًا بالإضافة إلى ٦ فروع إسلامية وإجمالى عدد الحسابات ما يزيد عن ٢ر٢٥٠ر٠٠٠ حسابًا فى الأنشطة المصرفية المختلفة ، علاوة على ما يقرب من ١٠ مليون شهادة ادخار وتذكرة توفير جوائز ، بالإضافة إلى خدمة الأوراق التجارية وبعض الأنشطة والخدمات التى سيرد ذكرها فيما بعد.

وفى نهاية الثمانينات تطورت الأجهزة الصغيرة تطورًا كبيرًا ساعد فى استخدامها فى الوحدات المنتشرة فى الدلتا والوجه القبلى ، فتم تطوير نظام

جديد لخدمة فروع الأقاليم حيث تم تطوير نظام جديد لهذه الفروع وتم مد الخدمة لهذه الفروع ويخدم ٣٩ فرعًا وما يقرب من ٧٠٠ ألف حساب ، ٧٥٠ ألف شهادة ادخار .

أى أن هناك حوالى ٣ مليون حساب وأكثر من ١٠ مليون شهادة ادخار وتذكرة توفير جوائز ، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى على الحاسبات .

ويأخذ نظام الميكنة ببنك مصر أحد الشكلين الآتيين :

١ – نظام الميكنة على الحاسب الرئيسى :

نظام الميكنة على الحاسب الرئيسى (المركزى) Main Frame وهو مطبق بفروع القاهرة الكبرى والإسكندرية ، وأغلب هذه الفروع تعمل بنظام الاتصال المباشر On Line والتى يربطها بالحاسب الرئيسى شبكة المعلومات الخاصة بالبنك ، وتحتل الأنظمة المصرفية المقام الأول فى أولويات العمل بالحاسب الآلى لسرعة خدمة العميل .

كما يخدم الحاسب الرئيسى أيضًا بعض الإدارات المركزية الهامة علاوة على أنظمة كثيرة خدمية .

ولقد كان لتطبيق هذه الأنظمة الأثر المباشر على جميع القطاعات التى استفادت من عمليات الميكنة وأدت إلى تسهيل التعاملات إلى أقصى درجة ممكنة ، ونلمح بعض هذه الآثار فيما يلى :

١٠١ – عمليات الصرف والإيداع لا تستغرق الخدمة أكثر من ثلاث دقائق ، ويبلغ زمن الاستجابة فى نظام الوقت الحقيقى ما بين ٣ إلى ٥ ثوان .

٢٠١ – إلغاء الدفاتر على كافة مستوياتها سواء دفاتر كشف أو دفاتر كنترول فيما عدا الدفاتر القانونية وهى دفتر اليومية العامة ودفتر الجرد .

٣٠١ – احتساب الفوائد الدائنة والمدينة والعمولات والمصروفات وقيدها تلقائيًا على حساب أو لحساب العملاء فى مواعيدها دون تأخير .

ويكفى أن نبين مدى الجهد الذى كان يبذل فى وحساب الفوائد ومراجعتها ثم قيدها يدويًا ، كل هذه العمليات اليدوية الشاقة لم يعد لها مكان فى وجود أنظمة الحاسب الآلى .

٤٠١ – إصدار الحوافظ والإشعارات للعمليات المصرفية تلقائيًا دون تدخل بشرى .

٥٠١ – إصدار كشوف حسابات العملاء فى مواعيدها الدورية أو حسب طلب العملاء تلقائيًا ويجرى طباعة هذه الكشوف على أحدث الطابعات وهى طابعات الليزر حاليًا .

٦٠١ – إتاحة الفرصة للعملاء للتعامل فى حساباتهم من أى فرع من فروع البنك عن طريق ربط هذه الفروع بالحاسب الرئيسى بخطوط نقل المعلومات .

٧٠١ – تكامل الترحيل التلقائى بين الأنظمة بحيث يمكن صرف قيمة كوبونات الشهادات مثلاً من خلال الحسابات الجارية أو التوفير بقيدها لهذه الحسابات تلقائيًا .

٨٠١ – استخراج الميزانيات يوميًا وشهريًا وفى مواعيدها الدورية فى نفس اليوم دون ما حاجة إلى التدخل البشرى لضبط هذه الميزانيات ، وما كان يستتبع ذلك من جهود مضنية فى سبيل إتمام عملية الضبط هذه .

٩٠١ – إظهار مراكز الحسابات المدينة يوميًا لتساعد الإدارة على اتخاذ القرار .

١٠٠١– مد الإدارة بالتقارير الرقابية لضمان الوقوف على حسن سير العمل منعًا للتجاوزات .

١١٠١– مد الإدارة بالبيانات الإحصائية التى تساعد على إعداد الخطط ، ورسم السياسات ، وإتخاذ القرار .

١٢٠١– تم الاستفادة من نظام الميكروفيلم فى حفظ الميزانيات ، واسترجاع البيانات ، وجارى استخدام أنظمة أكثر تطورًا وتعميمها فى مجال الحفظ والإسترجاع .

استتبع إدخال الأنظمة المصرفية على الحاسب تغيير فى نظم العمل بالفروع ، ومن أهمها استحداث نظام التلر ، حيث يقدم التلر الخدمة كاملة للعميل دون الحاجة إلى حصوله على نحاسة يكتب رقمها على المستند الذى يسلم للخزينة مدون عليه رقم النحاسة وينادى الصراف المختص على رقم النحاسة ، وبعد التأكد من شخصيته يستوفى الإجراءات اللازمة لتسليم العميل المبلغ مقابل استرداد النحاسة ، ولاشك أن النظام القديم يحتوى على نقط رقابة متعددة ، واستخدام الآلات الحديثة فى ظل نظام التلر قد تم الاستفادة منه بإحداث نقط رقابة تلقائية ، فمثلاً بعد صرف المبلغ للعميل أو الحصول منه على الإيداع وتسجيله العملية على دفتر التوفير آليًا ، يتم تسجيل الحركة آليًا على المستند ويمنع هذا الإجراء من محاولة عمل أى تعديل للمبلغ على المستند بعد انصراف العميل بدفتره.

كما يقوم البنك من خلال شبكة معلوماته بخدمة عملاء مركز صناديق الاستثمار الخاص بالبنك وتنفيذ أوامر إدارة هذه الصناديق وتوجد أنظمة أعدت بمعرفة العاملين بالحاسب الآلى لعمليات الإكتتاب والتخصيص ، سواء للبنك أو مركز صناديق الاستثمار من نظام الأوراق المالية وتطبيقه شاملاً كافة الوظائف المنوة عنها .

٢ – نظام الميكنة بفروع الأقاليم : Branch Automation

استمرارًا لسياسة البنك وقرار ميكنة فروع الأقاليم بتحويلها إلى نظام آلى بدلاً من النظام اليدوى ، فقد جاء القرار مواكبًا ظهور حاسبات آلية متوسطة متطورة تعمل بكفاءة عالية ويجرى تشغيلها داخل الفروع ، أو بنظام الاتصال المباشر داخل المحافظة الواحدة ، وهذه الأجهزة تعمل بنظام التشغيل النمطى ، وبانتهاء عمل اليوم يتم إجراء تشغيله نهاية اليوم وطباعة التقارير الخاصة بها.

وقد بدأ استخدام هذا النظام فى أول يناير ١٩٨٩ بفرع طنطا، وبلغ عدد الفروع المطبقة حتى ١٩٩٤/١٢/٣١ – ٣٩ فرعًا وجارى حاليًا التطبيق فى عشرة فروع أخرى .

وهذا النظام يحقق معظم المزايا السابق ذكرها عن الحاسب المركزى ، ولكونه نظام اتصال مباشر فهو يتمتع بسهولة كبيرة فى التشغيل ونظام محكم للأمن والسرية سواء من ناحية الحاسب أو المشغلين ، ويوفر هذا النظام السرعة والدقة فى تنفيذ العمليات والضبط اليومى وإصدار الإشعارات وتنفيذ القيود واحتساب العائد ، وإصدار كشوف الحسابات واحتساب المخصصات وعمل الميزانيات .

ومن المنتظر الانتهاء من ميكنة باقى فروع البنك بالأقاليم ، وكذلك الفروع الإسلامية المنتشرة بالمحافظات بنهاية عام ١٩٩٦ إن شاء الله .

٣ – بعض الأنظمة المصرفية والخدمية الأخرى :

يجرى دائمًا تطوير واستحداث أنظمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك ووفقًا للمتغيرات على الساحة المحلية والدولية ، ومن هذه الأنظمة :

١٠٣ – نظام الصرف الأجنبى :

ومن خلال نظام الصرف الأجنبى يتم بالحاسب كل الوظائف بالسُرعة ، والدقة اللازمة من استبدال العملات الأجنبية نقدًا أو بشيكات سياحية ، أو استبدال العملات بالعملة المحلية ، وصرف الشيكات السياحية بالعملات الأجنبية سواء من الإدارات المختلفة بالفروع أو من المكاتب السياحية بالمطارات والمناطق السياحية والفنادق الكبرى ، وكذلك طبع الإشعارات تلقائيًا .

وتمشيًا مع سياسة تحرير سعر الصرف يتم تسجيل أسعار العملات الأجنبية من خلال نظام الاتصال المباشر ، حيث يتيح لكل الفروع الوقوف على أسعار العملات فى أى لحظة من خلال ربط فروع البنك بشبكة المعلومات ، وبالتالى عند حدوث أى تغير فى سعر العملات فى أى لحظة يمكن لفروع البنك معرفة الأسعار الجديدة والتعامل بها فى حينه .

٢٠٣ – نظام الحوالات السريعة : SPEEd CASH

هو شكل من أشكال تحويل الأموال إلكترونيًا Electronic Fund Transfer من خلال شبكات نقل المعلومات .

فقد قام البنك بالاتفاق مع مجموعة من البنوك والصيارفة فى الدول العربية التى بها مجموعات كبيرة من المصريين العاملين بالخارج والراغبين فى تحويل الأموال لحساباتهم أو لذويهم فى جمهورية مصر العربية .

تقوم هذه البنوك بتلقى طلبات راغبى التحويل وتنفيذها أولاً بأول وإرسالها لمركز الحوالات بالبنك عبر خطوط الاتصال ، حيث يقوم النظام بالقيد التلقائى فى حسابات العملاء المحول إليهم أو المستفيدين فى نفس يوم التحويل وإصدار الإشعارات اللازمة .

أما المستفيدين الآخرين فيقوم النظام بإصدار أوامر الدفع وبعد توقيعها ومراجعتها يتم تسليمها للمستفيدين بمحال إقامتهم فى خلال ٢٤ ساعة بمدينة القاهرة والجيزة وفى خلال ٤٨ ساعة بالمدن الأخرى .

ويمكن لهذا النظام أن يخدم كافة المراسلين ، كما يمكن من خلاله إرسال أى بيانات للمراسلين ، وهذا النظام أدى إلى اختصار الوقت اللازم لخدمة الحوالات وخفض تكلفة أداء هذه الخدمة وزيادة الإيرادات الناجمة عن تقديمها.

٣٠٣ – نظام معلومات العميل : Customer Information System Cis

مسايرة للتطور التكنولوچى ومحافظة من بنك مصر على أن يكون دائمًا رائدًا للبنوك المصرية المستخدمة للحاسب الآلى فى ميكنة كافة الأعمال المصرفية ، فقد انتقل البنك إلى مقر العميل بجهاز حاسب شخصى Personal Computer وجهاز اتصال ، ليتيح للعميل الاتصال مباشرة بمركز الحاسب فى أى وقت للحصول على الخدمات فى التو واللحظة ، ولذلك سمى هذا النظام Home Banking ، وهناك نوعان من الخدمات تقدم من خلال هذا النظام وهما خدمة معلومات العميل وخدمة بنك المعلومات .

أ – خدمة معلومات العميل :

يمكن للعميل الإستفسار عن أرصدة وحركات حساباته وكذلك بيان ودائعه كما يمكن الإستفسار عن أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات .

وتسهيلاً للمراسلين وعملاء البنك من خارج جمهورية مصر العربية ومن داخلها أيضًا ، توجد إمكانية تقليل زمن الاتصال عن طريق إرسال بيانات العميل إليه مع برامج تداولها ، وينتهى الاتصال ويبدأ العميل بالتعامل مع هذه البيانات للحصول على الخدمات التى يرغبها .

وهذه الخدمات تفيد بالدرجة الأولى المراسلين وكبار العملاء من الشركات ورجال الأعمال الذين يرغبون فى متابعة حركة تعاملاتهم مع البنك أولاً بأول .

ب – خدمة بنك المعلومات :

ويفيد هذا النظام المستوردين وأصحاب المصانع بصفة خاصة فى البحث عن المنتجات وقطع الغيار اللازمة ، والحصول على بيانات الموردين التى تمكنهم من الاتصال بهم لتقديم عروضهم وذلك فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان .

وهذا النظام أيضًا يسمح بتخزين بيانات الموردين فى كافة بلدان العالم بما فيها مصر والعالم العربى إذا ما أمكن تسجيل هذه البيانات وتحديثها أولاً بأول .

وعندئذ يفيد هذا النظام عمليات التجارة الخارجية استيرادًا – وتصديرًا .

وكذلك يمكن تقديم خدمة مركزية للعملاء الذين لا يرغبون فى تركيب جهاز حاسب شخصى وجهاز اتصال – وذلك بإدارة التسويق المصرفى بجهاز الاستثمار بالبنك للرد على استفسارات هؤلاء العملاء .

٤٠٣ – الخدمة المصرفية التليفونية : Phone Bank

يقدم بنك مصر نظام الخدمة المصرفية التليفونية Phone Bank ، بإستخدام أحدث ما وصلت إليه تكنولوچيا الحاسبات ، وهى خاصية الصوت Voice Fea-ture وذلك عن طريق الاتصال بالبنك هاتفيًا حيث أن هناك سرية كاملة فى تعامل العميل مع حساباته من خلال كلمة سر لكل عميل ويكون لكل عميل رقم مسلسل ورقم سرى لكل حساب يتم التعامل به من خلال النظام.

وبموجب هذا النظام يستطيع العميل من حاملى كروت بطاقات الڤيزا والماستر كارد وغيرها أن يستفسر عن تعاملاته التى تمت ، وأرصدة حساباته المرتبطة بهذا النظام لتغذية حساباته فى الوقت المناسب .

أما التجار فيستخدمون هذا النظام فى الحصول على التصديقات Author-isations صوتيًا للعمليات التى تتم على كروت العملاء ، ويتيح النظام تسجيل هذه التصديقات وبياناتها تفصيلاً على الوسائط الممغنطة بمركز البطاقات للاستفادة بها ، وهذه الخدمات الصوتية تتم دون تدخل بشرى من جانب موظفى التصديقات أو غيرهم من العاملين بمركز البطاقات .

٤ – مركز بطاقات بنك مصر :

كان لبنك مصر الريادة فى تنفيذ شبكة خاصة لآلات البنك الشخصى ، حيث بدأ فى عام ١٩٨٤ بتركيب أول آلة للصرف الشخصى فى مصر .

ويمتلك بنك مصر الآن أكبر شبكة لآلات البنك الشخصى فى مصر ،

وتشتمل أيضًا على أحدث الطرازات من هذه الآلات ويوجد ٣٠ آلة منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية وتعمل بأسلوب الاتصال المباشر On Line ، مما يتيح التعامل مع أرصدة العملاء المسجلة بالحاسب المركزى ولمدة ٢٤ ساعة يوميًا وخلال أيام العطلات أيضًا ، والبنك الآن بصدد تنفيذ مشروع لتطوير الخدمات الحالية لآلات البنك الشخصى بزيادة حجم الشبكة إلى أكثر من ٥٠ آلة مع نهاية عام ١٩٩٥ ، وكذلك إتاحة إمكانية استخدام بطاقات الائتمان المختلفة مثل Visa , Master Card والمصدرة من أى بنك من البنوك المختلفة سواء محليًا أو دوليًا .

وتعتبر خدمة آلات البنك الشخصى من الخدمات المتميزة لعملاء البنك .

ومن أهم ما يميز هذه الخدمة حماية العملاء من خطر حمل النقود ، إذ يمكن بواسطة الكارت حصول العميل على كل ما يحتاجه من نقود وفى أى وقت ليلاً أو نهارًا طوال ٢٤ ساعة يوميًا بما فيها أيام العطلات الرسمية والإجازات،

البنك الآن بصدد تنفيذ مشروع لتطوير الخدمات الحالية لآلات البنك الشخصى بزيادة حجم الشبكة إلى أكثر من ٥٠ آلة مع نهاية عام ١٩٩٥

ماكينة الكارت الشخصى

وذلك من خلال ٣٠ آلة بنك شخصى تم تركيبها فى الأماكن الحيوية فى القاهرة الكبرى والجيزة والإسكندرية ومدينة طنطا ومدينة بورسعيد وبعض المدن الأخرى ، دون التقيد بالفرع المفتوح به حساب العميل الجارى .

وتتم عمليات السحب بتعامل العميل مع الآلة مباشرة بواسطة الكارت ، ولا يلزم استيفاء أى مستند صرف أو مطابقة توقيعات أو مراجعة للمستند ، ولا تستغرق عملية السحب أكثر من دقيقة واحدة تقوم الآلة بعدها باستخراج إيصال للعميل موضحًا به تفصيل عملية السحب بالوقت والتاريخ ، وكذلك الرصيد المتاح ، وحد الصرف بعد عملية السحب .

يتم أيضًا من خلال هذه الخدمة تنفيذ عمليات الإيداع النقدى وإيداع الشيكات للتحصيل فيقوم البنك بتحصيلها وإيداعها بحسابات العملاء .

ومن الوظائف المتاحة للعملاء علاوة على عمليتى السحب والإيداع ، تسجيل طلب دفتر شيكات أو كشف حساب يتولى الفرع تنفيذه استجابة لطلب العميل فيصدر كشف الحساب تلقائيًا من الحاسب فى اليوم التالى ليتسلمه العميل أو يحضر لتسلم دفتر الشيكات ، ومن الخدمات المتاحة إمكانية الحصول على كشف حساب مختصر خمس عمليات أو حركات فى حينه دون الإنتظار لليوم التالى .

كما يمكن للعميل تغيير الرقم السرى وقتما يشاء ، حيث أن هذا النظام يكفل الأمن والسرية التامة لتعاملات العميل من خلال آلات البنك الشخصى .

ومما لاشك فيه أن نظام البنك الشخصى يخدم قطاعًا كبيرًا من أصحاب المرتبات والمعاشات المحولة على البنك لحساباتهم الجارية ، إذ يمكن لهم بموجب الكارت الصرف من أى آلة من آلات البنك الشخصى ، وبذلك أمكن تجنب الذهاب للبنك فى المواعيد الرسمية للعمل والبعد عن الزحام والطوابير.

كما انفرد بنك مصر بموجب هذا النظام فى خدمة قطاع عملاء شهادات الادخار ، إذ يمكن صرف العائد الشهرى أو الدورى للشهادات الذى يعمل نظام الحاسب الآلى على ترحيله تلقائيًا للحساب الجارى فى الاستحقاق ، فيمكن صرفه من خلال آلات البنك الشخصى .

كما أتيح من خلال النظام إصدار نوع آخر من البطاقات ليعمل من خلال نفس الآلات ، وهى الكارت المحدود للعملاء ممن ليس لهم حسابات جارية فى البنك ، ويصدر الكارت بقيمة محددة ٣٠٠ جنيه ، ٥٠٠ جنيه ، ١٠٠٠ جنيه يمكن للعميل شراء الكارت فورًا دون التقيد بوجود حساب جارى لدى البنك ، ويقوم بصرف المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات كيفما يريد وفى أى وقت يشاء.

وجارى تنفيذ خدمة على درجة بالغة من الأهمية فى الأمد القريب إن شاء الله ، ألا وهى إمكانية الصرف من آلات البنك الشخصى باستخدام بطاقات

الائتمان كروت الفيزا والماستر كارد Visa & Master Card ، والتوسع فى نشر آلات البنك الشخصى فى الفنادق والمطارات والأماكن السياحية لتقديم هذه الخدمة ، لخدمة السياحة فى مصر على كافة أشكالها مثل السياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات وسياحة الآثار والمزارات وسياحة المصايف والمشاتى ... إلخ ، ومما لاشك فيه أن تنفيذ هذه الخدمة سيعمل على تغيير الأهمية النسبية لوسائل الدفع الحالية ، وستحتل هذه الوسيلة المركز الأول خاصة للوافدين من السعودية ودول الخليج لشيوع استخدام بطاقات الائتمان بهذه الدول فى الآونة الأخيرة .

وغنى عن البيان أن حامل كارت مصر هو من عملاء بنك مصر ، وهو عميل مميز لا يتحمل غير تكاليف إصدار الكارت أو تجديده ، أما خدمات آلات البنك الشخصى من سحب وإيداع أو تغيير رقم سرى فتقدم له مجانًا .

والأكثر من ذلك فإن الكارت الذى يصدر لأصحاب المعاشات لصرف معاشاتهم أو لأصحاب شهادات الادخار لصرف الكوبونات المستحقة يتحمل البنك تكاليف إصداره .

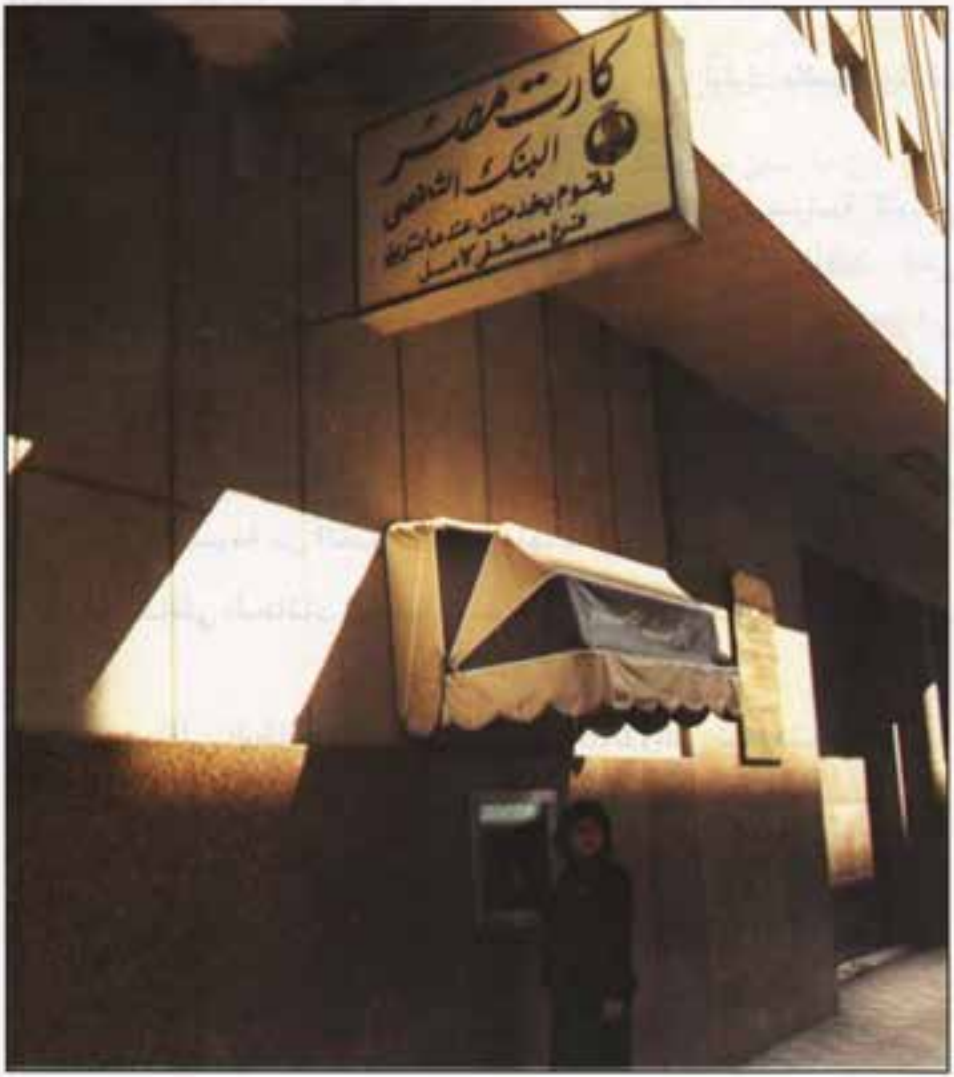

أما نشر التكنولوچيا المتطورة فى الأقاليم بتركيب أحدث آلات البنك الشخصى بها ، فيعتبر واجهة حضارية لبنك مصر رائد العمل المصرفى ومبدعه دائمًا .

وسيكون لنشر هذه الآلات وتوزيعها فى الأقاليم أكبر الأثر فى اجتذاب عملاء جدد من رجال الأعمال وغيرهم للتمتع بهذه الخدمات وكذلك بالخدمات المصرفية الأخرى تبعًا لذلك .

ومن الخدمات التى استحدثت بنظام الكروت تقديم كروت الڤيزا والماستر كارد بالعملتين الأجنبية والمحلية ، ولقد لاقت هذه الخدمة منذ بدء إصدارها فى مارس ١٩٩٢ نجاحًا منقطع النظير ، فهى بذلك تخطت حدود الدولة إلى العالمية ، وهى بمثابة جواز سفر للدول الأخرى والتى بموجبها يتم التعامل داخل الجمهورية سواء بالجنيه المصرى أو بالدولار الأمريكى فى الفنادق والمطاعم ومحلات القطاعين العام والخاص والقرى السياحية ومحطات البنزين والمستشفيات والصيدليات .... إلخ وخارج الجمهورية بالكارت الصادر بالدولار الأمريكى لدى أكثر من ٦ر٥ مليون تاجر ينتشرون فى جميع أنحاء العالم .

كما يمكن الصرف النقدى من أكثر من ٢٥٠ ألف فرع لبنوك عالمية ، وكذلك الصرف من آلات الصرف الذاتى باستخدام الرقم السرى .

ويستمر مركز البطاقات فى تطوير شكل الخدمة ، منتهجًا سياسة التوسع فى القاعدتين الأساسيتين، وهما قاعدة التجار وقاعدة حملة البطاقات ، ففى مجال قاعدة التجار وصل حجم التعاقد إلى ما يزيد عن ٦٠٠٠ تاجر فى أنشطة مختلفة منهم تجار ذو ثقل فى حجم التعامل، وفى مجال حملة البطاقات تم التوسع فى تقديم الخدمة من خلال زيادة الخدمات المقدمة لحملة البطاقات سواء خدمات دولية أو محلية بحيث لا يقتصر دور البطاقة على عملية الدفع وإنما بتقديم مجموعة من الخدمات نوجز منها ما يلى :

- منح حاملى البطاقات بوليصة تأمين ضد الحوادث تدفع بالكامل من بنك مصر .

- منح حاملى البطاقات مجموعة بطاقات IABA والتى تمنح خصمًا خاصًا فى الفنادق وشركات تأجير السيارات .

- منح حاملى البطاقات خصم خاص لدى التجار المتعاقدين مع بنك مصر فى الأنشطة المختلفة .

- إصدار بطاقات AT & T calling card لحاملى البطاقات من عملاء بنك مصر .

- تقديم خدمة ماستر فون لحاملى بطاقات ماستر كارد .

وقد تم التعاقد مع مجموعة كبيرة من البنوك لإصدار بطاقات الڤيزا والماستر كارد لعملاء هذه البنوك، ويقوم مركز البطاقات بتحصيل إشعارات البيع الخاصة ببطاقات أمريكان إكسبريس ، وهو ما يضفى على عمل المركز الصورة العالمية الكاملة ويتيح اجتذاب العديد من التجار الجدد المتعاقدين مع البنوك.

ويقوم المركز بشراء آلات نقاط البيع Point of Sale (POS) وتوزيعها على التجار المتعاقدين وفقًا لحجم تعاملات التاجر ، حتى يمكن استخدام هذه الآلات الاستخدام الأمثل ، ويبلغ عدد هذه الآلات حاليًا ٧٢٠ آلة وجارى زيادتها تباعًا.

خاتمة :

وفى ظل هذه الخدمات والتى أصبحت فى متناول اليد لكافة عملاء البنك الراغبين فى الحصول عليها فإنه أصبح لزاما تجاوز حاجز الوقت ومواعيد العمل ووضع جميع الضوابط لضمان استمرارية العمل بدون توقف ، وبناء عليه كان التفكير فى إنشاء مركز حاسب آلى بديل ، وبالفعل بدأ تشغيله فى ١٩٩٣/٦/٣٠ لضمان عدم التوقف أى كانت الأسباب .

إن ما سبق من إنجازات فى هذا القطاع ليصبح شريانًا رئيسيًا داخل البنك و فروعه وإداراته المختلفة إنما يمثل نواة للبناء وقاعدة أساسية لتطوير المزيد من الخدمات المصرفية، يستند إليها الأجيال الحالية والقادمة داخل بنك مصر .

من الخدمات التى استحدثت بنظام الكروت تقديم كروت الڤيزا والماستر كارد بالعملتين الأجنبية والمحلية ، ولقد لاقت هذه الخدمة منذ بدء إصدارها فى مارس ١٩٩٢ نجاحًا منقطع النظير

الحاسب الآلى للبنك

الصالة الرئيسية لمركز الحاسب الآلى

بنك مصر فرع [illegible]

أحد فروع بنك مصر بالفنادق الكبرى لخدمة السياحة

كمبيالات تأمين
كوبونات الأوعية الادخارية

بنك مصر
BANQUE MISR

BANQUE MISR
بنك مصر

لوحة مهداة
من الوزير
الفنان فاروق
حسنى

VISA
BANQUE MISR

١٩٢٠ - ١٩٩٥

بنك مصر

بنك مصر وتجربة العمل في الأسواق المصرفية في الخارج

مكتب بنك مصر فرنسا في الاسكندرية

بنك مصر وتجربة العمل فى الأسواق المصرفية فى الخارج

بنك مصر فرنسا

قام بنك مصر منذ البداية بتبادل الخدمات المصرفية مع المصارف الكبرى فى البلاد الأجنبية ، وزاد عدد المراسلين الذين كان يتعامل معهم عامًا بعد الآخر . ومع نمو النشاط بدت حاجة البنك إلى ضرورة اعتماده على نقط ارتكاز ذاتية يعتمد عليها فى تسيير أعماله المصرفية فى الخارج . وانتهى به البحث فى عام ١٩٢٦ إلى اختيار باريس لإنشاء فرع له بها ، وتجنبًا للضرائب الفادحة التى كانت مقررة على الشركات الأجنبية فى فرنسا رأى تأسيس شركة فرنسية خاضعة للقانون الفرنسى بدلاً من فرع باسم « بنك مصر – فرنسا » ، وتم افتتاحه فى عام ١٩٢٧ .

وكان هدف البنك من إنشاء « بنك مصر – فرنسا » العمل على توثيق العلاقات المصرفية والمالية والتجارية بين مصر وفرنسا خاصة ومصر والخارج عامة ، كما كان من أهدافه خدمة المصريين فى فرنسا والخارج والقيام بجميع الخدمات المالية الخاصة بالمفوضية المصرية والبعثات العلمية بفرنسا ، وهى المهمة التى أوكلتها الحكومة له فى العام التالى من إنشائه . وكان يأمل بنك مصر أن يتيح « بنك مصر – فرنسا » فرصة حسنة للشبان المصريين لاكتساب تجارب جديدة بعد تلك التى اكتسبوها بمزاولة العمل ببنك مصر .

وحرص بنك مصر على شعاره فى أعماله بأن جعل الأغلبية العظمى لحملة أسهم « بنك مصر – فرنسا » للمصريين ، فبلغ رأسمال البنك المذكور خمسة ملايين فرنك فرنسى اكتتب فيها بنك مصر بثلاثة ملايين ونصف مليون فرنك فرنسى ، واكتتب جماعة من المصريين بمبلغ ١ر٤ مليون فرنك فرنسى . وكانت أغلبية مجلس الإدارة من المصريين .

وألحق داخل « بنك مصر – فرنسا » مكتب للسياحة يقوم بخدمة المصريين فى فرنسا ويتسهيل وسائل السفر لهم من شراء تذاكر وحجز أماكن فى البواخر ونقل حاجياتهم ، وكان يقوم بإرشادهم عما يحتاجون إليه من معلومات وتقديم الجرائد والمجلات المصرية إليهم فى مواعيدها ، والوساطة فى تسليم مراسلاتهم إليهم . كما كانت من وظيفته الإعلان عن مصر والعمل على الترويج السياحى لها . وقد كانت الفكرة قائمة على أنه إذا نجحت تجربة مكتب السياحة فى باريس أن يبدأ بنك مصر تدريجيًا فى إنشاء مكاتب سياحة فى عواصم أخرى ، وإذا تأيدت التجربة بالخارج يتم ربط هذه المكاتب فى صورة شركة مساهمة مصرية مركزها الرئيسى فى القاهرة .

وقد سار « بنك مصر – فرنسا » فى طريق التقدم ، ولكنه لاقى صعوبات من وزارة العمل فى فرنسا فى توظيف المصريين به . فبعد أن كان متفاهمًا على أن تكون نسبة المصريين العاملين بالبنك ٥٠٪ خفضت النسبة إلى ٢٥٪ ثم إلى أقل من ذلك . ومن جهة أخرى أرادت إدارة الضرائب أن تطبق على «بنك مصر – فرنسا» معاملة المؤسسات الأجنبية فى ضوء أن بنك مصر هو أكبر مساهم فى الشركة الفرنسية وطالبته بضرائب مرتفعة . ولم تسفر المساعى لتذليل هذه الصعوبات ، فقرر بنك مصر فى أواخر عام ١٩٤٩ تصفية « بنك مصر – فرنسا » .

الانتشار فى الدول العربية :

اتجه بنك مصر إلى البلاد العربية بهدف تدعيم الروابط الاقتصادية والتجارية فيما بينها .

سوريا ولبنان :

كانت مختلف الأوساط التجارية والاقتصادية بسوريا ولبنان قد أبدت رغبة فى أن يقوم بنك مصر بتأسيس فروع له فى هذين القطرين ، أو أن يشترك أهلهما مع المصريين فى تأسيس بنك بكل منهما يقوم على مبادىء وأساليب بنك مصر . فتمت دراسة إمكانية إنشاء بنك مصرى سورى لبنانى برأسمال مشترك بغرض زيادة العلاقات التجارية والاقتصادية بين القطرين ، ويعمل على اجتذاب معاملة التجار اللبنانيين والسوريين الذين لهم علاقة تجارية بمصر ويقدم لهم الخدمة فى مختلف العمليات المصرفية الخاصة بالاستيراد ، وفى عام ١٩٢٩ صدر مرسوم من حكومة الجمهورية اللبنانية بتأسيس « بنك مصر – سوريا – لبنان » ، شركة مساهمة لبنانية وصدر مرسوم آخر من الحكومة السورية بتأسيس فروع له فى دمشق . وافتتح المركز الرئيسى للبنك المذكور فى مارس ١٩٣٠ . وقد بلغ رأسمال هذا البنك عند تأسيسه مليون ليرة سورية لبنانية ، ووزعت الأسهم بحيث كان للجانب المصرى غالبيتها

والباقى ساهم فيه عدد من رجال المال السوريين واللبنانيين . كما اختص الجانب المصرى بالأغلبية فى مجلس الإدارة .

بعد أن توثقت العلاقات الاقتصادية بين مصر وسوريا بدأ بنك مصر يفكر فى تأسيس بنك بمدينة دمشق على أن يقتصر نشاط بنك مصر سوريا لبنان على لبنان ، ووافق فى يوليو سنة ١٩٥٥ على الاشتراك فى تأسيس « بنك مصر سوريا » برأسمال ثلاثة ملايين ليرة سورية يكتتب فيه السوريون بنسبة ٥١٪ ، ويخصص الباقى لبنك مصر وبنك مصر لبنان مناصفة ، على أن يمثلا فى مجلس إدارة «بنك مصر سوريا» بنسبة حصتهما فى رأس ماله .

فى عام ١٩٥٧ قرر بنك مصر شراء فروع « بنك مصر سوريا » لتصبح فروعًا مباشرة لبنك مصر ، وقام بعد ذلك بافتتاح فروع جديدة فى كثير من المدن السورية فى القامشلى ، دير الزور ، الرقة ، درعا، أدلب ، الحسكة وذلك بجانب الفروع الخمس الأخرى التى كانت موجودة من قبل فى دمشق ، حلب، حمص ، حماه ، اللاذقية .

فى عام ١٩٦٠ صدر قرار جمهورى بسوريا بإنشاء مؤسسة اقتصادية تضم

بنك مصر سوريا - لبنان المركز الرئيسى

ضمن شركاتها ومؤسساتها فروع بنك مصر ، وبتكوين شركة جديدة تنقل لها أصول وخصوم هذه الفروع . وقرر بنك مصر الاشتراك فى تأسيس « بنك مصر سوريا » بحصة عينية ٧٥٪ من رأس المال ممثلة فى أصول فروع « بنك مصر سوريا » . وفى يوليو ١٩٦١ تم تأميمها .

السودان :

منذ عام ١٩٥٣ لم يدخر البنك وسعًا فى تعميم فروعه فى سائر الأقطار العربية الشقيقة كلما اقتضت المصلحة ذلك . فافتتح فى العام المذكور فرعين له بالسودان ، بالخرطوم وأم درمان ، وأخذ يفتتح على التوالى فروعًا له بالمدن الأخرى . وفى ٢٥ مايو سنة ١٩٧٠ تم تأميم البنوك بالسودان وآلت ملكيتها للدولة وبالتالى آلت جميع وحدات بنك مصر فى السودان البالغ عددها وقتذاك ثمانية إلى بنك الشعب التعاونى .

ليبيا :

قرر بنك مصر فى عام ١٩٥٣ إنشاء فروع له بليبيا بكل من بنغازى وطرابلس . وفى عام ١٩٦٣ صدر قانون بليبيا يقضى بتليب البنوك ، ونص على أن تتخذ البنوك التى يكون مركزها الرئيسى فى ليبيا شكل الشركات المساهمة الليبية ، وعلى أن يكون ٥١٪ على الأقل من رأسمالها مملوكًا لليبيين . ووافق بنك مصر على تحويل فرعيه فى ليبيا إلى بنك ليبى . وتم فى أبريل ١٩٦٧ تأسيس بنك « النهضة العربية » الذى حل محل فروع بنك مصر فى ليبيا ، وبلغ رأسماله نصف مليون جنيه ليبى ، حصة الليبيين فيه ٥١٪ وحصة بنك مصر ٤٩٪ وكان مجلس الإدارة يتكون من تسعة أعضاء ، خمسة منهم ليبيين وأربعة مصريين من بينهم نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام . وفى ديسمبر سنة ١٩٧٠ تم تأميم بنك النهضة العربية .

المملكة العربية السعودية :

قام بنك مصر بدراسة إنشاء فروع له بالمملكة العربية السعودية ، وكانت الحركة التجارية قد ازدهرت بها بعد ظهور البترول . وقد كان لبعض الشركات التى أسسها بنك مصر نشاط فعلى فى السعودية ، ولاشك أن وجود نشاط للبنك هناك كان من شأنه المساعدة على تدعيم نشاط هذه الشركات . وفى يوليو سنة ١٩٥٦ قام البنك بافتتاح فرع له بجدة وافتتح بعد ذلك فرعًا فى الرياض . وفى عام ١٩٦٧ تمت مباحثات فى جدة بين البنك المركزى المصرى ومؤسسة النقد العربى السعودى أسفرت عن اتفاق بشأن تأسيس بنك عربى سعودى جديد يحل محل فروع بنك مصر وبنك القاهرة بالسعودية ، وفى يونيو سنة ١٩٦٩ وافق بنك مصر على إدماج فروعه بالسعودية فى بنك القاهرة هناك.

وفود البلاد العربية الشقيقة في زيارة مصانع شركات بنك مصر

اليمن :

قرر بنك مصر فتح فروع له باليمن وافتتح فرعًا بصنعاء فى أواخر عام ١٩٦٣ وفرعًا بالحديدة فى عام ١٩٦٤ ثم فرعًا بتعز . وكان بنك مصر وكيلاً عن لجنة النقد اليمنية فى عملية الإصدار ، ثم قامت السلطات بسحب هذه العملية منه . وكان بنك مصر قد راعى عند التوسع فى فتح فروع له باليمن أن تغطى أغراض الإصدار، وكانت عمولات عملية الإصدار تغطى الجانب الأكبر من المصروفات العامة ، فترتب على سحب هذه العملية منه مواجهة ارتفاع المصروفات لا سيما فى ظل ضعف الإمكانيات الاقتصادية باليمن وقتذاك وضعف الودائع ونقص العملات الأجنبية اللازمة لعملية الاستيراد . وتم إغلاق وحدات البنك باليمن فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

الجزائر :

فى أبريل ١٩٦٣ تم توقيع اتفاق بشأن إنشاء بنك جزائرى مصرى سمى «بنك الجزائر مصر» وتم توزيع رأسماله بنسب ٥١٪ للحكومة الجزائرية ، ٣٩٪ لبنك مصر ، ١٠٪ اكتتاب عام للشعب الجزائرى . وكان لبنك مصر عضوان بمجلس الإدارة ، كما اتفق على أن يعمل بالبنك المذكور بعض الموظفين المصريين تولوا الإشراف الفنى على الأقسام الهامة .

وفى أكتوبر ١٩٦٧ صدرت قرارات ترشيد الجهاز المصرفى الجزائرى وسحب الودائع الوطنية وتراخيص مزاولة العمليات الخارجية من كافة البنوك غير الجزائرية ، مما لم يترك مجالاً للنشاط لهذه البنوك . وقررت الحكومة أن يتم دمج بنك الجزائر مصر فى « بنك الشعب الجزائرى » ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ ولم يكن المقصود بالإدماج الاشتراك فى حصة فى رأس مال البنك الدامج ولكن إنهاء لموقف « بنك الجزائر مصر » ، وتسديد أى فائض فى أصوله عن خصومه قد يظهر بعد إنهاء تقييم بنود الأصول والخصوم . وبالنسبة لحصة الجانب المصرى فى رأس المال اتفق على أن يتم التقييم بمعرفة الجزائريين وإذا ظهر فائض فيوزع على المساهمين بحسب حصصهم ، وإذا لم يظهر فائض فإن مسئولية المساهمين محدودة برأسمالهم.

ويوضح ما سبق أن بنك مصر كان سباقًا إلى إنشاء العديد من الفروع الخارجية والبنوك الخارجية بالدول العربية إلا أن رغبة هذه الدول فى أقلمة فروع البنوك الأجنبية والبنوك التى يشارك فيها الأجانب أدت إلى تقلّص فروع بنك مصر والبنوك التى يشارك فيها فى الدول العربية حتى أصبحت تقتصر على بنك مصر لبنان . وانتهى الأمر إلى إغلاق جميع هذه الفروع والبنوك

باستثناء « بنك مصر لبنان » شركة مساهمة لبنانية مركزها الرئيسى ببيروت ، وللبنك فى لبنان عدة فروع هى بيروت ، مارالياس ، المزرعة ، رأس بيروت ، صيدا ، صور ، النبطية ، عالية ، حمانا ، شتورة ، زحلة ، فرن الشباك ، جونية وطرابلس، ويبلغ رأسمال البنك حاليًا ٦ مليار ليرة لبنانية يساهم فيها بنك مصر بنسبة ٣ر٨٩٪ .

عودة إلى النشاط فى دول أوربا :

أ – النشاط المصرفى :

فى عام ١٩٨٢ بدأ التفكير فى دخول بنك مصر إلى السوق العالمية واختيرت فرنسا لهذه التجربة . وفى أغسطس ١٩٨٣ وافق بنك مصر على إنشاء فرع له فى باريس بدأ مزاولة العمل فى أواخر عام ١٩٨٤ . ويبلغ رأسمال الفرع وقتذاك ٥٠ مليون فرنك فرنسى وتمت زيادته فأصبح حاليًا ٦٥ مليون فرنك فرنسى . وكلّلت تجربة إنشاء فرع باريس بالنجاح وأظهرت أرباح الفرع تقدمًا ملموسًا منذ عام ١٩٨٦ . ونجح الفرع فى إثبات وجوده بين فروع البنوك الأجنبية ، وكذا البنوك الخارجية المتواجدة بالسوق الفرنسية ، كما نجح فى خدمة جانب هام من تجارة مصر الخارجية مع فرنسا وبعض دول أوربا الأخرى .

ولقد شجع النجاح الذى أحرزه بنك مصر فرع باريس على التفكير فى إعادة التجربة فى دول أخرى فى أوربا بحيث يحقق بنك مصر تواجدًا فى مختلف أسواق الصرف والنقد العالمية . وفى ضوء أن الوحدة الأوربية بين دول أوربا الغربية كان مقررًا أن تطبق فى عام ١٩٩٢ ، وأنه لن يسمح فى ظلّها بأن تفتح فى أوربا فروع لبنوك غير أوربية ، بحث بنك مصر إمكانية المساهمة مع البنوك التابعة له فى إنشاء بنك جديد فى إحدى الدول الأوربية الأخرى لضمان حرية الحركة والانتشار بعد تنفيذ وحدة أوربا، فوقع اختياره على ألمانيا التى يتسم حجم تعامل مصر التجارى معها بالزيادة المضطردة . وقرر فى أواخر عام ١٩٩٠ إنشاء بنك مستقل ألمانى برأسمال ٢٥ مليون مارك ألمانى يساهم فيه بنك مصر بنسبة ٧٠٪ وبنك مصر الدولى بنسبة ٣٠٪ ، ويتخذ شكل شركة ذات مسئولية محدودة . وبدأ البنك المذكور العمل فى أكتوبر ١٩٩٢ تحت اسم « بنك مصر أوربا » .

ب – الإصدارات فى الأسواق المالية العالمية :

لم يقتصر تواجد بنك مصر فى الخارج على فتح فروع له أو إنشاء بنوك فى البلاد الأجنبية ، بل اتخذ صورًا أخرى هى التواجد فى سوق المال العالمى . فقد أبدى بعض المراسلين بأوربا استعدادهم لترويج شهادات إيداع متوسطة

الأجل بالدولار الأمريكى فى حالة طلب بنك مصر الحصول على مثل هذا المورد المالى من سوق المال الأوربى . ورأى بنك مصر أن هذا العرض يؤكد ثقة سوق المال العالمى فى الاقتصاد المصرى ويتيح انتشار اسم بنك مصر فى هذه السوق ويجعله رائدًا للبنوك المصرية فى هذا المجال ، كما أنه يساعد البنك فى الحصول على مزيد من التسهيلات من المراسلين بأوربا وأمريكا وغيرها وفى استخدام جزء من هذه الموارد فى عمليات استثمارية متوسطة الأجل سواء لمشروعات البنك أو عملائه أو فى إعادة إقراضها .

فى عام ١٩٨٢ قام البنك بإصدار شهادات إيداع لحامله " Bearer Deposit Participation Certificates " بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكى لمدة أربع سنوات من ١٩٨٢/٦/١ إلى ١٩٨٦/٥/٣٠ يتم استهلاكها على أقساط نصف سنوية ، والوسيط المصدر لهذه الشهادات هو :

" The Law Debenture Intermediary Corporation Limited - London "

والمدير : اليوباف باريس وفرست شيكاغو ليمتد لندن .

ثم فكر البنك بعد ذلك فى إصدار سندات معومة والحصول على تسهيلات إيداع بهدف التواجد فى أسواق المال العالمية وتدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويل عمليات التجارة الخارجية . قرر البنك فى عام ١٩٨٤ إنشاء شركة مساهمة محدودة مملوكة له بالكامل ومسجلة فى جزر كايمان تحت اسم Misr Finance Cayman Limited ، تم إصدار سندات لحامله ذات عائد معوم Floating Rate Serial Notes باسمها لصالح بنك مصر ، وأدرجت هذه السندات ببورصة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة . هذا وقد تم فى هذا المجال إصداران بضمان بنك مصر ، الأول بمبلغ ٤٥ مليون دولار أمريكى لمدة أربع سنوات من ١٩٨٤/١/١١ إلى ١٩٨٨/١/١٣ بنظام استهلاكى وقام بعملية الإصدار هيئة Dillon Read Overseas Corporation والإصدار الثانى بمبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكى لمدة أربعة سنوات من ١٩٨٥/٦/٥ إلى ١٩٨٩/٦/٨ بنظام استهلاكى وقام بعملية الإصدار United Gulf Investment Company .

وفى عام ١٩٨٥ حصل البنك على حد إيداع بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى لمدة أربعة سنوات حتى ١٩٨٩/٣/١٦ قام البنك العربى الأفريقى الدولى بالقاهرة بتسويقه مع مجموعة من البنوك الأوربية والعربية والأمريكية والاشتراك فيه كمساهم ، وقام بإدارته كوكيل .

لوحة مهداة من الزميل الفنان فاروق حسنى

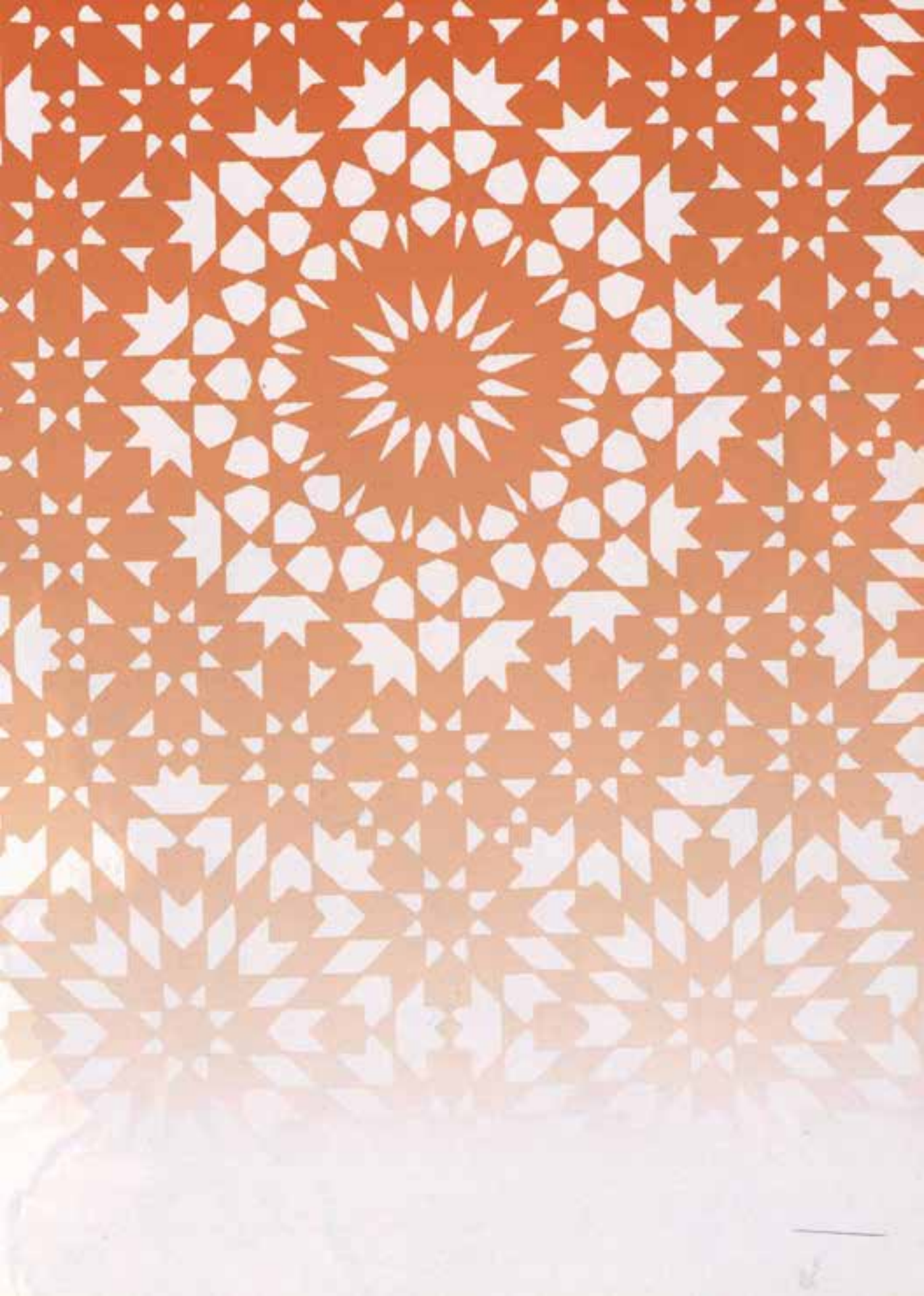

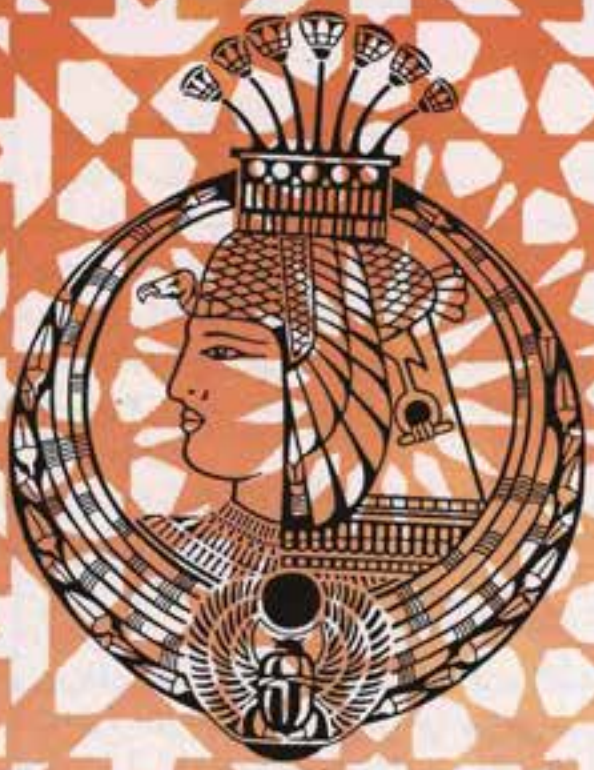

بنك مصر

تطور الشكل القانونى
ومجلس ادارة البنك
١٩٢٠ - ١٩٩٥

محضر الجلسة الأولى لمجلس إدارة بنك مصر

في يوم الخميس ٨ ابريل سنة ١٩٢٠ الساعة ١٠ أفرنكي صباحاً اجتمع مجلس إدارة بنك مصر بدار حضرة صاحب المعالي أحمد مدحت يكن باشا وافتتحت الجلسة بحضور حضرة صاحب المعالي أحمد مدحت يكن باشا وحضرات أصحاب السعادة والعزة يوسف أصلان قطاوي باشا ومحمد طلعت حرب بك وعبد الحميد بك السيوفي واسكندر مسيحه بك والسيد يوسف شيكوريل وعباس أفندي بسيوني الخطيب والدكتور فؤاد بك سلطان وقد اعتذر عن الحضور حضرة عبد العظيم بك المصري . كذلك حضر الاجتماع المسيو ابراهيم نوري محامي الشركة وبعد أن تبادل الجميع عبارات التهنئة بمناسبة صدور الأمر العالي بالتصديق على تأسيس شركة بنك مصر انتخبوا بالإجماع حضرة صاحب المعالي مدحت باشا لرئاسة الجلسة ثم تقرر ما يأتي

(١) دعوة الجمعية العمومية التأسيسية للاجتماع يوم الجمعة ٧ مايو الساعة ثلاثة ونصف بعد الظهر لتقرير وجود الشركة رسمياً ثم انتخاب مراقب أو مراقبين للحسابات وتقرير بدل حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة

(٢) انعقاد جمعية عمومية غير اعتيادية في نفس اليوم عقب الجمعية الأولى لتقرير زيادة رأس مال الشركة بالشروط التي تراها ملائمة

(٣) السعي لاستئجار محل للبنك وبعد أن عاين الأعضاء محل بنك دي روما القديم ملك عبد العزيز بك رضوان ومحل بنك أثينا القديم ملك المسيو كوروبيل اتفقوا على تفضيل المحل الأول وقرروا المخابرة مع المالك لاستئجاره وإذا لم يتيسر فيستأجر المحل الثاني وعلم المجلس أن قيمة الإيجار التي قبلها صاحب المحل الثاني هي [illegible] في السنة خلاف الكسرة ويطلب مدة خمس سنوات أو عشرة حسب رغبة البنك بالشروط اللازمة

(٤) نقل رأس مال البنك المكتتب فيه والمودع ببنك دي روما لحساب جديد يفتح باسم بنك مصر

(٥) انتخاب حضرة صاحب المعالي أحمد مدحت يكن باشا رئيساً لمجلس الإدارة وتكليف حضرة صاحب العزة محمد طلعت حرب بك عضواً منتدباً عن المجلس للقيام بتنفيذ جميع قرارات المجلس وتجهيز ما يلزم لتسيير العمل وإعداد المعدات اللازمة نحو ذلك وبسبب فتوح البنك من أي جهة تحديد موعد [illegible] وإعطاء المكافآت اللازمة على أن يحق للأعضاء أعضاء مجلس الإدارة ويساعده في جميع ذلك حضرة فؤاد بك سلطان الذي يقوم مقامه في غيابه وانتهت الجلسة الساعة ١١ قبل الظهر.

عقد شركة ابتدائى

فيما بين الموقعين على هذا وهم :

أحمـد مدحـت يكـن باشـا	المقيم بالقاهرة
يوسـف أصـلان قطـاوى باشا	المقيم بالقاهرة
محمـد طـلعت حـرب بـك	المقيم بالقاهرة
عبد العظيـم المصـرى بك	المقيم بالقاهرة
عبد الحميـد السـيوفى بك	المقيم بالقاهرة
الدكتـور فـؤاد سـلطان	المقيم بالقاهرة
إسـكندر مسـيحة أفنـدى	المقيم بالقاهرة
عباس بسيونى الخطيب أفندى	المقيم بالقرشية (الغربية)

وجميعهم من ذوى الأملاك ومصريو التبعية ، قد تم الاتفاق على ما يأتى :

مادة ١ – اتفق الموقعون على هذا على تأسيس شركة مساهمة مصرية تحت عنوان « بنك مصر » يكون مركزها بالقاهرة والسعى للحصول على المرسوم السلطانى بالترخيص لهم بتأسيس هذه الشركة ويكون الغرض منها القيام بجميع أعمال البنوك من خصم ، وتسليف على بضائع ، وسندات ، وأوراق مالية ، والكامبيو ، والعمولة ، وقبول الأمانات والودائع ، وفتح الحسابات ، والاعتمادات وبيع وشراء السندات والأوراق المالية ، والاشتراك فى إصدار السندات والأوراق المالية ، وغير ذلك مما يدخل عادة فى أعمال البنوك بلا قيد ولا تحديد .

مادة ٢ – رأس مال هذه الشركة ثمانون ألف جنيه مصرى موزعة على عشرين ألف سهم ، ثمن كل سهم منها أربعة جنيهات مصرية .

ويقرر المؤسسون أنه صار اكتتاب ودفع كامل رأس المال من المكتتبين الآتى بيان أسمائهم بعد :

... ...

... ...

وقد دفع المكتتبون قيمة كامل هذه الأسهم وقدره ثمانون ألف جنيه مصرى أودعت فى بنك روما بمصر كما يتضح من الشهادة المعطاة من البنك المذكور بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

مادة ٣ – يعترف المتعاقدون بأنهم قابلون للأحكام المدونة بالقرارين الصادرين من مجلس الوزراء فى ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٣ يونية سنة ١٩٠٦ المنشورين بالجريدة الرسمية فى ٦ مايو سنة ١٨٩٩ بالعدد ٤٨ و ٤ يونية

سنة ١٩٠٦ بالعدد ٦١ ، ويعتبرونهما جزءًا متممًا لهذا العقد وللنظام المرفق به ، وقد وكلوا الأفوكاتو إبراهيم فورتى فى إجراء كل التعديلات التى تطلبها رياسة مجلس الوزراء فى نص هذا العقد الابتدائى أو فى نص النظام المرفق به وكذلك فى إجراء ما يلزم للحصول على المرسوم السلطانى المرخص بتأسيس الشركة وفى إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لذلك من نشر وخلافه.

وقد تحرر هذا من تسع نسخ ليكون بيد كل من المتعاقدين نسخة والتاسعة يصير إيداعها بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب الترخيص اللازم .

القاهرة ٨ مارس سنة ١٩٢٠

الامضاءات :

أحمد مدحت - عبد الحميد السيوفى - عبد العظيم المصرى - محمد طلعت حرب - فؤاد سلطان - عباس الخطيب - إسكندر مسيحة - يوسف أصلان قطاوى .

مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك مصر »

نحن سلطان مصر

بعد الإطلاع على عقد الشركة الابتدائى المحرر بصفة عرفية فى القاهرة بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ بين حضرات :

أحمد مدحت يكن باشا	المقيم بالقاهرة
ويوسف أصلان قطاوى باشا	المقيم بالقاهرة
ومحمد طلعت حرب بك	المقيم بالقاهرة
وعبد العظيم المصرى بك	المقيم بالقاهرة
وعبد الحميد السيوفى بك	المقيم بالقاهرة
والدكتور فؤاد سلطان	المقيم بالقاهرة
وإسكندر مسيحة أفندى	المقيم بالقاهرة
وعباس بسيونى الخطيب أفندى	المقيم بالقرشية (بمديرية الغربية)

وجميعهم من رعايا الحكومة المصرية لأجل تأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك مصر » .

وبعد الاطلاع على نظام الشركة المساهمة المذكورة ، وبعد الاطلاع على المادة ٤٠ من قانون التجارة الأهلى ، والمادة ٤٦ من قانون التجارة المختلط.

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما آت :

مادة ١ : رخص لحضرات : أحمد مدحت يكن باشا ويوسف أصلان قطاوى باشا ومحمد طلعت حرب بك ، ..... ، بأن يؤسسوا على ذمتهم وتحت مسؤوليتهم فى القطر المصرى شركة مساهمة تدعى « بنك مصر » بحيث لا يترتب على هذا الترخيص أدنى مسؤولية تعود فى أية حال من الأحوال على الحكومة وبشرط أن يتبع المذكورون فى ذلك قوانين البلاد وعاداتها ونصوص النظام المرفقة نسخة منه بهذا المرسوم موقعًا عليها منهم .

مادة ٢ : لا يترتب على إعطاء هذه الرخصة أدنى مسؤولية أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها.

مادة ٣ : على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ١٤ رجب سنة ١٣٣٨ (٣ أبريل ١٩٢٠) .

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئس مجلس الوزراء

ووزير المالية

يوسف وهبه

أول مجلس إدارة للبنك

نصت المادة ١٤ من نظام الشركة بأن يقوم بإدارة هذه الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل ومن خمسة عشر عضوًا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية وبوجه الاستثناء قد عين المؤسسون أعضاء المجلس الأول من المذكورين :

حضرة صاحب المعالى / أحمد مدحت يكن باشا .

حضرة صاحب السعادة / يوسف أصلان قطاوى باشا .

حضرة صاحب العزة / محمد طلعت حرب بك .

حضرة صاحب العزة / عبد العظيم المصرى بك .

حضرة صاحب العزة / عبد الحميد السيوفى بك .

حضرة صاحب العزة / إسكندر مسيحة بك .

حضرة الدكتور / فؤاد سلطان .

حضرة / عباس بسيونى الخطيب أفندى .

حضرة / الخواجة يوسف شيكوريل .

حضرة صاحب العزة / على ماهر بك .

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ – يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته إلى الدولة .

مادة ٢ – تتحول أسهم بنك مصر إلى سندات على الدولة لمدة اثنى عشر سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويًا ، ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب إقفال بورصة القاهرة فى ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠.

مادة ٣ – يكون تداول السندات وفق النظم التى كان يتبعها البنك بالنسبة إلى تداول أسهمه .

مادة ٤ – يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكًا كليًا أو جزئيًا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٥ – يعين أعضاء مجلس إدارة البنك وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ – يظل بنك مصر مسجلاً كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون .

مادة ٧ – استثناء من أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه

يجوز لبنك مصر الاحتفاظ بأسهم الشركات المساهمة بما يجاوز الحدود الواردة فى القانون المذكور .

مادة ٨ – يلغى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ المشار إليه وكذلك تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٩ – ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٤ شعبان سنة ١٣٧٩ (١١ فبراير سنة ١٩٦٠) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥

رئيس الجمهورية ..

بعد الاطلاع على الدستور ..

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم .

وعلى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ٦٠ بشأن انتقال ملكية بنك مصر إلى الدولة .

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ٦٠ بشأن انتقال ملكية البنك الأهلى إلى الدولة.

وعلى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ٦٠ بشأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصري المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٣٦ لسنة ٦٠ بالنظام الأساسى للبنك المركزى المصرى .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٣٣٧ لسنة ٦٠ بالنظام الأساسى للبنك الأهلى المصرى .

وعلى القانون رقم ٢٨٨ لسنة ٦٠ فى شأن انتقال ملكية البنك البلجيكى والدولى بمصر إلى الدولة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٨ لسنة ٦١ بالنظام الأساسى للبنك البلجيكى والدولى بمصر .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٧ لسنة ٦١ بشأن تعديل اسم البنك البلجيكى والدولى بمصر إلى اسم بنك بورسعيد .

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ٦٢ الخاص بالمؤسسات العامة المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٦٣ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة بالدولة المعدل بالقرار رقم ٢٤٤٨ لسنة ٦٣ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٠٠ لسنة ٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٦٦ لسنة ٦٤ بإلغاء المؤسسة المصرية العامة للبنوك ونقل أعمالها إلى البنك المركزى المصرى المعدل بالقرار رقم ٢١٩١ لسنة ٦١ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

مادة رقم ١ : يحول كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك بورسعيد إلى شركة مساهمة عربية .

مادة رقم ٢ : يضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى أحكام النظام الأساسى للبنوك المذكورة بعد تحويلها إلى شركات مساهمة عربية .

مادة رقم ٣ : مع مراعاة أحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يضع مجلس إدارة البنك المركزى المصرى نظامًا موحدًا يسرى على جميع العاملين بالبنوك التابعة له .

مادة رقم ٤ : ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية (ويعمل به من تاريخ نشره) .

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٨ ذى القعدة ١٣٨٤ (٣ مارس سنة ١٩٦٥).

جمال عبد الناصر

الزعيم جمال
عبدالناصر يكرم
الاستاذ محمد
رشدى رئيس
مجلس ادارة بنك
مصر

رؤساء مجالس الإدارة منذ إنشاء البنك حتى الآن

أحمد مدحت يكن	١٩٢٠ - ١٩٤٠
د . حافظ عفيفى	١٩٤٠ - ١٩٥١
عبد المقصود أحمد	١٩٥١ - ١٩٥٥
د . عبد الحميد الشريف	١٩٥٥
محمد رشدى	١٩٥٥ - ١٩٦٩
أحمد فؤاد	١٩٦٩ - ١٩٨٤
محمد نبيل ابراهيم	١٩٨٤ - ١٩٨٧
محمود محمد محمود	١٩٨٧ - ١٩٩٠
محمد على حافظ	١٩٩٠ - ١٩٩٣
عصام الدين محمد الأحمدى	١٩٩٣ - حتى الآن

نواب رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون منذ إنشاء البنك حتى الآن

محمد طلعت حرب	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٢٠ - ١٩٣٩
د . فؤاد سلطان	عضو منتدب	١٩٢٠ - ١٩٤٠
د . حافظ عفيفى	عضو منتدب	١٩٣٩ - ١٩٤٠
عبد المقصود أحمد	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٣٩ - ١٩٥١
إلياس أندرواس	عضو منتدب	١٩٥١ - ١٩٥٢
محمد رشدى	عضو منتدب	١٩٥٢ - ١٩٥٣
	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٣ - ١٩٥٥
د . عبد الجليل العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ - ١٩٥٥
محمود العتال	عضو منتدب	١٩٥٥ - ١٩٥٦
	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٦ - ١٩٦١
أحمد فؤاد	عضو منتدب	١٩٥٧ - ١٩٦٩
مهندس سيد أحمد مرعى	عضو منتدب	١٩٦٣ - ١٩٦٧
محمد عزت فهمى	نائب رئيس	١٩٧٢ - ١٩٧٦
محمد زكى العرابى	نائب رئيس	١٩٧٦ - ١٩٧٩
محمد نبيل ابراهيم	نائب رئيس	١٩٧٩ - ١٩٨٤
محمد محمود القزاز	نائب رئيس	١٩٨٤ - ١٩٨٧

محمد على حافظ	نائب رئيس	١٩٨٧ - ١٩٩٠
أحمد رأفت عبده	نائب رئيس	١٩٨٨ - ١٩٩٥
عصام الدين محمد الأحمدى	نائب رئيس	١٩٩٠ - ١٩٩٣
دكتور بهاء الدين حلمى إسماعيل	نائب رئيس	١٩٩٤ - نائب رئيس حاليًا

أسماء السادة رؤساء مجالس الإدارة ونواب رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين وأعضاء مجلس الإدارة منذ إنشاء البنك سنة ١٩٢٠ مرتبة ترتيبًا أبجديا

أحمد توفيق البكرى	عضو	١٩٦٠ - ١٩٦١
أحمد رأفت عبده	مدير عام وعضو	١٩٨٥ - ١٩٨٨
	نائب رئيس	١٩٨٨ - ١٩٩٥
د . أحمد سرور محمد حسين	عضو	١٩٩١ - عضو المجلس حاليًا
أحمد عبد الوهاب	عضو	١٩٢٧
أحمد عبود	عضو	١٩٥٠ - ١٩٥٥
أحمد فؤاد	عضو	١٩٥٥ - ١٩٥٧
	عضو منتدب	١٩٥٧ - ١٩٦٩
	رئيس مجلس ادارة	١٩٦٩ - ١٩٨٤
د . أحمد متولى حسين عبد الهادى	مدير عام وعضو	١٩٩٤ - عضو المجلس حاليًا
أحمد مختار قطب	عضو	١٩٦٢ - ١٩٦٦
أحمد مدحت يكن	رئيس مجلس ادارة	١٩٢٠ - ١٩٤٠
إسكندر مسيحة	عضو	١٩٢٠ - ١٩٣٣
إسماعيل جاد بركات	عضو	١٩٣٤ - ١٩٤٠
إسماعيل صدقى	عضو	١٩٤٠ - ١٩٤٦
		١٩٤٧ - ١٩٥٠
السيد عبد الرحيم حجازى	مدير عام وعضو	١٩٧٦ - ١٩٨١
إلياس إندراوس	عضو	١٩٥٠ - ١٩٥١
	عضو منتدب	١٩٥١ - ١٩٥٢
د. بهاء الدين حلمى إسماعيل	مدير عام وعضو	١٩٩١ - ١٩٩٤
	نائب رئيس	١٩٩٤ - نائب رئيس المجلس حاليًا
ثروت عبد الغفار	مدير عام وعضو	١٩٧٥ - ١٩٧٧
د. حافظ عفيفى	عضو منتدب	١٩٣٩ - ١٩٤٠
	رئيس مجلس إدارة	١٩٤٠ - ١٩٥١

حسن مأمون نور	مدير عام وعضو	١٩٨٥ – ١٩٨٨
حسن محمد أبو السعود	عضو	١٩٥٥ – ١٩٥٦
حسن مختار رسمى	عضو	١٩٤٦ – ١٩٥٥
حسين محمد الجندى	عضو	١٩٥٠ – ١٩٥١
حسين محمد عامر	مدير عام وعضو	١٩٨٢ – ١٩٨٥
خليل على الجزار	عضو	١٩٤٢ – ١٩٥٨
سعد زغلول عباس العارف	مدير عام وعضو	١٩٧٧ – ١٩٨٤
سلطان محمود بهنسى	عضو	١٩٣٢ – ١٩٣٣
مهندس / سيد أحمد مرعى	عضو منتدب	١٩٦٣ – ١٩٦٧
د . صوفى حسن أبو طالب	عضو	١٩٨٤ – عضو المجلس حاليًا
عباس بسيونى الخطيب	عضو	١٩٢٠ – ١٩٣٠
د . عبد الجليل العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ – ١٩٥٥
عبد الحميد السيوفى	عضو	١٩٢٠ – ١٩٣١
د . عبد الحميد الشريف	عضو	١٩٥٤–١٩٥٥
	رئيس مجلس إدارة	١٩٥٥
عبد الحميد عبد الحق	عضو	١٩٤٢
		١٩٤٥ – ١٩٤٨
عبد الحى خليل	عضو	١٩٣٥ – ١٩٤٠
د . عبد الرازق محمد حسن	عضو	١٩٦٩ – ١٩٧٥
عبد الرحمن فهمى	عضو	١٩٤١ – ١٩٤٦
عبد العظيم المصرى	عضو	١٩٢٠ – ١٩٢٦
عبد الفتاح اللوزى	عضو	١٩٢٥ – ١٩٤٠
عبد القوى أحمد	عضو	١٩٤٠
عبد المقصود أحمد	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٣٩ – ١٩٥١
	رئيس مجلس إدارة	١٩٥١ – ١٩٥٥
عبد المنعم سيد إبراهيم ندا	مدير عام وعضو	١٩٨٩ – ١٩٩٠
عصام الدين محمد الأحمدى	مدير عام وعضو	١٩٨٨ – ١٩٩٠
	نائب رئيس مجلس إدارة	١٩٩٠ – ١٩٩٣
	رئيس مجلس إدارة	١٩٩٣ – رئيس المجلس حاليًا
على إسلام	عضو	١٩٥٣ – ١٩٥٥

علي أمين يحيى	عضو	١٩٣٩ – ١٩٥٨
علي بدوى	عضو	١٩٥٦ – ١٩٦١
علي ماهر	عضو	١٩٢٠ – ١٩٢٥
		١٩٤٥ – ١٩٥٢
عيسوى حسن زايد	عضو	١٩٣٢ – ١٩٣٧
فاروق عثمان محمد عثمان	مدير عام وعضو	١٩٩٤ – ١٩٩٥
د . فؤاد سلطان	عضو منتدب	١٩٢٠ – ١٩٤٠
فؤاد سليم الحجازى	عضو	١٩٣٧ – ١٩٣٩
فؤاد عبد اللطيف حسين	مدير عام وعضو	١٩٩٥ – عضو المجلس حاليًا
د . فؤاد هاشم	عضو	١٩٧٦ – ١٩٨١
		١٩٨٢ – ١٩٨٤
فوزى كامل محمود كامل	مدير عام عضو	١٩٩٠ – ١٩٩٢
كامل إبراهيم	عضو	١٩٣٤
		١٩٣٦ – ١٩٤٠
محمد أمين شهيب	عضو	١٩٥١ – ١٩٥٥
محمد بدران محمد	عضو	١٩٦٦ – ١٩٧٠
محمد بهى الدين بركات	عضو	١٩٣٩ – ١٩٤٠
محمد توفيق خليل	عضو	١٩٤١ – ١٩٥٥
محمد حمزة عليش	عضو	١٩٧١ – ١٩٧٢
محمد رشاد عطعوط	مدير عام وعضو	١٩٨٨ – ١٩٨٩
محمد رشدى	عضو	١٩٥٠ – ١٩٥٢
	عضو منتدب	١٩٥٢ – ١٩٥٣
	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٣ – ١٩٥٥
	رئيس مجلس إدارة	١٩٥٥ – ١٩٦٩
محمد زكى الأبراشى	عضو	١٩٤٠ – ١٩٤٥
محمد زكى العرابى	مدير عام وعضو	١٩٧٣ – ١٩٧٦
	نائب رئيس	١٩٧٦ – ١٩٧٩
محمد صادق الطويجى	مدير عام وعضو	١٩٦٦ – ١٩٦٩
محمد طلعت حرب	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٢٠ – ١٩٣٩
د . محمد عباس حجازى	عضو	١٩٧٧ – عضو المجلس حاليًا

محمد عبد الوهاب أنور	مدير عام وعضو	١٩٧٢ - ١٩٧٧
محمد عزت فهمى	مدير عام وعضو	١٩٧١ - ١٩٧٢
	نائب رئيس	١٩٧٢ - ١٩٧٦
محمد على حافظ	مدير عام وعضو	١٩٨٥ - ١٩٨٧
	نائب رئيس	١٩٨٧ - ١٩٩٠
	رئيس مجلس إدارة	١٩٩٠ - ١٩٩٣
د . محمد على عرفة	عضو	١٩٥٥ - ١٩٦١
محمد كامل البهنساوى	عضو	١٩٦٢ - ١٩٦٦
محمد لطفى محمود	عضو	١٩٥١ - ١٩٥٥
محمد محمود القزاز	مدير عام وعضو	١٩٨٠ - ١٩٨٤
	نائب رئيس	١٩٨٤ - ١٩٨٧
محمد محمود جلال	عضو	١٩٥٣ - ١٩٥٧
محمد محمود خليل	عضو	١٩٣٩ - ١٩٥٣
محمد نبيل ابراهيم	مدير عام وعضو	١٩٧٧ - ١٩٧٩
	نائب رئيس	١٩٧٩ - ١٩٨٤
	رئيس مجلس إدارة	١٩٨٤ - ١٩٨٧
محمد يوسف البنانى	مدير عام وعضو	١٩٦٩ - ١٩٧١
محمود أحمد روبى قناوى	مدير عام وعضو	١٩٨٩ - ١٩٩٤
محمود الحسينى العسقلانى	مدير عام وعضو	١٩٦٢ - ١٩٦٥
محمود العتال	عضو منتدب	١٩٥٥ - ١٩٥٦
	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٦ - ١٩٦١
محمود حسن	عضو	١٩٥٦ - ١٩٥٨
محمود شكرى	عضو	١٩٣٩ - ١٩٥٥
محمود عبد العزيز شرارة	مدير عام وعضو	١٩٧٢ - ١٩٧٣
محمود على البسيونى بدير	مدير عام وعضو	١٩٩٥ - عضو المجلس حاليًا
محمود فهمى رزق	مدير عام وعضو	١٩٧١ - ١٩٧٢
محمود محمد لطفى	عضو	١٩٥٥ - ١٩٦١
محمود محمد محمود	رئيس مجلس إدارة	١٩٨٧ - ١٩٩٠
مراد وهبة	عضو	١٩٤٥ - ١٩٥٥
مصطفى فريد خليفة	عضو	١٩٦٤ - ١٩٦٦

د . مصطفى كمال طه	عضو	١٩٧٦ - ١٩٧٧
مصطفى ماهر	عضو	١٩٣٠ - ١٩٣٢
نظير يوسف ميخائيل	مدير عام وعضو	١٩٩٢ ـ ١٩٩٤
يوسف أحمد الجندى	عضو	١٩٤١
يوسف أصلان قطاوى	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٤
		١٩٢٧ ـ ١٩٤٠
يوسف شيكوريل	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٩
يوسف مرقص حنا	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١

ممثلو العاملين بمجلس الإدارة

محمد على الشربينى	١٩٦٢ ـ ١٩٧١
محمد نبيل محمود وهبى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٦
محمد عبد المنعم البدرى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
منصور لطيف	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
على عادل الشواربى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
محمد الشيخ عبد العال (العمدة)	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦
محمد عبد الوهاب العشماوى	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦
محمود إبراهيم المليجى	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

عبدالحميد
شريف
رئيس البنك
يحيى العاملين
بمناسبة تعيينه
رئيسا لمجلس
ادارة البنك

قيادات بنك مص
أحمد فؤاد
محمد نبيل ابراه
محمد اللزاز

محمد رشدى
رئيس بنك
مصر وناثبه
يقدمان التحية
للزعيم جمال
عبد الناصر

الزعيم الخالد
فى زيارة
لبنك مصر

الرئيس جمال
عبد الناصر
يضع حجر
الأساس لأحد
مشروعات
بنك مصر

وفد بنك مصر
فى زيارة
للزعيم جمال
عبد الناصر

اقيم تمثال طلعت حرب في ٣٦ يوليو ١٩٦٤ تخليدا لذكراه في الميدان الذى سمى باسمه

محمد رشدى
رئيس البنك
يستقبل اس
الأزهرى رئي
دولة السودا

محمد رشدى
رئيس البنك
يستقبل وفد
حكومة اليمن

لوحة مهداة من الوزير
الفنان فاروق حسنى

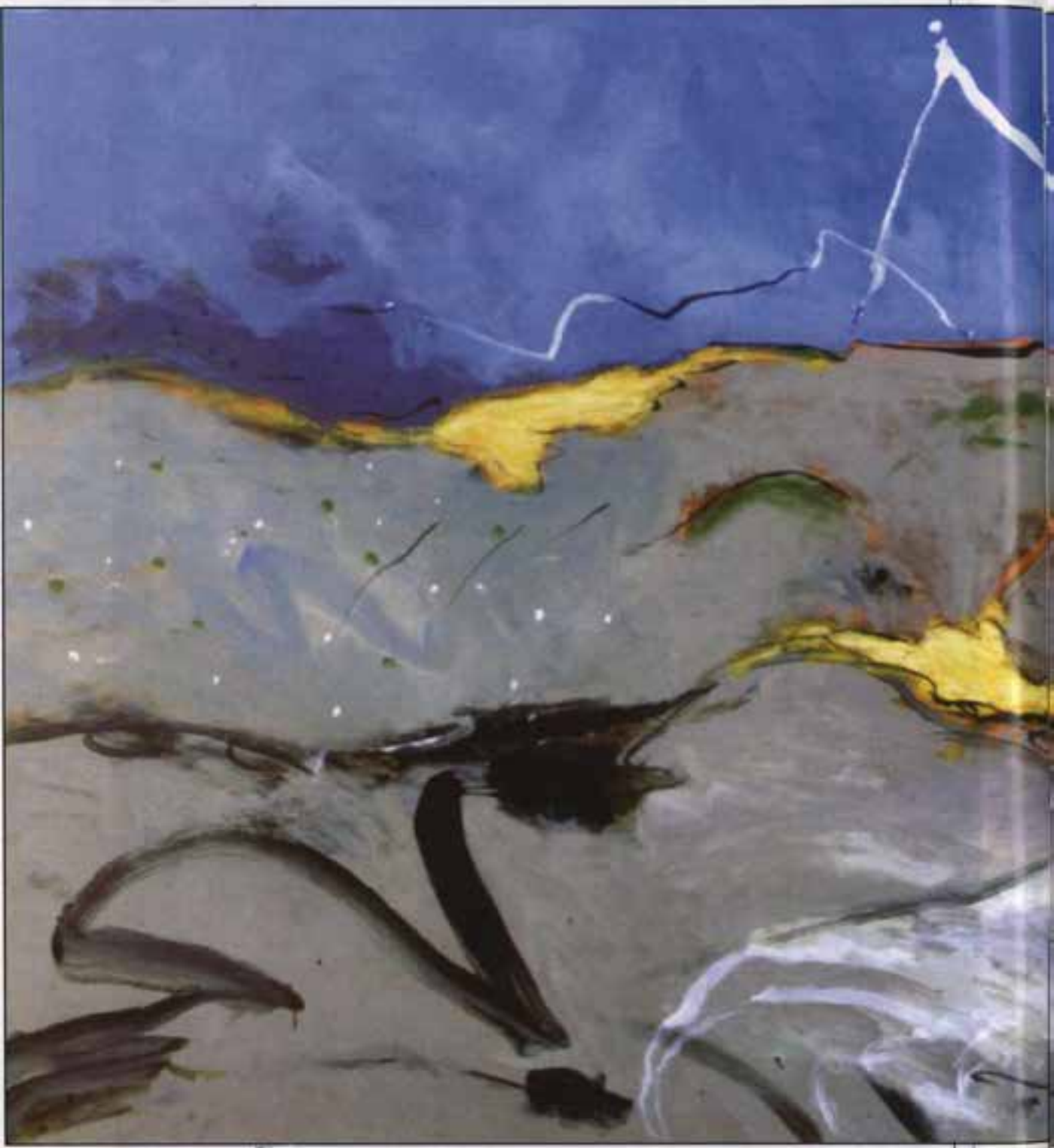

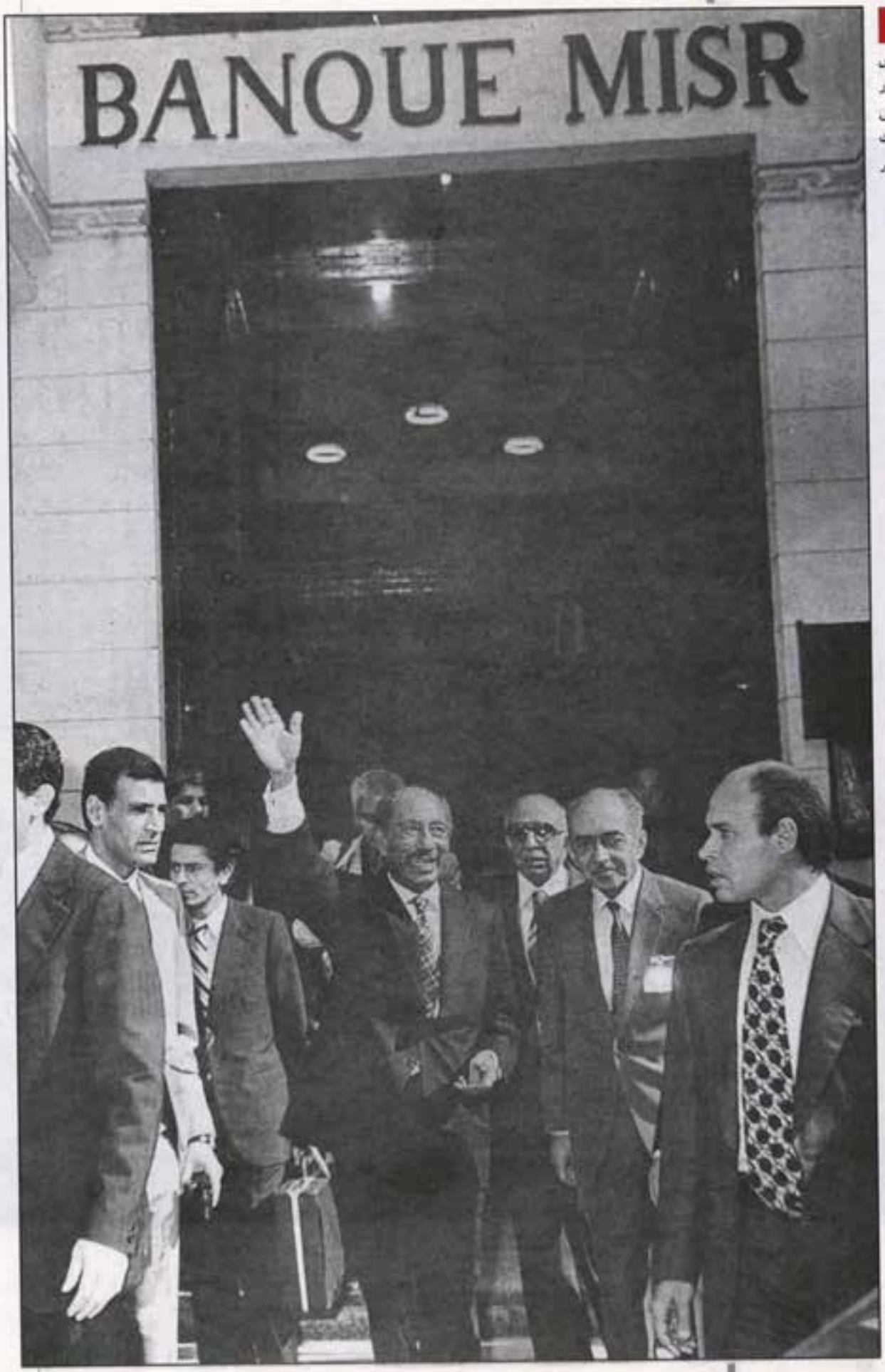

الرئيس
محمد أنور
السادات فى
زيارة لبنك
مصر

الرئيس
محمد أنور
السادات يمنح
السيد أحمد
فؤاد رئيس
البنك وشاح
النيل

الرئيس السادات يبدى
اعجابه بمشروعات
بنك مصر العملاقة

رئيس مجلس الادارة يفتتح أحد فروع بنك مصر الجديدة

الرئيس أنور السادات يضع حجر الأساس لبرج بنك مصر

السيدة هدى
محمد طلعت حرب
تتبرع لبناء
مستشفى جراحة
القلب

اعضاء
مجلس ادارة
بنك مصر

مكتب رئيس
مجلس ادارة
البنك
منذ نشأته
حتى الآن

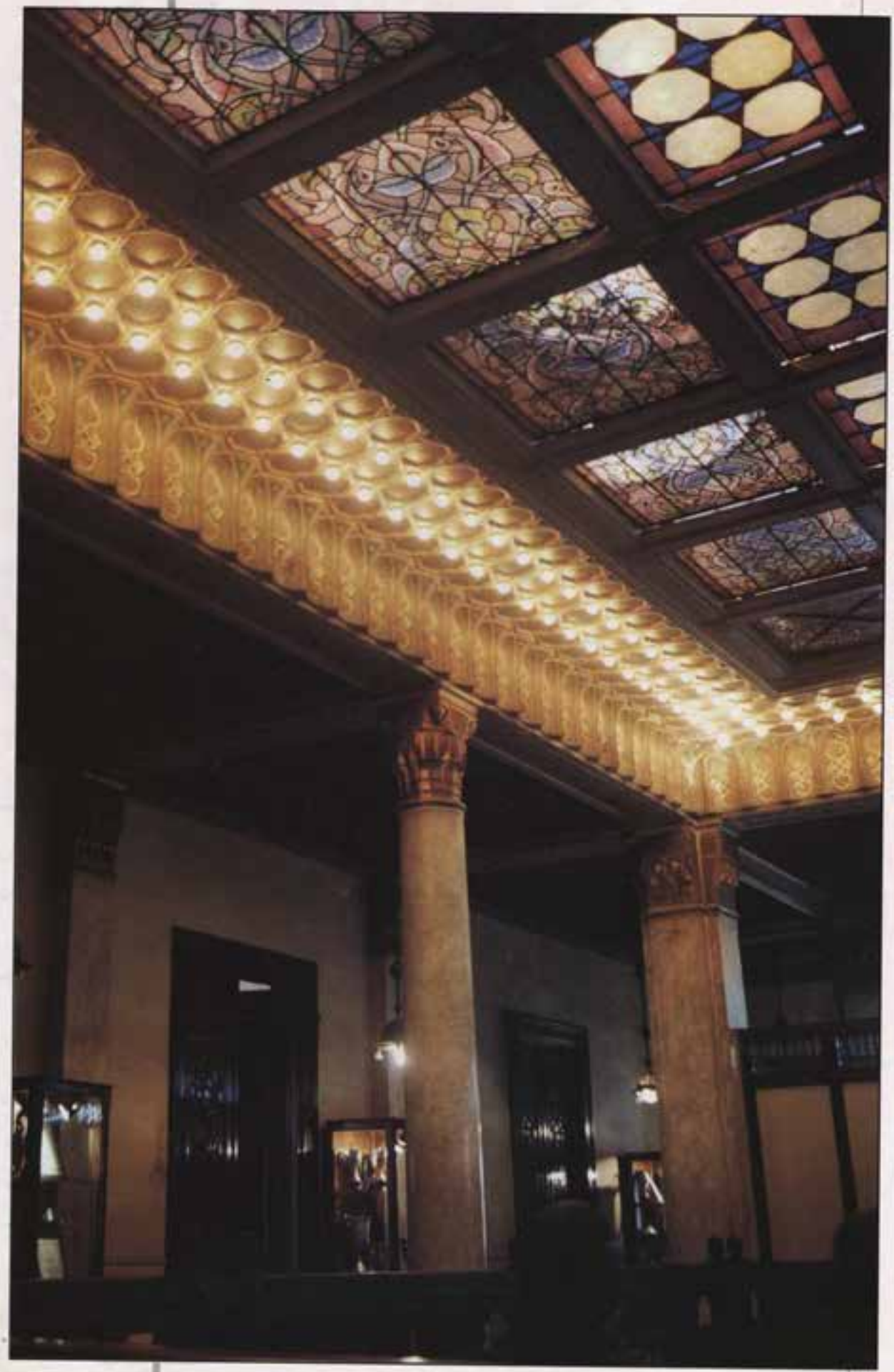

١٩٢٠ — ١٩٩٥

قالوا عن بنك مصر

FONDÉE
1920
BANQUE MISR

قالوا عن بنك مصر

السيدة الفاضلة هدى محمد طلعت حرب

بنك مصر عملا قوميا قائما لمصلحة البلد ولمصلحة المصريين اجمعين فالصفة القومية التي بنى عليها البنك ، لا الصفة الشخصية هى سر النجاح المطرد فى اعماله ، وسر تعلق المصريين ، وحرصهم عليه واقبالهم على تأييده تمام التأييد .

الكاتب الكبير نجيب محفوظ

عيد بنك مصر من الأعياد الوطنية ، وقد نشأ البنك نشأة وطنية خالصة قبل أن تكون مالية أو اقتصادية وكنا فى شبابنا نتحمس له كما نتحمس للمؤسسات الوطنية وهو بالفعل مؤسسة وطنية . وقد ألهمنا الكثير من الأفكار الجميلة والآمال العديدة . ولا يمكننا أن ننسى طلعت حرب ومشروعاته التى اقترنت بنهضة مصر واستهدفت نهضة مصر .

د أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب

سيشهد التاريخ أن طلعت حرب بإنشائه لبنك مصر ، كان أول من وضع الأسس الوطنية للتنمية الاقتصادية لعديد من الصروح الصناعية الضخمة ، ولا زال هذا البنك يقوم بدوره فى إقامة الكثير من المشروعات العملاقة التى كان لها أثرها نحو رفع مكانة مصر بين الدول الصناعية . وسوف يظل بنك مصر هو الصرح الاقتصادى الذى يسهم على نحو فعال بأمواله وبرجالاته فى دفع المسيرة الوطنية للتقدم الاقتصادى .

بمناسبة مرور خمسة وسبعين عامًا على إنشاء بنك مصر ، ذلك الصرح الاقتصادى الشامخ الذى كان له دوره المتميز والفعال طوال هذه السنين فى خدمة الاقتصاد القومى تأصيلاً للسياسات التى أرساها رائد النهضة الصناعية محمد طلعت حرب وتبناها البنك وناضل رجاله الوطنيون من أجلها خلال تلك الحقبة من الزمن ، مما كان له أثره البالغ فى المضى قدمًا وبخطى ثابتة نحو حشد الإمكانيات للإسهام فى إقامة صرح النهضة الصناعية فى مصر بما يتواءم مع آمال شعب عريق وأمة عظيمة احتلت مكانها ومكانتها بين الأمم المتقدمة .

تحية إجلال وتقدير للمغفور له محمد طلعت حرب مؤسس بنك مصر وإلى زملائه وتلاميذه الذين شاركوه البناء وحملوا مشعل التحرر الاقتصادى فى مصر .

د. مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى

تحية إكبار وإعزاز لقيادات بنك مصر وكافة العاملين بفروعه وشركاته ومؤسساته الذين يعملون بجد وإخلاص خدمة للاقتصاد القومى ، متمنيًا لهم جميعًا المزيد من التقدم والازدهار فى كافة المجالات لتوفير الرخاء لشعب مصر العظيم تحت قيادة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

تحية لبنك مصر فى عيده الخامس والسبعين

الحمد لله كرم الإنسان وأعزه وسخر له جميع المخلوقات ، وأكرمه ونعمه بِعُدَّة الحياة : المال والبنون.

وفتح له باب الرزق بالعمل والإنتاج وعلمه ما لم يكن يعلم وامتن على بنى الإنسان فى قرآنه :

{ ... وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيرًا } .

فالمال أحد عناصر القوة ، بل هو أولها ذكرًا فى كتاب الله متى اجتمع مع غيره مما وهب الله زينة للحياة .

ومن هنا كان توجيه الإسلام إلى استثمار المال وتنميته بكل وسائل الاستثمار المباح ، الحلال فى الإسلام ، ومن المأثورات :

« تسعة أعشار الرزق فى التجارة والجزء الباقى فى المواشى »(١) ،

« أن عمر بن الخطاب قال : اتجروا فى أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة »(٢) .

---

(١) أبو عبيد فى الغريب عن نعيم بن عبد الرحمن الأزدى معضلاً .

(٢) مجمع الزوائد للهيثمى ، كنز العمال للمتقى الهندى ، نصب الراية للزيلعى ، المعجم الصغير للطبرانى .

ومن هنا توارث المسلمون أن تكون حركة المال دائبة عاملة ناصبة .

ولقد فكر الإنسان وقدر ، وتعرف على أوجه الاستثمار تجارة وزراعة ، وصناعة ، وتوجيهًا وتشجيعًا ، حكى القرآن دأب العرب على رحلتين سنويتين ، للتجارة ، سجلتا فى سورة خاصة تسمى بسورة قريش :{ لإيلاف قريش . إيلافهم رحلة الشتاء والصيف . فليعبدوا رب هذا البيت . الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف } .

وتتابع نمو الإنسان فى الحياة وسلوك دروبها المتنوعة فى الكسب والإنفاق ، واختراع الشركات والعقود ، دون قعود عن البحث عن مصادر الأموال ، يحصلها ويحصنها ويكنزها ويؤدى زكاتها حتى كانت صناعة البنوك وكان المرحوم طلعت باشا حرب الذى أقام أول بنك مصرى - بنك مصر عام ١٩٢٠ م فى وقت كانت كافة البنوك العاملة فى مصر فروعًا لبنوك أجنبية أصولها ورءوس أموالها خارج أرض مصر .

وجاء بنك مصر ، مصريًا فى رأس ماله ، مصريًا فى المساهمين فيه ، مصرى الإدارة .

وأقام بنك مصر ، بقيادة طلعت باشا حرب ، العديد من الشركات فى الغزل والنسيج والتأمين والطيران ، والفنادق وها هو حتى - منذ تأميمه مع غيره - يتابع إنشاءاته وخدماته الاقتصادية بالإسهام فى الأعمال العديدة ، الجديدة ، المفيدة لاقتصاد مصر فى الداخل والخارج ويعتبر بحق بشركاته وفروعه العاملة المنتشرة فى أنحاء جمهورية مصر العربية ، والأخرى المشتركة فى الداخل والخارج وسيلة أمن وأمان وإنماء لرأس المال العام لمصر .

وها هو يخوض باقتدار تجربة البنوك الإسلامية ويحوز بفروعه العديدة فى هذا المضمار قصب السبق وثقة المجتمع .

وفى مناسبة عيد ميلاد بنك مصر الخامس والسبعين أهنئ العاملين به وبكافة فروعه وعلى رأسهم مجلس الإدارة .

وأدعو الله سبحانه أن يشمله برعايته ويزكيه ببركته ، وينميه بنمائه حتى يظل حصن الأمن والأمان ومصدر الخير والعطاء لمصر وحيث يرتفع بنيانه وتعلو أعلامه ، وتستكمل به مصر قوتها الاقتصادية وبمشروعاته بنيتها الأساسية ، وبعمره المديد ، ذى العمل المنتج السديد كل الخير ، حتى تكون مصر كما وصف الله قومًا سابقين : { ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارًا } ..

وبالله التوفيق .

فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق «شيخ الأزهر الشريف»

البابا شنودة الثالث بطريرك الاقباط الأرثوذكس

يسرنى أن أهنىء بنك مصر فى عيده الماسى . إنه صرح كبير فى اقتصادنا الوطنى ، وبصمة من بصمات رجل الاقتصاد العظيم طلعت حرب . خالص شكرنا لبنك مصر على ما قدمه لبلادنا من خدمات .

د . مصطفى خليل رئيس مجلس ادارة المصرف العربى الدولى

سيظل بنك مصر يمثل قيمًا كبيرة وبالغة لكل المصريين ، فلقد أنشئ بجهد وطنى مصرى كبير هو طلعت حرب الذى أنشأ مؤسسة وطنية رائدة فى تمصير الاقتصاد المصرى ، ولقد نجح بنك مصر بما أداه من أعمال وما أنشأه من شركات ، أن يكون الرائد فى مجال العمل الاقتصادى الوطنى وظل بنك مصر رائدا فى مجال الخدمة الاقتصادية والمصرفية وكان لما تعاقب عليه من قيادات وطنية أكبر الأثر فى سياسته الاقتصادية الناجحة التى تأكدت على مر العصور .

بنك مصر صرحنا الوطنى

إن الحديث عن تاريخ "صرحنا الوطنى" لا يقتصر على الإشادة بالإنشاءات والمبانى ، بل يشمل ما يذخر به من الرموز والمعانى : معنى الوطنية التى تفجرت ينابيعها عندما دعا طلعت حرب ورفاقه المخلصون إلى بناء الاقتصاد الوطنى بأموال المصريين وجهودهم - والتحدى الذى سطعت شعلته بأيدى الوطنيين ليواجهوا به الاستعمار الاقتصادى - والشعور بالولاء والانتماء الذى غمر المصريين عندما شاركوا بأنفسهم فى تأسيس مصانعهم وشركاتهم ومشروعاتهم . على أن المستقبل يتطلب أكثر من إنجازات الماضى ، ونرجو أن يتمكن بنك مصر من ابتعاث روح التحدى والأمل لدى أبناء وطننا ليشاركوا فى تشييد صروح جديدة فى شتى مجالات العمل الوطنى ، فى الزراعة ، والصناعة ، والتجارة بل فى الثقافة والفنون .

د . محمد عبدالقادر حاتم رئيس المجالس القومية المتخصصة

إلى عملاق بنوك مصر
"بنك مصر"

أهدى تحياتى وتقديرى وإعزازى لهذه المؤسسة الوطنية التى تعبر عامها الخامس والسبعون إلى آفاق أوسع تؤكد دورها الحيوى والإيجابى فى سبيل دعم وتنمية الاقتصاد المصرى .

بنك مصر مدرسة تؤكد لمصر، كل مصر أن عملاق الاقتصاد الوطنى طلعت حرب قد أنشأ هذا المصرف العملاق من أجل شعب مصر ليبقى رمزا للوطنية الرأسمالية الصادقة والأمينة لمصر فهنيئا لمصر بهذا الصرح العظيم.

د . عبدالعزيز محمد حجازى رئيس مجلس وزراء مصر السابق

د. على لطفى رئيس الوزراء السابق

لاشك أن بنك مصر يمثل صرحا اقتصاديا ضخما ، وركيزة أساسية من ركائز الجهاز المصرفى ، ودعامة من دعائم الاقتصاد المصرى . أما اعتزازى الشخصى ببنك مصر فيرجع إلى أننى بدأت حياتى العملية محاسبا به ، علاوة على أننى من عملائه الذين يسعدون بخدماته المصرفية العريقة ذات المستوى العالمى .

مهندس / مشهور احمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس السابق

يعتبر بنك مصر الرائد الأول للتنمية فى مصر بما قام بتأسيسه خالد الذكر المرحوم/ طلعت حرب باشا من شركات كانت النواه للنهضة الصناعية .

ولازال البنك رائدا بما أسسه فى فترة الانفتاح والاقتصاد الحر من شركات ومؤسسات مالية تعتبر ركائز للاقتصاد المصرى ، وهو مستمر فى أداء رسالته بتميز علاوة على أدائه الرائع فى جميع الأنشطة التنموية وهو المدرسة التى تخرج منها معظم القائمين بنجاح على المؤسسات المالية والاقتصادية فى مصر .

يعتبر تأسيس بنك مصر فى ١٣ أبريل ١٩٢٠ برأسمال مصرى فى شكل شركة مساهمة يمتلكها المصريون بالكامل علامة كبرى فى تاريخ مصر الحديث ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه الذكرى عيدا لكل المصريين لتدارس هذه التجربة الفريدة وما حققته على طريق خدمة الاقتصاد القومى . ولم يكن الهدف من إنشاء بنك مصر أن يكون بنكًا تجاريًا فقط وإنما جاء استجابة لحاجة الاقتصاد المصرى ورغبات المصريين فى أن يكون اقتصاد مصر للمصريين وأن تكون تنمية الاقتصاد المصرى معتمدة على مدخرات المصريين وبالرغم من الدعم الشعبى والوطنى لدعوة الاقتصادى المصرى العظيم / محمد طلعت حرب لإنشاء بنك مصر ، إلا أن هذه الفكرة قد لاقت الكثير من الصعوبات من قبل سلطات الاحتلال والبنوك الأجنبية وذلك لما يشكله بنك مصر ومجموعة شركاته من منافسة للشركات والبنوك الأجنبية العاملة فى مصر آنذاك .

ولم ينقطع عطاء بنك مصر وإسهاماته فى تدعيم الاقتصاد المصرى على مدار خمسة وسبعين عامًا ، شارك فيها فى تغيير وجه مصر الاقتصادى والحضارى مواكبا لكافة التطورات الاقتصادية والمصرفية على كل من الصعيدين العالمى والمحلى ، ومتمشيا مع كل تقدم حدث فى عالم المال والبنوك . وفى هذا الخصوص ، فقد قام بنك مصر بإعداد الدراسات الفنية والمالية لمختلف المشروعات فى ضوء مساهمتها فى تنمية الاقتصاد القومى ، كما قام بالترويج لهذه المشروعات وتدعيم علاقة البنك بها مع التأكيد على

استقلالها إداريا ، وقد كان من أهم ملامح سياسة إنشاء مجموعة شركات بنك مصر الاعتماد على أرباح المساهمين فى البنك فى تمويل وتنمية هذه الشركات على أن تقوم على نفس المبادئ والأسس التى قام عليها البنك . وهكذا نجح بنك مصر فى تأسيس قاعدة اقتصادية وطنية مصرية فى شتى القطاعات ولم تساهم هذه الشركات فقط فى الوفاء بحاجات البلاد من سلع وخدمات بل ساهمت أيضا فى نشر الوعى الادخارى والاستثمارى بين جموع الشعب كما ساهمت فى خلق قاعدة عريضة من الخبرات المصرية فى مختلف القطاعات الاقتصادية .

وأخيرًا ، فإننى أنتهز هذه المناسبة لتهنئة جميع العاملين ببنك مصر الذين بذلوا ويبذلون جهودًا عظيمة من أجل استمرار نجاح هذا البنك العملاق ، وأخص بالذكر رؤساء البنك السابقين والرئيس الحالى والذين كان لكل واحد منهم دوره البناء فى تدعيم البنك وأنشطته المختلفة استكمالا لمسيرة النجاح التى بدأها الاقتصادى الرائد / محمد طلعت حرب .

د. صلاح حامد الحافظ السابق للبنك المركزى المصرى

يسعدنى ويشرفنى أن أهنئ بنك مصر وأهنئ نفسى وكل وطنى بمرور خمسة وسبعين عامًا من رحلة نجاح منذ قيام هذا الصرح الاقتصادى الوطنى الشامخ - بنك مصر - والذى كان - ومازال - منذ قيامه دعامة وسندًا وظهيرًا لحركة التنمية الإقتصادية لوطننا العزيز .

طوبى لكل من أسهم بحبة عرق شريفة فى قيام هذا المجد الرفيع من أمجاد مصر الغالية .

طوبى لطلعت حرب - لمحمد رشدى - لأحمد فؤاد - لمحمد حافظ.

طوبى لكم ولأسرة العاملين أمدكم الله بالصحة وأطال عمركم لتستمروا بالرسالة إلى غاياتها .

مهندس / حسب الله محمد الكفراوى وزير سابق

يطيب لى بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاما على تأسيس بنك مصر أن نشيد بالدور الذى قام به البنك منذ تأسيسه فى عام ١٩٢٠ والذى استهدف فى الأساس دعم الاقتصاد المصرى الوطنى، وتنميته عن طريق تأسيس عدد من المشروعات الصناعية والتجارية التى تطلبتها حاجة البلاد فى ذلك الوقت، وكان أن وجه البنك اهتمامه إلى القطن باعتباره المحصول الرئيسى ، فأنشأ شركة لحلجه وأخرى لتصديره .

كما قام بتأسيس مجموعات أخرى من شركات غزل ونسج القطن والحرير إضافة إلى إنشائه لمجموعة من شركات الخدمات وذلك بهدف تحقيق التكامل

بين البنك وشركاته. فضلا عن مساهمته فى تمويل العديد من المشروعات الإنمائية الوطنية بهدف دعمها وتمهيد الطريق أمامها لتكون لبنة قوية فى دعم الاقتصاد الوطنى.

ورغم الصعوبات التى تعرض لها البنك والتى حاكتها بعض القوى بهدف اجهاض مسيرته الداعمة للاقتصاد الوطنى المصرى، فإنه من الإنصاف التأكيد على تمكن بنك مصر بفضل جهود أبنائه من المضى قدما فى أداء رسالته ... وفى تنمية نشاطاته التى أسهمت مساهمة فعالة فى بناء صرح مصر الاقتصادى ، وفى دعم سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تنتهجها بلادنا العربية والتى أصبحت السمة المميزة لعالم اليوم الذى تقوم دعائمه على التجمعات الاقتصادية الكبرى والأخذ بسياسة السوق، وتحرير التجارة الدولية من كافة القيود وذلك من خلال المنظمة العالمية للتجارة التى أعلن عن قيامها فى مراكش فى ١٥ أبريل الماضى، الأمر الذى يفرض على بنوكنا الوطنية العمل على تبنى استراتيجية تقوم على الاستفادة من الفرص التى تحققها مزايا تحرير التجارة العالمية، ومعالجة أوجه التحديات التى تفرضها هذه السياسة بحكمة ووعى وإدراك.

إننا إذ نقدم أصدق التهنئة لبنك مصر ونذكر بالخير والعرفان مؤسسه الأول طلعت حرب وجهوده المخلصة فى دعم الاقتصاد الوطنى المصرى، فإننا نؤكد أن سفينة البنك بجهود العاملين فيها سوف تستمر من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التى من أجلها تم تأسيس وإقامة بنك مصر والإسهام فى دعم الاستقرار الاقتصادى وتحقيق التنمية الشاملة .

د. أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

الادخار أداة المجتمع فى التنمية إن لم يعبأ بكفاية واقتدار ليتجه إلى الاستثمار يظل حبيسا مكتنزا أو شائعا قد تتعارض أو تتضارب مساراته ، وقد يعبأ الادخار ولكن يتجه إلى مسارات قد تضل ولا تتصل مباشرة بالتنمية أو بالمصالح الوطنية العليا .

كان هذا ما وعاه طلعت حرب منذ بدايات هذا القرن فأنشأ بنك مصر أداة رئيسية لتعبئة المدخرات الوطنية ودابت حركته لتضمن للادخار أفضل أوجه للاستثمار فى شمولية وتكامل واتساق ما زالت تبهر الفكر الحديث فى التخطيط للتنمية . وفتحت مشروعاته الكبيرة الباب على مصراعيه للعمل الوطنى البناء فى زيادة الإنتاج والخدمات . وللتطوير والتحديث فى مجالات التنظيم والإدارة .

وبعد فستظل أعمال طلعت حرب نبراسا هاديا للمعلمين بالتخطيط والتنمية ونموذجا صادقا للعمل الوطنى التنموى المخلص

د. كمال احمد الجنزورى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط

مع كل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى شهدتها بلادنا على امتداد الأعوام الخمسة والسبعين يبقى الدور الوطنى لبنك مصر والمؤسسات التابعة له إحدى المعالم البارزة فى تاريخنا المعاصر بجذوره الوطنية العريقة واستيعابه الواعى لما شهدته الحياة الاقتصادية والمصرفية الدولية من تطورات كبيرة . ان هذا الصرح الاقتصادى يعتبر بكل الموضوعية نموذجا فريداً للأصالة والمعاصرة .

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يشمل بتوفيقه ورعايته جميع العاملين من أبناء بنك مصر ليتواصل دورهم التاريخى فى خدمة وطنهم .

د . يوسف والى امين عام الحزب الوطنى ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة

يسعدنى أن أسجل مشاعرى الطيبة ومشاعر كل مصرى مخلص وأنا أكتب كلمتى عن بنك مصر – ذلك الصرح الشامخ الذى يمثل اللبنة الأولى فى بناء الاقتصاد المصرى الحديث والنبع الأصيل – الذى تفجر على يد ابن من ابناء مصر وعلم من أعلام نهضتنا الاقتصادية – فتحولت روافده إلى صروح تملأ بصر العالم شرقا وغربا – وتمحو ما رسخ فى الأذهان من أن مصر بلد زراعى ولا يمكن أن تكون بلدا صناعيا بأى حال من الأحوال .

إن النبت الذى غرسه طلعت حرب أينع وأثمر وأصبحت صناعاتنا المصرية تجوب العالم وتزهو بشعار «صنع مصر» .

رحم الله مؤسس بنك مصر وبارك فى القائمين عليه وفى كل يد تبنى من أجل مصر الخالدة .

مهندس / سليمان متولى وزير النقل والمواصلات

فى مناسبة مرور ٧٥ عاما على إنشاء بنك مصر ، لا يسعنى إلا أن أشيد بهذا الصرح العملاق الذى يعتبر بحق بمثابة الهرم الجديد فى حياة مصر الحديثة ، كما أشيد بمنشئه طلعت حرب الذى يعتبر بحق الرائد الأول لبناء الاقتصاد المصرى الحديث .

فقد أنشئ بنك مصر برأس مال مصرى صميم فى عهد استعمار اقتصادى كانت الغلبة فيه للبنوك الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية ، فكان البنك وما أنشأه من شركات أقوى دعامة فتحت الآفاق لما تنعم به البلاد حاليا من نهضة صناعية واقتصادية كبرى .

كما لا يفوتنى فى هذه المناسبة أن أشيد بالتعاون الكامل القائم حاليا بين البنك وقطاع الكهرباء وما ساهم به البنك من تيسيرات لتمويل كثير من المشروعات الكهربائية الكبرى .

مهندس / محمد ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة

خالص التهنئة لبنك مصر هذا الصرح العملاق الذى ساهم منذ نشأته فى تنمية جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية .

نذكر بكل التقدير والعرفان تجربة بنك مصر ، فى الترويج لإقامة مشروعات صناعية عملاقة ، تعبئة المدخرات الوطنية للمساهمة فى بناء قاعدة صناعية وطنية .

نسترشد بهذه التجربة الآن فى تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة والتحديث لشركات قطاع الأعمال ، ونتطلع إلى المزيد من مشاركة البنك فى تحقيق هدفنا الوطنى الأول وهو مضاعفة معدل النمو السنوى الحقيقى ، واستمرار هذه المضاعفة .

نذكر بكل العرفان جهود المخلصين من مديرين ، عاملين ، فمن خلال رؤيتهم الصائبة ، حرصهم على تنمية الخبرة ، والمعرفة ، ومسايرة كل تقدم ، استطاع بنك مصر أن يتصدر الرواد فى مجال التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

د. عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام ووزير الدولة للتنمية الادارية وشئون البيئة

يسعدنى أن أهنئكم بهذه المناسبة الكريمة ، فلقد كان إنشاء بنك مصر ضرورة اقتصادية فى فترة تحول الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية إلى الاستقلال الوطنى ، واليوم وفى مرحلة الإصلاح الاقتصادى ما زال بنك مصر يؤدى دوره الوطنى فى مساندة السياسة المالية والاقتصادية القومية .

د. محمد احمد الرزاز وزير المالية

يسعدنى فى هذه المناسبة التاريخية العظيمة ، أن أحيى بكل تقدير واعتزاز ، ذكرى المغفور له محمد طلعت حرب وزملائه الأفذاذ ، الذين دفعهم حبهم الصادق لوطنهم المقدس ، واحساسهم الواعى بأهمية الاقتصاد القومى المخطط ، فى حماية كيانه وإعلاء شأنه ، ورفاهية أبنائه ، إلى خوض تلك التجربة الفريدة وغير المسبوقة ، بصلابة لا تعرف اللين أو التخاذل ، وإقدام لا يشوبه التردد أو التكاسل ، وعزيمة لا يعتورها الفتور أو اليأس ، وإيمان بالله لا يرقى إليه الضعف أو الشك ، فأقاموا هذه المؤسسة العملاقة التى ظلت صامدة كالجبل الأشم ، أمام أعتى التحديات ، وأصبحت الدعامة القوية للاقتصاد المصرى ، على مدى خمسة وسبعين عاما من النشاط الدائب والعطاء المستمر ، وسيبقى بنك مصر الذى تفخر الوزارة بأنها أحد عملائه المشاركين فى مجال تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين . منطلقا لكل تقدم وازدهار ، على أرض مصر الخالدة ، سيظل هذا العمل الجليل ، رمزا حيا يجسد المثل الأعلى للوطنية الحقة جيلا بعد جيل .

د. محمد على محجوب وزير الاوقاف

«بنك مصر» هو القائد الفعلى لثورة التنوير فى مصر الحديثة لقد كانت دعوة الرائد المستنير محمد طلعت حرب لإنشاء بنك لمصر يحمل اسمها هى حجر الزاوية فى بناء مستقبل مستقر للمجتمع المصرى ... فكان دوره الرائد فى النهوض بالصروح الثقافية .. فأنشأ المسرح القومى لكى يكون لمصر مسرحها الوطنى .. كذلك ساهم بالنهوض بالدور المسرحية وبعض الفرق المسرحية الجادة.

كذلك دور بنك مصر فى تطوير وإنشاء دور العرض السينمائى وصناعة السينما متمثلة فى إنشاء ستديو مصر إدراكًا منه لدور السينما فى كتابة صفحة جديدة لثقافة المنطقة العربية .. إلى جانب ريادة البنك فى النهوض بالعديد من المشروعات الثقافية العديدة الأخرى .

لذا لم يكن بنك مصر مؤسسة مصرفية فحسب بل كان له من التأثير الاجتماعى قدرا موازيا لتأثيره الاقتصادى فى بناء اقتصاد وطنى لمصر .

فاروق حسنى وزير الثقافة

سيظل بنك مصر قلعة اقتصادية شامخة .. رمزًا لتحرر شعبنا وإرادة أمتنا .. وسيشهد التاريخ للاقتصادى الكبير طلعت حرب وزملائه إيمانهم بأن مصر لا يبنيها إلا أبناؤها - وأن الحرية لا يدق بابها إلا العارقون العاملون الشرفاء الذين اجتمعت إرادتهم على إقامة صرح اقتصادى كبير يكون زادا لنا عند الشدائد وموردا لنا فى التنمية .. ومعبرا لمصر إلى المستقبل .

وقد أثبتت الأيام أن الأعمال الخالدة لا تنسى والعظماء لا يموتون وكما كان الماضى خالدا ، فسيكون المستقبل لهذا البنك ولمئات الشركات التى ساهم ويساهم فيها أكثر إشراقا بإذن الله .

د. محمود شريف وزير الادارة المحلية

فى العيد الماسى لبنك مصر يسعدنى أن أتوجه بالتهنئة أولا لشعب مصر على هذا الصرح الاقتصادى العريق رمز الإرادة المصرية ، ثم لكل العاملين والمشرفين على هذه المؤسسة الاقتصادية العظيمة والتى تقدم للاقتصاد المصرى ولجموع الشعب خدمات جليلة متمنيا لهم جميعا مزيدا من التوفيق تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك باعث نهضة مصر الحديثة .

د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم

د . م . حمدى البنبى وزير البترول

بنك مصر ، صرح مصر الاقتصادى الأول . ولد عملاقا مع رجل الاقتصاد الوطنى النابه طلعت حرب وتناوله من بعده رجالات وأجيال مؤمنون بعملهم وثمرة جهدهم بالتطوير والأداء المتميز

لقد كان لبنك مصر الفضل فى إقامة صرح الصناعات الوطنية المصرية الحديثة خلال الربع الثانى من القرن والتى غطت كافة جوانب الصناعة من الغزل والنسيج ممثلاً فى شركة المحلة التى لا زالت أحد مفاخر الصناعة المصرية إلى صناعة السينما مرورًا بالعديد من الصناعات الأخرى ، ثم تحمل عبء مرحلة التمصير وتبعات التحول الاجتماعى والاقتصادى خلال الخمسينات والستينات كأحد أعمدة النظام المصرفى خلال هذه الحقبة . واستمر بنك مصر فى مسيرته البناءة . حيث كان فى مقدمة البنوك الوطنية التى ساهمت فى دعم تجربة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات ، وكان من ركائز الإصلاح الاقتصادى منذ الثمانينات ، من خلال مساهمته الفعالة فى إعادة بناء وتأهيل الاقتصاد المصرى ، فضلاً عن مقابلة متطلبات إرساء قواعد اقتصاديات السوق وآلياتها ، وهو ما فرض على البنوك الوطنية وعلى رأسها بنك مصر ، إعداد كوادرها وتنظيماتها المصرفية على النحو الذى يتواءم مع مقتضيات هذه المرحلة ونمو سوق رأس مال ناشئة وواعدة فى مصر ، وبما يواكب توجهات الاقتصاد المصرى فى مرحلة انطلاقة نحو العالمية منذ التسعينات ، مع ما يصاحب ذلك من مزايا وما يفرضه من تحديات .

د يوسف بطرس غالى وزير الدولة بمجلس الوزراء لشئون التعاون الدولى

إن بنك مصر العريق الذى حمل شعلة النهضة الاقتصادية خلال مراحل مختلفة من تاريخ مصر الاقتصادى المعاصر ، والذى داوم على تطوير إمكانياته ، سيكون فى طليعة المؤسسات المصرية التى ستخوض بها مصر بالإعداد الجيد وبكل الثقة تحديات القرن الحادى والعشرين على النحو الذى يحقق للإنسان المصرى مستقبل رغد ومشرق .

طلعت حرب

الكتابة عن طلعت حرب هى السهل الممتنع انما لكى نوفيه حقه لا يكفى أن نصفه بكل الصفات الحميدة وانما لابد وان نميزه تمييزا اذا ما قارنا ما قام به من أعمال مجيدة بما قام به مصريون شرفاء من أبناء مصر العزيزة .

د. ماهر مهران وزير السكان والأسرة

طلعت حرب دخل التاريخ واستقر فى وجدان مصر وما نقوله عنه الآن ما هو إلا لمسة وفاء . أعطى مصر حياته وعمله وعطاءه وذكاءه فوضع أسس الاقتصاد القومى وهو أول من فهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فكانت أعماله هى أول لبنه لخروج المستعمر ولتطهير أرض مصر .. أعطى دروسا مازلنا نستوعبها حتى اليوم ووضع المؤسسات التى مازلنا نجنى ثمارها حتى اليوم .. زرع شجرة جذورها تمتد فى أعماق الأرض وفروعها فى السماء وترك نبتا خيرا ما زال يعطى ، ومن علاماته مركز جراحة القلب وبحوثه الذى تبرعت به كريمته الفاضلة . طلعت حرب هو المثل والقدوة الذى يحتاجه شباب مصر .

بنك مصر

كلمة بنك مصر لها وقع خاص فى قلب وسمع كل مصرى ...

تعنى العزة .. تعنى الكرامة .. تعنى الثقة بالنفس .. تعنى المال والاقتصاد تجارة وصناعة وزراعة.. تعنى تاريخ مصر الاقتصادى .. تعنى بداية النهضة .. بداية الصحوة .. الأمن والأمان والاستقرار والنماء والرخاء .. كل ما هو جميل ..

نشأت فى هذا البيت الكبير .. تعلمت فى هذه الجامعة .. أساتذة عمالقة عظام قدموا أروع الخدمات لوطنهم .. نشروا الخبرة المالية والخبرة التجارية والخبرة الزراعية والصناعية وما زال أبناء بنك مصر أعلامًا فى كل المجالات منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا .

فتيه آمنوا بربهم ووطنهم واختاروا العمل والإنتاج سبيلا للرفعة والوطنية الصادقة وما زال بنك مصر يعطى وسيظل يعطى .. نهر خالد متدفق .

تحية لبنك مصر فى يوم عيده .

سلام على بنك مصر يوم مولده .

ودام ورجاله مثالا ونبراسا لأبناء هذا الوطن .

محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

أنتهز هذه المناسبة لأقدم لأسرة بنك مصر خالص التهانى بمناسبة العيد الماسى لإنشاء هذا الصرح العظيم الذى كان وبدأ عملاقا منذ بدايته وقد كان باكورة المشروعات التى أنشئت من أجل تدعيم الاقتصاد المصرى فهو بالحق ركيزة أساسية انبثق منها عشرات المشروعات التى تتضمن الآن دعامات قوية للاقتصاد الوطنى .

وإنى أحيى فيه التطور المستمر فى المعاملات المصرفية وإنى شخصيا أشرف بأن أكون أحد عملائه منذ الخمسينات وأن المعاملة الطيبة التى ألقاها من جهازه الإدارى لأمر مشرف للمعاملات مع الجماهير .

تقديرى وإعزازى لكل العاملين فيه رؤساء ومرءوسين

د . على عبدالفتاح المخزنجى وزير الصحة

يكفى بنك مصر دورًا أنه أرسى فى وجدان جيلنا منذ الصغر كيف تقود البنوك حركة التحرر الوطنى بتجسيدها للمشروعات القومية التى قامت على أكتاف أبناء مصر المخلصين حتى استحق عن جدارة المعنى الحقيقى لاسمه وهو أن يكون بنك مصر بدوره الريادى القائد عبر تاريخه المشرف لكل مصرى.

د . م. ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية

لعلنى لا أجاوز الحقيقة حين أقول بأن تاريخ الاقتصاد فى مصر قد اقترن بتاريخ «بنك مصر»

ولعل كلمة «مصر» التى يحملها اسم البنك لم تأت جزافا فيكفينا فخرا أنه البنك الأول والذى كسر احتكار البنوك الأجنبية للاقتصاد المصرى فى وقت كان ذلك ضربا من المحال .

والآن وفى هذه المناسبة فإنه يسعدنى أن أرى أمامى منجزات هذا البنك العملاق وقد تحولت الى مصانع واستثمارات ضخمة فى مدننا الجديدة .

إنه بفضل هذا البنك وأقرانه من بنوك مصر الوطنية قد استطاعت أن تسهم بثلث صادرات مصر للخارج .

د.م. محمد ابراهيم سليمان وزير الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة

يسعدنى أن أعبر عن عظيم امتنانى وخالص تهنئتى باحتفالكم بمرور ٧٥ عامًا على إنشاء أحد صروح الاقتصاد المصرى ، وأحد رموز الحس الوطنى الصادق ، ألا وهو بنك مصر الذى أخذ على عاتقه منذ اللحظة الأولى الربط بين خلق نشاط اقتصادى مصرى فعال - فى فترة كانت الكلمة الأولى فيها لغير المصريين فى هذا المجال - وبين الحفاظ على الهوية المصرية فى ظل فترة كانت الغلبة للمصارف الأجنبية من خلال فروعها العاملة فى مصر .

هذا البنك الذى تحمل مسئولية إقامة العديد من الشركات الكبرى التى

د . م . محمد الغمراوى داود وزير الدولة للإنتاج الحربى

تحملت ولا زالت مسئولية إشباع السوق المصرى باحتياجاته الأساسية ، وفى نفس الوقت مراعاة البعد الاجتماعى حيث حققت التوازن المنشود فى الأسعار .

هذا - ولا يفوتنى أن أؤكد على فاعلية الدور الذى يشارك به بنك مصر فى تحقيق سياسات مصر الاقتصادية فى المرحلة الحالية التى أصبح العالم فيها كقرية صغيرة بفضل التطور المذهل لوسائل الاتصال الذى يتلائم وعصر المعلومات الذى يعيشه العلم الآن .

فضيلة د . محمد سيد طنطاوى مفتى جمهورية مصر العربية

يسعدنى كل السعادة ، ويسرنى كل السرور ، أن أتقدم بخالص التهنئة لجميع العاملين ببنك مصر بمناسبة مرور خمسة وسبعين عاما على إنشائه ، بجهود المصلح الكبير طلعت حرب - رحمه الله - وبجهود أبنائه الذين قاموا على رعاية هذا الصرح العتيد من أجل خدمة اقتصاد مصر ، والذى يؤدى خدمات جليلة لأبناء مصر والبلاد العربية .

د . محمد طاهر سمير حلمى مستشار قانونى

لايزال بنك مصر يمثل فى الضمير الوطنى بداية الاستقلال المصرفى والمالى فى مصر ، ولايزال طلعت حرب يمثل فى ضمير الأجيال القدرة المصرية فى مجال النشاط الاقتصادى كله . فإذا أضفنا إلى هذا الكفاءة التى يؤدى بها بنك مصر نشاطه فى هذه المرحلة من حياتنا وما أدخله على التعامل المصرفى من تطوير إدارى وفنى جعل منه مؤسسة عصرية بالمعنى الكامل ، لكان من حق العاملين فيه جميعا أن يعتبروا الاحتفال بعيده الخامس والسبعين يوما مشرقا يجدد فى نفوسنا جميعا معانى الثقة والاعتزاز بكل ماهو مصرى .

فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد

كما كان استقلال مصر السياسى وليد ثورة الشعب المصرى عام ١٩١٩ كان استقلال مصر الاقتصادى أيضًا وليد هذه الثورة الشعبية الرائدة وكان إنشاء طلعت حرب لبنك مصر هو اللبنة الأولى فى بناء الاستقلال الاقتصادى للبلاد فمن خلال بنك مصر وشركاته الرائدة عرفت مصر الصناعة العصرية وعرفت الشركات الوطنية التى دخل فيها رأس المال الوطنى من أوسع الأبواب الطريق الصحيح لبناء نهضة اقتصادية صناعية رائدة .. كان بنك مصر فيها هو الرائد وهو المثل الحى على ما يمكن أن يحققه الإصرار الوطنى وبقروش الشعب المصرى وجنيهاته القليلة أثبت المصرى أن الشعب قادر على صنع المعجزات ، لو توفرت النيات الطيبة والقيادات الوطنية المخلصة .

حين يذكر اسم (بنك مصر) تستعيد ذاكرة الوطن الملامح المحددة للمواطن المصرى العظيم (طلعت حرب) تتجسد أمامنا المعانى الحقيقية للاستقلال الاقتصادى .

لقد أدرك المصرى العظيم (طلعت حرب) بسيرته العميقة أن الاستقلال السياسى مجرد شكل بلا محتوى أو مضمون وأن الاستقلال الاقتصادى هو الذى يحقق الاستقلال السياسى كل ركائزه على أرض الواقع . واليوم ونحن نحتفل بالعيد ٧٥ .... العيد الماسى لقيام بنك مصر أول مؤسسة مصرية شكلت حجر الزاوية فى بناء الاستقلال الاقتصادى المصرى ، ندرك كم كانت شراسة الحرب التى خاضها باقتدار ذلك المصرى العظيم طلعت حرب .

ما أشد الحاجة اليوم فى ظل الأوضاع الدولية العاصفة والتى تتشكل فيها ملامح نظام دولى جديد تحاول فيه المؤسسات المالية والاقتصادية للنظام الرأسمالى العالمى بآلياتها الجبارة فرض هيمنتها المطلقة على دول وشعوب العالم الثالث والثانى .

أن تتمثل بعمق تجربة طلعت حرب وبنك مصر ونستخلص الدروس المناسبة فى اطار الظروف والمتغيرات الدولية والمحلية كى نرسم وبشكل صحيح خطوط وأفق حياة ومستقبل شعبنا على طريق الاستقلال الحقيقى .

تحية وطنية وشعبية للمواطن المصرى طلعت حرب ، وتهنئة حارة من القلب لبنك مصر بعيده الماسى.

خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع

إذا ذكر اسم بنك مصر فإنه يعنى الصرح الاقتصادى الكبير الذى نهضت عليه الصناعة المصرية .

إن بنك مصر هو أول مؤسسة مصرية مصرفية أنشأت فى عهد الاستعمار، وهو البادرة الأولى التى نمت وترعرعت لتنشأ اقتصاداً مصرياً وطنياً فى كل منافسة أجنبية قاتلة . إن هذا الصرح العظيم الذى أسسه طلعت حرب باشا الاقتصادى المصرى الأول هو رمزاً لاقتصاد مصر الوطنى وهو من أكبر البنوك العربية وعلى المستوى العالمى . بنك مصر كان المدرسة المصرفية الأولى التى تخرج منها كبار رجال البنوك فى مصر ... هؤلاء الرواد الذين أنشأوا الجهاز المصرفى فى معظم الدول العربية .

مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار

يمثل بنك مصر .. النموذج الرائع لقدرة الإرادة المصرية على مواجهة التحدى وقهره .. من أجل الاستقلال الاقتصادى الذى يدعم الاستقلال الوطنى .

فقد جاء ميلاد بنك مصر الذى صدر مرسوم إنشائه فى ٣ أبريل ١٩٢٠ .. وبدأ نشاطه فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٠ كواحدة من أبرز النتائج الايجابية للثورة الوطنية عام ١٩١٩ ونقطة تحول هامة فى الواقع المصرى ، وتغييره لصالح الوجود الوطنى لاقتصاد مصر ، باعتبار أن الاقتصاد هو المقياس الحقيقى لسلامة بناء الوطن وقدرته على التحرك والتفاعل مع متطلبات المستقبل .

لقد كان وجه مصر .. خلال النصف الثانى من القرن الماضى وأوائل القرن الحالى غريبًا .. فالزراعة وهى المورد الأساسى للثروة القومية ، كان يسيطر عليها كبار الملاك وبعض الأجانب والشركات الأجنبية .. خاصة وأنه منذ عام ١٨٦٧ كان قد أبيح للأجانب تملك الأراضى الزراعية .. فتحولت البلاد إلى مزرعة كبيرة للقطن الذى يباع بأبخس الأثمان للمصانع البريطانية .. وكان تمويل القطن تقوم به البنوك الأجنبية فى مصر أو فروعها فى الخارج .

ومنذ الاحتلال البريطانى فتحت أبواب مصر على مصراعيها للتجارة الأجنبية دون حماية جمركية أو رقابة .. فامتلأت البلاد بالسلع الاستهلاكية والكمالية التى امتصت عائد القطن وبقية الحاصلات الزراعية الأخرى .. مما كان من الأسباب التى أدت لنشوب ثورة ١٩١٩ من أجل الحرية والاستقلال .

إلا أن الاستقلال الحقيقى لا يتحقق بدون وجود استقلال اقتصادى تدعمه أجهزة وطنية وبنوك وطنية تخدم الوطنيين وتساعد نشاطهم الاقتصادى ولا استقلال بلا صناعة وتجارة وطنية .. ولا استقلال فى ظل سيطرة أجنبية على الاقتصاد .

ومن هنا كانت الصيحة الوطنية التى أطلقها طلعت حرب بإنشاء بنك للمصريين .

ذلك لأن البنوك تعتبر بيوتًا كبيرة تتجمع فيها الطاقات التمويلية من أجل تحريك الأموال ودفعها للإنتاج قبل الاستهلاك .. ولكن الرأسمالية الأجنبية فى مصر .. فى ذلك الوقت .. لم تقم بهذا الدور وظلت خارج عملية الإنتاج – أو على هامشها – تحقق فائض القيمة عن طريق ابتزاز الاقطاعى والفلاح .. وسعت إلى التحكم فى الاقتصاد المصرى ، وكانت قيمة البنوك القائمة فى مصر خليطًا من مختلف الجنسيات .. ترفض تمويل الصناعة الوطنية .

ومن هنا كان إنشاء بنك مصر ، نقطة تحول هامة فى تاريخ مصر الاقتصادى .. وبعثًا لروح جديدة فيه .

فقد نشأ البنك برأس مال مصرى وطنى صميم .. وبإدارة مصرية وطنية .. تتسلح بمقومات العزة والكرامة الوطنية .. تترجمها نصوص النظام الأساسى

للبنك ، حين تقول « لا يجوز لغير المصرى الانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة » ، وإن أسهم البنك اسمية لا يملكها غير المصريين ، وأن « اللغة العربية هى لغة السجلات والمعاملات » .

وعلى ذلك ، فلم يكن إنشاء بنك مصر مجرد عمل مالى ناجح فقط ، بل كان عاملاً كبير الأثر فى الاقتصاد القومى كله ، متخذًا حشد الموارد الاقتصادية للأمة ، وسيلة لبلوغ الاستقلال الاقتصادى الذى بدونه لا تصل أية أمة إلى الاستقلال السياسى .

فقد كان القطن هو المحصول الرئيسى للبلاد فأصبح البنك بعد فترة من انشائه ، هو الممول الأول لعملياته الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية ، حيث بدأ بتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعى ، ثم توفير السيولة لتجارة الريف فى الداخل .. ثم أنشأ الشركات التى تقوم بحلجه وغزله ونسجه ، ثم تصديره خامًا أو مصنوعًا مع التأمين عليه فى كافة المراحل .

وبهذا كان طبيعيًا أن يواجه بنك مصر حربًا عاتية ، تمخضت عن أزمات عنيفة .. صمد أمامها واستطاع أن يواصل مسيرته ويتصدى لتمويل الصناعة الوطنية عن طريق المساهمة المباشرة بأمواله وأموال الودائع .. فى إقامة الشركات .. وخلال عشرين عامًا من مسيرته فى سنة ١٩٤٠ .. كان الاقتصاد المصرى يزهو بتسعة عشر شركة مصرية ضخمة أقامها بنك مصر .. تحمل كل منها اسم مصر فى صناعات الغزل والنسيج ، والأدوية ، والزيوت والمنظفات ، ومواد البناء وحلج وتصدير الأقطان ، والبنوك والتأمين والسياحة ، والطيران وصيد الأسماك والتمثيل والسينما ، والملاحة البحرية ، والزراعة واستصلاح الأراضى .. قبل ذلك كله .. صناعة الكلمة والتنوير الفكرى المتمثلة فى إنشاء مطبعة مصر .

لم يقتنع بنك مصر .. بموقف الدفاع فى المعركة الاقتصادية .. فبادر بسياسة الهجوم من خلال تشجيع المصريين على الإقبال على الاكتتاب فى أسهم الشركات الأجنبية .. وإنشاء شركات مصرية منافسة لها .

إن بنك مصر لم ينشأ ليكون مصرفًا كبقية المصارف ولكنه نشأ ليكون دعامة اقتصاد وطنى .. وليشجع المشروعات الاقتصادية ويقيم الشركات والمصانع التى تستوعب ألوف الأيدى العاملة .. ويدعم زراعة تجود لمصر بالخير .. ويسير سفنًا تجرى فى البحار .. وطائرات تحلق فى الفضاء ..

لقد قام بنك مصر .. من أجل علم مصرى يرتفع بالعزة فوق الرؤوس والهامات .. فى عنان السماء ..

سيد راشد وكيل مجلس الشعب

من دواعى فخرنا نحن المصريون أن نجد أحد أبناء مصر العاملين فى مجال الاقتصاد ان يفكر فى الدخول فى المنافسة الأجنبية والاحتلال الأجنبى فى هذا الوقت الذى قام فيه بتأسيس بنك مصر أول بنك مصرى وطنى بمصر ونجح بنك مصر وترعرع وازدهر ثم فكر المرحوم محمد طلعت حرب فى أن يساهم بنك مصر فى الدخول فى مجال الاستثمار الصناعى / الوطنى وكانت أول الشركات هى / شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وتوالت بعدها بانشاء عشرة شركات مساهمة مصرية وبالفعل دخل السوق بالمنتجات المصرية ونافس الشركات الأجنبية .

ان طلعت حرب فى قلوبنا نحن المصريون وخاصة مشروعه الكبير بنك مصر .

ان بنك مصر مفخرة لكل المصريين لحسن استقبال العملاء والخدمة المتطورة بأقل التكاليف كما أن بنك مصر من أوائل البنوك بجذب البنوك الأجنبية لتفتح فروعًا لها بالمشاركة مع بنك مصر .

وختاما رحم الله محمد باشا طلعت حرب وتحيا مصر وبارك الله فى بنك مصر وشركاته .

زكى صادق السويدى عضو مجلس الشورى

قلعة اقتصاد مصر تتألق بعد ٧٥ عاما

بنك مصر – طلعت حرب

الشعب بركان ثائر بعد الحرب العالمية الأولى على المستعمرين .

والزعماء نوعان : نوع يوقظ الشعور الوطنى : بالشعارات

والآخر يبنى الوطن ولو كان المستعمر جاثم على صدره .

وكان طلعت حرب شهاب فى سماء مصر ينادى لا للحرية السياسية دون اقتصاد وطنى يجمع القروش ليشيد العروش .

ونجح فى إقامة بنك مصر لا ليكون بنكا يجمع مالا ليقرض مالا فحسب .

ولكن لينشىء الشركة تلو الأخرى . حصونا تحمى الاستقلال وتفتح الآفاق للعمل .

وعز على المستعمرين وأذنابهم هذا التألق الموفق .

فحاربوه وحاولوا تحطيمه فقبل أن يحمى تلك القلاع ويضحى بشخصه .

وخلف من بعده خلفًا من أبناء مصر . حفظوا الشعلة مضيئة والحصون متينة الأساس . وزادوا مع الزمن انتشارًا واقتدارًا .

وأصبح بنك مصر – ومازال – بنية مصر الاقتصادية الأساسية الوطنية ويُبنى من خلاله الكثير من الأعمال والرجال .

وكان فضل الله على كل من جلس على كرسى طلعت حرب عظيما فكلهم أضاف وحفظ ما وصل إليه.

مهندس /طلعت مصطفى عضو مجلس الشعب ووكيل لجنة الاسكان

إن مايو من عام ١٩٢٠ كان نقطة تحول هامة عبر تاريخ مصر الاقتصادى فقد أنشىء فى هذا التاريخ صرح اقتصادى عريق هو بنك مصر ، ذلك الصرح الذى أسسه فريق من الوطنيين على رأسهم طلعت حرب . ولم يكن ميلاد هذا الصرح يسيرًا إلا أنه لولا إيمانًا عميقًا من هؤلاء الرجال لما قام هذا الصرح وما كانت تلك النهضة الاقتصادية والصناعية والذى امتد أثرها حتى الآن ..

فقد قام هذا البنك بدور بارز فى خلق مراكز صناعية كبرى لأول مرة فى الميلاد وعلى سبيل المثال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، شركة مصر لنسج الحرير بدمياط ولقد ساعدت هذه الشركات وغيرها على خلق جيل من الفنيين على مستو عال لم يكن موجودًا من قبل وبعثت الثقة والاعتداد بالنفس فى المصريين .

وإنى أهنىء بنك مصر العريق فى احتفالاته بمرور خمس وسبعون عامًا على إنشائه (اليوبيل الماسى) وأتمنى للبنك دوام التقدم والازدهار .

د. امين مبارك عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعة والطاقة

تحية اعتزاز وتقدير لبنك مصر فى عيده الماسى هذا الصرح المالى والاقتصادى المصرى العظيم الذى ساهم فى تنمية الاقتصاد المصرى وإقامة الشركات والمؤسسات الصناعية والسياحية التى فتحت أبواب رزق لشباب وعمال وخريجى مدارس وجامعات مصر ..

إن الدور الاقتصادى الطليعى الذى قام به بنك مصر سيظل مفخرة لكل مصرى وما زال التاريخ يذكر مؤسسه طلعت حرب باشا ..

تمنياتنا لبنك مصر بمزيد من التطور والتقدم لمسايرة النظم العالمية البنكية الحديثة حتى يظل فى مقدمة البنوك المصرية خدمة للاقتصاد المصرى .

المستشار صلاح المغربلى عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الثقافة والاعلام والسياحة

تحتفل الأمم ما بين حين وآخر بمناسبات تعتبر علامات على طريق العزة والنهضة والفخر لتكون قدوة وإسوة لمواطنيها ومنارة تضىء الطريق لمجدها وحضارتها ، وليس أبدع ولا أجمل فى مثل هذه المناسبات من الاحتفال ببنك مصر ودوره الخلاق فى بناء الأمة اقتصاديا وسياسيا . ذلك الدور الذى يجمع الشعب بكل أفراده على المشاركة فيه والاحتفاء به رمزا لكفاح مصر ونبراسا يضىء طريق الحرية والتنمية .

د حسن عباس زكى رئيس بنك الشركة المصرفية العربية الدولية

بنك مصر – رمز النهضة الوطنيه

بنك مصر : حجر الأساس للجهاز المصرفى الوطنى

بنك مصر : حجر الأساس للنهضة الصناعية الحديثة

بنك مصر : صفحة مضيئة فى كتاب الثقافة القومية

(الفنون – السينما – المسرح – الكتاب)

بنك مصر : الثقة بالنفس والكرامة لمصر والمصريين

بنك مصر : طلعت حرب تجسيد للعزيمة والصلابة وقدرة المصريين على تخطى الصعاب

د. حامد السايح وزير الاقتصاد السابق

يسعدنى أن أشارك بالكلمة أعرق البنوك المصرية "بنك مصر" احتفاله بعيده الماسى، كان خلالها فخراً لكل مصرى وسندا لكل مستثمر جاد وظهيرا للنهضة القومية الحديثة والتى بدأها الاقتصادى الأول طلعت حرب .

خالص التهانى وأطيب الأمنيات لمزيد من التقدم والنمو لبنك عملاق يحتل الصدارة فى قطاع المال والاقتصاد المصرى شريان الحياة لمصرنا الحبيبة وخاصة فى هذه المرحلة نحو التحول إلى اقتصاد السوق .

فؤاد سلطان رئيس شركة الاهلى للتنمية والاستثمار

إن الاحتفال باليوم الماسى لبنك مصر لهو احتفال للعزة الوطنية واحتفال بصحوة وطنية بدأت منذ أوائل هذا القرن ، ولا يسع المرء إلا أن يتأمل ويتذكر للدور الرائد الذى قام به البنك فى تنمية اقتصادية ذاتية خصيصا مجالات كانت حكرا على غير المصريين مثل الصناعة والطيران وغيرها .

رحم الله الاقتصادى العظيم المرحوم / طلعت حرب ووفق رجال بنك مصر فى إستكمال المسيرة .

مهندس / محمد عبدالوهاب وزير الصناعة السابق

بنك مصر - الذى يتشرف باسم مصر - كان ميلادا للحركة الوطنية فى مجال العمل الاقتصادى. وبه ومنه نشأت قلعة مالية صناعية زراعية تجارية فى الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن. ثم جدد بنك مصر نشاطه وضاعف من حيويته وانطلاقه ليستعيد دوره القائد فى كافة مجالات العمل الاقتصادى الوطنى .

وهكذا يظل بنك مصر دائما بنكًا لمصر والمصريين ويظل طلعت حرب رمزا حيا لعزة مصر والمصريين.

د. فؤاد هاشم عوض وزير الاقتصاد السابق

إن من إنجازات بنك مصر - أول بنك مصرى صرف - إنشاء المشروعات المتكاملة فى مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى فكان سابقا على فكر التنميه الاقتصادية الخاص بالدفعه القوية .... والانتشار الكبير لفروع البنك فى الداخل والخارج أسهم ومازال يسهم فى تجميع المدخرات وتمويل الاستثمارات وتنشيط التجارة الدولية فضلا عن خلق فرص العماله .. وفى ظل كونيه عالم القرن الواحد والعشرين والجات ١٩٩٤ نتطلع لمزيد من الإنجازات والابتكارات .

د. سلطان ابوعلى وزير الاقتصاد السابق

يسعدنى أن أقدم خالص التهنئة لأول بنك مصرى تجارى قاد مسيرة النهضة المصرفية فى البلاد ، والراعى الأول لانطلاق الصناعة المصرية ، وأذكر بكل التقدير الاقتصادى الكبير طلعت حرب مؤسس البنك ، وأحيى العاملين بالبنك وقياداته التى تولت المسئولية بعد ذلك وعملت على مواكبة البنك لكل جديد فى الصناعة المصرفية .

د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس مجلس ادارة بنك مصر امريكا الدولى

لقد أكد لنا آباؤنا وأساتذتنا وقادتنا أن طلعت باشا حرب لم يكن مجرد رجل مال أو رجل اقتصاد وإنما كان وطنيا جسد أمل الأمة بإنشاء بنك مصر وأن بنك مصر كان يقف خلف مشاريع تنمية عريضة تبدأ من دعم الصناعات الوطنية وتنتهى بإبراز دور مصر الثقافى بإنشاء صناعة السينما ، ويمكننا أن نقول أن بنك مصر وشركاته كان تجسيدا ورمزا لأمل وطموح وطنى بدأ من المال والاقتصاد والتجارة إلى التصنيع والثقافة ، ولا يزال بنك مصر حجر زاوية تعقد عليه الآمال فى خروج الاقتصاد المصرى من أزمته الحالية من خلال زيادة الاعتماد على الذات فى مجالات حيوية أننا نعيش الآن فى عصر تسوده الاضطرابات الاقتصادية فى ظل منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات مما يحتاج مرة أخرى لمن يقف خلف الأنشطة الاقتصادية الوطنية ليمكنها من الصمود .

وأخيرا نتطلع وكلنا أمل أن يصبح بنك مصر من أوائل البنوك الشمولية فى الشرق الأوسط وعلى قدم المساواة فى القدرات مع أكثر البنوك العالمية تطورا .

د. عوض مختار هلودة رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

لا شك فى أن إقامة هذا الصرح الاقتصادى « بنك مصر » فى مطلع العشرينات كان مواكبًا للثورة التى تطالب بالاستقلال السياسى . وكان سباقًا فى النظرة الصحيحة التى سادت العالم منذ نهاية الأربعينات وهى أن الاقتصاد هو عصب الحياة وأن الاستقلال السياسى لا يمكن تحقيقه دون ارتكاز على اقتصاد قوى ومتين ، ومن ثم فإن طلعت حرب كان متقدمًا فى فكره . كما أن إنشاء البنك وتبنيه لعدة شركات شملت جميع مناحى الحياة من نسيج وسينما وسياحة وتأمين دليل على بعد النظر ، ويا ليت هذه التجربة الرائدة الناجحة تكون دليل عمل فى المرحلة المقبلة . فتحل البنوك مكان الشركات القابضة وتقوم هى بالترويج والتحفيز لإنشاء الشركات واحتضانها، ويا ليتنا نستفيد من تجاربنا الناجحة ، وإننا إذ نحيى هذا الصرح فى عيده الماسى نفخر بأنه محافظ على تقاليده متمسك بها .

احمد عبدالرحيم حمادى وكيل مجلس الشعب

بمناسبة احتفال بنك مصر بعيده الماسى يسعد كل مصرى أن يذكر لهذا الصرح الشامخ الدور البارز الذى أداه ومازال يضطلع به فى خدمة الاقتصاد القومى ، فمنذ أن أسسه الراحل العظيم طلعت حرب عام ١٩٢٠ كأول بنك وطنى يفخر به كل مصرى غيور وعلى رأسها صناعة الغزل والنسيج ، كما ساهم بدور فعال فى المسيرة الاقتصادية .

وإنى إذ أشيد بذلك الدور الهام لأتمنى لقيادات البنك والعاملين به دوام التوفيق . وأرجو أن يكون لأبناء هذا البلد الطيب فى سلفهم العظيم طلعت حرب خير أسوة وقدوة وأن يوجهوا أموالهم وجهدهم لما ينفع بلدهم - وفى ذلك فليتنافس المتنافسون . والله أسأل أن يكلأ الكنانة برعايته وأمنه ويحفظها من كل سوء ....

مستشار / جمال شومان المدعى العام الشتراكى

يلعب بنك مصر دورا هاما وعظيما فى مجال التنمية الاقتصادية فى مصر منذ قام بإنشائه المغفور له طلعت حرب باشا - وقد قام هذا الصرح الاقتصادى العملاق بانشاء العديد من الشركات فى كافة المجالات والتى كان لها دورا بارزا ومؤثرا فى مجال التنمية الاقتصادية وخدمة الاقتصاد الوطنى حتى الآن .

وإيمانا بدوره الرائع كان لبنك مصر السبق فى افتتاح فروع له فى جميع مدن المحافظة منذ تحريرها والتى تقوم حاليا بخدمة الاقتصاد الوطنى على أرض محافظة جنوب سيناء وخاصة فرع طور سيناء والذى يقدم كافة الخدمات المصرفية الممتازة وأيضا يقدم القروض الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية فى مجال صناعة السياحة وأصبح اسم بنك مصر بمحافظة جنوب سيناء يقترن ويرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية فى جميع مدن المحافظة مما انعكس على نموها وازدهارها اقتصاديا واجتماعيا .

وهذا ليس جديدا على بنك مصر تلك القلعة الاقتصادية العملاقة التى تؤدى دورها الوطنى فى مجال التنمية على أكمل وجه .

ممدوح الزهيرى محافظ جنوب سيناء

أول صرح مالى وطنى يبرز قدرة المنظم المصرى فى بناء قاعدة اقتصادية عملاقة ، ويلبسها زيها الوطنى الخالص ، ويبعث الأمل فى تفجير الطاقات الكامنة فى مصر .

وهو درس ونموذج بارز فى التاريخ الاقتصادى المصرى .

د. سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى

بنك مصر فى عيده الماسى

إن بنك مصر من الصروح التاريخية العظمى للاقتصاد العالمى وليس للاقتصاد المصرى فحسب وأنا بالذات أمت إليه بصلة رحم فإن عمى المرحوم عبد الله فكرى أباظة الذى كان يعتبر أبا التجاريين كان من الرعيل الأول الذى أنشأ بنك مصر وعمل مع طلعت باشا حرب الاقتصادى الأول فى الشرق قاطبة . وإنى واحد من مئات الألوف الذين يتعاملون مع بنك مصر منذ أربعين عامًا وتزيد وأبى من قبلى .

فعيده الماسى عيد للاقتصاد القومى . وأكاد أقول للاقتصاد العالمى وأن رئيس مجلس إدارته الحالى كفيل أن يسير به ثابت الخطى مؤيد النجاح على مر السنين وفق الله البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه إنه سبحانه ولى التوفيق .

الكاتب الكبير ثروت اباظة ووكيل مجلس الشورى

أقام طلعت حرب بإنشائه لبنك مصر صرحا كان هو حجر الأساس فى سوق رأس المال فى مصر .. وكانت الشركات التى أسسها هى العمود الفقرى والدعامة الأولى للاقتصاد المصرى .. كل الأمل فى إعادة الدور الرائد لبنك مصر فى سوق رأس المال فى نهضته الحديثة بفضل قيادة البنك الواعية

د . محمد حسن فتح النور رئيس هيئة سوق المال

يعتبر بنك مصر علامة بارزة من علامات ورموز الاقتصاد القومى ، وهو نواة نشأة الجهاز المصرفى فى مصر .

ولقد قام البنك بدور كبير وفعال فى خدمة العمليات المصرفية بشتى مجالاتها وأنواعها والتى استهدفت تنشيط حركة المدخرات والاستثمارات وتوظيفها فى المجالات المختلفة لخدمة الاقتصاد المصرى.

د . حسين رمزى كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

يسعدنى أن أتقدم إلى مجلس إدارة بنك مصر بأجل التهانى بمناسبة العيد الماسى لهذا الصرح الشامخ الذى يعد باستثماراته ومشروعاته دعامة الاقتصاد القومى وإذ نكرر تهانينا ، نرجو له دوام التقدم والازدهار .

محاسب فخرى عباس رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات

بمناسبة مرور ٧٥ عامًا على إنشاء بنك مصر أتقدم لكم بالتهنئة بالاصاله عن نفسى وبالإنابة عن أسرة هيئة الرقابة الإدارية متمنين للبنك دوام التقدم والنجاح فى خدمة الاقتصاد القومى من أجل رفاهية مصرنا الحبيبة.

احمد محمود عبدالرحمن رئيس هيئة الرقابة الادارية

حينما يتعاون الخبراء معا .. ويتفق الجميع على تحديد الهدف .. ويجمع الناس على أن ما يقدمه البنك من خدمات لعملائه يرقى إلى مستوى العصر .. فإن هذا يعد شهادة فخر واقتدار لأسرة العاملين فى بنك مصر . تحية وتهنئة بمناسبة العيد الماسى للبنك .

د . جمال ابو المكارم رئيس جامعة المنيا

من خلال معاملاتنا الطويلة بين جامعة عين شمس وبنك مصر – سواء على المستوى الفردى أو على مستوى الجامعة – فهى ثابتة دائما وتنم عن الدقة والكفاءة التى يدار بها العمل فى هذه القلعة الاقتصادية العملاقة التى قامت على اكتافها نهضة مصر الصناعية والاقتصادية .

أخلص تهانى أسرة الجامعة لبنكنا الوطنى العريق بعيده الماسى وتمنياتنا بالتقدم الدائم فى مصريته من أجل دعم اقتصادنا الوطنى .

د . عبدالوهاب عبدالحافظ رئيس جامعة عين شمس

إذا كان لمصر علامات بارزة على امتداد تاريخها .. فإن بنك مصر سوف يظل دائما أحد هذه العلامات وسوف يذكر له التاريخ أنه كان أول مؤسسة اقتصادية وطنية استطاعت أن تشق طريقها وتثبت وجودها وتكون دعما للصناعة الوطنية والاستثمارات المختلفة .. وعلى الرغم مما واجهته هذه المؤسسة من تحديات إلا أنها تمكنت من تحقيق رسالتها بفضل روادها وقياداتها بدءا من طلعت حرب إلى قياداته الحالية .

د . عصام احمد سالم رئيس جامعة الاسكندرية

منذ تأسس بنك مصر فى ١٩٢٠ برأسمال وطنى لصفوة من المصريين وهو يقوم بدور رئيسى فى النهوض بالنظام الاقتصادى الاجتماعى للبلاد باستثمار مدخرات الأهالى في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات . وكان

من الطبيعى والحال كذلك أن تعمل الدوائر الأجنبية على إعاقة مسيرته باعتباره أداة من أدوات الاستقلال الاقتصادى للبلاد لولا يقظة الرأى العام ووقوف الحكومة إلى جانبه (أزمة ١٩٤٠) .

ومنذ خضع لإشراف الدولة بالكامل فى عام ١٩٦٠ وهو يمضى بالاقتصاد المصرى لخدمة أهداف التنمية الاجتماعية . لقد كان بنك مصر حلما فى مخيلة طلعت حرب منذ عام ١٩١١ حين كتب « بنك المصريين » ، وإن انشاءه يعد نموذجا لكيفية تحويل الأحلام الفردية إلى حقائق عامة بفضل ما أوتى صاحبها من إرادة قوية لا تتوفر إلا فى أولى العزم والقوة .

د . محمد الجوهرى رئيس جامعة حلوان

بنك مصر هو بنك لكل المصريين ولقد كان انشاؤه منذ خمسة وسبعين عامًا بأيدى أبناء مصر عنوانًا للإرادة المصرية القوية فى مواجهة رأس المال الأجنبى ولقد نجح البنك نجاحًا باهرًا فى دعم الاقتصاد الوطنى .

تهنئتى القلبية لأسرة البنك وإلى الأمام دائمًا فى رعاية الله .

د . محمد رجائى الطحاوى رئيس جامعة اسيوط

لا شك أن مرور خمس وسبعين عامًا على إنشاء بنك مصر والاحتفال باليوبيل الماسى لقيام هذا الصرح الاقتصادى الكبير ، أمر يدعو كل مصرى شديد الاعتزاز بمصريته للزهو والافتخار بهذا البنك وبرسالته السامية ، باعتباره يمثل رمزًا لصلابة معدن الإنسان المصرى وروح التحدى العظيمة التى يتمتع بها أبناء الشعب المصرى ، والتى نشعر أننا اليوم أكثر ما نكون حاجة لإذكاء جذوتها فى النفوس خاصة ونحن ندق أبواب إصلاح المسار الاقتصادى سعيًا للانطلاق نحو أفاق غد أفضل ومستقبل أكثر أمنًا وازدهارًا .

فلقد قام الاقتصادى الكبير ، ابن مصر البار ، طلعت حرب بإنشاء بنك مصر من أجل تحرير الاقتصاد الوطنى من السيطرة الأجنبية التى رانت على قلب مصر لسنوات طوال خلال فترة الاحتلال الأجنبى .

ومنذ قيام هذا البنك ، الذى نشأ وشب عملاقًا وهو يؤدى دوره الوطنى فى خدمة الاقتصاد الوطنى وترسيخ دعائم نهضتنا الصناعية سواء بمساهماته العظيمة فى إنشاء العديد من الشركات الصناعية العملاقة التى تشكل اليوم الركيزة الأساسية لاقتصادنا الوطنى أو بما يؤديه من خدمات بنكية ومصرفية وائتمانية تسهم فى دفع عجلة النشاط الاقتصادى ودفع مسيرة التنمية التى نعول عليها فى تحقيق غد أكثر إشراقًا وأمنًا .

د . محمد عبدالوهاب رئيس جامعة الاسكندرية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب

بمناسبة العيد الماسى لبنك مصر أبعث بخالص التقدير لأسرة البنك وجميع العاملين الذين نهضوا بجهود تذكر فتشكر عبر تاريخه منذ إنشائه ، فقد كان وما زال حارسا أمينا على اقتصاد مصر أفرادًا وجماعات حكومة وشعبًا . ولمكانة هذا البنك الذى يحمل اسم مصر كنانة الله فى أرضه ، نستشعر بالفخار لدقة الأداء والحفاظ على حقوق المودعين والعملاء ..

ونذكر بالترحم والتقدير منشئ هذا البنك أسبغ الله عليه وافر رحمته ورضوانه ، كما لا يفوتنى أن أسجل عظمة المناخ المصرى ، الذى يتمتع به هذا البنك فى جو من الأمن والاستقرار الذى تعيشه مصرنا الحبيبة فى ظل قائد مسيرتها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

د . أحمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر ورئيس اللجنة الدينية بمجلس الشعب

ماذا نقول عن بنك مصر فى عيده الخامس والسبعين ؟

يعتبر بنك مصر من دعامات الاقتصاد المصرى ، قام بتأسيسه الوطنى طلعت باشا حرب ، ويرجع إلى هذا البنك الفضل فى تمويل الكثير من المشروعات الاقتصادية فضلا عن مساهمته فى بناء الصرح الصناعى عن طريق تأسيسه الكثير من الشركات المساهمة اعتبرت نواة لتشجيع القطاع الخاص وتنشيطا لحركة سوق رأس المال المصرى .

ومن مأثوراته الحديثة إسهامه فى التغلب على الأزمات التى انتابت بنك الاعتماد والتجارة وأدت إلى تعثره ، فكان بنك مصر ضمانا للمودعين الأمر الذى أدى - وبحق - إلى إعادة الثقة لدى العملاء جميعا وطنيين كانوا أم أجانب أفرادًا كانوا أو مؤسسات .

واخيرا نتمنى لهذه المؤسسة التوفيق والنجاح فى دعم صرح الاقتصاد المصرى وتنميته والنهوض به حتى يتحقق لشعبنا مزيدا من الرفاهية ولوطننا مزيدا من التقدم والرخاء .

د . محمد على عبدالرحيم رئيس جامعة بيروت العربية

تواجه مصر الآن تحديا حقيقيا من أجل جنى إيجابيات المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى. ولاشك أن توجيه المدخرات الوطنية نحو مجالات الاستثمار المختلفة تمثل العنصر المتحكم لتحقيق هذا الهدف الطموح . والأمل معقود على الجهاز المصرفى ليلعب دورا هاما فى هذا المجال.

وإن بنك مصر بتاريخه العريق والمجيد ، وبخبراته المصرفية المشهود لها ، والذى كان خلف قيام المشروعات الاقتصادية الوطنية فى الماضى سوف يكون فى مقدمة الصفوف لدفع عجلة الإنتاج والإنتاجية وتوسيع مجالات الاستثمار المختلفة من أجل خير مصر والمصريين .

د . حلمى نمر نقيب التجاريين

AUC recognizes Banque Misr as one of the oldest and most venerable banks in Egypt . It has long been a pillar of the financial community , and has set the example of how banking establishments can help building the economy of a country .

Donald Medonald
The President The American Univeersity in Cairo

Je suis heureux d'adresser à la MISR BANK mes très vives félicitations à l'occasion de son 75éme anniversaire . Je forme des voeux chaleureux pour que cet établissement bancaire éminent poursuive son action avec le même rayonnement et la même efficacité au profit du développement de l'économie égyptienne et de ses relations avec ses partenaires internationaux , dont la France .

Patrick Leclercq
Ambassadeur de France en Republique Arabe D'Egypte

ان اقامة بنك مصر منذ خمسة وسبعين عامًا ورغم الاحتلال الأجنبى كان اللبنة الأولى فى إقامة قاعدة كبرى من قواعد الاقتصاد الوطنى ..

وتفتحت عيون الأجيال المتعاقبة على نوافذ بنك مصر فكان الهرم الاقتصادى المعاصر الحافز للوطنية والانتماء.

وإذا كان بنك مصر يمر عليه اليوم خمسة وسبعون عامًا فهو بالتأكيد أبو البنوك العربية.

السفير دكتور اشرف غربال

بنك مصر وطلعت حرب وجهان لعملة واحدة

أسس طلعت حرب بنك مصر وشركاته العديدة ، فكانت نهضة اقتصادية اجتماعية ثقافية فتحت أبواب العمل فى مجالات الصناعة والمال والتجارة والنقل فى مصر والبلاد العربية .

وكم أشادت مصر والبلاد العربية بنجاح بنك مصر وشركاته فقالوا : « إن طلعت حرب أمة فى فرد وليس فرداً فى أمة » وقالوا: « إن طلعت حرب من غير حرب أغنى الشرق عن الغرب » وأخيراً قال فرانك ويزنر سفير الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق فى اجتماع الغرفة التجارية المصرية الأمريكية :

« إذا أردتم إصلاح اقتصادكم فاعملوا بروح طلعت حرب » .

بنك مصر وشركاته تجربة مثالية ناجحة يمكن أن تكون قدوة لمشروعاتنا الحالية وكانت موضع تقدير الدولة فأقامت تمثالا لطلعت حرب ومنحه الرئيس أنور السادات قلادة النيل العظمى بعد أربعين عاماً من وفاته تقديراً للخدمات التى أداها البنك وشركاته للبلاد .

إن مصر اليوم باحتفالها بمرور ٧٥ عاماً على تأسيس بنك مصر ترجو له التقدم والازدهار على أيدى القائمين على إدارته وفقهم الله دوماً لخدمة وطننا العزيز .

السفير جلال عزت

إننى أتطلع بثقة للدور الذى سيلعبه بنك مصر فى حقبة التحديات القادمة التى تدخلها مصر فى إطار مايجرى من عملية إندماج وتكامل قائم على المنافسة على مستوى العالم .

وكما كان إنشاء هذا البنك العريق تعبيرا عن تصميم مصر على تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، فان دوره المقبل سيكون أيضا تعبيرا عن تصميم مصر على مواجهة تحديات المستقبل واجتيازها بنجاح ان شاء الله .

السفير عبدالروف الريدى

«تحية وتهنئة»

خمسة وسبعون عاماً .. مسيرة عطاء لا ينقطع .. وأداء لا يتوقف قدمها هذا الصرح العظيم للوطن وأجياله المتعاقبة .. إن عيده الماسى يجسد الروح المصرية التى قام فى إطارها، والمشاعر الوطنية التى بدأ منها .. تحية لذكرى مؤسسه الرائد الاقتصادى الراحل «طلعت حرب» ..

تهنئة للعاملين فيه .. أو المتعاملين معه ..

د . مصطفى الفقى

فى العيد الماسى لبنك مصر تتجسد معان كثيرة ، أولها ولاشك هى إرادة الإنسان المصرى فى التحدى وإثبات الذات والوقوف بقوة أمام مختلف التيارات المعاكسة ليبرهن للجميع أنه شعب يتمتع بخصوصيه خاصة جدًا ... وثانيها الاستقرار والاستمرار لصرح اقتصادى رائد .. وثالث هذه المعانى خدمة الاقتصاد القومى ودعمه بهدف التقدم والارتقاء والوصول بالبلاد الى الرخاء .. ومن اهم هذه المعانى ايضًا الفهم المستنير الواعى لرسالة البنوك الوطنية ، فإلى جانب القلاع الصناعية التى ساهم بنك مصر فى إنشائها فقد ساهم فى دعم الحياة الثقافية والفنية فى مصر إيمانا منه بأن المواطن المثقف هو مواطن صالح، واسع الأفق ، ثرى الوجدان ، يقوم بدوره الوطنى فى تقدم البلاد ورخائها .. وبذلك تتصل حلقات الدائرة :-

د. ناصر الانصاري رئيس الهيئة العامة لمركز التذاقي القومي دار الاوبرا المصرية

مواطن مثقف واع ، اخلاص وتفانى فى العمل ، ابداع وابتكار ، تقدم فى مختلف المجالات ، وازدهار ورخاء اقتصادى واجتماعى وسياسى.

ومن هذا المنطلق ساهم بنك مصر وشارك فى دعم الأدوات الثقافية من كتاب ومسرح وسينما .. من خلال مطبعة مصر وستوديو مصر وشركة ترقية التمثيل العربى التي قدمت اعمالها على مسرح الأزبكية الذى أصبح المسرح القومى فيما بعد وشركة مصر للتمثيل والسينما .

وتمر الأيام والسنون ولا تظهر على الساحة الاقتصادية شخصية حققت للاقتصاد القومى بصفة عامة وللصناعات المصرفية بصفة خاصة آثارًا عميقة تميزت بالنظرة الشمولية والمستقبلية فيما نادت به من أفكار وفيما طبقته من مشروعات حتى احتلت هذه الشخصية بحق زعامة العمل الاقتصادى والتنموى لمصر حيث لم يقتصر إنجازها على إنشاء بنك مصر ولكن على إنشاء مجموعة شركات مصر فى الأنشطة الصناعية الرئيسية وأن كان محورها تصنيع القطن بمختلف مراحله حلجا وغزلا وتجهيزا وتصنيعا وتأمينا ونقلا الى الأسواق الدولية . كل ذلك فى إطار متكامل من الأنشطة التى بنت قطاعا رئيسيا استطاع أن يجذب معه قطاعات أخرى محققا تنمية شاملة للاقتصاد . فكأن طلعت حرب انشأ بنك والبنك أنشأ مشروعات والمشروعات خلقت قطاعات اقتصادية فى فلسفة تنموية رائعة ندر أن يوجد لها مثيل على المستوى القومى أو حتى الدولى .

بل أصبحت هذه الفلسفة هى مجال لدراسات للحصول على الدكتوراه من أكبر الجامعات الدولية . وقد تم كل ذلك فى ظروف لا تعتبر بأى حال مواتية لمثل هذا الإنجاز . فالنفوذ الاجنبى هو السائد والعادة المصرفية شبه منعدمة والوعى الصناعى الوطنى لا وجود له والكوادر الإدارية غير متاحة . وكان هذا هو التحدى الأكبر الذى أمكن فى ظله وبفضل العزيمة البناءة والاخلاص الوطنى القوى والانتماء بكل ما هو مصرى وعربى أن تتحقق انجازات بنك مصر ومشروعاته . وندعو الله لبنك مصر فى ظل ادارته الحالية أن يكمل المسيرة الريادية لأهداف البنك التى وضعها مؤسسه طلعت حرب .

محمد نبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة بنك مصر اكستريور

كان مايو ١٩٢٠ نقطة تحول هامة فى تاريخ مصر الإقتصادى ، فقد تأسس بنك مصر كأول بنك وطنى بأموال وسواعد مصرية كخطوة أولى نحو ضمان الإستقلال الإقتصادى لمصر ، وأقدم مؤسسه بروح وطنية خالصة على تأسيس العديد من الشركات التى تغطى مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية والفنية ليضع بذلك اللبنات الأولى للنهضة الصناعية ، ولخلق جيل من الفنيين لم تعرفه البلاد من قبل ، وكان بذلك سباقا فى تطبيق فكر البنوك الشاملة ، ذلك الفكر الذى عرفه العالم فيما بعد ، وأخذت البنوك تزاوله بعد ذلك بعشرات السنين ، واستمر البنك قائدا وراعيا لهذا الفكر المتقدم منذ تاريخ تأسيسه وحتى الآن لتظل تجربة إنشاء بنك مصر علامة مضيئة فى سجل العمل المصرفى .

محمود عبدالعزيز رئيس البنك الأهلى واتحاد بنوك مصر والمصارف العربية

لقد تشرفت وسعدت بالعمل ببنك مصر صرح مصر المالى الكبير ، منذ تخرجى من الجامعة عام ١٩٤٨ حتى نهاية ١٩٧٩ وتعلمت ومارست العمل الوطنى المصرفى الأصيل من أجل مصر ومن أجل الملايين من أبناء مصر ، الذى قام هذا الصرح المالى الكبير من أجلهم وبأموالهم .

واستطاع بنك مصر أن يؤدى رسالته فى خدمة الوطن بأمانة وإصرار واقتدار حتى أصبح اليوم رمزا للوطنية المصرية والجهد المصرى المالى ونجح فى إقامة العديد من المنشآت الصناعية والزراعية والسياحية تمد البلاد بالانتاج الوفير وسد حاجات المواطنين وتصدير السلع الى مختلف البلاد الخارجية ، وامتد نشاط البنك فى مختلف أنحاء مصر ومد نشاطه الى مختلف البلاد العربية وأوربا وأصبح بنكا من البنوك العالمية المعروفة ، كما نجح فى تخريج الالاف من القادة المصرفيين نجحوا فى قيادة العديد من البنوك فى مصر والبلاد العربية وأوربا وأمريكا فى صورة مشرفة ناجحة .

حفظ الله لمصر بنك مصر رسالة للوطنية المصرية وادارة العمل المالى العظيم .

محمد زكى العرابى رئيس البنك الوطنى للتنمية

التخطيط هو الفكر والتدبر ، هو الاتساق والاتزان والتكامل ، والنظرة الممتدة إلى أبعد الرؤى والأمل فى المستقبل ، وبه يتحقق أفضل واقع ، والتخطيط لا يعمل على مستوى المجتمع بالفرد إذ أن اقتصر عليه تغير بفعل غيره ، ومن ثم يقوم على وضع مؤسسى . يذكر هذا عندما يذكر طلعت حرب الرجل الذى جمع فكره شمائل التخطيط وأبعاده فكان مؤسسة فى فرد .

وقد يقع التناقض أن اجتمع التخطيط والتنفيذ والمتابعة فى واحد ، ولكن طلعت حرب جمع هذه الأبعاد فى انسجام ، وبكفاءة وإبداع . لذلك فلم يكن

مؤسسة فحسب بل كان أيضا نظاما شاملا . توطنت بيديه الأدوات والأساليب وانشأ بنك مصر الصرح الكبير أداة التمويل الوطنى الأولى ، وعمت حركته التنموية مجالات الإنتاج والخدمات الإنتاجية والخدمات جميعا فى تكامل وتوازن واتساق .

وبعد فإن كان يؤرخ للتخطيط والتنمية فى مصر فأولى أن يؤرخ لهما فى القرن الحالى بطلعت حرب، واولى أيضا أن يكون النموذج فيما سيأتى من سنوات .

ظافر سليم البشرى نائب رئيس بنك الاستثمار القومى

إن قيام بنك مصر لهو علامة مميزة فى تاريخ مصر الحديث ، وقد أصبحت ذكرى تأسيسه مناسبة وعيدا لكل المصريين ، يشعر فيها كل مصرى بالفخر والاعتزاز عندما نجح نخبة من أبناء هذا الوطن المخلصين بقيادة رائد الاقتصاد المصرى طلعت حرب فى إنشاء هذا البنك فى وقت كانت فيه الهيمنة والامتيازات للمستعمر الأجنبى مقرونة بانعدام الخبرة الوطنية .

وجاء هذا الصرح العظيم ليثمر وتورف ظلاله على كافة قطاعات النشاط الاقتصادى وليهب للمصريين قاعدة صناعية كبرى تكون نقطة الانطلاق والبناء لنهضتهم فى عالم المال والتجارة .. الصناعة .. الفنون .. السياحة .. التأمين .. وليصبح بنك مصر «مدرسة مصر المصرفية» التى يتخرج منها أجيال بعد أجيال هم قادة العمل المصرفى فى الوطن العربى .

وعلى مر الأيام والسنين تظل تجربة بنك مصر نبراسا وهاديا لكل العقول والسواعد التى تسعى إلى نهضة هذه الأمة وبناء صرحها الاقتصادى وقاعدتها الصناعية .

فتحية لمحرر الاقتصاد المصرى ، وتحية لهذا الصرح الشامخ .. التجربة .. المغزى .. الإلهام .. نحو حركة دائبة ودائبة من أجل مصر المستقبل ... مصر القوية الشامخة .

محمد ابوالفتح رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة

إن تأسيس أول بنك وطنى يحمل اسم مصر بأموال مصرية وتحت ادارة مصرية فى عام ١٩٢٠ لهو من العلامات البارزة والمضيئة فى تاريخ بلدنا ، وان قيام رجل من أعظم الاقتصاديين الوطنيين المصريين وهو المرحوم طلعت باشا حرب بإنشاء بنك مصر ذلك الصرح الاقتصادى الشامخ رغم استعمار قائم آنذاك وسيطرة للبنوك الأجنبية ليعتبر بجميع المقاييس من معجزات هذا القرن وتتويجا للجهود الوطنية المخلصة .

ولقد بدأ البنك منذ شركاته فى إرساء قواعد الاقتصاد الوطنى على أسس رصينة ليصبح هو وشركاته نبراسا خالدا للعمل الاقتصادى المصرى .

عبدالكريم محمد عبدالحميد رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية

د . احمد الهنيدي استاذ الاقتصاد الدولي بجامعة القاهرة ورئيس بنك مصر العربي الافريقي

لقد كان بنك مصر – ولا يزال – رمزا للقيادة المصرفية للتحولات الجذرية فى اقتصاد مصر . وإذا كان لطلعت حرب فضل الريادة فى تحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد زراعى الى اقتصاد صناعى، فقد كان لخلفائه وتلاميذه الفضل فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية – بأبعادها المختلفة – طيلة مراحل، لم يعرف الاقتصاد العالمى خلالها السكون أو الاستقرار .

م . حسين فايق صبور رئيس مجلس ادارة بنك المهندس

يطيب لى بمناسبة احتفالات البنك بمرور ٧٥ عاما على تأسيسه أن أحيى أسرة العاملين بالبنك الذين يحملون على كاهلهم مسيرة هذا الصرح العظيم الذى منذ افتتاحه ولا يزال شريانا اقتصاديا كبيرا يساهم بصورة فعالة فى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر .

ليس من شك أن تاريخ الجهاز المصرفى يظهر كثيرا من المناسبات الهامة التى تعيش فى وجدان أبناء مصر وتبدو دائما يحيطها الاعزاز والاجلال .

من أهم هذه المناسبات . إنشاء بنك مصر فى عام ١٩٣٠ كأول مصرف وطنى ليكون بمثابة نقطة البداية للاستقلال السياسى والاقتصادى للبلاد .

إن هذه الخطوة الرائدة التى خطاها ابن مصر الاقتصادى الكبير طلعت حرب كانت تعبيرا عن طموحات وآمال الشعب المصرى كله . وتأكيدًا على قدرة أبناء مصر على رفض السيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية لعوامل التخلف والتبعية للقوى الأجنبية .

ومنذ نشأة بنك مصر تعاقب على قيادته رجال وطنيون كرسوا جهودهم لاكمال مسيرة الرعيل الأول ، فنما هذا البنك كأحد ركائز الجهاز المصرفى المصرى وكان له دور أساسى فى تأهيل واعداد الخبرات المصرفية الحريصة على حماية المصالح الوطنية . كما كان لبنك مصر ريادة واضحة فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية ، نذكر منها انشاء أول قلاع صناعية مصرية وطنية مستقلة ما زالت تعتبر القواعد الثابتة لانطلاق النهضة الصناعية : مصانع المحلة الكبرى ومصانع كفر الدوار وغيرها .. وفتح المجال للاستثمارات المصرفية فى أنشطة كانت حكرا على الأجانب ، منها السياحة والطيران والسينما . وأنهى بنك مصر السيطرة الأجنبية على تجارة مصر الخارجية ، خاصة تجارة القطن ، حين كان الذهب الأبيض يمثل المورد الرئيسى للاقتصاد المصرى .

ولا يجوز أن ننسى ونحن نحتفل باليوبيل الماسى لبنك مصر أنه من أوائل البنوك المصرية التى نشرت الوعى الادخارى والوعى المصرفى بين أفراد الشعب بمختلف فئاته من خلال شبكة فروعه الأوسع انتشارا ، وكان لذلك أثر واضح على تعبئة المدخرات وعلى تعبئة التراكم الرأسمالى فى مصر .

وبصفتى رئيسا لمجلس ادارة بنك التنمية الصناعية المصرى أذكر لبنك مصر أنه كان صاحب الفضل فى المناداة بإنشاء بنك صناعى . فمع دخوله مجال التمويل الصناعى ارتأت إدارته أهمية إيجاد مؤسسة مصرفية متخصصة لتمويل النشاط الصناعى فى مصر ، لما لهذا النشاط بالذات من خصائص ومخاطر تحتاج الى التخصص ، وفعلا أخذت الحكومة المصرية باقتراح بنك مصر فى هذا الشأن فتم إنشاء البنك الصناعى المصرى فى عام ١٩٤٧ ، لينهض بمسئولية تمويل التنمية الصناعية بما فى ذلك تعبئة الموارد المالية وتوجيهها وتخصيصها ، وتكوين الكوادر الفنية القادرة على مواجهة المهام المرتبطة بذلك .

وكان بنك مصر قبل هذا كله رائدا فى مجال الفكر الاقتصادى ، حيث كانت سياساته وممارساته تنبع من الحرص على تشجيع القطاع الخاص وعلى تنميته ، وذلك إيمانا منه بوطنية هذا القطاع وبقدرته الهائلة على العطاء والتطوير ، وقد أثبتت التجارب والتطورات التاريخية صحة هذا الفكر .

ولم ينجح بنك مصر فى تحقيق هذه الإنجازات باتباع سياسة انفرادية ، متنائيا عن المؤسسات المصرفية الأخرى وعن سياساتها وأنشطتها وجهودها الدؤبة ، بل تعاون معها فى دعم وإنشاء المشروعات الإنتاجية وفى تحقيق الأهداف التنموية . وتكامل مع المؤسسات المصرفية فى اتخاذ الإجراءات وفى تحقيق الإصلاحات والطموحات ، فساعد فى ايجاد جبهة مصرفية وطنية مترابطة فى مواجهة الجهات والمؤسسات والتيارات غير الوطنية ، مما كان له أثره الواضح على مسيرة التنمية الشاملة فى جميع المراحل . وعملت الحكومة المصرية باستمرار على توفير وتطوير الاطار التشريعى والتنظيمى الذى يدعم نجاح الجهاز المصرفى ككل والذى يشجع التعاون والتكامل بين مؤسساته .

وهذا يعنى أن بنك مصر - بحجمه الكبير وتاريخه العريق - سيواصل النجاح والعطاء مسايرا لنمو وتطور ونجاح الجهاز المصرفى ككيان متكامل .

إننى أقدم عن شخصى وبصفتى تهنئة من القلب لبنك مصر ولزملائى الأعزاء فيه باليوبيل الماسى لهذا البنك العظيم ، داعيا الله أن يحقق على يدى رئيسه الأستاذ عصام الأحمدى كل تقدم وازدهار ، ذاكرا بكل الإجلال ما قدمه زميلى المرحوم الاستاذ محمد حافظ رئيس البنك السابق الذى أحتفظ له باحترام خاص نظرا لمواقفه العديدة الى جانب بنك التنمية الصناعية المصرى فى أوقات معينه كان لوقفات الرجال فيها معنى لا ينسى .

د . كمال ابوالعيد رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية

بنك مصر اسم عظيم لبلد عظيم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولكنها إرادة الله وإلهامه تولدت فى قلب ابن مؤمن لهذا البلد الأمين هو محمد طلعت حرب – صاحب رسالة التحرر الأقتصادى.

وما أن بدأ ينادى بإنشاء البنك الوطنى حتى سخر منه الأجنبى المستثمر والمحتل ومن يدورون فى فلكهم وكصاحب رسالة جاهد وحارب حتى خرج بنك مصر إلى الوجود عام ١٩٢٠م الذى صوره أمير الشعراء أحمد شوقى على أنه الهرم الرابع :

الله سخر للكنانة خازنا أخذ الأمان لها من الأعوام
وكأن مال المودعين وزرعهم فى واحتيك ودائع الأيتام
مازلت تبنى ركن كل عظيم حتى أتيت برابع الأهرام

وأقولها بكل فخر واعتزاز يجب أن يكون يوم ١٩٢٠/٤/١٣ يوم صدور المرسوم الخاص بإنشاء بنك مصر يوم الاستقلال الاقتصادى يوم عيد تحتفل به الأمة كلها .

وتاريخ بنك مصر وشركاته يعرفه الجميع ولا ينكره إلا كل جاهل وحاقد وموتور ولكم أن تتصوروا مصر بدون بنك مصر وشركاته .

من علّم المصريين مهنة العمل المصرفى فى بعد أن كانت قاصرة على الأجنبى ؟

من أدخل اللغة العربية العظيمة فى أعمال البنوك ؟

من أسس الصناعات المتعددة والشركات العديدة ؟

وكانت هذه الشركات المنفذ الوحيد والملجأ الأخير للبلاد خلال الحرب العالمية الثانية وأثناء الأزمات .

فى عام ١٩٥٢ كان لقائى مع الاقتصادى الكبير المرحوم محمود بك العتال – رئيس مجلس إدارة شركة مصر لتصدير الأقطان وفى ذلك الوقت الذى ألحقنى ببنك مصر حيث تعلمت حب العمل والإخلاص والتفانى فيه وبين زملاء أفاضل لم يبخلوا بعلمهم كيف لا وهو معقل الوطنية الحقة وبنك المصريين ومدرسة الخبرة المصرفية التى ساعدت على دفع مسيرة البنوك الوطنية ودعمتها حتى تقلص دور الأجنبى ودامت لنا نحن المصريين دولة الجهاز المصرفى الذى هو شريان الكيان الاقتصادى حيث أصبحت مقدراتنا فى أيدينا ومن ملك مقدراته ملك حريته .

محمد عبدالله الشريف رئيس مجلس ادارة بنك قناة السويس

إن هذه العلاقة الأخوية بين بنك مصر والبنك العربى تعود للعام ١٢٩ عندما عاد المرحوم الوالد عبد الحميد شومان إلى الوطن العربى من الولايات المتحدة الأمريكية بعد غياب عن وطنه دام أكثر من ثمانية عشر عاماً ، وذهب خصيصاً إلى القاهرة قبل ذهابه إلى فلسطين للاجتماع مع المرحوم طلعت باشا حرب ليبحث معه موضوع تأسيس مصرف مشترك مصرى - فلسطينى. وفى هذه الزيارة وافق المرحوم طلعت باشا حرب على مشاركة بنك مصر فى هذا البنك . وفعلاً زار المرحوم طلعت باشا حرب القدس الشريف واجتمع مع المرحوم عبد الحميد شومان للعمل على تأسيس البنك المشترك .

غير أن الظروف السياسية الصعبة التى سادت فى فلسطين فى العام نفسه أدت إلى اضطراب البلاد فى أواخر ذلك العام ، مما أدى إلى عدول بنك مصر عن المساهمة فى البنك المشترك . ورغم ذلك رأى المرحوم عبد الحميد شومان الاستمرار بإنشاء بنك فى فلسطين مع بعض المساهمين القلائل ومن أقاربه وأسماه « البنك العربى » .

عبدالمجيد شومان رئيس مجلس ادارة البنك العربى

وقد استمرت العلاقة الطيبة بين المرحوم طلعت باشا حرب والمرحوم السيد عبد الحميد شومان حتى وفاتهما . وقد بقيت العلاقة المتينة بين بنك مصر وبين البنك العربى مستمرة ، كما تعزز التعاون المصرفى بين المؤسستين منذ ذلك الوقت وإلى الآن . وكانت العلاقة بين المصرفين ممتازة ومميزة دائما .

يثير احتفال بنك مصر بعيده الماسى ما هو أكبر وأعمق من الأرقام المؤثرة لإجمالى ميزانيته ، والتى تشكل مدى ثقله كمؤسسة مصرفية عملاقة . فلقد ارتبط بنك مصر - ولم يزل - بجانب هام من القضية الوطنية المصرية فى مرحلة ما قبل الاستقلال ، له دلالاته الحية والباقية والمستمرة ، ولا شك أن مصدر تلك الأهمية ، والحيوية ، والاستمرار يرجع إلى الدور الرائد الذى أراده لهذا البنك مؤسسه طلعت حرب .

فلقد ثبت طلعت حرب دوره الخلاق فى الحياة الاقتصادية المصرية - وفق مفاهيم زمانه وتحديات عصره - بشمول رؤيته حين جعل بناء الاقتصاد الوطنى مرادفا للاستقلال السياسى ومدخلا لازما إليه، ثم بإبداعه فى اختيار الأسلوب لتحقيق أهدافه : حين أنشأ بنكا مصريا يجمع أموال الطبقة الوسطى من المصريين ، ويوجهها إلى إنشاء مجموعة من الشركات المصرية، فى مجالات حيوية كانت بمثابة الأعصاب للحياة الاقتصادية فى مصر حينذاك - متعديا بذلك الدور التقليدى للبنوك فى أعمال الوساطة ليكون إضافة عملاقة فى مجال الإنتاج والخدمات . ولم يتوقف بنك مصر بعد ذلك يوما - وفى كل المراحل التى مرت بها القضية الوطنية المصرية حتى الآن - عن دوره الرائد فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

حاتم صادق المدير الاقليمى للبنك العربى

فى هذا الإطار التاريخى لنشأة بنك مصر يطل علينا عيده الماسى ليثير قضايا لم تزل نابضة بالحياة .

العلاقة التاريخية بين مصر للطيران
وبنك مصر فى خدمة الاقتصاد القومى

* عندما تفخر مصر للطيران بأنها تحمل اسم مصر وعلم مصر فى أجواء العالم عبر شبكة خطوطها التى تمتد إلى ٦٥ مدينة عالمية امتدادًا لتاريخ حافل بالأمجاد والإنجازات منذ نشأتها الأولى فى ٧ مايو ١٩٣٢ .. فإنها تذكر دائمًا بكل عرفان وتقدير دور بنك مصر ورائد الاقتصاد المصرى المرحوم طلعت حرب فى تأسيس شركة مصر للطيران بجانب العديد من الشركات والمشروعات العملاقة التى تحمل اسم مصر رغم الظروف الصعبة التى كانت تمر بها بلادنا الحبيبة تحت وطأة الاحتلال الإنجليزى وسيطرة القوى الأجنبية وقتها على مقدرات البلاد واقتصادها .

* وقد لاقت دعوة كمال علوى الذى سافر إلى باريس وتعلم الطيران واشترى طائرة أرسلها إلى القاهرة وكانت هى النواة الأولى فى أسطول التدريب الجوى لمصر للطيران .. لاقت دعوته بإنشاء شركة يمتلكها المصريون وتحمل اسم « مصر للطيران » تجاوبًا كبيرًا من رائد الاقتصاد المصرى طلعت حرب الذى أعلن فى حفل تكريم الطيار محمد صدقى يوم ٣٠ يناير ١٩٣٠ (إن هؤلاء وأمثالهم الذين بعثت بهم الحكومة المصرية ليتخصصوا فى الطيران عمليًا ونظريًا هم نواة صالحة لتكون قوة تجارية للطيران مؤسسة على البطولة والتجربة والعلم والعرفان) .... وكانت رغبة المصريين قوية لإنشاء شركة للطيران تتولى أعمال النقل الجوى فى الداخل والخارج وكانوا يعتقدون أن إنشاء مثل هذه الشركة سيجعل مصر تلحق بدول العالم التى سبقتها فى مجال الطيران .. وبعد دراسات ومباحثات اتفق رأى مجموعة من المصريين على تكوين الشركة .. وصدر المرسوم الملكى بإنشائها يوم ٧ مايو ١٩٣٢ .. وكان المكتتبون فى تأسيس الشركة قد قاموا بالتصديق على العقد الابتدائى لإنشاء الشركة يومى ٢٣ ، ٢٥ أبريل ١٩٣٢ وقاموا بسداد ربع قيمة الأسهم إلى خزينة بنك مصر . وكانت قيمة السهم أربعة جنيهات .. وكان عدد الأسهم المطروحة عند التأسيس خمسة آلاف سهم ونص عقد التأسيس على أن يمتلك المصريون ٦٠ ٪ على الأقل من هذه الأسهم ويمتلك الأجانب ٤٠ ٪ .. وشارك بنك مصر بعدد ١٣٥٠ سهمًا .. وتم تشكيل أول مجلس إدارة من خمسة مصريين هم : أحمد مدحت يكن باشا رئيسًا ومحمد طلعت حرب باشا ومحمد طاهر باشا وحسن مظلوم باشا وكمال علوى أفندى .. بالإضافة إلى ثلاثة من البريطانيين .

اختيار اسم مصر للطيران

* عندما بدأ المؤسسون وضع الخطط العريضة لشركة الطيران ثار سؤال ما هو اسمها ؟ هل تأخذ اسمًا مصريًا أو أجنبيًا .. ولكن طلعت حرب كعادته يربط كل مشروع من مشروعاته باسم مصر .. لأن مصر اسمها باق على مر

السنين لا يتغير ولا يتبدل .. ومن هنا سميت « مصر للطيران » .. ولقد سارت مصر للطيران بخطى واسعة منذ بداية إنشائها حيث كانت أول شركة طيران عربية وسابع شركة عالمية .. وحققت عبر مسيرتها العديد من الإنجازات حتى أصبحت فى مقدمة شركات الطيران العالمية يضم أسطولها الجوى أحدث جيل من الطائرات وتمتد شبكة خطوطها إلى طوكيو شرقًا ونيويورك ولوس أنجيلوس غربًا ومن شمال أوربا إلى جوهانسبرج فى جنوب أفريقيا .. وفى السنوات الأخيرة استطاعت أن تصمد أمام الأزمات التى تعرضت لها صناعة النقل الجوى وأدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العملاقة.. وتنفرد مصر للطيران بأنها شركة الطيران الوحيدة التى تمتلك أحدث مستشفى لخدمة المجتمع والعاملين وأسرهم .. كما أنها تعتلى قمة التفوق الرياضى والثقافى بفوزها بدرع بطولة الجمهورية للشركات على مدى ٦ أعوام متتالية .

** إن مصر للطيران .. الشامخة العملاقة .. وهى النبت الأصيل لبنك مصر العملاق فى نجاحه وعطائه وتفانيه فى خدمة الاقتصاد القومى .. تتوجه بالتحية والتقدير لبنك مصر ولقادته ورواده والقائمين عليه متمنية لهم من التوفيق والازدهار وأن يظل هذا الصرح القومى معطاء يقدم القدوة والمثل الأعلى بين البنوك والمؤسسات المالية الكبرى .

لواء / فهيم ريان رئيس مجلس ادارة شركة مصر للطيران

أصدق وأعز التهانى إلى كل العاملين ببنك مصر بمناسبة العيد الماسى بل إلى الشعب المصرى كله صاحب هذا الصرح العظيم الذى شهد مرور الأيام على سلامة البناء وشموخه وعطائه ودعاء بالرحمة والمغفرة للمرحوم / محمد طلعت حرب باشا قائد الثورة الاقتصادية المباركة للشعب المصرى العظيم .

المعتز بالله عبدالمقصود رئيس مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى

يطيب لى فى مناسبة الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاما على تأسيس بنك مصر ، أن أنوه برائد الاقتصاد المصرى فى النصف الأول من القرن العشرين محمد طلعت حرب ، لدوره التاريخى المشرف فى سبيل إعلاء شأن مصر ورفع رأسها عاليا وإبراز شخصيتها المتميزة عبر التاريخ والاعتزاز بمقوماتها واستنهاض هم أبنائها من مختلف الطبقات لتحمل المسئولية فى مسيرة التقدم الاقتصادى ، وذلك وسط ظروف بالغة الصعوبة تمثلت فى وجود قوات الاحتلال البريطانى فوق أرض مصر وما ترتب عليه من قيام المؤسسات البريطانية باحتكار النشاط الاقتصادى فى مصر والحيلولة دون قيام مؤسسات اقتصادية وطنية وفرض التبعية .

فقد توج الحماس الدافق والسعى الدائب والايمان الصلب من جانب محمد

طلعت حرب ورفاقه من رجال المال والأعمال المصريين المخلصين بانشاء ذلك الصرح الشامخ الذى لا يزال سندا راسخا للاقتصاد القومى المصرى ، فقد أنشىء بنك مصر فى عام ١٩٢٠ وسط حملات عنيفة من التشكيك فى إمكانية نجاحه .

ويعد إنشاء بنك مصر من أبرز نقاط التحويل فى تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن العشرين لما له من آثار لا يمكن إغفالها على الاقتصاد القومى كله . فقد نجح فى تغيير وجه مصر الاقتصادى بما أدخله من صناعات وخدمات كانت البلاد تفتقر إليها حيث أخذ على عاتقه إنشاء شركات فى مختلف المجالات ، فبدأ بالقاعدة الأساسية للاقتصاد المصرى وهى القطن فعمل على خلق الصناعات اللازمة لتشكيل وحدات التكامل الصناعى لهذه المادة الأساسية من حلج وغزل ونسج وتجهيز إلى جانب شركات للنقل والتأمين والتسويق والتصدير .

وقد استطاع بنك مصر فى فترة قياسية لا تزيد على عشرين عاما إنشاء شركات عديدة بلغت فى عام ١٩٤٠ - اثنتين وعشرين شركة فى مختلف المجالات من صناعة وتعدين ومال وتجارة وخدمات وسياحة واستصلاح أراضى ، وكانت شركة مصر للتأمين واحدة من أهم المشروعات التى أنشأها بنك مصر والتى كانت وما زالت من أهم القلاع الاقتصادية فى مصر .

وقد كانت شركة مصر للتأمين عزيزة على محمد طلعت حرب فحرص على أن يتولى بنفسه إدارتها الفعلية . فكان أول عضو منتدب لها من مجلس إدارتها وظل يشغل هذا المنصب من عام ١٩٣٤ حتى عام ١٩٣٩، وقد حققت الشركة ما كان معقودا عليها من آمال فلم تقصر نشاطها على أعمال بنك مصر وشركاته فحسب بل انطلقت لتمد خدماتها التأمينية إلى الدائرة الأوسع التى تشمل مصر بأسرها بكافة مؤسساتها وشركاتها ومواطنيها، ولكى تحتل المكانة الكبرى بين شركات التأمين ليس على الصعيد الوطنى فحسب بل وعلى الصعيد الإقليمى العربى أيضا ، فضلا عن الرصيد الضخم من السمعة الطيبة الذى حققته فى السوق العالمى للتأمين .

ومن الجدير بالذكر أن العناية الإلهية قد قيضت لبنك مصر بعد رحيل مؤسسه العظيم محمد طلعت حرب نخبة من الرؤساء الأكفاء المخلصين ، الذين ساروا على دربه لتحقيق رسالة بنك مصر باعتباره المؤسسة الاقتصادية والمصرفية الأم فى مصر والعالم العربى ، واليوم يواصل بنك مصر دوره التاريخى من أجل النهوض بالاقتصاد القومى وفتح آفاق أوسع أمامه على طريق التقدم والرخاء .

عبدالعزيز مصطفى رئيس مجلس ادارة شركة مصر للتأمين

بنك مصر ... الصرح الاقتصادى العظيم الذى بدأ منذ ٧٥ عاما على أيدى رائد مصر الاقتصادى الكبير طلعت حرب وهو يقود التنمية ويحقق الرخاء للمصريين .

بنك مصر ... مدرسة طلعت حرب التى تخرج منها قيادات اقتصادية شرفت مصر فى كافة مجالات العمل .

عبدالوهاب احمد الحباك رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية

إن بنك مصر منذ إنشائه يعتبر أول وأهم الدعامات الناجحة التى يقوم عليها الاقتصاد المصرى فى كافة المجالات الصناعية والاقتصادية ومن أبرز إنجازاته إنشاؤه لشركة مصر العامرية للغزل والنسيج والملابس وما لها من دور فعال فى سد احتياجات السوق المحلى والنجاح فى مجال التصدير بما يعود على الاقتصاد الوطنى بالخير .

م . احمد ابو الفتوح العضو المنتدب العام لشركة مصر العامرية للغزل والنسيج والملابس ورئيس شركتى مينا وفيتا

نحتفل اليوم بالعيد الماسى لبنك مصر الذى يعتبر من أكبر القلاع الاقتصادية وأعرق البنوك التجارية فى مصر والذى تأسس عام ١٩٢٠ على يد محمد طلعت حرب رائد الاقتصاد الأول فى مصر فى ذلك الحين الذى أقام أكبر صرح اقتصادى فى مصر ، فبنك مصر هو الرائد الأول فى دعم الاقتصاد المصرى والذى يقوم بجميع الاعمال المصرفية ، ويعتبر بنك مصر من أوسع البنوك انتشارا فى مصر فهو يفوق الـ ٤٠٠ وحدة مصرفية منتشرة فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية .

كما أن بنك مصر يؤدى دورا هاما وكبيرا بل وأساسيا فى دعم وتنمية الاقتصاد المصرى من خلال إنشاء المشروعات الضخمة التى تساهم فى التنمية ، كما يقوم بجانب ذلك بتدبير وترويج القروض المشتركة لتمويل المشروعات الكبرى سواء تجارية أو صناعية أو زراعية أو سياحية ، وإسهاما من بنك مصر فى إرساء دعائم الأمن الغذائى من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادى المنشود وتمشيا مع سياسة البنك فى إقامة وتمويل المشاريع الاقتصادية بأنواعها المتعددة مستعينا فى ذلك بخبراته الطويلة فى هذا المجال - فقد قام بنك مصر باستحداث نظام جديد لدراسة وتقييم المشروعات الزراعية والتصنيع الزراعى . بهدف منح قروض طويلة الأجل بالعملات الأجنبية والمصرية للأفراد والتعاونيات وشركات الأفراد والشركات المساهمة العامة والخاصة بمزايا متعددة .

كما أنه تمشيا مع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأت فى مصر - مع

بداية السبعينيات - بدأ بنك مصر يستعيد مكانته فى دعم وتنمية الاقتصاد المصرى بتكوين الشركات الاستثمارية في جميع القطاعات والأنشطة مجددا بذلك دور رائد التنمية الاقتصادية المصرى الكبير محمد طلعت حرب في هذا المجال وقد جاءت سياسة تدعيم الأمن الغذائى مؤكدة لضرورة هذا الاتجاه فضاعف بنك مصر جهوده فى هذا الصدد وزاد من نشاطه فى تكوين الشركات ابتداء من القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية إلى الترويج والدعاية إلى أن تصل الشركات إلى أخذ الشكل القانونى والشخصية الاعتبارية مساهما أو مقرضًا أو مشتركًا بكلا الأمرين أو مستقطبا رأس المال ومتابعا للنشاط ، وقد اشترك بنك مصر فى تكوين العديد من الشركات وله بصمات واضحة وملموسة فى مجال سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة حاليا .

كما أنه نظرا لأهمية التصدير فى تدعيم الاقتصاد الوطنى وتوفير العملات الأجنبية فإن البنك يهتم اهتماما خاصا بمعاونة القطاع الخاص للقيام بدوره فى هذا المجال فيقدم البنك للمصدرين التمويل الكافى سواء لعملية الإنتاج أو التصدير ذاتها .

ويتميز بنك مصر أيضا بإمكانيات مالية ضخمة تمكنه من الحصول على أسعار فائدة لصالح عملائه لاتتاح لغيره من البنوك ، فلدى البنك أكثر من وعاء ادخارى أو نظام استثمارى يتناسب مع كل فرد وكل دخل وتتمتع هذه الأنظمة جميعا بأسعار فائدة أعلى من أى سعر فائدة تتاح فى سوق المال المصرية حيث أن للبنك شبكة من المراسلين تغطى جميع أنحاء العالم .

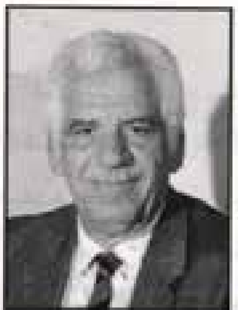

لواء/ طيار احمد عبدالمقصود عرفة رئيس مجلس ادارة شركة جولدن تكس ومجموعة شركات عرفة جروب

عندما راود « طلعت حرب » حلمه الوطنى فى تأسيس مشروع قومى لمصر كلها ، اتجه فكره إلى إنشاء بنك لكل المصريين ، يستطيع أن يقف به فى وجه الاحتكارات الأجنبية على الاقتصاد المصرى.

وعلى الرغم من كل الصعوبات ، فقد لاقت دعوته قبول المصريين الذين شاركوا فى تأسيس البنك على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية ، ليكون حلم « طلعت حرب » « بنك مصر » لكل مصر .

ومنذ اللحظات الأولى لإنشائه ، فقد سارع البنك إلى تأسيس الشركات الوطنية العملاقة ، والتى شكلت اللبنات الأولى لاقتصاد وطنى جديد ، بشركات تحمل كلها اسم « مصر » .

مع ثقتنا الكاملة أن البنك سوف يظل دائمًا صرحًا من الصروح العملاقة لاقتصادنا الوطنى وسوف يستمر فى أداء دوره بنكًا لكل مصر .

محمد الشاذلى رئيس مجلس ادارة - شركة التأمين الأهلية المصرية

بمناسبة العيد الماسى لبنك مصر ، فإننى لأشعر بالفخر والاعتزاز بانتمائى لهذا الصرح الاقتصادى الشامخ على مر العصور ، وإننى كأحد أبناء هذا الصرح العظيم منذ أوائل الخمسينات ما زلت أسترشد بالأسس العلمية الواعية فى إدارة الأنشطة التى أتشرف بمسئوليتها ، ونحمد الله أن استعادت مصر أسواقها التقليدية للقطن والغزل والنسيج وقد كانا من ضمن الأنشطة الرئيسية التى اضطلع بها البنك .

احمد عبدالغنى شومان رئيس الشركة القابضة للقطن والتجارة الدولية

بنك مصر .... صرحًا قوميًا فى تاريخ مصر

سيظل يذكر المصريون بالفخر دائمًا يوم ٧ مايو ١٩٢٠ تاريخ ميلاد بنك مصر أول بنك مصرى برؤوس أموال مصرية وإدارة مصرية .

ولم يكن لدى طلعت حرب الكثير من المال عندما قرر إنشاء أول بنك مصرى ولكن كانت لديه رؤية ولذا كانت حركة تجميع المدخرات المصرية لتأسيس بنك مصر ليعمل لمصلحة مصر تجميعًا للذات المصرية فى وقت كانت مصر فيه تعانى من وطأة المستعمر .

إن الدور الكبير الذى قام به رجال الاقتصاد بمصر فى ذلك الوقت لتحرير الاقتصاد المصرى لا يقل بأى حال عن الدور العظيم للفدائيين المصريين لكى تنال مصر استقلالها .

إن بنك مصر بدأ فريدًا وظل كذلك ذو شخصية مصرية مميزة .

م . كمال مصطفى رئيس شركة بتروجيت

بنك مصر .. بنك طلعت حرب .. بنك المصريين جميعًا .. الأب الروحى والأخ الأكبر لبنوك مصر .. أفرز القيادات البنكية فانتشرت وساهمت فى إدارة وإنجاح بنوك عدة .. بنك كنت أود أن أعمل معه .. وما زلت أعيش على هذا الأمل ..

م . عبدالمنعم عطية مدير عام الشركة السعودية المصرية للتعمير

تاريخ بنك مصر هو تاريخ الاقتصاد الحديث فى مصر ، ومؤسسه طلعت حرب هو مؤسس الاقتصاد المصرى الحديث .

إن الدور الفعال الذى قام به بنك مصر فى هذه الحقبة قبل الثورة وبعدها تشهد عليه تلك المؤسسات الاقتصادية العظيمة المتنوعة التى ساهم بنك مصر فى تأسيسها بدءً من صناعات الغزل والنسيج وحتى مساهمات البنك فى مجالات السياحة.

وبصمات ذلك البنك الوطنى العريق نشاهدها فى جميع نواحى الحياه فى

مصر فى الحضر وفى الريف على حد سواء ، حيث اقترن اسم بنك مصر بخدمة المصلحة العامة بأسلوب متميز بالحضارة والتقدم .

ندعو الله أن يوفق بنك مصر ومؤسساته والقائمين على شئونه فى خدمة الوطن والاستمرار فى دوره الرائد فى الاقتصاد المصرى لما فيه خير أبناء هذا الشعب الوفى .

د . م. فاروق قناوى رئيس مجلس ادارة بترول شركة بترول خليج السويس

بنك مصر بالنسبة للاقتصاد القومى مثل الأهرامات ، فهو صرح اقتصادى عظيم مهما كتبنا عنه فلن نوفيه حقه ، بنك يقف بجانب عملائه وقت الشدائد ، بنك يساند بنوك أخرى وقت الأزمات ، بنك يشارك الحكومة فى وضع خطط الإصلاح الاقتصادى والمالى للدولة ، فعلاً يمكن أن نسميه بنك البنوك المصرية الأصيلة .

م . ممدوح زهران رئيس الشركة المصرية للأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية

إلى من يتعجلون اللحاق بركب الحضارة وينتقدون أداء ما هو مصرى أرجو ألا يغفلوا المثل الرائع لأداء المصريين متمثلاً فى بنك مصر .

فمن التعامل على المستوى الشخصى على مدى ٢٥ عامًا كان الأداء رائعًا .

فإلى مزيد من التقدم والرقى وعاش اسم مصر .

م . ابراهيم الشافعى رئيس شركة بترول بلاعيم

أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على الاحتفال بمرور ٧٥ سنة على تأسيس هذا الصرح العظيم . بنك مصر ومؤسساته الاقتصادية فخر لكل مصرى ومثل يحتذى به للفكر الرأسمالى المتطور . مؤسسة بنك مصر وشركاته ساهمت فى حل مشاكل المجتمع بتوفير المسكن والنادى الرياضى والرعاية الصحية للعاملين وأسرهم ، كل ذلك بالإضافة للنشاط الاقتصادى الذى يتيح فرصة العمل المناسبة للمواطن ويضيف للناتج القومى .

تحية من القلب لكل من ساهم ويساهم فى هذا العمل الجليل ودعاء إلى الله أن يسدد خطاكم لما فيه رفعة مصر .

د . ابراهيم احمد كامل - رئيس مجلس ادارة شركة كانو اروماتيك

د . م . هانى رزق رئيس مجموعة شركات ميلكى لاند

« يعتبر بنك مصر رائد البنوك الوطنية وأقربها إلى قلب كل مصرى لما فى بدايته من كفاح حقيقى قام به طلعت حرب مؤسس البنك فى مواجهة المؤامرات الأجنبية التى قاومت فكر النهضة والتنمية . إننى أحتفظ بتمثال نصفى لهذا الوطنى العظيم فى مواجهة مكتبى لأستلهم منه روح الكفاح لبناء مصر الحديثة على أيدى أبناء هذا الرجل » .

قبل قيام الحرب العالمية الثانية كان لبنك مصر الفضل فى احتواء حالة الكساد الشديد الذى كانت تعانى منه الصناعة الوطنية نظرا للمعاملة التفضيلية التى كانت تلقاها الصناعات الأجنبية فى مصر من البنوك الأجنبية المحتكرة فى ذلك الوقت .

أما بعد الحرب فقد كان للبنك فضلا كبيرا فى تمويل عمليات تطوير وتحديث خطوط شركة الطويل لدباغة الجلود وكان بنك مصر هو البنك الوطنى الوحيد الذى ساند تطوير مصانعنا ومصانع شركات وطنية أخرى ، واذكر بكل عرفان بنك مصر فرع الإسكندرية الذى كان يديره فى ذلك الوقت الأستاذ / العسقلانى .

سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين

وكلنا نذكر بالفخر الرواد الأوائل الذين أداروا بنك مصر وساندوا الصناعة الوطنية فى وقت قيامها بقيادة طلعت باشا حرب ومن كانوا معه مثل فؤاد سلطان وعبد الحميد الشريف وهم الذين رسخوا دور الإنتاج الوطنى فى تنمية اقتصاد البلاد .

فى الربع الأول من هذا القرن وعندما سيطرت تماما وسادت المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية وبيوت الرهون واستفحل شأن المرابين وغمرت مصر موجات الدين الأجنبى ..

ظهر علم من أعلام مصر الاقتصادية ليرفرف خفاقا فى ربوعها وامتدت يد ابن بار من أبنائها لينتشلها من هذا الخضم وليبنى نهضتها المالية والاقتصادية الحديثة .

فى عام ١٩٢٠ ومنذ ثلاثة أرباع قرن من الزمان نشأ بنك مصر على يد المصرى .. طلعت حرب .. ليكون أول بنك مصرى .. الجنسية ورأس المال .

بدأ بنك مصر برأس مال ٢٠ ألف جنيه لينشىء مؤسسات مالية وانتاجية وخدمية شركات تأمين وطيران وسياحة .. إلخ .

ظلت لفترة طويلة أساسا للنهضة الصناعية والمالية المصرية وبدأت بها مصر كأساس قوى للتصنيع والتنظيم المالى فى المرحلة الأخيرة .

لقد كان بنك مصر وسيظل رائدا للنظام المصرفى المصرى وقائدا لحركة

التنمية الاقتصادية من خلال فروعه وبنوكه المشتركة ومؤسساته الاقتصادية الضخمة .

حمى الله مصر . وبنك مصر . وقيادات بنك مصر المخلصة

والله والوطن من وراء القصد ،،،

محمود العربى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

بنك مصر فى الماضى والحاضر والمستقبل يعتبر دعامة وركيزة أساسية لنهضة مصر الاقتصادية ومساهم فعال فى بناء مصر الحديثة . هذه المؤسسة المالية العريقة أسست لتكون أداة فعالة ومؤثرة فى نهضة وتقدم الاقتصاد المصرى فى العصر الحديث ، واستطاعت عبر السنين أن تطور أدائها بكفاءة مشهودة لتواكب التغيرات العالمية فى المجال المصرفى والمالى . تحية تقدير واعتزاز لكل من ساهم فى تأسيس وإدارة هذا الصرح الضخم عبر تاريخه .

جمال مبارك

إنه يسعدنى نيابة عن نفسى ورجال أعمال الأسكندرية أن أهنئ مؤسسة مصر الوطنية العريقة (بنك مصر) بمناسبة مرور خمسة وسبعون عاما على انشائها .

وبنك مصر يمثل بالنسبة لكل مصرى أسطورة النضال والكفاح التى مر بها كل مصرى أو مؤسسة مصرية لإثبات أن المصريين قادرين على مر العصور أن يكونوا فى مقدمة العالم فى الكفاءة والمقدرة وتحقيق عظائم الانجازات .

إن بنك مصر بجانب مساهمته الضخمة فى عملية تنمية الاقتصاد المصرى على مر تلك السنوات فإنه لا شك أحد الرموز العظيمة التى تتميز بها مصر والتى تضاف إلى معالمها المعروفة .

إننى أتمنى أن يظل بنك مصر حصنا قويا شامخا للملايين من أبناء مصر لبناء مستقبل زاهر بمشيئة الله .

محمد عبدالفتاح رجب رئيس جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية

تهنئة قلبية لأبناء بنك مصر فى عيدهم الماسى ذاكرا بالفضل مؤسس البنك طلعت باشا حرب الذى ظل متربعا على قلوب كل المصريين كمثل أعلى لرجل الأعمال الذى أفنى عمره فى خدمة بلده وشعبه .

ويهمنى فى هذه المناسبة أن أشيد بمستوى الخدمة الرفيع الذى نتمتع به كعملاء من أبناء بنك مصر بقيادة الرجل الفاضل عصام الأحمدى والذى أتمنى له ولأسرة البنك كل تقدم ورفعة فى الأعوام القادمة.

د . احمد بهجت رئيس مجلس ادارة مجموعات شركات العالمية للالكترونيات

جاء تأسيس بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ كترجمة وتجسيد لشكل من أروع أشكال الحركة الوطنية فى مصر . فكما كان للحركة الوطنية رافد سياسى تمثل فى ثورة ١٩١٩، ورافد فكرى تمثل فى النهضة الفكرية والأدبية والفنية والثقافية التى شاعت فى ذلك الوقت ، فإن رافدا ثالثا هو الرافد الاقتصادى قد تبلور عندما أراد طلعت حرب أن يُنشىء بنكا من عمل المصريين وبأموالهم ولتمويل مشاريع وطنيه. وفى مواجهة البنك الأهلى المصرى الذى كان يمثل "وقتئذ" المصالح الأجنبية فى مصر وبالذات المصالح الفرنسية والأنجليزية، فقد جاء بنك مصر بشكلٍ جديدٍ وفّق بين مصالح المصريين من كافة الطوائف بما فى ذلك الأقلية اليهودية التى تعاطفت مع مشروع طلعت حرب الرائد وساندته وأيدته متمثلة فى يوسف باشا قطاوى (وزير مالية مصر بعدئذ).

ولم تقتصر رؤية طلعت حرب على مشروع بنكى فقط ، وإنما اتسعت رؤيته لتشمل عالمًا متكاملاً من الاقتصاد تمثل فى قيام بنك مصر بتكوين شركات مثل : مصر للأقطان ومصر للكتان ومصر للطيران ومصر للتأمين ومصر للسياحة ومصر للألبان بل وأستوديو مصر .

طارق حجى رئيس شركة شل للبترول بمصر

ويمثل ذلك حلماً وطنياً أكثر مما يمثل مصالحاً اقتصادية آنية. ولاشك أن طلعت حرب ليس رجل أعمال أو رجل مال فقط، فهذه صفات ضيقة ومحدودة للغاية بالنسبة لما مثله طلعت حرب من رجل أمة عظيم ، كان يحلم لوطنه بأفكار وآمال كبار ، وكان مزودا بالقدرة على تحويل تلك الأفكار إلى واقع حى ، وهو ما يضع طلعت حرب على رأس قائمة أبناء هذا الوطن الذين خدموه بالأفعال وليس بالشعارات والأقوال .

بنك مصر
راية شامخة فى سماء الاقتصاد المصرى

إنه لمن دواعى سرورى وفخرى كمصرى يعشق مصريته بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى الأصالة والقيم النبيلة والحضارة المتوارثة أن أشارككم هذه المناسبة السعيدة وهى العيد الماسى لبنك مصر ، البنك الذى يحمل كل معانى الوطنية والتحدى والكفاح ، الذى ناضل من أجل تأسيسة أحد أبناء مصر الأوفياء والذى أصبح رمزا وقدوة ومثلا- طلعت باشا حرب – ذلك الابن البار لوطنه ولأبناء وطنه الذين حملوا الراية من بعده وما زالت خفاقة وإلى الأبد فى سماء الاقتصاد المصرى والعالمى .

إن بنك مصر ليس مؤسسة مصرفية وحسب ، إنه قلعة راسخة ساهمت فى إنشاء حماية قطاعات هامة من قطاعات الحياة الاقتصادية المصرية طوال القرن العشرين ، فلقد كان لبنك مصر أيادى بيضاء ناصعة فى دعم وتأسيس العديد من القلاع الصناعية والاقتصادية والتجارية وغيرها منذ بدايات هذا القرن والتى أصبحت وإلى الآن منارات وصروح شامخة فى المجالات

الصناعية والاقتصادية والتجارية والتى وضعت حدا للاحتكارات الأجنبية وقوضت الكثير من المحاولات لعرقلة تقدم وازدهار الاقتصاد المصرى .

ومازال البنك يحمل الأمانة دعما ومساندة لكافة مجالات النشاط الاقتصادى المصرى .

إننى لا أهنئكم فحسب ، بل أهنئ نفسى وكل مصرى بأداء البنك الرائع وانتشار فروعه ليس فقط على المستوى الوطنى أو القومى بل أيضا العالمى بما يمتلكه من كوادر بشرية عالية الخبرة وأنظمة متطورة .

إلى الأمام بنكا وطنيا عالميا شامخا ورجالا أوفياء لمؤسستهم ووطنهم

وفقكم الله وسدد خطاكم

محمد حسين جنيدى رئيس شركة جى ام سى

كنت دائم التطلع للتعامل مع بنك مصر فقد ارتبط فى وجدانى بشركات الغزل والنسيج الكبرى فى مصر التى أسسها ومولها فقد كنت أحس بعرفان لجميله تجاه الصناعة التى تخصصت فيها .

إلى أن حدث حريق مدمر فى عام ١٩٩٣ ودمر مصانعنا .

وكانت وقفة بنك مصر معنا إيمانًا وتعزيزًا لاستمرار الإنتاج بالمصانع والحفاظ على أسر العاملين لم يطلب ضمانًا بل مول بأسعار الفائدة العالمية .

هكذا البنك الذى تحمل كل أعباء تمصير الاقتصاد بجهد طلعت حرب الذى أرسى قواعد الصناعة المصرية ، وظلت قيادات البنك لتعمل وتبدع طوال تلك السنين من أجل مستقبل الوطن .

كمياتى لويس بشارة رئيس شركة بشارة لصناعة المنسوجات والملابس

طلعت حرب يعيش فى قلوبنا

من دواعى اعتزاز آل « فخرى عبد النور » أن والدهم كان عميلاً لبنك مصر فى اليوم الأول لتأسيسه وافتتاحه سنة ١٩٢٠ .

وأن رقم حسابه يحمل رقم «١٥» ، علما بأن الحسابات الأولى حتى رقم « ١١ » خصّصت لأعضاء مجلس الإدارة .

ومن دواعى اعتزازى الشخصى أننى كنت على رأس مستقبلى المغفور له طلعت باشا حرب فى فبراير ١٩٤١ عند زيارته لنا بمنزلنا « بجرجا» أثناء رحلته النيلية التى قام بها بعد اعتزال جهاده المالى والوطنى العظيم وقد سالت الدموع من عينيه لما شاهده من مظاهر الحفاوة والتكريم بشخصه .

رحمه الله الرحمة الواسعة .

وان ذكرى العمالقة لا تموت ..!

سعد فخرى عبدالنور رجل اعمال

صلاح دياب العضو المنتدب لشركات بيكو الاستشارية للمشروعات والاستثمار

يبدو أن طلعت حرب لم يمت فى بنك مصر فعندما طلبنا تمويلاً جديداً على أى مستثمر مصرى وكان تحديداً لشراء حقول امتياز شركة TOTAL الفرنسية فى خليج السويس لم يستجب لطلبنا غير إدارة بنك مصر .

هل كانت الاستجابة تحريضًا على تمصير هذا النشاط !!

« أما النتيجة فإن هذا القرض تم سداده بالكامل قبل الموعد المتفق عليه وكان ذلك فتحًا جديداً لأى مصرى يحنو نفس حنونا .

جلال عبدالمقصود الزربة رئيس مجلس ادارة شركة النيل للملابس

بنك مصر بقيادة وفكر ورؤية طلعت حرب وزملائه والمؤسسين وإدارته والعاملين به مثال للرأسمالية الوطنية يهتدى به كل مصرى قادر على العطاء وأمين على أداء واجبه نحو وطنه ، الإنجازات والنتائج وأثرها على المجتمع خير دليل . بمشيئة الله سبحانه وتعالى مزيد من النجاح ومزيد من أمثال طلعت حرب وزملائه ومزيد من الرأسمالية الوطنية .

كمال غبور رئيس شركة ايتامكو

بنك مصر صرح من صروح التمويل لقطاع الصناعة الوطنية المصرية ، أن تواجد مثل هذه القلعة التمويلية قد ساهم بفاعلية فى تطوير الصناعة الوطنية والوصول بها إلى المستوى الذى وصلت عليه الآن ومصانعنا إحدى أمثلة ذلك.

سير غبور حنا رئيس الشركة القومية للتأمين ومجموعة شركات صقارة للاستشارات السياحية والفندقية

بصفتى عميل لبنك مصر منذ خمسة وعشرين عاما وبمناسبة العيد الماسى للبنك أود أن أسجل فخرى واعتزازى وتقديرى لهذا الصرح العظيم الذى انطبعت بصماته على كافة نواحى الاقتصاد المصرى بفضل مؤسسه الاقتصادى المصرى الصميم طلعت حرب والقيادات الحكيمة المنتقاة من خير المصرفيين الذين تولوا إدارته حتى هذا اليوم .

إن الدارس المتعمق فى تاريخ بنك مصر لا يخفى عليه مدى ما أسهم به هذا البنك من ارساء ثقة المصريين فى أنفسهم وقدرتهم على النجاح فى المجالات المالية والصناعية والاقتصادية بفضل المشروعات التى قام البنك بتأسيسها وتمويلها .

وقد سار أولاد طلعت حرب من قيادات البنك على ذات النهج الحكيم ودأبوا على تشجيع القطاع الخاص ورجال الأعمال على تأسيس المشروعات وتطويرها فحق القول المأثور « هكذا يكون البنك » .

فاروق عبدالمنعم رئيس مجلس ادارة شركة موبيكا

بنك مصر ... افتخرنا به ونحن صغار ... وزاد فخرنا به بعد أن تعاملنا معه ... مصرى فى نشأته ... مصرى فى تعاملاته ... ساعد كل المصريين ... المزارع ... والتاجر ... والصانع ... والموظف . صاحب الفضل فى إنشاء القلعات الصناعية فى المحلة الكبرى ... وكفر الدوار ... بعد أن انتشر فى جميع مدن وقرى مصر نجده شامخًا الآن فى باريس ... وفرانكفورت ... وبيروت .

تمنياتنا بنجاح دائم ... مستمر

عبدالمنعم سعودى رئيس مجلس ادارة شركات سعودى للسيارات

إن طلعت حرب قد أرسى أول لبنة لتمصير الاقتصاد المصرى بتأسيس أول بنك يحمل اسما غاليا علينا جميعا وهو بنك مصر وهو بذلك قد شيد هرما اقتصاديا شامخا ليصبح علامة من علامات مصر كالأهرامات الثلاثة . ومن بنك مصر تفرعت شركات وشيدت قلاعا صناعية فى وقت كان العالم فيه مازال يخطو خطواته الأولى نحو الصناعة .

رحم الله طلعت حرب ومن سار على دربه وحافظ على صرحه ورفع علمه وأحيا اسمه فى ساحة الاقتصاد المصرى .

د . عبدالمنعم حسب الله رئيس مجلس ادارة مستشفى المقاولون العرب

يابنك مصر ده عيدك عيد الوطن والمال

أول ما طرأ على ذهنى عندما سمعت بالعيد الماسى لبنك مصر هى أغنية مطرب الأجيال محمد عبد الوهاب فى حفل عيد ميلاد البنك سنة ١٩٣٦ لأنها تعبر حقا عن عيد بنك مصر وأنه عيد الوطن والمال.

د . محمود طلعت رئيس مجلس ادارة مستشفى مصر الدولى

كافح أبناء مصر لتحرير إرادتهم عبر الأجيال وقد توج هذا النجاح بتحرير الأرض من الاستعمار الأجنبى وتحرير الاقتصاد المصرى الذى ساهم بنك مصر اول بنك مصر فيه مساهمه فعاله بأدائه المتميز فى جميع أنشطة البنوك .

إنه ليشرفنى أن أكون من بين المهنئين باليوبيل الماسى لهذا الصرح العظيم .. بنك مصر الذى شيَّده رجل مصر الاقتصادى الأول : طلعت حرب ... والذى قاده ويقوده الأخيار من أبناء مصر بحكمة واقتدار .

وإنه ليسعدنى أن أكون من بين الملايين الذين تعاملوا مع البنك والعاملين به على مدى أكثر من ثلاثين عاما ...

وسيبقى بنك مصر رمزًا لعظمة أبناء مصر ....

د. اسامة عبدالعزيز استاذ امراض القلب

بنك مصر أنشأته ثورة ١٩١٩ ، ونفذ طلعت حرب قرارها .

الكاتب الكبير مصطفى امين مؤسس جريدة الاخبار واخبار اليوم

فى العيد الماسى للمعنى قبل المبنى .. فى مناسبة مرور ٧٥ عامًا على بزوغ الاقتصاد المصرى .. يوم قام صرح بنك مصر .. أجده حقًا ووفاء أن أحيى ذكرى الثمرة الطيبة التى تركها لمصر ابنها البار رائد المعنى والمبنى طلعت حرب .

ابراهيم نافع رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير الاهرام

يكفى هذا البنك العريق أنه يحمل اسم مصر ولم نسمع عنه – على مدى تاريخه الطويل – أى تصرف يمكن أن يمس عراقة وشموخ هذا الاسم من بعيد أو قريب .

ابراهيم سعدة رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير أخبار اليوم

جاء بنك مصر تجسيدا لنضال مصر الوطنى من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، صونا لحريتها السياسية وقرارها المستقل ، وهى معركة لاتزال مستمرة حتى اليوم ، تستوحى دروسها من هذا النجاح العظيم الذى حققه طلعت حرب ، عندما اعاد للمصريين ثقتهم بأنفسهم ، واثبت انهم قادرون على انجاز التقدم اعتمادا على الذات

مكرم محمد أحمد رئيس مجلس ادارة مؤسسة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور

مصير رهب رئيس مجلس ادارة دار التحرير للطبع والنشر ورئيس تحرير المساء ومابو

بنك مصر .. علامة مضيئة فى مصر
وهل يمكن أن يخفى القمر

جمال بدوى رئيس تحرير جريدة الوفد

لكى نعرف قيمة بنك مصر وأثره فى تاريخنا الحديث - علينا أن نتذكر حالة الاقتصاد المصرى قبل قيام هذا الصرح العظيم .. لقد استطاع بنك مصر بزعامة طلعت حرب أن يفتح الباب أمام المصريين لاثبات قدرتهم على العمل والانتاج والابداع .. وسيظل بنك مصر منارة للاستقلال الوطنى على مر القرون.

بنك مصر فى ضمير المصريين

ليس غريبًا أن يثير اسم « بنك مصر » فى نفوس المصريين مشاعر عميقة .. هى مزيج من مشاعر الوطنية .. والفخر .. والاعتزاز بصرح اقتصادى كبير له ذكريات .. وله تاريخ ..

فكل البنوك أنشئت بهدف تحقيق الربح .. كمشاريع اقتصادية لصالح أصحابها .. إلا بنك مصر .. فقد أنشئ لهدف أخر .. للمساهمة فى بناء مصر .. وتحقيق استقلالها الاقتصادى موازيًا للاستقلال السياسى .. ولمساندة المؤسسات والمنشآت الوطنية وحمايتها من الانهيار ..

لذلك يذكر فى التاريخ أن طلعت حرب .. ذلك الرمز الوطنى العظيم ، استطاع بعبقرية نادرة ومبكرة أن يجعل من بنك مصر قوة عظيمة لتطوير المجتمع والحياة فى مصر .. ويكفى أن نتذكر بعض المنشآت والصروح التى أقامها وساندها وتحمل الخسائر من أجلها لندرك أن هدفه كان أبعد وأقوى وأعظم من مجرد تحقيق أرقام فى خانة الأرباح المالية .. يكفى أن نذكر أن عبقرية طلعت حرب جعلته ينشئ مصانع .. ومطابع .. ومسرحًا .. وستوديو للإنتاج السينمائى .. وفنادق .. وشركة للملاحة البحرية .. وشركة للطيران .

ولم يسبق طلعت حرب أحد فى التاريخ - فى مصر وفى غيرها - جعل نفسه - وجعل البنك أيضًا - مسئولاً عن نهضة بلد بالكامل .. وحول أحد البنوك التجارية .. كان يمكن أن يظل بنك ودائع .. إلى بنك يقود عملية

تاريخية فى إرساء أسس نهضة صناعية وثقافية وحضارية شاملة . وكانت له الريادة فى كل مجال عمل فيه .

وإذا كان اسم طلعت حرب قد أصبح جزءًا من تاريخ مصر الحديث باعتباره أحد رواد النهضة .. وأحد الزعماء الوطنيين الذين أيقظوا الأمة ، وأثاروا فى المصريين النزعة الاستقلالية ، ورفعوا رأس كل مصرى بكل هذه الصروح التى أنشأها .. إذا كان طلعت حرب رجلاً يستحق أن يكون له تمثال فى كل مدينة مصرية .. كما أن له مكانة فى عمق قلب كل مصرى .. فإن البنك الذى أنشأه أصبح مع الزمن جزءًا لا يتجزأ من ضمير المصريين .. خاصة وأن طلعت حرب لم ينقطع عمله برحيله .. ولم تطوى الأيام صفحته ، ولكنه ظل حيًا باستمرار المدرسة التى أنشأها ، والتى خرجت أجيالاً من رجال المال والاقتصاد والوطنية .

وهذا هو ما يميز بنك مصر حتى الآن ، وما يجعلنا نقول إن طلعت حرب ما زال حيًا .. بل هو أكثر حياة من ملايين من الأحياء الذين يتحركون بيننا .. فهو رجل ينطبق عليه قول الشاعر القديم :

الناس صنفان : موتى فى حياتهم

وآخرون ببطن الأرض أحياء

طلعت حرب حى باستمرار دوره ورسالته .. وبالأجيال المتتابعة التى تقود بنك مصر بنفس المفهوم والفلسفة التى أرساها طلعت حرب ، وهى أنه ليس مجرد بنك هدفه تجميع الأموال وتحقيق الأرباح .. ولكن هدفه قبل ذلك ، وأهم من ذلك ، تجميع مدخرات المصريين ، لبناء الحضارة والتقدم فى كل مجالات الحياة فى مصر .. ولمساندة كل المؤسسات الوطنية .. ولدعم الاستقلال الاقتصادى الوطنى..

من هنا نقول أن بنك مصر هو قطعة عزيزة من مصر .. بل هو قطعة عزيزة من قلب وضمير كل مصرى .. وهو تجسيد للنجاح .. ولعظمة مصر وأبنائها .. كان كذلك فى البداية .. ولا يزال كذلك حتى الآن .. وسيبقى كذلك دائمًا بإذن الله .

رجب البنا رئيس مجلس ادارة دار المعارف ورئيس تحرير مجلة أكتوبر

جلال عيسى رئيس تحرير اخر ساعة وامين عام المجلس الاعلى للصحافة

قالوا عن بنك مصر

بنك البنوك .. الذى يحمل اسم كنانة الله فى أرضه .. مصر المحروسة .. حفظها الله.

تجسيدًا لروح الانتماء

إن الذى يجب أن أقوله كمصرى أن هذا الصرح الوطنى الذى أقامه طلعت حرب بأموال المصريين إنما يجسد الروح الوطنية والانتماء لهذا الوطن الذى نعيش على أرضه وندين بالولاء له .

جلال دويدار رئيس تحرير الأخبار

ولا جدال أن كل مصرى لابد أن يسعد ويفرح بهذا النجاح الذى تحقق لهذه المؤسسة الاقتصادية الوطنية دعمًا للاقتصاد الوطنى على مدى هذه السنوات الطويلة من العمل الجاد لصالح الشعب المصرى .

من كل القلوب نهنئ بنك مصر بعيده الماسى متمنين له التقدم والانطلاق نحو أفاق جديدة لدفع الاقتصاد الوطنى والتنمية فى مصر .

فى البدء

كان بنك مصر !

إذا سقطت شجرة كبيرة يكون لها دوى ..

ولكن النسيم العليل الذى يحمل ملايين حبوب اللقاح ليس له صوت وكذلك كل الذين أضاءوا الثورات البيضاء فى التاريخ .. لا نار ولا شرار لهم ولا دخان .. وننساهم ، بل ونحرص على ذلك دائمًا ؟! .

فالغد القريب قد صنعه رجل فى الأمس البعيد ، دون إراقة قطرة دم واحدة ، ودون إلحاح على عيوننا أن نرى صوره وتماثيله فى كل مكان .. فطلعت حرب هو أول من وضع الحروف الأولى للهوية المصرية .. الصناعية والاقتصادية والفنية .

وطبيعى أن نذكره قليلاً أو ننساه .. فتلك عادة فرعونية قديمة ..

ولا أستبعد أن يجىء فى المستقبل القريب أحد المؤرخين ويقول لنا أن صاحب فكرة (بنك مصر) هو عم هريدى البواب الذى كان يجلس على دكة أمام البيت الذى كان يسكنه طلعت حرب .. فإذا حدث ذلك فسيكون دليلاً جديدًا على مدى حرصنا على أسوأ وأحط العادات الفرعونية .. فقد كان الفراعنة الملوك يمسحون آثار أسلافهم ، ثم ينهبون قبورهم حتى لا يكون لهم أثر !

ولأن شيئًا من ذلك لم يحدث حتى الآن فهذا دليل على أن تغييرًا جوهريًا قد طرأ على التقاليد المصرية وأن صاحب الفضل فى هذا التغيير هو طلعت حرب لأن أحدًا لا يشك فى دوره التاريخى لنهضة مصر ..

وكنا نعيب على الفلاح المصرى أنه (لا ينتمى) إلى أرضه أو بلده .. ولكن الفلاح معذور إذ كيف ينتمى إلى أرض لم يملكها سبعة آلاف سنة .... فقد كانت مملوكة للفرعون والكهنة ثم الوالى والأتراك والمماليك والباشوات .. أما

الفلاح فقد انكسر على الفأس وذاب عرقًا ودمعًا على هوانه وعذابه ..

أما بنك مصر وشركاته ونشاطاته فكان ميلادًا شرعيًا للانتماء المصرى .. فقد استطاع مواطن واحد أن يفعل ما لم يفعله إلا الخواجات لحساب بلادهم .. أما هو فقد فعل كل ما استطاع ، والذى استطاعه كثير لحساب بلاده .. من أجل الفلاح والعامل والموظف الذى لم يعرف كيف ينتمى ، فانتمى ..

الكاتب الكبير أنيس منصور

إن بنك مصر هو المكان الوحيد الذى يدخله المواطن وطوله متر ونصف فيصبح مترين ونصف .. فقد طال عنقه وارتفعت الأرض المصرية تحت قدميه .. فكما أن الأرض أصبحت ملكًا له ، فهذا البنك أيضًا . فأنت الآن تقف على أرض لك فى بنك لك فى بلد للجميع .

والفضل لطلعت حرب ..... !

الكاتب الكبيرمحمود السعدنى

إذا لم يكن لطلعت حرب باشا أى فضل إلا فضل إنشاء بنك مصر ، فإن هذا يكفيه ليدخل تاريخنا الحديث من أوسع الأبواب ، وباعتباره أحد العشرة المبشرين بالخلود ، محمد على باشا وإبراهيم باشا والخديوى إسماعيل وأحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر ، وبعدهم وربما قبلهم .. مؤسس ومنشىء بنك مصر ، طلعت حرب باشا الكبير !

عبد الحميد حمروش نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال والأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للصحافة

كان لابد لكى تكتمل ثورة ١٩١٩ ، أن تحقق جانبها الاقتصادى ، وظهر رجل الاقتصاد الفذ طلعت حرب ، وأقام أول بنك مصرى ، الذى ما لبث أن تحول بفضل روحه الوثابة إلى صرح اقتصادى ومالى شامخ .

وحمل الشعلة من بعده رجال كبار ، عملوا على أن يساهم بنك مصر فى تحقيق الكثير من آمال الوطن فى التنمية والرخاء .

الكاتب الكبير سعيد سنبل

... كان المصريون غرباء فى بلدهم ... !

البنوك ... الشركات ... المحال التجارية ... كلها كانت ملكًا للأجانب والمتمصرين .. !

وكان ظهور بنك مصر .. بداية لنهاية الغربة .. وعودة الاقتصاد المصرى لأبنائه من المصريين .. !

كما نحت مثال مصر الأول محمود مختار تمثال « نهضة مصر » ليكون رمزًا على قيامها من ثباتها ، فقد نحت اقتصادى مصر الأول محمد طلعت حرب « بنك مصر » ليكون رمزًا ليس فقط على أن مصر قد قامت من ثباتها ، وإنما لكى يكون رمزًا على أنها تمتلك الإرادة .. وتمتلك التحدى ... وتمتلك إلى جانب الإرادة والتحدى القدرة الوطنية الجبارة على الوقوف رأسًا برأس إلى جانب مردة الاقتصاد الأجانب الذين لم يكن أحد قبل طلعت حرب يجرؤ على مجرد التخيل أو الخيال أن مصر قادرة على الوقوف إلى جوارهم .

فتحية من أعماق القلب .. فى هذه المناسبة التاريخية المجيدة لهذا الرجل العظيم .. العظيم .. الذى يحمل اسم طلعت حرب والذى يعتبر بشخصه ... وبإرادته وبقدرته الخاصة على التحدى .. وبكافة ما قدمه لمصر فى كافة مجالات الاقتصاد .. مفخرة شخصية لكل مصرى يدب قدميه على أرض مصر .

ومن ناحيتى .. فلسوف أظل .. حتى آخر لحظة فى حياتى .. أشرف بأنى كنت أول من نادى بوضع تمثاله فى ميدانه الذى يقف فيه اليوم شامخًا بدلاً من تمثال ذلك الرجل الذى كان اسمه « سليمان باشا الفرنساوى » .

الكاتب الكبير جلمى سلام

بنك مصر ... هرم رابع بناه طلعت حرب للحياة .. ليمد المصريين بالخير .... واقتصاد مصر بالشموخ ..

أحمد الجندى مدير تحرير الأخبار

لو جرى حصر أهم عشرة أحداث شهدتها مصر فى القرن العشرين لكان إنشاء بنك مصر من بينها، ولو جرى حصر أفضل حدثين فى هذا القرن لكان بنك مصر واحدًا منهما ! .

الكاتب الكبير صلاح منتصر

الكاتب الكبير مفيد فوزى

فى مصر
نيل مصر
أهرامات مصر
أم كلثوم مصر
سيد درويش مصر
وطلعت حرب مصر
و ..... بنك مصر

عبد الرحمن عقل مساعد رئيس تحرير الأهرام ورئيس القسم الاقتصادى

بنك مصر يمثل ريادة للعمل المصرفى المصرى ، وتواصل خبرات مصرفية لمدرسة أسس بنيانها طلعت باشا حرب ، بنك تاريخه القديم ارتبط بمسئولية بناء الاقتصادى المصرى ، وتاريخه الحديث يشير إلى دور إيجابى فى إنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى .

عادل حمودة نائب رئيس تحرير مجلة روزاليوسف

يستحق هذا البنك أن يحمل اسم مصر لأنه البنك الذى أدخل مصر لعصر الصناعة والطيران والسياحة وبدلاً من أن يجعل عملتها مجرد ورقة مالية للتداول جعلها قاعدة اقتصادية تضاعف قيمة هذه العملة .

عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادى وعضو مجلس إدارة الأهرام

بنك مصر ليس مجرد بنك بل هو أول بنك مصرى ينشأ فى ظل سيطرة أجنبية كاملة على مقدرات مصر الاقتصادية ... وبنك مصر منذ أول لحظة مارس فيها العمل المصرفى وإلى الآن هو دعامة قوية لبنوك مصر ... ويمارس دورًا اقتصاديًا وطنيًا رائعًا ورائدًا ... وهو قبل هذا كله مبعث احترام وثقة كل المصريين .

سوف يذكر التاريخ وسوف يسجل كل باحث علمه مهتم بشؤون المال والاقتصاد فى مصر الحديثة أن طلعت حرب هو مؤسس النظام الإدارى والمالى لأول فكر مصرفى وطنى فى تاريخ مصر . أن هذا الرجل العظيم استطاع من خلال وطنيته الخالصة ورؤيته النافذة وخبرته المصرفية أن يؤسس قلعة مصرفية هى أحد أعمدة اقتصاد مصر الآن.. ذلك هو بنك مصر .

إن بنك مصر بدأ من طلعت حرب مرورًا بالأستاذ أحمد فؤاد والأستاذ محمد حافظ ووصولاً إلى إدارته الحالية هو سلسلة من الأفكار والتطبيقات المصرفية الجادة التى يندر أن تتكرر فى عالم المال والاقتصاد لكل هؤلاء الذين أعطوا حياتهم وإلى الذين يعملون على أن يقدموا لنا اليوم خدمات مصرفية جديدة وفلسفة مالية متطورة تتواءم مع العصر ، كل التحية .

عماد الدين أديب رئيس مجلس إدارة الصفحين المتحدين ورئيس تحرير العالم اليوم ومجلة كل الناس

بنك مصر منارة للإشعاع الوطنى ، ونظرية وطنية مستقبلية بأن الاقتصاد أهم من السياسة ، ومن تحت عباءته خرجت كل المشروعات الوطنية العملاقة التى فخرنا وما زلنا نفخر بها وستكون فخرًا لأجيال مصر القادمة .

وجيه أبو ذكرى مدير تحرير الأخبار

بدأت الخصخصة والمشروعات الخاصة الوطنية مع إنشاء بنك مصر .. وعندما أعلنت الدولة عن تطبيق هذه السياسة تولى بنك مصر القيادة والريادة فى هذه العملية التى تهدف إلى تحويل كافة أفراد الشعب إلى ملاك فى المشروعات ..

وهكذا يواصل بنك مصر الأداء المصرفى المتميز لخدمة الاقتصاد القومى

عبد الله نصار رئيس القسم الاقتصادى بجريدة الجمهورية

بنك مصر .. هو الاسم الذى يجيء على مسماه فهو بنك المصريين جميعًا المتعاملين معه وغير المتعاملين لأنه يخدم مصر .. وطن كل المصريين . وهو بنك طلعت حرب رائد الاقتصاد الوطنى وصاحب الآثار الباقية فى كل ميادين الإنتاج . وبنك مصر هو بنك الماضى والحاضر والمستقبل . وبنك الرأسماليين وأصحاب المدخرات الصغيرة وأوساط الناس . إنه بنك الاقتصاد المصرى فى مرحلة الازدهار والتقدم والتنمية .. بنك ذو ماضى عظيم وحاضر مشرق وغدًا أكثر إشراقًا . تحية له من كل مصرى يحب مصر ويسعد لرخاء مصر والمصريين .

الكاتب الكبير محمود عبد المنعم مراد

فى كل مكان بنك مصر

يكفى بنك مصر فخرًا أنه دخل باب الاستقلال الاقتصادى فى مصر من أوسع أبوابه .... بل أنه كان الدعامة الأساسية التى بنى عليها طلعت حرب قائد تلك الحركة أول قاعدة اقتصادية فى مصر بعد أن خطت أولى خطوات الاستقلال السياسى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

ومرت الأيام وإذا بكل الشركات التى مولها بنك مصر ودعمها من أيام طلعت حرب تنمو وتقوى على منافسة ذلك السيل من الشركات والمؤسسات سواء الأجنبية أو المصرية التى تلت إقامة بنك مصر ومجموعة شركاته .

ومن ذا الذى يستطيع أن يرى عملاق صناعة الغزل والنسيج فى شركة المحلة الكبرى وشركة كفر الدوار .... حتى السينما ..... كان لدينا استوديو مصر .

وأصبح بنك مصر الآن قلعة رأس المال الكبرى فى مصر .. حيث يحظى بثقة أكبر نسبة من المودعين فى البنوك .. كما أصبح ممولاً لأعظم وأكبر شركات الصناعة فى مصر سواء كانت قطاعًا عامًا أو قطاعًا خاصًا ...

كما أنه نموذج للالتزام والانضباط فى الأداء المصرفى .. بحيث حازت فروعه فى العالم العربى وخارج مصر عمومًا ثقة الناس جميعًا ...

ولا يوجد فى الشرق الأوسط كله ولا فى أفريقيا بنك فى مثل قوة بنك مصر .. وفى قدرته على التمويل للمشروعات وخدمة المواطنين .

فالبنك يؤدى خدماته للمواطن الصغير ... والمواطن الكبير ... بفضل انتشار فروعه فى كل مكان ...

مبروك لبنك مصر عيده الماسى ... بل مبروك لنا ... شعب مصر كله ... استمرار نجاح ونجاح هذا الصرح الاقتصادى الهام ...

وإنه رمز مصريتنا واستقلالنا ... وأملنا فى مستقبل رائع للتنمية ورخاء الانسان المصرى .

الكاتب الكبير عبد الستار الطويلة

مصطفى حسين رئيس تحرير مجلة كاريكاتير

بنك مصر هو قلعة مصر الاقتصادية .. يخدم كل المصريين من عزيز بيه الأليت إلى الكحيتى.

ذكرياتى مع بنك مصر

تأسس بنك مصر وسط ظروف غير مواتية، فى مقدمتها أغلال الاستعمار والامتيازات الأجنبية ، وعدم الخبرة المصرية وقتئذ فى مجال البنوك ، ورغم ذلك قام البنك ونجح بفضل جهود الاقتصادى الكبير طلعت باشا حرب، حتى أصبح من أكبر البنوك المصرية ، والأجنبية .

وأذكر بالمناسبة حادثة فى الثلاثينات تدل على عظمة هذا الرجل الاقتصادى، فقد تقدم للتعيين بالبنك أحد الزملاء خريجى كلية التجارة ، وكان ترتيبه متقدما ، وقد رفضت إدارة البنك طلبه وعينت خريجا آخر ترتيبه متأخرا عنه . فطلب الزميل مقابلة طلعت باشا ليشكو له ظلم الإدارة ، فسمح له طلعت باشا بمقابلته ، وبعد أن استمع لشكواه ، سأله : إذا كان أحد كبار عملاء البنك قد رشح أحد الخريجين لتعيينه بالبنك ، وترتيبه متأخرا عنك ، فهل تعينك إدارة البنك أم تعينه هو ؟ ، فأجاب الزميل : طبعا هو أحق بالتعيين . فأعجب طلعت باشا بإجابته اللبقة وأمر بتعيينه هو الآخر بالبنك .

وقد أسعدنى أن أكون مراقبا لحسابات البنك
منذ عدة سنوات ، وهو ما أعتز وأفخر به .

مصطفى شوقى محاسب قانونى

كما تزهو مصر بنهر النيل يجرى بين ربوعها والأهرامات تقف شامخة تؤكد حضارتها ، فإن مصر تزهو وتفخر بأول مؤسسة مصرفية وطنية صميمة تحمل اسمها « بنك مصر » باعث نهضتها الاقتصادية منذ تأسيسه وحتى الآن بجهود أبنائه المخلصين بدءًا من جيل العمالقة الرواد طلعت حرب ، عبد المقصود أحمد ، محمد رشدى ... إلى الأجيال المتعاقبة الذين واصلوا المسيرة المظفرة ليعلو هذا الصرح شامخًا عزيزًا على كل مصرى .

حازم حسن الشريك المؤسس لمؤسسة حازم حسن للخبرة الاستشارية

مرور ٧٥ عامًا على إنشاء بنك مصر مناسبة نعتز بها . كانت البداية تحدى لإثبات الوجود المصرى فى ميدان كان من الصعب الدخول إليه ، ولكن بالإرادة القوية والجدية أمكن الوصول بالبنك لأن يكون القلعة التى كان ومازال لها دور رائد فى جميع الميادين الاقتصادية والمالية خاصة وأن القائمين عليه يمثلون الصفوة من العاملين فى حقل البنوك .

أتمنى للبنك ولكم دوام التقدم والنجاح .

محمد شفيق جبر رئيس مجلس ادارة أرنوك جروب للاستثمار والتنمية

سهير الأتربى رئيس التليفزيون

بنك مصر ... رمز وبداية قاعدة الانطلاق الاقتصادى المصرى - وكان وراء هذا البنك الاقتصادى العظيم طلعت حرب .

فاروق شوشة رئيس الاذاعة المصرية

لم يكن بنك مصر - عند إنشائه - مجرد دعامة كبرى للاقتصاد الوطنى وركيزة أساسية للتقدم والازدهار .

لكنه كان - وسيظل دائمًا - نموذجًا فريدًا للعمل المصرفى بمعناه الشامل ، حين تتكامل معانى الاقتصاد والوطنية والبناء والتنمية الشاملة من أجل خير الوطن والمواطنين .

مصطفى نبيل رئيس تحرير مجلة الهلال

إذا كان الزعيم سعد زغلول هو قائد معركة الاستقلال السياسى أيام ثورة ١٩١٩ ، فطلعت حرب هو قائد معركة الاستقلال الاقتصادى ، بدأ استعمار مصر بالسيطرة على اقتصادها ، ويبدأ الاستقلال بتحرير الاقتصاد المصرى ومواجهة سيطرة الاقتصاد الاستعمارى على البلاد ..

وهذا هو صلب دور طلعت حرب وبنك مصر ، ولم يفت طلعت حرب أن يدرك أهمية الفن والفكر للتنمية الاقتصادية ، فأقام المسارح والاستوديوهات ودور النشر إلى جانب المصانع والمؤسسات الاقتصادية المختلفة لذلك أصبح لبنك مصر مكانة خاصة عند المصريين ..

الفنان الكبير عبد المنعم مدبولى

إذا كان المصريون يفخرون بما بناه أجدادهم الفراعنة من أهرامات ومعابد - فالأولى بهم أن يفخروا بالهرم الأكبر وهو بنك مصر .

تحية إعزاز وتقدير للمهندس الذى بناه « المرحوم طلعت حرب » ولكل العاملين السابقين واللاحقين فى هذه المؤسسة العظيمة .

كان طلعت حرب رأسماليا وطنيا يربط حركة رأس المال بتطور المجتمع وباتجاهه ناحية التقدم .. كان مثالا للرأسمالى الوطنى .. صاحب النظرة الواسعة العميقة .. لقد كان ثمرة حية لنمو الطبقة المتوسطة المصرية أبان ١٩١٩ ومحاولاتها للدخول إلى ميدان الصناعة .. بدلا من استثمار الأموال فى شراء الأراضى والعقارات .

كان طلعت حرب مفكرا اقتصاديا حقيقيا وليس مجرد رجل من رجال المال والأعمال ..

ولا شك أنه كان يحمل فى ذهنه صورة شاملة للمجتمع المصرى الجديد فى ذلك الوقت .. كان يحلم بقيام ونمو ذلك المجتمع على صورة مشابهة للمجتمعات الأوربية الرأسمالية .. التى تعتمد فضلا عن التقدم الصناعى على التقدم الحضارى الشامل فى الفن والعلم ووسائل الحياة المختلفة .

من هنا اهتم طلعت حرب بإنشاء « شركة مصر للتمثيل والسينما » بعد إنشائه لبنك مصر بفترة قليلة ، وعن طريق هذه الشركة استطاع أن يساعد الحركة الفنية فى مصر مساعدة قيمة .. بإنشاء مسرح الأزبكية واستديو مصر الذى كان أول وأكبر أستديو للسينما فى الشرق كله .

كانت هذه الإنجازات تحقق فكرة طلعت حرب عن الربط بين رأس المال والحضارة .. بين الصناعة والعصر .. كان يريد للمجتمع المصرى أن يتدفق بالحيوية .. وأن يدخل إلى قلب العالم .

الفنان الكبير صلاح أبو سيف

كلما مررت بجوار ميدان الأوبرا فى باريس ، تستوقفنى بين لافتات المؤسسات العالمية المختلفة التى تزين عمارات باريس الكلاسيكية لافتة كبيرة تحمل اسم بنك مصر – وعندما أخطو داخل مبنى البنك أشعر وكأننى عدت إلى مصر – بشاشة وسرعة وجدية المعاملة بوجوه مصرية تذكرنى بحلم الراحل الكبير محمد حافظ الذى كان يحلم بلافتة بنك مصر فى كل عواصم العالم ثم أتذكر العملاق طلعت حرب أبو الاقتصاد المصرى الحديث الذى آمن أيضا برسالة الفن فأنشأ استوديو مصر ليبدأ به حركة سينمائية مصرية متطورة ويضع حجر أساس الفن السفير لمصر .

وعندما أقدم بطاقة الفيزا كارد التى تحمل اسم بنك مصر أقصى الشمال فى أمريكا وأقصى الجنوب فى جوهانسبرج وأجد سرعة استجابة الماكينة الآلية واحترامها لاسم بنك مصر – أقول شكرا طلعت حرب فقد جعلتنى أينما كنت أشعر أننى دائما فى مصر .

الفنان الكبير سمير صبرى

سمير النونى رئيس قسم الأخبار بالتليفزيون

لقد لمست من خلال تعاملاتى مع بنك مصر مستوى أداء عصرى وراقى يليق باسم ومكانة مصر التى حملها هذا الصرح الاقتصادى العظيم لمدرسة طلعت حرب وكما أتمنى أن أقدم برنامجًا فى التليفزيون بعنوان صباح الخير يا بنك مصر ..

أحمد سمير رئيس القناة الأولى بالتليفزيون

بنك مصر .. ليس مجرد بنك .. إنه رمز للعطاء المصرى فى أبدع صوره .. ورمز لما يمكن أن يحققه أبناء مصر من رقى وشموخ .

فتحية إلى هذا الرمز المصرى وإلى صانعه العظيم المصرى الشامخ طلعت حرب .

عائشة البحراوى رئيس القناة الثالثة بالتليفزيون

فى تاريخ الشعوب رجالاً صنعوا لأوطانهم أحداثًا لا تمحى من ذاكرة التاريخ - وطلعت حرب واحدًا من هؤلاء .. مصريًا حتى النخاع ، محبًا لوطنه .. صنع لها بنك مصر وشركاته من أجل الحاضر والمستقبل فوقف بنك مصر شامخًا رافعًا رأسه وسط الاقتصاد المصرى والعالمى وأصبح مثالاً يحتذى به وكان طلعت حرب مدرسة تخرج منها شوامخ الاقتصاد المصرى الذين هم طليعة كتيبة الاقتصاديين المصريين حتى اليوم .

تليفزيون طلعت حرب

لم يكن التليفزيون قد ظهر بعد عندما أسس طلعت حرب بنك مصر ، ولكن السينما كانت قد بدأت ومن هنا رأى هذا الاقتصادى المصرى العظيم أن يؤسس شركة مصر للتمثيل والسينما لتكون السينما فى بلادنا مصرية .

واختار طلعت حرب المصريين للعمل فى هذا الجهاز الفنى الجديد . ورأى أن يقدم المرأة مهندسة ويكرم المرأة المصرية أيضًا كفنانة .. وكان دور المرأة المصرية فى البنوك والاقتصاد والتجارة دليلاً على أن هذا الرجل يعرف أنه بدون المرأة المصرية لا يمكن أن يتحقق تقدم فى هذا النوع من الأعمال.

هند أبو السعود نائب رئيس التليفزيون المصرى

باختصار طلعت حرب رجل سبق زمانه فى الاهتمام بقضية المرأة عملاً لا قولاً ودون أن يرفع شعارًا أو يردد كلامًا ! ولو أن التليفزيون ظهر قبل ٧٥ سنة لكان طلعت حرب قد أنشأ أول شركة لصناعة التليفزيون وأخرى لأفلامه وبرامجه .

ما هى الروح التى كانت سائدة عندئذ ؟

رجل يتخيل أن حرفة السينما المشتتة والمتفرقة يمكن تطويرها لتصبح صناعة رائدة تتحول بسرعة كمصدر أساسى من مصادر الدخل القومى .

عقلية فذة تحلم باقتصاد مصرى . وبشعار « صنع فى مصر » ليس كشعار ولكن كحقيقة ملموسة ، ويرسل الفنانين والفنيين لجميع أنحاء العالم لتحصيل المعرفة ، ويتخذ كل الإجراءات اللازمة ليضعنى اليوم أمام واقع أن صناعة السينما المصرية والمرئيات التى نبعت منها (الفيديو والتلفزيون) شكلت وجدان مصر والعالم العربى كله .... بالإضافة إلى أنها تتعامل سنويًا بأربعة بلايين من الجنيهات وأنها حتى الآن مازالت المصدر الرابع للدخل القومى المصرى .

مازالت أذكر رجوعى من الولايات المتحدة فى نهاية الأربعينات، واكتشافى أن استديو مصر جامعة علمية حقيقية لتعلم السينما ، يتخرج منها سنويًا الآلاف من الفنانين والفنيين .

لقد أدرك هذا الرجل بعبقرية نادرة حجم الطلب على المرئيات . أدرك أن السينما من الصناعات النادرة التى تخلق عددًا لا نهائى من الوظائف ... كلما علمت فنانا وفنيًا ... خلق حوله إمكانيات للعمل وللإبداع ... كلما لمعت الشاشة الفضية بصور .. انقشع الظلام فى العقول وزادت الرغبة فى المعرفة والتواصل .

طلعت حرب هو الرجل الذى قال «أكشن » .

الفنان الكبير يوسف شاهين

بنك مصر اشراقة كبيرة فى تاريخ مصر الاقتصادى وخطوة حضارية كبيرة تواكب الخطوات السياسية الكبيرة وتكملها اقتصاديا .

ومن البديهى أن بنك مصر خطا خطوات فيما بعد على النطاق العالمى وأدخل مصر اقتصاديا فى الحركة العالمية مع تقدير كبير لنشاطه المتواصل الحميم . وقد توسع اقتصاد مصر فى عمليات كبيرة جدا فيما بعد فى مشاريع ضخمة أكدت سمعة مصر الاقتصادية فى النسيج وزراعة القطن وغيرها مما تفرزه الحضارات العالمية .

وطلعت حرب سيظل من أعلام مصر فى تاريخها الحضارى إلى الأبد .

الفنان الكبير صلاح طاهر

الأهرام .. النيل .. المقطم .. الانسان المصرى
حضارة مصر .. وبنك مصر يساوى الحضارة

حكمت الشربينى نائب رئيس إذاعة الشرق الأوسط

أول بنك تعاملت معه هو بنك مصر فرع الفيوم وذلك عام ١٩٥٩ عندما قمت بتحويل مرتبى على البنك واستدنت من البنك ثلاثة أشهر لأشترى الزى الرسمى الجديد – وكان ذلك عقب تخرجى . وآخر بنك تعاملت معه هو بنك مصر الذى يسعدنى دائمًا أن أكون من عملائه .

ممدوح الليثى رئيس قطاع الانتاج بالتليفزيون

رغم أننى لم أتعامل ماديًا على الطريقة المصرفية مع بنك مصر إلا أننى من خلال عملى تعرفت على شخصيات كثيرة يعملون فى هذا الصرح العظيم ومن يتعرف على شخص ما ويعرف تمامًا قدراته وأخلاقياته ومدى حرصه على إسعاد الآخرين وتبسيط أمورهم – كان هذا هو الدليل الكبير على عظمة المكان الذى يعملون به .

كل عام وكل العاملين فى بنك مصر .. كل عام وكل الذين يساهمون فى تبسيط حياة كل من يتعامل معهم بخير وسعادة ومزيد من العطاء مع السنوات القادمة إن شاء الله .

ايناس جوهر كبيرة مذيعات اذاعة الشرق الأوسط

يشرف كل مصرى أن يفخر ببنك مصر الذى أنشأه طلعت حرب وشركاؤه المخلصون .

وإذا كان هناك مشاريع اقتصادية ناجحة يكون الفضل راجعًا للأساس وهو بنك مصر وهو المنبع الذى تفرع منه باقى البنوك والحركة الاقتصادية فى مصر .

الفنانة الكبيرة أمينة رزق

بنك مصر ... أعطى المصريين الشعور بالكرامة فى وقت كانوا فى أشد الحاجة للمثل النبيلة .. مستعمر كان يجثم على صدورنا اقتصاديًا ومعنويًا وحربيًا - ولذلك التف الكافة حول بنك مصر لا لأنه مصرف ... ولكن لأنه رمز ...

سمير عبد العظيم نائب رئيس شبكة الشباب والرياضة بالاذاعة

بنك مصر هذا الصرح الذى شيده القائد والرائد وفارس الاقتصاد المصرى الحديث محمد طلعت حرب باشا .. وإن كان هذا الصرح الكبير وتلك القلعة الشامخة تتعلق بحياة مصر الاقتصادية فإنها بجانب ذلك رمز لقوة الإرادة وأصالة الشخصية وعزم الإيمان وصدق الجهاد وروعة الكفاح وخلاصة الوطنية وأمل المستقبل وراية النجاة .. فما أحوج شباب مصر فى هذه الأيام لمثل هذه الرموز والأصالة والإيمان والصدق والكفاح والوطنية لتعود لمصر تلك المكانة اللائقة بها .

د . على راشد أستاذ التربية المساعد

ليس بنك مصر بقائم والحمد الله على قوة الأشخاص ، ليس بنك مصر قائمًا على شخص طلعت حرب ، فالأشخاص قد يزولون لأى سبب من الأسباب وهم زائلون حتما فى حكم الحياة . إنما بنك مصر يقوم على مبادىء قوية فى ذاتها على نظام سائر فى ذاته متحرك من تلقاء نفسه ، من غير حاجة إلى محرك ، شأن الأعمال الدائمة الخالدة التى تعيش مرتبطة بحياة الأفراد .

هذا ما قاله طلعت حرب عن بنك مصر ولا تعليق على كلمات رائدنا .

الهامى حسن أستاذ فى أكاديمية الفنون ومخرج سينمائى

بنك مصر أعز صروح مصر الشوامخ - شاده عملاق مصر الشامخ طلعت حرب ليمجد ذكره ويظل أبدا دعامة لاقتصاد مصر ورمزا لمجدها المتجدد محافظا على ريادته وشموخه .

المحامية الكبيرة مفيدة عبد الرحمن

سامى على سالم رئيس شركة سابو

من واقع خبرتنا مع بنك مصر ومصر الدولى نستطيع أن نؤكد أنه البنك الجدير باقتران اسمه باسم مصرنا الحبيبة حيث لا يمكن لمنصف أن يذكر تاريخ مصر الاقتصادى الوطنى دون الإشارة لبنك مصر وطلعت حرب والأجيال اللاحقة التى حافظت على هذا الصرح عملاقا حتى اليوم .

يوسف منصور لطفى منصور رئيس مجموعة شركات لطفى منصور

بمناسبة العيد الماسى لبنك مصر دعامة الاقتصاد المصرى ومؤسس الصناعة على أرض مصرنا الحبيبة .

يسعدنى أن أتقدم بخالص تهنئتى وتحياتى للسيد / رئيس مجلس الإدارة وجميع العاملين بالبنك على المجهودات الرائعة التى بذلت طوال هذه السنوات، ولى ثقة كبيرة فى استمرار هذه المسيرة من أجل رفعة الاقتصاد المصرى .

ولا يفوتنى فى هذه المناسبة الكريمة أن أذكر مؤسس البنك وراعيه الأول طلعت حرب الذى عاش حياته من أجل مصر وشعبها .

هناك قول مأثور يؤكد الاعتراف بالفضل وهو (ومن علمنى حرفا صرت له عبدا) فماذا أقول أنا لمن له فضل تعليمى الحياة العملية التى بدأتها مع بداية العمل ببنك مصر سنة ١٩٢٢ .

لقد تلقفنى والدى الروحى طلعت حرب بمجرد تخرجى فى مدرسة التجارة سنة ١٩٢٢ ودفع بى مع قلّه من زملائى المصريين الصميمين الذين كونوا اللبنة الاولى والذين رفعوا شعار التفانى فى خدمة بنك مصر تحت لواء هذا الرائد الحانى الأمين الذى لم تنجب مصر بعده من يملأ فراغه - لقد درسنا الاقتصاد والمحاسبة وخلافه علما نظريا فقط أما عملا فقد تدربنا عليه على أيدى مجموعة من موظفى البنوك الأجنبية العاملة بمصر والذين أحسن اختيارهم طلعت حرب وزج بنا بينهم وكلفنا بسرعة امتصاص النظام المصرفى العملى منهم وكنا عند حسن ظنه فاستغنى عن خدماتهم وحملنا نحن الأمانة وحدنا وأجدنا العمل مقرونًا بالعلم ثم سرنا بالبنك قدما ونجحت مجهوداتنا حتى زادت ارباح البنك لم يكن الطريق لكل هذا ممهدا بل كان مليئا بالأشواك فلم تَفْتُر لحظة واحدة المعاول الهدامة التى كانت تعمل ليل نهار لخلخلة جدرانه وتغويص أركانه منذ بدايته لكن الله سبحانه ناصر الأوفياء قدّر له أن يشب ويترعرع وينمو حتى أصبح من شدة قوته ينُجبُ لمصر كل وليد يدق (إسفينا) فى كيان الصناعات الأجنبية ولابد لكل عمل جاد دؤوب أساسه الأمانة ويقظة الضمير أن يزدهر .. كذلك كان بنك مصر

بأبنائه البررة والدهم الروحى الصادق مع نفسه والناس العطوف على أعوانه المتضامنين معه والذين أخذوا على عاتقهم التضحية بأغلى أيام شبابهم للسهر على ضمان ثبات البنك وتقدمه وهم الذين أمدهم الله بروح من عنده فزادهم تمسكا بمصريتهم وثقة بأنفسهم فتغلبوا على كل عقبة كأداء صادفتهم وتمكنوا من رد كيد الكائدين إلى نحورهم رغم ماكانوا عليه من قوة وجبروت .

من هذا المنطلق شق البنك طريقه ورفرفت أعلامه فى سماء مصر والبلاد العربية والأجنبية وفق الله القائمين عليه الحاليين تغمد برحمته الأوفياء السابقين انه سميع مجيب .

على حسن برهان أحد العاملين الرواد لبنك مصر

كن بنك مصر .. فكان

كان الله أزليا أبديا ...

ثم كانت كلمته للكون : كن .. فكان الكون من الكلمة .

وهكذا مضت إرادة الله فى كل ما يدخل فى دائرة الحواس .. الأصل كلمة مسموعة ، ومن هنا كان السمع أهم الحواس على الإطلاق .. لأنه يتعامل مع الأشياء فى مباديها ، لحظة كينونتها .

وهكذا أيضا كان (بنك مصر) ، المؤسسة العملاقة .. كان ذات يوم مجرد كلمة ، هى أولا إرادة الخالق ، فأخطرهَا بعقل عبد من عباده المخلصين ، هو طلعت حرب ، فتحولت إلى إرادة بشرية متوافقة مع إرادة الخالق . فصارت خطة حشدت لتنفيذها الطاقات ، فكأنما هو الوابل أنزله الله على الأرض ، فاهتزت ، وربت ، وأنبتت من كل زوج بهيج .

أَجَلْ ... هذا هو بنك مصر : كان كلمة : تحولت إلى نبتة ، فاستوى على سوقه ، فأينع وأثمر ، وأتى أكله ، ولازال ..

هل نتصور المسافة بين الكلمة .. والنبتة ؟!

أو بين الكلمة والمادة الحية ؟!

ذلكم مالا سبيل إلى تصوره ، لأن المسافة هنا ليست سوى إرادة الله وأمره ، وذلكم هو ما عبر عنه القرآن ، كتاب الكون الخالد ، فى قوله تعالى : (ألم تر كيف ضرب الله مثلا ، كلمة طيبة ، كشجرة طيبة ، أصلها ثابت ، وفرعها فى السماء ، تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها)..

فالكلمة الطيبة ، التى تنفع الناس هى جوهر الحياة الروحية والمادية معا : تكون قيمة أخلاقية ... أو تكون بشرا سويا ... أو تكون ثمرة طيبة ... أو تكون (بنكا) .. نافعا ... أو تكون صدقة تسر الخاطر ، أو تدفع الجوع ..... الخ .....

لابد أن يكون لها عطاء هو من إحسان الخالق إلى عباده .

وهكذا كان (بنك مصر) ..

وأغلب الظن أن طلعت حرب لم يكن يتصور أن فى هذه الكلمة التى أخطتها الله فى عقله ذات يوم – كان يستكن هذا العالم الهائل العجيب من الإنجازات والآثار ...

بل ولعلنا مازلنا نجهل ما تنطوى عليه هذه الكلمة (بنك مصر) من أسرار العطاء الإلهى لشعبنا ، فى أرضنا الطيبة .

لقد طالما رأينا صورة المارد الذى يخرج من القمقم على أنها صورة خرافية – تزورها السينما ... لتبهر مشاهديها .

ولكن الحقيقة أهول من الخرافة وأعظم ..

إن مارد القمقم يبدو قزما ضئيلا .. وشديد الضآلة إذا ما قسناه إلى ذلكم الكيان العظيم الذى أخرجه الله من قمقم الكلمة .. من أحشائها .. حين صدرت عن إرادة الخالق العظيم :

كن بنك مصر فكان .

د . عبد الصبور شاهين

بنك مصر هو أول ركائز الاستقلال الوطنى، وأهم دعائم الاستقلال الاقتصادى ، وأخطر درجات التمصير الاقتصادى .

فعندما أنشأ طلعت حرب بنك مصر، ببصيرة نافذة وجهد دؤوب ، كان يدعم حركة الاستقلال الوطنى ، ويشيد دعائم الاستقلال الاقتصادى ، ويبدأ اتجاها هاما فى تمصير الاقتصاد الوطنى . وبينما علّم البنك النشاط المصرفى للمصريين وأنشأ مدرسة كبيرة لهم في ذلك ، فإن شركاته فى شتى أنحاء مصر رقت بفن الصناعة فى مصر، وأوجدت جامعة لتخريج المصريين الصناع والمهندسين والإداريين. وفيما بعد صارت هذه الشركات أساس القطاع العام الذى دعم مصر فى سنوات الحرب مع إسرائيل .

لقد كان بنك مصر، ومازال ، وسوف يظل ، راية عالية فى تاريخ مصر الحديث .

المستشار محمد سعيد العشماوى

بنك مصر وطلعت حرب !!!
شيء واحد

عبد العزيز غريب رئيس دار أخبار العرب للنشر . نيويورك
ومؤسس جمعية طلعت حرب الدولية

إذا كانت كل أمة تفخر بأبنائها ، فلابد للأمة العربية أن تفخر بالعالم محمد طلعت حرب باشا فهو أول مصرى ينشئ النظام الاقتصادى الحديث بريادة بنك مصر وشركاته هذا الصرح الكبير الذى تمر هذه الأيام ٧٥ عامًا على إنشائه .

نحتفل اليوم بالعيد الماسى لبنك مصر الذى يعتبر من أكبر القلاع الاقتصادية وأعرق البنوك التجارية فى مصر والذى تأسس عام ١٩٢٠ على يد محمد طلعت حرب رائد الاقتصاد الأول فى مصر فى ذلك الحين الذى أقام أكبر صرح اقتصادى فى مصر ، فبنك مصر هو الرائد الأول فى دعم الاقتصاد المصرى والذى يقوم بجميع الاعمال المصرفية ، ويعتبر بنك مصر من أوسع البنوك انتشارا فى مصر فهو يفوق الـ ٤٠٠ وحدة مصرفية منتشرة فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية .

كما أن بنك مصر يؤدى دورا هاما وكبيرا بل وأساسيا فى دعم وتنمية الاقتصاد المصرى من خلال إنشاء المشروعات الضخمة التى تساهم فى التنمية ، كما يقوم بجانب ذلك بتدبير وترويج القروض المشتركة لتمويل المشروعات الكبرى سواء تجارية أو صناعية أو زراعية أو سياحية ، وإسهاما من بنك مصر فى إرساء دعائم الأمن الغذائى من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادى المنشود وتمشيًا مع سياسة البنك فى إقامة وتمويل المشاريع الاقتصادية بأنواعها المتعددة مستعينا فى ذلك بخبراته الطويلة فى هذا المجال – فقد قام بنك مصر باستحداث نظام جديد لدراسة وتقييم المشروعات الزراعية والتصنيع الزراعى . بهدف منح قروض طويلة الأجل بالعملات الأجنبية والمصرية للأفراد والتعاونيات وشركات الأفراد والشركات المساهمة العامة والخاصة بمزايا متعددة .

كما أنه تمشيا مع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأت فى مصر – مع بداية السبعينيات – بدأ بنك مصر يستعيد مكانته فى دعم وتنمية الاقتصاد المصرى بتكوين الشركات الاستثمارية فى جميع قطاعات الأنشطة مجددا بذلك دور رائد التنمية الاقتصادية المصرى الكبير محمد طلعت حرب فى هذا المجال وقد جائت سياسة تدعيم الأمن الغذائى مؤكدة لضرورة هذا الاتجاه فضاعف بنك مصر جهوده فى هذا الصدد وزاد من نشاطه فى تكوين الشركات ابتداء من القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية إلى الترويج والدعاية إلى أن تصل الشركات إلى أخذ الشكل القانونى والشخصية الاعتبارية مساهما أو مقرضًا أو مشتركًا بكلا الأمرين أو مستقطبا رأس المال ومتابعا

للنشاط ، وقد اشترك بنك مصر فى تكوين العديد من الشركات وله بصمات واضحة وملموسة فى مجال سياسة الإصلاح الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة حاليا .

كما أنه نظرا لأهمية التصدير فى تدعيم الاقتصاد الوطنى وتوفير العملات الأجنبية فإن البنك يهتم اهتماما خاصا بمعاونة القطاع الخاص للقيام بدوره فى هذا المجال فيقدم البنك للمصدرين التمويل الكافى سواء لعملية الإنتاج أو التصدير ذاتها .

ويتميز بنك مصر أيضا بإمكانيات مالية ضخمة تمكنه من الحصول على أسعار فائدة لصالح عملائه لا تتاح لغيره من البنوك ، فلدى البنك أكثر من وعاء ادخارى أو نظام استثمارى يتناسب مع كل فرد وكل دخل وتتمتع هذه الأنظمة جميعا بأسعار فائدة أعلى من أى سعر فائدة فى سوق المال المصرية حيث أن للبنك شبكة من المراسلين تغطى جميع أنحاء العالم .

د. كمال سرور مدير عام بنك مصر الدولى

I was delighted to learn that Banque Misr will be celebrating its 75th anniversary next month . We , at The Bank of New York , are proud of our 50 year relationship with your esteemed institution , and look forward to the concinued development of this relationship in the years to come .

I hope to have the chance to congratulate you personally , either in Cairo or New York .

M.J. Carter Bacot . chairman
The Bank of New York

On the occasion of the 75th Anniversary of Banque MISR , please accept our heartiest congratulations and our best wishes for the continuing excellent good relations between our two banks .

Charles de Croissier - Chairman
Crepit Commercial De France

Dear Mr El - A:

It is with great pleasure thet we write to convey our congratulations on the occasion of the important anniversary Banque Misr is celebrating this beginning of May , 1995 . It must give you great satisfaction to look back on 75 years , during which your institution has built up a successful track record of prominent banking professionalism . On this opportunity , we would like to extend our very best wishes for a successful continuation and trust that Banke Misr will continue to grow and to play its important role as one of the major banks in the region .

We look forward to further consolidating and expanding the close and longstanding relationship to the mutual benefit of our institutions .

Sincerely yours ,

Alfred Gremli
Member of the Executive Board / Credit Suisse

On the occasion of the 75th anniversary of the inception of Misr Bank , I would like , on behalf of Société Générale , to wish you and all of your officers and staff my most sincere congratulations , in the hope of further progress for Misr Bank in the years to come.

Indeed , Mr Chairman , Misr Bank has every reason to be proud of its accomplishments in the course of time , which have enabled it to become one of the most internationally recognized banking institutions .

I would like , to take this opportunity to express our entire satisfaction with the manner in which our relationship with Misr Bank has progressed over the years , as I look forward to further consolidating our mutual relationship .

With my renewed congratulations .

I remain , Mr. Chairman ,

Yours sincerely ,

Marc Vienot
President / Socite General

Bank Misr - A Heritage of Excellence

" To Create " is probably the most difficult process a human mind can undergo . it infers that one has to bring into existence something out of nothing . Then , one has to institutionalise it , organise it and develop it . And for a centennial that is what the people at Bank Misr have done .

As we celebrate seventy five Years of Bank Misr on behalf of the company that created the " Travellers Cheques " more than 100 year ago - I wish you the people of Bank Misr :

Continued success in your Heritage of Excellence .

A legacy that was initiated by Talaat Harb and perfected by the generations of leaders that followed him .

Adel Akladios
VP / American Express of Egypt Ltd.

My colleagues join me in sending you many congratulations on the occasion of your institution's 75th Year Anniversary . This is indeed a very significant event .

We are pleased to convey our best wishes and confidence that your long and successful tradition will continue in the years ahead and will serve as a bridge to the 21st century .

We are very pleased with the relationship between Chemical Bank and Banque Misr and look forward to further strengthening our relationship .

With best regards .

Walter V. shipley
Chairman / CHEMICAL BANK

Let me take this opportunity to congratulate you and Banque Misr on the celebration of its 75th Anniversary . This is a proud moment for both the Egyptian banking industry and your venerable institution . Since its establishment in 1920 as the first Egyptian - owned private commercial bank , Banque Misr has played a leading role in the

Egyptian banking community . As a pioneer in providing automated processing and banking facilities , you have set a high standard for the rest of the industry .

Citibank is proud of its long-standing relationship with Banque Misr . We have always considered your bank to be one of strong identity and clear sense of purpose , and look forward to further enhancing this meaningful relationship .

Once again, my warmest congratulations and best wishes for continued success .

Sincerely,

Paul J. Collins
Vice Chairman Ciitibank

Please accept my congratulations on the 75 th anniversary of Banque Misr, a worthy and proud milestone for a fine institution , Again "Mabrouk"

We , at the Bank of Nova Scotia, value our relationship and wish a Prosperous and successful future for Banque Misr under your tutelage .

Yours truly

PETER C. GODSOE chairman & chief executive officer the bank of novascotia

It gives me great pleasure to congratulate you on the 75th Anniversary of Banque Misr . The distinguished history of Banque Misr combined with your leadership position in the Egyptian market is to be commended .

On behalf of Bankers Trust I'd like to tell you how much we value our relationship with Banque Misr . Our partnership spans over 50 years and is the most long-standing in the Egyptian market . Banque Misr is our designated correspondent in Egypt and the relationship is still flourishing after all these years .

I wish Banque Misr continued prosperity and look forward to celebrating your 100th Anniversary with you as well .

Warmest regards .

Timothy J . Slavin
Managing Director / Bankars Trust Co.

It is with great pleasure that I learn that BANQUE MISR will be celebrating its 75th anniversary .

May I congratulate you on this very special occasion for the long lasting achievements of your Bank over this period Indeed . Banque MISR has played a substantial role in the economic life of Egypt /

We at Banque Française du Commerce Exterieur , have the highest regard for the strong and friendly relationship linking our two institutions .

reitrating my congratulatinos, I remain .

Yours sincerely.

Francis Gavois / President
Banque Francaise du commerce Exiemrieur

On the occasion of the 75th anniversary of Banque Misr I would like to extend my sincere congratulations on your many years of successful banking .

Over the past 40 years our two banks have developed a close and mutually beneficial relationship . The long-standing and highly valued cooperation between our banks was underlined by our decision to take a direct participation in your affiliate Mist International Bank .

It is therefore not without a certain self-interest that I wish to express my very best wishes for the successful and prosperous future of your banking group .

With best regards

Martin Kohlhaussen
Chairman / Commerz Bank

المحتويات

تقديم ٨

رؤساء مجالس الادارة منذ انشاء البنك ١٤

بنك مصر حين يصنع التاريخ ويصرع التحديات ١٧

فكر طلعت حرب «روافده، أصوله، ومحصلته» ٦٧

دور بنك مصر فى التنمية الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨٠.٩٣/١٩٩٤ ٩١

السياسة الاستثمارية المعاصرة لبنك مصر ١٢٣

تفاعل بنك مصر مع المتغيرات الاقتصادية فى التسعينيات ١٥٩

رؤية بنك مصر لاستكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادى ١٨١

التطور التقنى ودعم قاعدة المعاملات مع الخارج ١٩٥

بنك مصر وتجربة العمل فى الأسواق المصرفية فى الخارج ٢٢١

تطور الشكل القانونى ومجلس ادارة البنك ١٩٢٠.١٩٩٥ ٢٣٣

قالوا عن بنك مصر ٢٦٩

التصميم والاخراج الفنى
م. محمد العتر

التجهيزات الفنية والطباعة
دار نهضة مصر للطباعة والنشر ش.م.م
مدينة السادس من اكتوبر